إدريس هاني

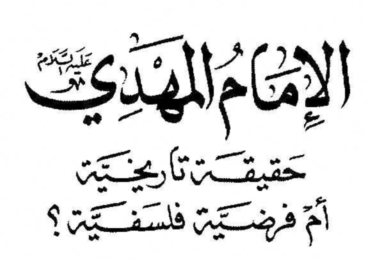
الإمام المهدي عليه السلام

حقيقة تاريخيّة أم فرضيّة فلسفيّة؟

حوار غير مكتمل مع
أحمد الكاتب

دار المحجة البيضاء


شبكة الفكر
alfeker.net


الإمام المهدي عليه السلام
حقيقة تاريخية
أم فرضية فلسفية؟

الإمام المهدي عليه السلام

حقيقة تاريخيّة أم فرضيّة فلسفيّة؟

حوار غير مكتمل مع
أحمد الكاتب

إدريس هاني

دار المحجة البيضاء

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

ISBN: 978-9953-567-26-6



الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمّال
ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١
تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail: almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com

الإمام المهدي
حقيقة تاريخية أم فرضية فلسفية؟

حوار غير مكتمل مع
أحمد الكاتب

بين يدي القارئ الكريم جملة الرسائل التي تبادلتها قبل عامين مع الكاتب العراقي أحمد الكاتب بخصوص إحدى أهم المعتقدات الإسلامية: ولادة الإمام المهدي ـ الإمام الثاني عشر ـ عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية. تحتوي على نقاشات ومناظرات بيني وبينه وصلت إلى الباب المسدود بعد أن فضل الكاتب الانسحاب بطريقة ناعمة ومن دون ضوضاء منه ومن دون إصرار على إقناعه بالمواصلة من طرفي. وهو جدل لم يأخذ حقه الطبيعي من النقاش العلمي خارج فوضى الحجاج العارمة. وهذا تحديداً ما حدث حينما دخلت على الخط جهات أخرى، كان آخرها وسائل إعلام حولت النقاش إلى معارك كلامية للتباري في حلبة الإعلام الجهول الذي لا يمكن أن تبسط فيه الآراء بالتمام والكمال. فوسائل الإعلام ليست هي المكان المناسب لإجراء هذا النوع من المناظرات مهما أمكن لأصحابها أن يديروا النقاش ويوزعوا الوقت بالعدل الممكن. فالجمهور العريض لا يمكن التنبؤ بطبيعة انفعالاته في محيط تغلب عليه الأمية وفي واقع هش وراضخ للسلبية وممتلئ حتى النخاع بصور نمطية عن الشيعة امتدت لقرون واستمرت على طبيعتها

حتى اليوم. أعتقد أنه ليس من العدالة في شيء أن نتحدث عن توزيع عادل في زمن المداخلات، طالما أن الشيعة لم تقل كلمتها ولم تشرح كامل وجهة نظرها للناس. فأي نقاش في مناخ مشحون بالجهل المركب بمدرسة أهل البيت ﷺ، لن يجدي نفعاً. وقد حدث أن بعضاً ممن أغرته هذه الدعوة تلقفها بخفة ساحر ليواصل حولها حركاته البهلوانية التي قوامها التجديف لا التحقيق. ومما يؤسف له أن طبيعة النقاش حول مثل هذه الموضوعات عادة ما ينتهي إلى الباب المسدود، متى غلب العناد وغابت شريعة الاعتراف.

وقبل سنوات وبعيد صدور كتاب أحمد الكاتب، قمت برد فوري عليه ضمن كتاب لم أجد له عنواناً أفضل من: «من الشك إلى الشك»[1]. وقمت بذلك على وجه السرعة بعد أن نصحت الكثير من الأعلام أن يكتبوا رداً عليه؛ فأبوا ذلك بدعوى عدم منحه أهمية تذكر. لكن في نهاية المطاف تمت الردود وتم ردي قبل أن يعقب الكاتب بتعقيب على كتابي مما فتح بيننا هذا النقاش. وقد كان الأخ الكاتب حريصاً على أن يجري هذا النقاش معي كما حرص على أن يدافع عن آرائه بالطريقة نفسها كما لو لم يرد أي نقاش سابق كان من شأنه أن يعدل أو يغير من آرائه ولو في الحد الأدنى. لقد بدا واثقاً من كل ما يقول يفترض من الآخرين أن يتزحزحوا عن آرائهم فيما يبدو هو قد مسك بناصية اليقين. قبلت النقاش كما طمح إليه الكاتب، وقد حرص كل منّا هذه المرة أن يتجنب ما هو شخصي في النقاش ليبدو أقرب إلى الموضوعية وأبعد عن الانفعال الشخصي. وقد اخترت النقاش عبر

---

(١) إدريس الحسيني، من الشك إلى الشك، ط١، دار الخليج العربي للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠١م.

الرسائل وليس عبر الدردشات الالكترونية أو الماسنجر، كما خيّرني الكاتب نفسه. فالغرض هو النقاش العلمي والتأني والتأمل وعدم الخضوع لاستعراضات ومهيجات دردشات المواقع أو الماسنجر.

لا أنوي وضع مقدمة تفصيلية وتوجيهية أكثر من هذه من شأنها أن تؤثر على السير الطبيعي للنقاش الذي يشكل محتوى هذا الكتاب. فالقارئ وحده يملك أن يحكم عليه وعلى طريقته. فليس من حقي أن أضيف على النقاش شيئاً آخر غير عرضه على أنظار القارئ كما جرى وكما هو. لكن رغم ذلك وجب أن نشير إلى أن النموذج المعرفي والعقائدي المهيمن على هذا الشكل من القراءات لن يفيد في تأسيس فهم ديني حقيقي يستطيع به أهل الدين التميز الايجابي عن معاقرات غير أهل الأديان. فالكمالات التي يتعين على أهل الدين طلبها بكدح معرفي وسلوكي مستدام هي أمر أعمق من الفهوم الرائجة في سوق التدين الرخيص الذي لا يمكن صاحبه من التخلق بأخلاق عامة الخلق الأسوياء فكيف أن يتخلق بأخلاق الله. ومتى تعمقنا في الدين فهمنا أكثر. وليس التعمق في الفهم الديني مساوقاً للغلو فيه المنهي عنه، فالتعمق في الفهم الديني حصانة من الانزلاق إلى حافة الغلو. فلا دواء للغلو إلا بتصعيد الفهم الديني العميق ونبذ حالة الاكتفاء بالفهوم السطحية والظاهرية للدين. وحينئذ سنرى في الدين، ليس ما لا يراه غير أهله فحسب، بل ما لا يراه هذا الموج العاتي من عامة الخلق ممن وصفوا في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.. ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾.. ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾..

ووجب حينها أن نفتش عن المفاهيم والاصطلاحات الخاصة لكل مقام في الفهم حتى لا يقع الخلط فنقرأ حقائق الباطن بحقائق الظاهر وإلا كان حالنا إلى هاوية من قال:

ورب جوهر علم لو أبوح به لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا

ولعله من المفارقات العجيبة أن يأتي أهل الظاهر ممن لم يدرك من حقائق الدين إلا ما في مكنة عموم أهل النشأة الأولى معرفته حتى يلقوا ربهم على سطح من الفهم يستحقون به جنة الخلد ؛ قوام بهجتها رمان وحور عين وأشياء مما هي مطالب أهل النشأة في دنيا الندرة، وليس جنة قوامها لذة المعرفة التي أدرك سرها من سافر في عالم الحق وقطع شوطاً في مسار المعرفة، حيث يجدها تتقوم بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. وربما عاش في كنف الرسالة في الجيل الأول من لو رآنا اليوم لقال إنها النشأة الأخرى. ولو شاهد نمط حياتنا لقال إنها جنة الخلد. فهيهات أن نختزل ما عند الله في نخيل ورمان كما يخاطبنا بلغة الخيال. ولندرك أن ثمة مقامات للمعرفة تليق بمن تقرب وارتقى.

ومتى تسطح رأينا في الدين، تمنع علينا إدراك حقائقه التي تجدها تترى في ارتقاء مطرد عند كل ارتقاء في العلم والعمل. لكن حق على من اكتفى بالسطح أن يتمادى في الظاهر حد العبث. وليس من عبث أبعد من نسبة صفات المخلوق إلى الخالق. وحيث تعذر على بعضهم أن يقدر ما لله حق قدره، ظن كالغرير الغارق في فقر الخيال أن ما ينسب للمصطفين من خلقه شركاً ومزاحمة لقدرة الله وعلمه بالغيب. وقد وجدوا في ذلك ذريعة لمحاربة ما كان مطلوباً من واجب التقديس لأئمة أهل البيت عليهم السلام. فهم يقولون بأن هؤلاء يريدون أن يجعلوا من أنفسهم آلهة. والحق أن اكتساب التخلق الإلهي ليس بالمعنى الساكن في المتخيل الإغريقي للآلهة. إن التخلق بأخلاق الله، هو اكتساب أرقى معاني الجمال والجلال بالحق.

إنني أعتقد أن الفهم الحقيقي للدين هو ما يجب الوقوف عليه في تعاليم أهل البيت عليهم السلام. وقضية أهل البيت بما أنها قضية المسلمين جميعاً وجب التعاطي معها بالوضوح والصراحة القصوى. إنني لا أومن بالتقية في تبليغ قضيتهم والتعريف بفضائلهم وتعاليمهم. فإذا كنت أعتقد أنهم سفن النجاة وقبلة الناظرين، وجب أن أتواضع لأتشرف بهم وأتشرف بتعاليمهم وأناضل من أجلها رضا برضا الله. وحيث باتت السياسة اليوم تحبك مشاريعها على منوال حجب هذا الأفق كما لو كان الإنسان يقترف منكراً من الدين متى عبر عن صلته بهذه المدرسة الكريمة. وجب أن نحرر قضية أهل البيت من هذا الإحساس بالصغار الذي ينتاب البعض في حيرة وهذيان إرضاء من لا يرضى ممن يزعجه سماع رسالة أهل البيت عليهم السلام.

إن مشكلتنا مع بعض أبناء هذه الأمة تمتد إلى ذلك المستوى الخفيض من الاعتبار لمقام النبي الأعظم صلى الله عليه وآله. لك أن تتصور أي فضيلة ستبقى لنبي الإسلام نفسه لو أننا سمحنا لهذا الهذيان التهويني من شخصه من خلال ذلك الكم الهائل من الروايات والمواقف التي لا زالت تتصدر بعض المجاميع الروائية. ماذا سيبقى من فضل لمحمد صلى الله عليه وآله إذا ما رسمنا له بورتريه عبر تلك الروايات الباطلة والمكشوفة الخلفية؛ حتماً سيكون بورتريه أشوه من تلك الرسوم الكاريكاتورية التي تخيلتها ريشة طائشة لبعض (الزعران) الغربيين:

- نبي لا يعرف إن كان رسولاً أو به مس حتى يخبره الراهب النصراني. هذا ما تقرره السيرة.
- نبي يخطئ حيث يصيب صحابي وصف نفسه بأن كل الناس أفقه منه حتى ربات الحجال.
- نبي يبول واقفاً فيما سنته حاكمة بخلافه، كأنه أعرابي لا يعرف

أصول النظافة وعرف المروءة؛ تخيل أن الأمر يتعلق بنمط من اللباس فضفاض وبمجال صحراوي مفتوح على كل الجهات وخاضع لموجات من الرياح فضلاً عن أن مقتضى المروءة يومها أن لا يبول المرء واقفاً كما مقتضى الاحتياط الشرعي والعقلي أن لا يفعل لشدة احتمالية وقوع النجاسة على الثوب.

- نبي يجهل تأبير النخل وهو العربي ابن الجزيرة العربية.
- نبي يستهين بالأعمى المستضعف طمعاً في الملأ المستكبر حتى يؤنبه الوحي.
- نبي سحر حتى قرأ آيات الشرك في آيات التوحيد في حديث الغرانيق.
- وأخيراً وليس آخراً: نبي يهذي في آخر أيامه.

وطبيعي حينما لا نقف على آثار أئمة أهل البيت عليهم السلام فسوف تؤثر علينا تلك الصورة المهينة لنبي الإسلام. فالبخاري يروي حديث هذيان الرسول صلى الله عليه وآله. وذلك في ما يعرف برزية يوم الخميس كما سماها ابن عباس. يوم طلب منهم الرسول صلى الله عليه وآله أن يحضروا له دواة وقرطاساً ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً. فقال أحدهم إن الرسول غلب عليه الوجع وأنه يهذي حسبنا كتاب الله. والحق أن ما كان الرسول صلى الله عليه وآله بصدده هو تفصيل المجمل في الكتاب وبيانه. فالاستغناء بالمجمل عن التفصيل هو خلاف المطلوب. لكن انظر إلى موقف آخر. فهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهو آخر عهد بالرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، حينما يسأل عما كان من حديث بينه وبين الرسول صلى الله عليه وآله ـ وقد كان هذا الأخير في نزعه الأخير ـ قال: لقد علمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب في العلم يفتح لي كل باب ألف باب.

موقفان على طرفي نقيض. فأيهما نختار يا ترى؟!

فيما يعنيني أختار الموقف الثاني. الرسول ﷺ في نزعه الأخير حيث وصف بالهذيان عند من شهد على نفسه بأن كل الناس أفقه منه حتى ربات الحجال، ودعوته: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن، يعلّم باب مدينة العلم ألف باب في العلم يفتح له كل باب ألف باب.

إن مقام أئمة أهل البيت عليهم السلام هو فرع لمقام النبي الأعظم ﷺ. فالذي لا يقدر محمد ﷺ حق قدره لن يقدر أئمة أهل البيت عليهم السلام حق قدرهم.

وما دام الحديث هو حول الإمام الثاني عشر وجب القول أن الأخبار فاضت بالحديث عن الاثني عشر خليفة من قريش. ولا أريد الأطناب أكثر في تفاصيل وحيثيات الخبر. بل أقتصر على إبداء ملاحظة واحدة ضرورية في المقام وهي:

إن لسان الإخبار عن الاثني عشر جاء في سياق اشتراط خير الأمة بقيام الاثني عشر: «ما زال هذا الأمر بخير ما وليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

إن ذكر الخلفاء الاثني عشر في صيغة الشرط دال على أنهم قد لا يخلفون بالفعل (وهو طلب في صيغة الخبر): وهذا دال على أن خير الأمة يتم ما خلف هؤلاء. والدليل على ذلك أيضاً أنهم لما لم يخلفوا حصلت فتنة في الأمة حتى اليوم وفساد في الدين عريض لا يصلحه إلا المهدي كما في الأخبار. وإن اعتبار ما ذكر في أئمة أهل البيت ولسان الخبر بصلاح الأمة المتوقف على خلافة الاثنا عشر خليفة يؤكد أنهم المراد بالعدد. ولا أحد ادعى الاثنا عشرية إلا الإمامية. ولو كان في ذلك

ما يدل على غيرهم لاستعملوه أوسع استعمال لكسب الشرعية. ولكنهم لم يفعلوا.

يضاف إليه مجيئ حديث عدد من الحفاظ السنة حول فضائل أئمة أهل البيت عليهم السلام على الترتيب الاثني عشري المعروف، كما فعل الشبلنجي الشافعي المصري في نور الأبصار، حيث ذكر فضائل النبي والخلفاء الأربعة وأئمة أهل البيت الاثنا عشر. وكما فعل ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة حيث صنف في فضائلهم على الترتيب المذكور. وكما فعل ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة وكما فعل سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص فقد سلك المسلك ذاته.

لكن من هم أهل البيت في مقصود كلامنا؟

إنهم بلا شك المشمولون في حديث الكساء، وهم الخمسة. علي وفاطمة والحسنين. والتسعة من ولد الحسين بحسب ما أكدت عليه الأخبار وجرت عليه عادة الوصية إلى الثاني عشر. وقد جرى نقاش حول ما إذا كانت زوجاته مشمولات في حديث الكساء مورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾.

قال بعضهم عبثاً: زوجاته من أهل بيته. لكن هذا مخالف لمضمون النص وصريح منطوقه في خبر أم سلمة بقوله ﷺ: إنك على خير. وهنا أحب أن أبدي ملاحظات وتأملات حول هذا الكلام دون الخوض في البحث الروائي الذي كان لنا معه شأن في مقام آخر. فأقول:

- إن عدم دخول نسائه في أهل بيته أمارة على أن المقصود حقيقة غير المعنى اللغوي لأهل البيت بمعنى الأهل والعشيرة.
- إن عدم دخولهن في أهل بيته لا يستنقص من مقامهن شيئاً.

- لو أن نساءه كنّ داخلات فيه لكان صعباً تصور ما يلي:

- حرب الجمل دالة على ذلك. فعلي بن أبي طالب من أهل الكساء. ولو أن السيدة عائشة كانت كذلك لما حصلت هذه الحرب التي كان واضحاً أنها بين طائفتين: إحداهما باغية على الأخرى بلا شك، وقد ثبت أن عائشة قادت الطائفة الباغية كما نبحتها كلاب الحوأب. فهل هي حرب بين اثنين مشمولين بآية التطهير وحديث الكساء؟! هذا ينقل الإشكال والمفارقة لكلام الله وكلام الرسول ﷺ.

- لو كنّ من أهل الكساء لما رفضت إحداهن دفن الحسن إلى جوار قبر جده، حيث دفن بالبقيع.

- إن نساءه يحتمل تطليقهن للآية الكريمة: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾. فإذا لم يعدن زوجاته إذن ما عدن أمهات المؤمنين، وهي صفة مشروطة بالبقاء على ذمة الزوجية. وحينئذ يصعب أن يخرجن من أهل الكساء لو كن مشمولات فيه ولو في المورد الأول. فلا يوجد قيد أو شرط في اعتبار أهل البيت بهذا المعنى.

- إن نساءه ذمّت في الكتاب بما يناقض آية التطهير. بل إن الذّم حدث بعد آية التطهير. فيما علي وأهل البيت ﷺ مدحوا حتى قيل ما من آية ذكر فيها يا أيها الذين آمنوا إلا وعلي أميرها كما ذكره النسائي وابن حجر وابن جوزي وأمثالهم ومن رواته عائشة. ووجب أن أدفع فرية أحدهم وهو يعترض على هذا الخبر الذي رواه حفاظ السنة، لما جاء بآيات فيها يا أيها الذين آمنوا في مورد ذم. وأقول لهذا الشويخ الذي علم شيئاً وغابت عنه أشياء، إن إيراد حفاظ من قبيل النسائي وابن الصباغ والسبط ابن الجوزي وابن حجر ونظرائهم بالجملة لهذا الخبر، دال على فساد طريقة الإتيان بالمثل المفارق

ذاك. لأنهم ممن لم يغب عنهم ذلك حيث أدركوه من دون حاجة إلى قرينة ظاهرة، بمعنى أن الآية المقصودة في المقام هي ما جاء في سياق مدح لا ذم، فتأمل.

- إن واحدة من أمهات المؤمنين وهي أم سلمة التي نزلت آية التطهير في بيتها، وهي راوية الحديث شهدت على أن نساءه غير مشمولات في الكساء. وهذا شاهد أقوى.



أجل، لقد وجدتني مضطراً إلى هذا النقاش في مناخ صعب وأجواء مشحونة بالخطأ وفي زحمة انشغالاتنا بأمور جلا وقضايا كبرى. صادفت تعقيب الأخ الكاتب على رد لي سبق ونشرته بعنوان: من الشك إلى الشك. ومع أنني لم أطلع عليه إلا بعد مرور سنوات، حفزني إلى أن أدخل معه في نقاش، فاستمرت مراسلاتنا قليلاً دون وصولي البلغة المنشودة.

ومما أزعجني حقاً أن ثمة قسم عريض من الأعلام بات يخشى أن يعري على معتقده. خائفاً مذعوراً يخفي ما أظهره الله. وقسم بدل أن يعكفوا على التحقيق والتوضيح والخروج من المعقدات وذات الشوكة في البرهان، اختاروا الضوضاء الأجوف والاستكبار بالنزر القليل من الحجج غير مجدين ومجتهدين ومتخلقين في ردها. الأخ الكاتب رأى رأياً واجتهد فيه وقدم ما في وسعه تقديمه. ولا يسعنا إلاّ أن ننصت لمقولته والرد عليها بعلم وأدب ومن دون مجاملة.

كان بالإمكان أن نسعى في مقدمة الكتاب لتفصيل القول في المطالب التي شكلت محور نقاشنا في الكتاب. ولو أننا فعلنا ذلك لكان أولى من الناحية العلمية حتى نعرف في أي إطار وجب أن نضع ذلك

النقاش حول حقيقة الإمام الثاني عشر ومسألة الغيبة. فالصواب أننا نناقش قضية تحمل وراءها تصوراً دينياً كاملاً، يصبح أي نقاش يمسك العصى من الوسط بمثابة جدل عقيم لا يثمر نتيجة حقيقية سوى حيرة في حيرة. لكن من ناحية أخرى لم أشأ أن أبتدئ بهذه المقدمة ما دام أن هذا قد يؤثر في القارئ ويوجهه مسبقاً إلى رأي أحد المتحاورين. فهذا أمر يخالف أخلاقيات الحوار كما يخالف أصول المناظرة. لكن قلت ما قلت بعد أن منحت النقاش حقه الكامل ووفيت له حتى أنني حاولت جهدي أن أفتح نقاشاً واسعاً وجاداً مع المحاور، فوجئت بتراجع ذكي منه. تراجع حتى ولو تم تبريره بألف تبرير، فإن أصول المناظرة تفضحه وعلم التواصل يجليه. إننا نعيش عصراً تطورت فيه تقنيات الحجاج وعلم التواصل. حتى أننا بتنا أمام ما يعرف بموت المؤلف والاكتفاء بالنص، طالما أن النص من شأنه أن يقول كل شيء، وربما يقول ما لا يريد أن يقوله المؤلف. ومن هنا كنت قد لاحظت أن محاوري سلك مسلك إنهاء الحوار بعد أن كان متحمساً له قبل ذلك. يكفي في ذلك أن منحني اهتمامه بقوة الاستدلال وتفاصيله بات في حالة تراجع ونكوص. وحيث أعطيت الكاتب كل المجال لكي يرد وأخذت ردوده على محمل الجد ورددت بتفصيل لا يخفى على قارئ، لم يبق هناك ما يستحق التفصيل. وكان لابد من أن أوضح خطأ التعاطي مع مسألة الإمام الثاني عشر في عقيدة الإمامية كما فعل محاوري، بتراخي وتساهل كما لو كانت منزوعة الدليل والحجة.

ليعذرني القارئ المخالف إن كنت تطرقت لتلك القضايا التي يراد لها أن لا تذكر. وفي السياق نفسه يراد لأتباع مدرسة أهل البيت أن يكفوا أن يتحدثوا عن أدلتهم وحججهم، ليبدوا للمطلع كما لو كان اعتقادهم لا يقوم على سند علمي معتبر. وهذا في الحقيقة أمر عجيب،

لأن أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، مطالبون بأن يوضحوا دعائم اعتقادهم للعالم كما يفعل كل أهل العقائد في العالم. لقد لاحظت أن ثمة نخباً حينما تؤاخذ الشيعة على أصل من أصولها لا تزال تتمسك بأحكام تنتمي إلى آراء كتاب الملل والنِّحل، حتى أنهم لا يزالوا يرددون وبسذاجة كل أحكام القيمة التي اصطنعها تاريخ الغلب التعسفي. إنني ممن يرى أن الوحدة بين المسلمين لا تستقيم إلا بتصعيد الفهم العلمي بعقائدهم والتكفير عن تاريخ طويل من التسامح في الكيل التعسفي لبعضهم البعض. إن التغاضي عن ذلك يؤدي إلى نتيجة منكرة، وهو أنه كلما تعثر الأمر بين المسلمين كلما هاج شيطان الطائفية واستدعى جهالات كتاب الملل والنِّحل، وعادت حليمة إلى عادتها القديمة. رأينا ذلك ورآه الجميع ولا حاجة للإطناب فيه. وقد يجدر بنا أن نتحدث بعلم ووضوح وصراحة عن تلك الأمور التي يقدحها الهياج الطائفي بأشكال من الهذيان والحمق لم نر له مثيلاً حتى في عصور التغالب التاريخية الضاربة الأطناب في تجارب المسلمين.

حديثي هنا لا ينزع نزعة طائفية. بل قصاراه أنه: يا عالم هذه هي أدلتنا وهذه هي أفكارنا فلا تأخذوا رأينا من أفواه الحمقى الطائفيين أو من سقط في أحابيلهم. هذه عقائدنا إن كان يهمكم أن تحددوا موقفكم، فهي تأخذنا بقوة الدليل وليس الأمر لعبة أو مزحة. فالمقام ليس مقام مزح بل هو مقام اعتقاد على أساس الدليل.

في مجرى الحجاج العقائدي كان لا بد أن تتنزل الإمامة منزلة الفرع من عقائد الأخوان السنة. وهكذا بات الإمامية وحدهم ينزلونها منزلة الأصل من اعتقادهم. وما سموا إمامية إلا لهذا السبب تحديداً. إذا كانت الإمامة فرعاً من فروع الاعتقاد، فمؤدى ذلك أنها تنحصر في باب السياسة الشرعية لا تكاد تتعداها إلا إلى أبواب محصورة من الفروع.

بينما تنزلها منزلة الأصل يجعلها تدخل في كل أبواب الأصول والفروع معاً. إن الإمام المعني عند الإمامية ليس مجرد شخص ينتخب لإدارة شؤون الأمة. فالمسألة تتعلق ببيان الدين وفق شروط علمية لا تمنحها الشورى بقدر ما هي ملكة محددة باختيار من أنزل الشريعة. وحيث وقع خلط كبير وربما استثمر بعضهم ذلك الخلط لكي يقول: إن الشيعة تمنح الإمام الذي هو بشر يجب أن ينتخب كل هذه القيمة. والحق أننا لا نتحدث عن إمام ينتخب بل عن أئمة تمت الوصية بهم ولم يسمح لهم بالقيام بوظيفة الإمامة حتى دخل المسلمون حيرة لم يخرجوا منها حتى اليوم.

لم ينظر الإمامية للإمامة التي هذا شأنها نظرة غريبة عما اعتقده أعلام السنة أنفسهم. صحيح أننا في مورد الحجاج نتحدث عن الإمامة بالمعنى الفروعي الذي ليس هو محل النزاع قطعاً. لكن ما أن نبادر إلى الحديث في السياسة الشرعية حتى تجد علماء السنة يرفعونها إلى مرتبة الأصل. ولا أحتاج أن أستدل على ذلك بأكثر مما ذكره ابن تيمية في السياسة الشرعية لما قال في آخر فصل في منزلة الولاية:

«يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي ﷺ: «**إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم**». رواه أبو داود، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة.

وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «**لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم**». فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في

السفر، تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة؛ ولهذا روي: «إن السلطان ظل الله في الأرض» ويقال «ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان». والتجربة تبين ذلك.

أقول: إنهم في هذا رفعوا ما ليس موضوعاً لأصل الإمامة إلى مرتبة الأصل. فبهذا المعنى كل من تغلّب ارتقت إمامته عند القوم منزلة الأصل، وهذا ما لم تقله الإمامية نفسها التي تؤمن بالإمامة كجعل لا كغلب.

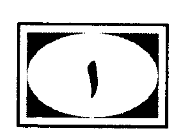
وفيما يلي مجمل الرسائل الحوارية المبادلة بين كاتب السطور وأحمد الكاتب ضمن حوار أعتقد أنه غير مكتمل، حيث أحمل الأخ الكاتب مسؤولية إنهائه من طرف واحد.



الفصل الأول

التعقيبات





مع السيد إدريس الحسيني في كتابه (من الشك إلى الشك)[1]

الخلط بين النبوة والإمامة، والفصل بين الإمامة والخلافة

(أحمد الكاتب)

ربما كان كتاب السيد إدريس الحسيني، وهو صحفي مغربي متشيع، كتاباً متميزاً من بين الكتب التي تصدت للرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) فهو يصدر من شخص متشيع حديثاً، ولكنه يتهمني ليس بعدم معرفة المذهب الإمامي الآن، وإنما بعدم معرفته سابقاً، رغم أني نشأت في أحضان هذا المذهب، وكتبت منذ السبعينيات عدة كتب للدعوة إليه، وقمت بتشييع عدد من الأخوة السودانيين، وتأسيس حركة شيعية إمامية في السودان في أواسط الثمانينيات.

ومع أني أعتقد أني وصلت إلى جوهر مذهب أهل البيت عليهم السلام بعد إزاحة غبار الأساطير المتراكمة عليه، فإنه يقول وبكل ثقة بأني أنطلق في

(١) إدريس الحسيني، من الشك إلى الشك حينما يكون السير القهقرى سؤال الإمامة مجدداً، دار الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠١.

نقدي للفكر الإمامي من الجهل وعدم المعرفة. وبالطبع فإنه يعني بذلك عدم التطابق مع الصورة التي يحملها عن نظرية الإمامة.

يقول في مقدمة كتابه: «لئن كان الكاتب لم يفهم المغزى الفلسفي العميق وراء فكرة المهدي المنتظر، فتلك مشكلته، لأنه ظل طيلة هذه الفترة جاهلاً بعقائده، حتى إذا شبَّ ضرب أخماساً بأسداس، فلو أنه بقي جاهلاً مقلداً لكان ذلك خيراً له وأفضل من أن ينقلب باحثاً ضالاً. إن أولى تلك الأوهام التي وقع فيها الكاتب، أنه وضع الإمام المهدي والوصية والإمامة، نقيضاً للشورى والديموقراطية. ولهذا انزلق عقله الضيق إلى أن يضحي بإحدى المعتقدات لصالح الأخرى.. والكاتب كثيراً ما يسيئ فهم «الغيب» لذلك فإن جل انتقاداته في هذا الاتجاه، تكشف أن العقيدة الإسلامية بمنطلقها الأصيل لم تجد لها في ذهن الكاتب مستقراً»[1].

ويضيف: «حتى وإن ادعى الكاتب بأنه إمامي في الأصل، فقد كان من عامة الناس الذين ورثوا اعتقاداً دون أن يفهموا فلسفته.. إنه مجرد رد فعل عن معتقد غامض، وساذج عن الإمامة، وليس رد فعل علمي عن عقيدة مدركة بفكر ونظر»[2].

ونقول للسيد إدريس الحسيني، بأن مفهومنا للإمامة، يعني الحكم والخلافة والزعامة والرئاسة والإمارة، وما إلى ذلك من معاني السلطة، التي احتاج إليها المسلمون بعد وفاة رسول الله ﷺ واختتام النبوة وانقطاع الوحي، لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما دار حوله علم الكلام الشيعي والسني في القرون الأولى، واختلف الشيعة الإمامية عن

---

(١) المصدر السابق، ص ٦.
(٢) المصدر السابق، ص ١٠٧.

غيرهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وعدم الاكتفاء بالعلم والعدالة والكفاءة. ولا معنى للإمامة غير هذا، إلا ما ادعاه الغلاة والمتطرفون من الإمامية بأن الإمامة كالنبوة أو امتداد لها، أو نيابة عن الله في إدارة الكون. (كما رأينا الوحيد الخراساني وتلميذيه العاملي وكمال الحيدري يعتقدون). أما عامة الشيعة الإمامية عبر التاريخ فلم يكن لهم مفهوم للإمامة سوى الخلافة والحكم والرئاسة. ولذلك قلنا بأن الغيبة تناقض الإمامة، وأن هذه النظرية وصلت إلى طريق مسدود وانقرضت، وتخلى عنها الشيعة اليوم ليلتزموا بنظام الشورى أو ولاية الفقيه.

وبدلاً من أن يستوعب السيد إدريس الحسيني هذه التطورات، ويتجاوز النظريات التاريخية البائدة، فإنه يحاول أن يعلمنا نظرية الإمامة من جديد، وخاصة بعدما تحول إلى «التشيع» (...) وبالخصوص بعد ما تخلينا نحن عن تلك النظرية المثالية الوهمية. فيقدم لنا تصوراً جديداً مقتبساً من تراث الغلاة يخلط بين الإمامة والنبوة، ويفصل بينها وبين معنى الخلافة. وإذ يقوم بذلك فإنه يتهمنا بالفصل بين النبوة والإمامة، والخلط بين الإمامة والخلافة! وبمحاولة تأسيس مذهب خاص في التشيع، على أنقاض الإمامة يسميه «بالديموقراطية الكاتبية»[1].

ويقول: «إن أكبر الأوهام التي أقام الكاتب عليها كافة مهاتراته، هو الخلط بين الإمامة ككفاءة والخلافة كحكومة زمنية خالصة. وهذا الوهم قديم في تاريخ الجدل الفكري والكلامي ما بين أنصار الإمامة وخصومها. بل هو صراع زاد من شحنته الإسراف والتجهيل والأجواء الطائفية والمذهبية التي جعلت خصوم الإمامية لا يبذلون أدنى جهد لتفهم

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥ وص ٢٣.

جوهر الإمامة وفلسفتها، تلك الفلسفة التي تلخص لنا الإمامة كامتداد طبيعي للنبوة. أي أن الحاجة إلى الإمامة هي حاجة تشريعية أولاً وقبل كل شيء. فإذا كان الناس أحراراً في اختيار حكامهم حتى ولو أدى اختيارهم إلى إطراح حكومة الإمام، فإن الكفاءة لا تدرك بالاختيار، فهي تماماً كالنبوة، جملة من الصفات والشروط، ولا تثبت ولا تلغى بالاختيار. لقد وجهنا الخالق على نحو الإرشاد إلى أنه حيثما وجدت الكفاءة فعلى العاقل المكلف أن يختارها.

ومن هنا نلاحظ أن كل الأفكار التي صاغها الكاتب أو بالأحرى اجترها من خصوم الإمامية، إنما كانت قائمة على أساس ذلك الخلط بين الإمامة ككفاءة جوهرية راسخة في حقيقة الشخص، سواء حكم أو لم يحكم، وبين الحكومة الزمنية بما هي ثابتة بالاختيار.

وإذا كان المكلفون غير مكرهين على اختيار معين في دنياهم، فلا ينبغي أن ننسى بأن الجانب التكليفي من الإسلام يشغل ذمة أولئك الرافضين للإمامة «الكفاءة» لمجرد أنها لا تلبي مصالحهم الشخصية، فهم آثمون بإقصائهم الإمامة التي أناط المشرع بها بيان التشريع وتأويله، بعد أن اكتمل تنزيله، ويتطلب الأمر هنا أن لا نكون متشرعين ولا مؤمنين حتى نستسيغ كون الشريعة متروكة لغير المعصومين في إدراك أحكامها الواقعية.

إذن الإمامة هي جوهر النبوة ذاتها، إنها حقيقة لها سندها في روح التصور الإسلامي لقضية التشريع واستمرارية بيانه، هذا إذا كان المطلوب أن تختار الأمة الشريعة الإسلامية حكماً لها.

إن مسألة الإمامة لم تنتظم كإشكالية كلامية، لعب التاريخ دوراً كبيراً في تكاملها وتناسقها، بل هي مطلب ظهرت أهميته للوهلة الأولى

بعد أن التحق صاحب الدعوة بالرفيق الأعلى»[1].

ويستدل على كلامه بالقول: «إن حقيقة الإمامة تكمن في نقطة واحدة. إن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، ولا أحد يملك أن يكشف عن كل ما في الكتاب، بل ولا أحد يستطيع أن يتحدث عن كل شيء من خلال القرآن.. ولا يملك ذلك إلا الإمام.. فهو الناطق عن القرآن، العالم بتأويله الراسخ في العلم، عدل القرآن، والثقل الأصغر»[3].

ونظراً لفصل السيد الحسيني بين الإمامة والخلافة، فإنه لم يجد مانعاً من قبول الأحاديث الواردة عن أهل البيت والتي تتحدث عن الشورى: «نقول للكاتب: نعم، إن فكر أهل البيت السياسي لا يناقض الشورى وحق الاختيار، ولكن لا يعني ذلك أن دعمهم للشورى مناقض لحقيقة الإمامة والنص والشرعية. بل إن الإمامة خارجة تخصصاً عن اختصاص أو حق الشورى، ليس شرعاً، بل تكويناً»[4].

ويقول: «نعم، هناك نصوص تتحدث عن الإمامة وأخرى عن الشورى. والأئمة لم يروا أي تناقض بين ذلك. إن الأئمة لم يتحدثوا عن أن الإمامة تتحقق بالشورى، ولو كان الكاتب يقصد ذلك فهو متقول، فليأت بدليل. إن القول بالإمامة لا يناقض القول بالشورى في مذهب أهل البيت. ولهذا نلاحظ أن سقوط خيار الإمامة في التاريخ الإسلامي، رافقه سقوط لخيار الشورى أيضاً. إن الإمامة والشورى معاً كانا ضحية الخلافة

(١) المصدر السابق، ص ١١ ـ ١٢.
(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.
(٣) المصدر السابق، ص ١١٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٤.

والخلفاء منذ السقيفة. وأنه لا وجود لأي نص لدى الإمامية يناقض القول بالإمامة»[1].

وعندما يمر على موضوع تنازل الإمام الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية، والذي يدل على كون الخلافة أمراً دنيوياً وليس أمراً دينياً منصوصاً عليه من الله، يحاول الحسيني أن يفصل بين الإمامة والخلافة، فيقول: «الإمام الحسن لم يتنازل عن الإمامة وإنما عن الخلافة الزمنية»[2]. ثم يقول: «من قال أن الحسن تنازل عنها؟ ومتى كان المرء قادراً على التنازل عن كفاءته؟ فهذا كمن يرى أن المشمش قابل للتنازل عن مشمشيته. فهل نفهم أن علياً تنازل عنها هو أيضاً؟ إن عدم قبول الناس بحكم الإمام أو النبي لا يعني سلب الإمامة أو النبوة عنهما». ويضيف: «إن الكاتب يخلط هنا بين الإمامة والخلافة الزمنية. وهو ما يؤكد لي أنه جاهل تماماً بجوهر الإمامة. إن تنازل الإمام الحسن كان إكراهاً مثلما أكره الإمام علي، بل ومثلما أكره أنبياء كثيرون على الانسحاب والتراجع، وقتلوا وذبحوا.. ولم يكن ذلك ليلغي نبوتهم، فالنبوة كفاءة وملكة وكذلك الإمامة. والأئمة لم يتنازلوا عنها، بل أكرهوا على الانسحاب»[3]. «إن الإمامة بغض النظر عن أهل البيت عليهم السلام هي لطف وضرورة ثابتة وراجحة بحكم العقل، والدين بلا إمامة لا حصن له عن الانمحاق»[4].

إن السيد إدريس الحسيني، كما قلنا، يلتزم بتصور معين عن

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٣.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٧.

الإمامة يقارب أو يشابه النبوة، ويحول أن يقرأ التاريخ على ضوئه، ولكنه عندما يمعن النظر في سيرة الإمام علي بن أبي طالب، يجد أنه يخالف تصوراته،ولا يجد أثراً لها في ثقافة الجيل الإسلامي الأول، فيقول: «لقد أدرك علي أن الشورى في المهاجرين والأنصار من باب القوة والشوكة، فمن لم يعينه هؤلاء لا مجال أمامه كي يمضي بعيداً. كذلك كان موقفه بعد مقتل عثمان، بل إن تلك شهادة كبرى على أن الإمام زهد في الخلافة حينما أدرك أن الظروف لا تسمح له بأكثر من ممارسته الخلافة السياسية، ولذا كان في قراره ما يذكر بأن زهد علي بن أبي طالب في الخلافة الزمنية، لا يعني أبداً زهده في الإمامة. وحيث إن البيعة التي تمت لعلي يومها، لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الشرعي لإمامته، فقد كان بخيار أن يقبلها أو يتركها.

ان الإمام علياً فرض عليه بعدها أن يحكم بمنطق الخلافة وليس بمنطق الإمامة، والفرق بين المفهومين كبير جداً. إنها خلافة إمام مرفوض الإمامة.

إن الخلافة فعلاً لم تعد تمثل شيئاً بالنسبة لعلي بن أبي طالب، وكفى بذلك شاهداً على أن الأمر شهد انحرافاً حقيقياً عن قدسية الخلافة وشرعيتها. والإمام كان قد وقف موقفه ذاك يوم السقيفة، حرصاً على كفاءته كإمام. أما وقد اغتصبت الإمامة وغيبت، فإن علياً لم يعد مصراً على خلافة سياسية، إلاّ أن يقيم بها حقاً أو يزيل بها باطلاً.

ثم لا زلت أتساءل بعد ذلك، كيف يذهب علي بن أبي طالب، الذي رفض الخلافة للأولين، فيعرضها على طلحة والزبير؟ وهو يدرك أن لا حق له في أن يسلمها لهما...

على أن كلام علي حتى في المثالين المذكورين (الاحتجاج مع

طلحة والزبير ومعاوية بتحقق بيعته) كان هادفاً إلى إلزام أولئك الخصوم بالبيعة، أي إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم. لقد أدرك علي أن أمثال طلحة والزبير ومعاوية لم يؤمنوا بإمامته، فلم الاحتجاج عليهم بأمر لا يعتقدونه ولا يقرون له به؟ ولا يعقل أن يحتج علي على القوم بالإمامة، وهو يدرك أنه لم يبايع كإمام وإنما كخليفة»[١].

ولكن السيد إدريس الحسيني يرتبك عندما يواجه أحاديث أهل البيت الصحيحة التي تمزج بين مفهومي الإمامة والخلافة أو الولاية، وتعتمد مبدأ الشورى ولا تشترط العصمة في الإمام، مثل حديث الإمام علي: «إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين، البخيل.. ولا الجافي.. ولا المرتشي..» حيث يحاول الحسيني أن يتلاعب بالألفاظ ويفسر معنى (العصمة) تفسيراً جديداً، فيقول: «إن حديث الإمام عن الشورى لا يناقض العصمة»[٢]. وإن «هذه الأخبار تدل على أن الإمام ينبغي أن يتحلى بصفات لو اجتمعت في واحد لكان معصوماً، إذ ما العصمة إلا ذلك. ولماذا لا يحتمل أن يكون معنى الوالي هنا عماله وأمراؤه في البلدان؟ لماذا يصر الكاتب على أنها تعني شخص الإمام، أي الإمام الأكبر»[٣]. مع أن نص الإمام هنا صريح بالحديث عن «إمامة المسلمين».

وبدلاً من استنطاق التاريخ والتعرف على فكر أهل البيت، والنظر إلى سيرتهم، فإن الأستاذ الحسيني يقتبس تصوراته عن الإمامة من

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٢.

الغلاة، ويعتقد بأنها درجة تقارب النبوة وفوق السياسة، وأن طريقها النص وليس الشورى، ولذلك يهاجمني قائلاً: «الكاتب ينظر إلى الإمامة باعتبارها مجرد خلافة زمنية أو رئاسة دولة. ونحن نقول له: نعم، لو كان الأمر كذلك، لكانت الشورى هي الطريق المسلكي لاختيار الخليفة. لكن هيهات أن تكون الإمامة مجرد رئاسة دولة أو خلافة زمنية. وقد رأينا كيف أن أمير المؤمنين حينما استأصل المغتصبون حقه في الإمامة الكاملة، زهد فيها واعتبر مجرد الخلافة الزمنية لا تكفي.

إذن تلك شهادة أخرى على أن صاحبنا لا يفقه في أمر الإمامة شيئاً، وقد سبق وذكر أمير المؤمنين بأنه لا بد للناس من إمام بر أو فاجر، فالأرض لا تخلو من ذلك على الإطلاق. لكن الإمامة أمر مختلف تماماً، إنها تملأ ثغرة كبرى في دنيا الناس، الثغرة التي تحدث بوفاة الرسول ﷺ... أن الرسول قال: «**إن موت العالم ثغرة في الإسلام لا يسدها إلا عالم مثله**»، فإذا كان هذا ثابتاً في حق عامة العلماء، فإن ذهاب الرسول لهو أكبر ثغرة في الإسلام لا يسدها إلا إمام»(١).

ولا يسعنا هنا أن نناقش السيد إدريس الحسيني في أدلته حول نظريته المغالية في الإمامة، فوق السياسية، القريبة من النبوة، فهو يعترف في كتابه بأنه كتب ما كتب على وجه السرعة، حيث يقول: «كانت تلك باختصار ملاحظات سريعة كتبت على عجل في خضم اطلاعنا على ما حفل به كتاب أحمد الكاتب من شبهات أكل الدهر عليها وشرب، نحن أعرف بها منه، وما كانت لتمنعنا من الوصول إلى حقيقة الإمامة

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٤.

الكبرى، أو بالأحرى إلى جزء من سرها المكنون ليس إلا»[1].

ومع ذلك فهو يعتقد أن نظريته هذه تمثل الحق المطلق، وأن أية قراءة أخرى مخالفة لها تمثل شبهات باطلة، وعندما نسأله أين مصاديق هذه النظرية، بغض النظر عن صحتها؟ ولماذا توقفت منذ وفاة الإمام الحادي عشر (الحسن العسكري) إذا كان يجب أن تستمر إلى يوم القيامة؟ وسواء كان (الإمام الثاني عشر) موجوداً أم لا، ألا تشكل الغيبة تناقضاً صارخاً وعملياً مع هذه النظرية؟ بمعنى هل لدينا منذ ألف عام من يقوم بمهام الإمامة الإلهية؟ يجيبنا السيد الحسيني بالأجوبة التقليدية التي اعتاد الإمامية مواجهة تلك الأسئلة بها، وهي أنه لا تناقض بين ضرورة الإمامة، والغيبة، وأن الغيبة مسؤولية الأمة وليس الإمام.

وبدلاً من أن يبحث حقيقة وجود الإمام الثاني عشر، ليتأكد من خطأ نظريته المثالية الوهمية، فإن الحسيني يقفز على هذه المسألة، ويحاول إنقاذ النظرية العقيمة.

يقول: «الغيبة تأجيل لدور الإمام فرضته ظروف انعدام الأمن، وأن الكاتب يتوهم حينما يخلط بين غياب الإمام وعدم وجوده مطلقاً، نعم، الإمامة مستمرة إلى يوم القامة، وغياب الإمام هو مصداق كبير على تلك الاستمرارية»[2]. و«أن ادعاء الكاتب بأن الغيبة تناقض فلسفة الإمامة صحيح لو كان الإمام إنما غاب لغرض الاستمتاع بغيبته، أما والظروف الأمنية لم تكن تسمح له وهو الذي يوكل بالقيام في الأرض، فإن وجوده يومئذ وفي كل زمان لا يتوفر فيه أنصار له، يبقى خطراً على العالم. لم لا بد أن نوجه هذا السؤال إلى الكاتب: هل غيبة النبي أو موته يناقض

(١) المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٠.

فلسفة النبوة»[1]. «ومع أن كلاماً كهذا يعيدنا إلى إشكالية الخلط بين الإمامة وقيادة الدولة، فإننا نلاحظ أن شيئاً مهماً يغيب عن ذهن الكاتب، فإذا كان غياب الإمام يتناقض مع فلسفة الإمامة، فنحن نرى أن غيابه لا يناقضها بل يعطلها»[2].

وينسى الحسيني هنا أن الإمامة تختلف عن النبوة، على الأقل في مسألة واحدة، وهي التعامل المباشر مع الناس بصورة مستمرة، وان النبوة مكرسة في القرآن الكريم، وقد ختمها الله بمحمد ﷺ وان الإمامة، حسب الفرض، حاجة مستمرة بعد النبوة إلى يوم القيامة، ولا تحتمل الغيبة أو التأجيل أو البعد عن الناس، سواء بسبب من الناس أو من الأئمة، ولذلك فقد انتقد الإمام الرضا الواقفية الذين ادعوا غيبة والده موسى بن جعفر وقال لهم: «**من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية..**» إمام حي يعرفه، وقد قال رسول الله ﷺ: من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية» وهو ما يتناقض مع غيبة الأئمة بأي شكل من الأشكال، على العكس من غيبة الأنبياء أو وفاتهم، بعد أداء رسالتهم.. إن الحسيني ينسى كل ذلك فيقول: «ان الكاتب هنا لا يأتي بما يناقض دليل الغيبة، بل بما يناقض ادعاءه، فهو يرى أن مهمة الإمام هي هداية الناس وتنفيذ الأحكام.. أقول: ما دام دور النبي ﷺ هو هداية الناس، وتنفيذ الأحكام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، فلماذا ينتهي دور الأنبياء إذن في دنيا الخلق؟ وهل فعلاً خرج الناس من الظلمات، وهل خرجوا من الحيرة؟ إذن مثل ذلك تماماً سؤال الكاتب: لماذا غاب الإمام إذن؟.. أقول: إن وجود الإمام هو أيضاً حجة تكليفية

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٦.

على من أقصوه»[1]. و«يقول الكاتب: وقد رد الإمام علي بن موسى الرضا على الواقفية (... من مات وليس له إمام حي يعرفه يسمع له ويطيع..) وهذا كلام إمامي وليس هناك من ينكره، ونحن نقول: نعم لا بد أن يكون الإمام حياً متعيناً حتى يعرفه الناس بالطرق المتسالم عليها في معرفة الأنبياء والأوصياء، نعم المهدي حي يعرف، وهو غائب، وليس مجهولاً أصلاً. القضية أنه غائب، وفرق بين أن أقول لك: لا أدري من سيطرق علينا الباب غداً، وبين أن أقول: سوف يطرق علينا الباب غداً زيد من الناس، فالأول مجهول، والثاني معلوم، وكلاهما في محك الغيبة»[2].

وهكذا يحل الحسيني مشكلة الغيبة، بالادعاء أن الإمام الثاني عشر حي معروف! ويكاد يقول أيضاً أنه ليس بغائب «فإن أمر الإمام لم يخف عن كل الناس، بل هناك خاصة الخاصة وفي طليعتهم النواب الأربعة»[3].

ولم يقل لنا لماذا عاب الإمام الرضا على شيعة أبيه (الواقفية) الذين كانوا يعتقدون أن الإمام الكاظم حي ويعرفونه حق المعرفة؟ ولماذا استنكر عليهم القول بالغيبة؟ ورفض ادعاءاتهم الباطنية باستمرار حياة الكاظم خلافاً للظاهر من وفاته؟

ولو توقف السيد إدريس الحسيني هنا قليلاً، وتأمل حديث الإمام الرضا، لأدرك بعمق خطورة المنهج الباطني الذي كان يسوق ما يشاء من النظريات ضد أئمة أهل البيت في حياتهم، واصطنع ما يشاء من نظريات وفرضيات أخرى بعد وفاتهم، تحت غطاء (التقية). ولعرف الفاصلة

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٣.
(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.
(٣) المصدر السابق، ص ١٧١.

الكبيرة بين فكر أهل البيت ﷺ، وأساطير الغلاة العجيبة والغريبة. ولأيقن بأن نظرية الإمامة لا علاقة لها بأهل البيت ولا علاقة لهم بها.

ولكن السيد الحسيني يجمد عقله، ويؤجره للغلاة الباطنيين، ويأخذ على «الكاتب أنه يستنكر مقولة التقية في فهم الكثير من المعاني»[1].

أجل إن مقولة التقية تعطل فهم كثير من الأمور، وذلك بما تقوم به من قلب للأحداث والأقوال والأفعال. حيث يصبح الميت حياً والحي ميتاً، والحق باطلاً والباطل حقاً، وأبرز مثال على ذلك هو موضوع وفاة الإمام العسكري دون خلف، فلو قرأ الإنسان التاريخ بصورة طبيعية، لأدرك مضي الإمام إلى ربه وقسمة إرثه بين أمه وأخيه، واستحالة نسبة ولد إليه لم يذكره في حياته، ولم يشر إليه في وصيته. ولكن عندما يرفض المرء التاريخ الظاهري، ويحاول أن يقلبه رأساً على عقب، فإنه يسمح لخياله بالنشاط، ويجيز لنفسه افتراض ما يشاء، وهكذا قام الباطنيون بافتراض ولد للإمام العسكري، وفسروا عدم التصريح به بوجود ظروف سرية أحاطت بولادته، ومع أن هذه الظروف غير صحيحة ولم تكن موجودة، فعلى فرض صحتها، لا يمكن أن توفر أدلة على ولادته. إلاّ أن الذين أرادوا أن ينسجوا حكاية وجود الولد لينقذوا نظرية الإمامة من الانهيار، لم يترددوا بادعاء ما يشاؤون دون أن يقدموا على مزاعمهم أي دليل.

والغريب أن يأتي رجل بعد أكثر من ألف عام ليصدقهم في كل ما يقولون! ويتحدث عن أساطيرهم وكأنها حقائق غير قابلة للجدال، ويصب لعناته على من يكفر بها.

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٤.

يقول السيد الحسيني بكل ثقة واطمئنان: «إن كتمان ولادة الإمام (عج) وإحاطته بحزام من السرية، في لحظة جنّ فيها جنون السلطة في أن تضع يدها على المولود الخطير»[1]. ويدعي وجود «مضايقات وحصار ضربته السلطة حول أئمة أهل البيت عليهم السلام وقد كان خلفاء بني العباس يقيمون ألف حساب لهؤلاء الأئمة رغم موقفهم الصامت قبل أن يقيموا حساباً واحداً لكل الثورات المناهضة لهم في مختلف البلاد. وهذا إنما يعني أن الخلفاء أدركوا أن خطر هؤلاء هو خطر استراتيجي، ما داموا يملكون برنامجاً حقيقياً وجذرياً»[2]. وينتقد الكاتب لأنه «أقام كل أفكاره على التاريخ العام. ولو شئنا لقلنا التاريخ الرسمي. ونحن نقول له: إن المسألة كان يراد منها أن تحدث بعيداً عن عيون البلاط ومؤرخيه، فالذي يبحث عن الدقة في مثل هذه الأمور في التاريخ العام، هو لا شك مغالط. ومتى كان التاريخ الرسمي، الذي يقصده الكاتب يثبت كل شيء. وإذا كانت الغيبة قابلة لأن يثبتها التاريخ الرسمي إذا لما كانت الحاجة إليها أصلاً، ولما سميت غيبة. وكيف لحدث خاص مثل الغيبة محاط بهذا السياج الكبير من التقية أن ترصده عدسة المؤرخ العامي. فالقضايا الواضحة التي يدونها المؤرخ العامي هي تلك القضايا التي تكون واضحة في دنيا الناس. والغيبة كانت أمراً خاصاً وسرياً»[3].

وبعد التزامه بالمنهج الباطني، ورفضه للتاريخ الرسمي العام، لم يجد الحسيني حاجة أو إمكانية لبحث موضوع الروايات التاريخية السرية التي تحدثت عن ولادة (الإمام الثاني عشر) إذ إنه يفترض أنها سرية غير

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٠.

قابلة للبحث، ولا يجد حرجاً من التصديق بها بعيون مغمضة في ظلام السرية والكتمان.

وإذ كان ثمة أي مجال للتفكير فلا بد أن يفكر بالدليل العقلي (الافتراضي) و«أن الدليل العقلي لا يقوم على الفراغ، كما يحاول الكاتب هنا أن يثبت، بل هو دليل يقوم على أدلة نقلية ونصوص»[1]. «إن أمر الغيبة هو أمر غيبي تم بكيفية غيبية. ولأنه غيبي، فإن الموقف العقلي منه هو التسليم، ولا يعتبر ذلك عجزاً في تفسير أسباب الغيبة. إن المسألة في حقيقتها غيبية فلا مجال للتعليل، وأن كل ما فسروا به الغيبة إنما يصلح من باب المقتضي وليس العلة التامة. فإن حكمة الله وتدبيره مما لا تحيط به العقول الناقصة»[2].

وعلى رغم شرعية الشك في هكذا ظروف سرية ملفوفة بالكتمان، وعدم جواز التيقن بشيء قبل الحصول على الأدلة والبراهين القطعية، وضرورة التمسك بالتاريخ الظاهري الرسمي، فإن الحسيني يقول: «إن قصارى ما يمكن أن يؤدي إليه هذا التحليل هو موقف الشك ليس إلا، وفي أكثر الحالات فهو يدعونا إلى الاحتمال وليس إلى الحكم اليقيني، وقد ذكرنا أن موقف الشك الذي لا ينبني على منهج قويم ورؤية نافذة للأمور، هو شك دهمائي لا يليق بمقام الباحثين، بل هو تطوح وتذبذب وقصور ذهني، على صاحبه التمرس أكثر في دروس المنطق وباقي ضروب الصنعات العقلية»[3].

إن وجود الشك في الحقيقة حول الموضوع، ينسف الحكم اليقيني

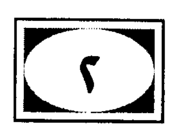
---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٦.

الذي يدعيه الباطنيون الاثنا عشريون، ويحول دون بناء عقيدة دينية على أساس أمر افتراضي غامض مشكوك فيه. وما دام الشك معقولاً ومبرراً وموجوداً، فإنه يمنع شرعاً من تبني أية مقولة بلا دليل. ولكن مشكلة المؤمنين بنظرية الإمامة أنهم يبنونها على أوهام، ويرفضون الاعتراف بحقائق التاريخ، وهم مستعدون لقلب كل الأمور، ونسبة أولاد لمن مات ولم يخلف. ويسمون ذلك عقلاً ومنطقاً وحكمة.



تعقيب على التعقيب

أحمد الكاتب
يعيد إخراج الفهم الظاهري للإمامة
(إدريس هاني)

هو تعقيب مختصر لا يبغي التوسع فيما كان قد تمّ التوسع فيه والإطناب في كل ما تقدم محاولة أحمد الكاتب التي تبدو لأدنى مطلع على سير الحجاج في موضوع الإمامة عموماً وموضوع الموعود (عج) خصوصاً، أنها كررت المكرور وأعادت إخراج ما جادت به الفهوم الظاهرية. لذا كان تعقيبه على كتابي تعقيباً انتقائياً جدًّا، لأنه لم يضف إلى ذلك جديداً في الكشف ولا أغنى الحجاج بكرم في البرهان، حتى كان لسان حاله: ليس في الإمكان أبدع مما كان. وقد أثبتنا على وجه الإجمال من خلال كتاب «من الشك إلى الشك» أن ما قدّمه الكاتب ليس سوى تكرار لما سطره القاضي عبد الجبار المعتزلي بضميمات من حجاجيات ابن تيمية في المنهاج ونظائره، دون أن يكلف نفسه التوقف عند ردود الأصحاب عليها. وحتى حينما شاء الوقوف على بعض مما ذكره صاحب الشافي في الإمامة رداً على القاضي عبد الجبار، كان وقوفه متعسفاً إلى درجة خلط فيه بين ما كان كلاماً للقاضي عبد الجبار

وما كان كلاماً لصاحب الشافي. وثمة فارق وجب التذكير به في المقام، أن الفهم الظاهري ليس له صلة بالمعنى الظاهر الذي ما فتئ الكاتب يزجّ به زجّاً معتسفاً في البين.

فالظاهرية ليست مدرسة وفيّة لظاهر المعنى من الناحية الدلالية كما لا يخفى. فما أكثر ما ألفيناها تلوذ بالتأويلات الفاسدة التي تنتهك حجية الظهور متى صدمت نسقها المعاني الظاهرة. ويا ما تمسكت بالظهورات حتى لو خالفت محكم النصوص والقواعد والأصول دفاعاً عن فهومها. فالمدار في الظهورات والمجازات في نظر الظاهرية ليس هو القواعد اللغوية والعقلية، بل المدار هو التعصب لآرائها المسبقة. فإذا كان رفضهم للمجاز وإرادة مخالفة الخصم بأي ثمن قادتهم لعدم تأوّل ما يخل بالتنزيه في حق الخالق تعالى ـ غافلين عن أن حجية الظهور في المقام لا موضوع لها بعد طروّ الشبهة حيث لا تستقيم الحجية المذكورة إلا في مقام البيان، وقد تبين أنه لا بيان فيه لوجود المعارض من محكم النصوص الدالة على التنزيه وأنه ليس كمثله شيء، أو لما سلم به العقل من تنزه المولى لجهة كماله وافتقار كل شيء إليه.

فما كان من جنس الأحياز المكانية والتعينات الزمانية لا يليق فيمن تعالى عنهما. فكان واضحاً أن حجية الظهور في غير موارد إرادة البيان لا موضوع لها، وقد أرشدت الأخبار أن الوظيفة حينئذ رد المتشابه إلى المحكم للاهتداء إلى الصراط المستقيم. فليس التشبث بالظواهر ـ لا سيما في مقام فهم الكتاب ـ معدوم الشروط كما ليس الانصراف إلى المجاز معدوم الشروط أيضاً. فذاك لا يصح إلا في مورد البيان لا الإجمال، وذاك لا يصح إلا مع ظهور القرائن ـ كذلك وكما دفعتهم إرادة التحصن بأوهن وأفسد المجازات لمخالفة خصومهم، فهاهي ذي تقودهم لتأوّل أخبار الإمامة. فهذا دال كفاية على أن المدار هو إرادة

الخلاف لا إرادة التحقيق. فهل ثمة من تأويل أكلف ليخالفوا به الظهور لمّا أوّلوا حديث الولاية بابن العم وما شابه من وجوه احتملوها جميعاً سوى وجه الولاية الخاصة، ورجعوا إلى العموم بعد أن أظهرت أسيقة الجغرافيا والزمان وقرائن الحال والمقال أن لا جدوى من التمسك بالعموم حين طروّ القرائن وصرفها للنص عن العموم إلى الخصوص. فبات واضحاً أن التمسك بالعموم في مثل هذه الحالة ليس سوى رغبة في تخصيص غير مشروع. تخصيص برسم قهر التمذهب والتنسيق المسبق، تقييد النص بعموم زائف ليعني كل شيء إلا خصوص إثبات الولاية لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

ومثله كان ولا يزال ديدن من تعسف أكثر ليرمي بهذا الفيض الكثير من أخبار الموعود لصالح تعميمات ليست محسوبة في عداد حجية الظهورات، بل هي ظاهرية تعانق سطح المعنى ولا تبالي بمبدأ التريث والتثبت حتى تمنح القرائن المتصلة والمنفصلة فرصة القيام بوظيفتها في تخصيص العموم وتقييد المطلق. فهي إذن لهذا السبب سميناها فهوماً ظاهرية. وليس معنى ذلك خرماً لظاهر النصوص وهو حجة في حسبان أصول اعتقادنا وفروعنا كما لا يخفى.

إن النفس الذي عقب به الكاتب فيه من نفس خصوم الإمامية التقليديين الكثير. فهو متى ما شاء أن يعقب على معنى أعمق سماه باطنية. حتى كاد يجعل منّي باطنياً بامتياز. مع أنني ـ فضلاً عن أن أي صفة من هذا القبيل يقذفني بها المناظر الخصيم لا أحملها محمل الجد ـ أتحلى بعلائم الطريق التي تجعلني قادراً على التمييز بين زواريب الباطنية والظاهرية، دون أن تهولني هذه التصنيفات الجزافية. إن المدار في هذا الحجاج المفتوح ليس التصنيف بل التحقيق. ليس ثمة أدلة ظاهرة أردنا التفافاً عليها لصالح استبطان المعنى. بل ثمة أدلة ظاهرة بات الكاتب

يلتف على ظهوراتها لصالح تأويلات ظاهرية. حيث كل التأويلات الظاهرية فاسدة لأنه لا يصار إليها إلا تحايلاً على المعنى العذري للنص استجابة لمتطلب نسق كلامي ومذهبي استنفذت صحائفه وجف دون إكماله سيل المداد.

نحاول هنا أن نقدم تعقيباً موجزاً على تعقيب الكاتب العراقي أحمد الكاتب على ما سبق من نقدي على كتابه. وقد اختار أن يهاجم الشيعة الإمامية في مبحثين أحدهما أصل للآخر: أعني مفهوم الإمامة، وثانيهما حقيقة ثبوت الإمام الثاني عشر الغائب. لقد كتبت قبل سنوات وعلى إثر صدور كتابه حول تطور الفكر السياسي عند الشيعة، كتاباً نقدياً عنوت له: «من الشك إلى الشك: سؤال الإمامة مجدداً». وكما سيخبر الكاتب في رده الذي اطلعت عليه متأخراً بسنوات أيضاً، كتب بعجالة لأسباب لا بد من توضيحها. الأولى أنني كنت مضغوطاً بالوقت وعادة ما كنت أكتب في حالة سفر. والثاني، أن الأخ الكاتب لما قدم كتابه هذا حدث نوع من التردد لدى الكثير من الأعلام الإمامية، حيث اعتبروا أي ردّ من هذا القبيل من شأنه أن يمنح أهمية لرأي لا يستحق في نظرهم أن تعطى له كل هذه الأهمية. تأخري جاء في هذا السياق، مع أنني كنت متحمساً للرّد على أحمد الكاتب فوراً، وعدم إعطاء أهمية لهذا الموقف، حيث المطلوب الرد على فكر لا على شخص. وحيث أعترف بأن كتابي حينها لم يخل من قسوة تجاه الكاتب. ولئن كنت سأواصل نقدي لفكرته هذه فإنني آسف لقسوتي تلك لا سيما وأن رده كان مهذّباً.

بهذا يكون الكاتب تغلّب علي في ظاهر المجاملة حيث وجب أن أعترف بذلك، وحيث وجب أن أتغلب عليه نقدياً في باطن الحقيقة، لأن مضمون ردوده لا يزال يتطلب الكثير من التأمل. ولا زلت لم أجد فيما

قدمه ما يزلزل الاعتقاد بالمهدوية. ولست أخفي أنني لم أواصل ذلك الجدل منذ نشأته الأولى. لكنني فيما يبلغني كنت لا أحبذ الطريقة التي انزلق إليها النقاش مع أحمد الكاتب. فالنقاشات التي لا تتقيد بشروط المناظرة وأخلاقها لا يمكن إلاّ أن تدفع إلى مزيد من العناد والشطط.

وقبل أن نشرع في هذا التعقيب أحببت أن أوضح منهجي وغايتي من هذا الرد. إنني لن أسعى إلى الاستناد إلى سيرة الشخص وتاريخ نشأته وكل الخصوصيات التي ليس لها دخل هاهنا. إنني أتعامل منهجياً مع «ما قال» وليس مع «من قال».. مع نصوص وليس مع شخوص.. فكم من شخوص من ذوي نشأة هي أدعى للشبهة ومع ذلك هم على النهج المطلوب. وكم من شخوص من ذوي نشأة أدعى للدعة وهم مع ذلك على النهج المذموم. وحسب ما أعرف من أحوال أحمد الكاتب وتجاربه مما أعرفه من أقرب المقربين إليه نشأة وتطوراً يجعلني أنظر إليه كباحث سارت به المسيرة هذا المسار وكفى. وقد منح الله تعالى الحق للجميع في أن يختار طريقه. وليس بالضرورة أن من خالفنا فهو عميل أو طالب مصلحة أو.. أو.. لأن الآية لو انقلبت لكان كل من تبنى فكرة وجب أن يكون عميلاً لأهلها، وقد عانينا من شطط هذا الحكم الكثير. من حق الكاتب أن يعتقد ما شاء له رأيه. لكن من حقنا بل من واجبنا أن نرد في حدود ما يقتضيه فنّ المناظرة وأخلاقيات الحوار. وهذا الشّق يهمني كثيراً في الرد على الكاتب، ولن أهادنه ولن أجامله في الرد. إن أهل البيت عليهم السلام علّمونا طريقاً ونهجاً قويماً: أن نواجه الغلط بالحق..ونواجه الخصم بأخلاق.. ونجعل المدار هو البرهان.

وقبل المضي في الرد أيضاً، لا بد أن أشرح للقارئ حيثية هذا العنوان. إنني تأملت فيما كتب الكاتب ورأيته لا يصلح لأكثر من إثارة الشك في رؤوس من ليس له إلمام بالشواهد التاريخية ومختلف الأخبار

عن الإمام المهدي. هذا الشك ليس منهجياً كما تعلمنا في الفلسفات التي تجعل من الشك طريقاً لليقين. شكوك الكاتب تستطيع أن تعانق الشك ولا تتجاوزه، اللهم إلّا إلى مزيد شكوك أخرى وربما شكوك أكثر بهمة وضلالاً. وبالمناسبة أحب أن أذكّر القارئ والكاتب نفسه بأن استعمالي لعبارات من هذا القبيل هي عارية عن مضمونها الشرعي. فهي عبارات تحمل مدلولاً معرفيا، يتعلق بموقف منهجي ليس إلا. فالضلال هنا تيه معرفي. ذلك لأن المقام هو مقام نقاش ومناظرة تتقيد بشروطها وقواعدها في إطار الجهد في استظهار الدليل. ولا يخفى على منهجي محترف أن طريقة الكاتب مبتورة من الوسط حيث لو طبقنا منهجه من الأول إلى الأخير، أو لنقل طبقناه على التوحيد والنبوة لجرفهما جرفاً لا هوادة فيه. وليحاول ذلك أي باحث ليجد أن منهج الكاتب يمكنه أن يجرف مبدأ الغيب الذي لولاه لما قامت للدين قائمة. ليس الغيب الذي هو رجماً بالغيب كما يقول لسان الغيب نفسه، بل مقصودنا ذلك الضرب من الغيب القائم على مقدمات عقلية وحسية كما لا يخفى وكما هو المطلوب دائماً في حاق هذا الغيب: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾.

إنه غيب مبرهن. تدل عليه كل آيات الشهود. لنفترض أننا مارسنا طريقة العاجز في محاولة تكذيب كل الروايات التي تتحدث عن المهدي كما فعل بعضهم وسار على طريقهم الكاتب، وهي محاولات فاشلة حيث لو تأكد ضعف تلك الأخبار لما سال كل هذا المداد اليوم في محاولة لتأويل أخبار المهدي التي لم ينف حقيقته كبار المخالفين من خصوم الشيعة كما يحاول الكاتب أن يبلغ بالمسألة إلى درجة من الجزاف. فلو طبقنا هذا النهج لاندرست أحكام الأصول والفروع، ولوجدنا أنفسنا بقاع صفصف من أحكام الدين والشريعة لا غراس فيهما.

إن قيمة المنهج تتجلى في شموليته وقابليته للتطبيق. وأن الاستثناء منه تأكيد لقواعده لا خرم فيها. والكاتب لن يستطع تطبيق منهجه على باقي المباحث الأصولية. هذا إن كان واعياً بخطوات منهجه وتداعياته جميعها.

إذن هو شك سفسطي هدفه طمس الحقيقة والتشويش عليها باسم العقلانية والمنهجية وما شابه من مزايدات مكشوفة ومعروفة. فهو شك يوقفك على مسلسل لا نهائي من الشك: من الشّك إلى الشّك. ما أثبته الكاتب بمحاولة تفكيك أصل الإمامة وحقيقة الإمام المهدي، مجرد أوهام نقيضة وجدت في آراء الخصوم. وهي لذلك، لا تصلح رأياً ثالثاً موضوعياً كما يحاول الكاتب أن يوحي إلى قرّاءه. الكاتب وقف في منتصف الطريق لأنه رفض المضي إلى آخر المسار؛ أي رفض أن يقف عند كل آراء الخصم السلفي. وقوفه في الوسط محاولة للايحاء بأنه شيعي ولكن ليس على نهج الإمامية ومن دون اعتقاد بالإمام المهدي. وقد فعل ذلك بذريعة أن لا يستكثر عليه الإمامية الاثني عشرية ادعاء التشيع من دون اعتقاد بالمهدي. فتحدث في مناسبات مختلفة عن أن ثمة فرقاً أخرى للشيعة كالإسماعيلية والزيدية وما شابه.

والحق أن الكاتب هنا يتمسك بقشّة أوهى، حيث ذكر تلك الفرق المحسوبة على التشيع التاريخي ونسي أن لها رصيدها من الاعتقاد المهدوي أيضاً. كما أن إرادة هروبه في اتجاه آراء خصوم الإمامية سوف توقعه إن هو ظل في الوسط المزعوم أبعد من آراء الخصوم أنفسهم. وهو ما من شأنه أن يفقده الانسجام المنهجي والاستقامة الأيديولوجية. وما كانت تهمة الباطنية إلا تهمة ضد الإسماعيلية وباقي الفرق الشيعية الأخرى كما نلاحظ من ظاهر ردود أبي حامد الغزالي على الباطنيين. من السهولة تبني آراء الخصم وصبها صبّاً متعسفاً فوق رؤوس الشيعة. وقد أثبتنا أن الكاتب لم يفعل أكثر من إعادة إخراج آراء الخصوم كما هي

مبثوثة ومردود عليها في كتاب الشافي في الإمامة مثلاً. وها هنا منتهى الغرابة. فالكاتب مع أنه وقف على ردود السيد المرتضى وإيراداته على شبهات القاضي عبد الجبار صاحب المغني، إلا أنه تبنى بعناد إشكالاته وأغضى عن ردود السيد علم الهدى. وقد بلغ هذا التمثل حدّاً لم يعد الكاتب يفرق فيه بين كلام المرتضى وكلام عبد الجبار. وأحياناً تاه بين مقول القاضي ومقول السيد، حتى نسب كلام هذا إلى ذاك، وهو أمر ـ على فظاعته ـ لا يعنينا في هذا المقام. بل سأتسامح وأعتبر ذلك اشتباهاً وتسرعاً ونوعاً من الخلط يقع فيه أي باحث خانه التركيز. لكن لماذا لم يقف الكاتب عند الملاحظات الأخرى التي أوردناها في كتاب «من الشك إلى الشك» ولم يردّ إلا على ما انتقاه يراعه ليستنجد بالجدل بدل البرهان. وبالحجاج الخفيف بدل الاستدلال الثقيل. وهاكم بعضاً من ذلك مبسوطاً على بساط الجدل:

يقول الكاتب في مفتتح تعقيبه: «ربما كان كتاب السيد إدريس الحسيني، وهو صحفي مغربي متشيع، كتاباً متميزاً من بين الكتب التي تصدت للرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) فهو يصدر من شخص متشيع حديثاً، ولكنه يتهمني ليس بعدم معرفة المذهب الإمامي الآن، وإنما بعدم معرفته سابقاً، رغم أني نشأت في أحضان هذا المذهب، وكتبت منذ السبعينيات عدة كتب للدعوة إليه، وقمت بتشييع عدد من الأخوة السودانيين، وتأسيس حركة شيعية إمامية في السودان في أواسط الثمانينيات».

أقول: وجب أن أذكر بما يجب معرفته قبل التصدي للتعقيب. وإن كنت لست في حاجة إلى تعريف الكاتب بأحوال ناقده. وهي جملة أشياء سأوضحها تباعاً وباختصار شديد. نفهم خارج المنطوق ما يلي:

- أن الراد عليه هو الصحفي المغربي.
- أنه متشيع حديثاً مقابل شخص ولد في أحضان التشيع.
- أن الكاتب كانت له محاولة لتأسيس نواة شيعية في السودان كما يزعم.

هنا أحب في البداية أن أذكر الأخ الكاتب الكريم بأن الرّاد عليه ليس كما يعتقد أو اعتقد كثيرون من أمثاله كاتباً صحفياً بالمعنى الذي يفيد أن كلامه هو مجرد رد من موقع احتراف آخر غير متخصص في قضايا علوم الدين. أو ردّ لمزاعم هاوي يقتحم ما ليس له عليه تسلّط. ومع أنني على يقين بأن هذا ليس مراداً مقصوداً للكاتب، إلا أنني وجدتها مناسبة لإظهار ما لم يعرفه العارفون دفعاً للاصطياد في المياه العكرة. ومع فساد الزمان وفساد ضمائر الخلق هذه الأيام كان لا بد أن أبيّن ما يحتاج إلى بيان. ليعلم الأخ وكثيرون من أمثاله أن صفة صحفي لا تعبّر عن الحقيقة إن لم تكن تواضعاً مارسناه فترة طويلة وإخفاء لوضعي المشيخي. فالمشيخة كلّفتنا ليس الهجرة والانقطاع إلى العلم فحسب، بل كلفتنا تستراً واحتجاباً بالغاً وتحايلاً لله لا على الله في طلبها بعيداً عن الضوضاء.

ومع احترامي للصحافة التي مارستها من موقع المتأمل صاحب الرأي وباعتبارها استراحة مقاتل، فإنني أنتمي إلى العلوم الدينية ولي في سلكها المشيخي ما يخولني أن أبدي رأيّ العلمي المتخصص. والحقيقة أنها صفة عارضة وليست حقيقية. فأنا أناقش الكاتب كشيخ حوزوي متخصص وليس كصحفي. إنني رجل دين شيخ معمم تخلّى عن زيه المشيخي لأسباب موضوعية، بعد أن قدّم دروساً ومحاضرات تخصصية في العقائد والإلهيات والفكر الإسلامي في الحوزة لفترة، ولست صحفياً

بالمعنى المصطلح. نعم، لا ألوم الكاتب لأنه نقل هذه الصفة من بعض كتاباتي كما أحببت أن أضع على أغلفتها صفة تعكس أقل نشاط هامشي قمت وأقوم به. هذه أولى الملاحظات التي أحببت ذكرها. فإذا لم يكن مقصود الكاتب من ذلك ما ذكرت، فثمة آخرون أيديهم على الزناد، قد يظنون الظنون. فلو كنت صحفياً بالمعنى الشائع لما اقتحمت موضوعاً كهذا ولما بعثني الواجب للرد في أمر له رجاله المؤهلون. إذا اتفقنا على هذه الملاحظة الأولى، وجب أن نصعد درجة في سلم الحجاج. فنرد على الكاتب مجملاً ولا نقف إلّا عند بعض الإشارات، حيث تكفل الرد السابق بباقي الملاحظات.

أما من حيث قناعاتي الحديثة بهذا الاعتقاد ـ وإن كان قول الكاتب صدر قبل سنوات إلا أنني أحب أن أصحح معلومته بأن ـ لدي أكثر من ربع قرن في هذا الاعتقاد ولست حديثه كما ذكر الكاتب، أي أكثر عمري هو في هذا الاعتقاد. ولا ينفع قول الكاتب أنه ولد في أحضان التشيع، لأن العبرة بالدليل وليس بالأنس السوسيو ـ ثقافي للتشيع المجتمعي. فليس كل مسلم يدرك اليوم إسلامه على الطريقة البرهانية والعالمة. وإذا تدرج في العلم أدرك ما لم يكن يدركه. وحتى في سلك العلم هناك ما هو سطحي وما هو أعمق. إنها حيلة تؤكد على توغل الطريقة الكاتبية في الجدل لا في البرهان. فهذا تمسك بما هو خارج المطلوب.

يرى الكاتب أن حداثة عهدي بهذه القناعة مقابل نشأته في أحضان هذا المذهب كافيان لإثارة الاستغراب من اتهامي له بعدم معرفته بفلسفة الإمامة. وحيث لا أريد التفصيل في هذه المسألة وأتساءل إن كان الكاتب سيحاكمني بسنوات من اعتقاده الطفولي التقليدي ـ كمقلد عقائدي ـ حيث كل ما حصل لي من قناعة مبني على بحث وتأمل

وتعاطي علمي. أقول هذا بعد أن انطلت الحيلة على مجدّف سلفي ممن أطلّ إطلالة فضولية على ردّي على أحمد الكاتب، فقال يوماً في إحدى الصحف معلقاً، بأنني أرد على أحمد الكاتب وكأنّي شيعي أكثر من الشيعة. وكلها من جنس الحيل الحجاجية التي تحرف النزاع عن محله وتستنجد بعناصر أجنبية عن الحق.

يتحدث الكاتب عن تجربته السابقة في السودان. وما لم يكشف عنه كلامه وبقي رهن المفهوم لا المنطوق، هو أن قصة ناقده حديث التشيع بدت له شبيهة بما حدث في السودان. وأنه كان قيّما عليها بما يوحي بأشياء لا تخفى على القارئ. وأحب أن أضيف إليه ما وجبت إضافته فضلاً في البيان أن كاتب هذه السطور ليس من جملة من حصلت لهم القناعة المذكورة بدعاية أو تبشير قام به أحد من الآحاد. بل تجربته متميزة مبنية على قلق بحثي نابع من مبادرة شخصية لا مجال لخلطها بباقي النماذج بالمعنى الذي يجعلها ثمرة لظاهرة متموجة ابنة مرحلة. بل هو البحث والتحقيق بالجهد الذاتي حيث فتح الله بصيرتنا على هذه الحقيقة، بحثنا فوجدنا..واعترضت طريقنا إشكالات التاريخ فلم نمر عليها مرور الكرام وقلبنا وجهات النظر وحرصنا على أن لا نتسامح في قبول ما لم يقم عليه دليل يشبع العقل بدليليته ويحصل معه قدر كافي من الاطمئنان.

وحيث بات واضحاً أن الكاتب إذ يستغرب من كل ذلك، كان عليه أن يعكس الأمر ويتأمل أنه استسلم صاغراً لحجج مغالطة نشأنا في أحضانها ولم تمنعنا لهشاشة محتواها من بلوغ تلك الحقيقة الصادمة. فأن يناقشني باستدلالات من تربيت في أحضانهم هو منشأ استغرابي أيضاً. فهو يجترح قناعة حديثة نشأنا وتربينا في كنفها، فهذه بتلك فتكافأنا. وهذه فضلاً عما سبق، حيلة حجاجية ساذجة تستشكل أمراً لا موضوع

له. ذلك لأنني لا أتهم الكاتب بجهله بالإمامة من تلك الحيثية التي ذكرها، بل من حيث النتائج التي أظهرتها محاولته الأخيرة ـ العبرة بالنتيجة ـ حيث تأكد لي أنه لم يجترح رؤية جديدة بقدر ما تبنى رأياً قديماً وموقفاً ووجهة نظر مسطورين في صحائف تراث الغلب. فهي إذن مسألة اختيار قناعة وليس طريقاً ثالثاً كما زعم. وقد بان أن الكاتب لم يصمد أمام شبهات سطحية لخصوم الإمامية حتى أنه لم يكلف نفسه التعمق في مفهوم الإمامة التي ركب عليها فهماً دخيلاً ومحرفاً وظاهرياً يساوق مفهوم الخلافة الزمنية وهو الانزياح بالمفهوم واختزاله التاريخي. ولا أخال أي عاقل يمكنه أن يناضل من أجل مفهوم للإمامة لا يتعدى وصفها منصباً سياسياً طيلة قرون.

المسألة لها مدى أبعد مما يتصور الكاتب حيث غلب عليه التأثر بلعبة الأوصاف الجزافية التي ترى في التعمق بالموضوع باطنية خرافية وترى في التسطيح التعسفي للموضوع ظاهرية معقولة. العناد في تناول الموضوع دون حسم المفهوم سيجعل الحديث طرشانيًا. ومع أنني أدرك أن للكاتب تجربة سابقة في الدعوة إلى هذا الأمر، فإنني لا أحاكمه بالمستوى الذي زاد به عن تلك الأفكار التي لا ترقى إلى ظاهر بسيط من علم الكلام، بل أناقشه بمستوى كلامي أعمق، أي إحراز الفهم الحقيقي للإمامة، بوصفها أرفع مقاماً من المنصب السياسي الذي لا يشكل هذا الأخير إزاءها سوى جزءاً من وظيفتها. ومع عدم بلوغها كما حدث في التاريخ، فإن ذلك لا يخدش في ماهية الإمامة التي تظل لازمة لأهلها سواء قاموا أو قعدوا.

إن وظيفة الإمامة هي إحراز الوضوح واليقين في الاعتقاد والاطمئنان والواقعية في الأحكام. وهذا مما ارتفع أمره لمجرد غيبة الإمام. وحين اختزلت الإمامة في السياسة كان الأمر أفظع: دبّ الخلاف

والاختلاف في كل تفاصيل الشريعة وارتفع الحكم الواقعي لأسباب وتدخلات سياسية. الخلاف حتى في أحكام العبادات التي لا علاقة لها بالزمان والمكان. فالسياسة تدخلت في كل شيء وأفسدت كل شيء. بينما كانت وظيفة الإمامة حماية الدين من شطط الأفهام وغلو السياسات.

إن اختزال الإمامة في منصب سياسي صغير من جنس اختزال النبوة في المنصب نفسه. وقد حاول الكاتب كما فعل الكثير ممن يهولهم هذا الضرب من القياس، أن يؤكدوا على الفارق. والفارق هنا ثابت لا محالة. لكن الوجه الذي أقمنا به هذا التناظر ثابت مشترك أيضاً. فالحيثية التي بها تتعدى الإمامة الوظيفة السياسية هي نفسها التي بها تتعدى النبوة تلك الوظيفة. الحيثية هنا هي استمرار الفهم والتأويل الصحيح للدين والشريعة. فالكاتب فيما يزعم من تجربته للدعوة إلى المذهب في يومياته السودانية لم يبرح النقاش المبسط حول من هو حقيق بالخلافة والنص على الإمام وما شابه مما هو متيسر حتى لغير المتخصصين. ومثل تلك النقاشات البسيطة حول الإمامة على أهميتها وشأنيتها في محيط عامة الخلق ليست هي مقصودنا ولا مستوى نقاشنا هنا. بل هي مما قد يقوم به أي معتقد غير متخصص من عامة الناس. لكنه حتماً لم يدع يوماً إلى إمامة هذا شأنها، من حيث هي مقام مخصوص موصول بخط النبوة بالمعنى الأعمق الذي بدا له باطنياً وليس بالمعنى السطحي الذي بدا له ظاهراً. بل هو وظيفة أوسع تتكفل بضمان فهم الدين والحؤول دون فساده. وهذا ما حدث يوم حوصر الأئمة وعمّت الفوضى وأسند الدين لغير أهله.

ولا أخال الكاتب كما يزعم أنه وصل إلى جوهر مذهب أهل البيت بعد إزاحة غبار الأساطير المتراكمة عليه كما ذكر. إن ما قدمه الكاتب حتى الآن هو منظور ابن تيمية أو القاضي عبد الجبار ونظرائهما

للإمامة. إنه باختصار منظور مذهبي دان ولا يزال يدين بمذهب ليس لأهل البيت فيه نصيب وفير. فكيف نقف على جوهرهم في مسلك احتلّوا في نظر أصحابه منزلة العوام وانخفض ذكرهم بين العلماء. هذه حيلة أخرى من الحيل الحجاجية التي تلوذ بالمغالطة. ويا ما قلنا: إن كنتم ترون أن شيعة الأئمة كذبوا عليهم، فأرونا الصواب. ولنسأل لماذا لم ترووا عنهم أنتم ما يصح.. وهل معنى ذلك إلاّ أن هؤلاء وحدهم صاحبوا أولئك الأئمة حيث شرد من حولهم الجميع؟! إن إزاحة الأساطير عن مذهب أهل البيت مسلك قاصد ونبيل قام ولا يزال يقوم به محققون وأعلام. ومقدار ما بدا من أساطير هو بلوى عمّت كل المذاهب وكل المدارس التي تمتد شجرة نسبها إلى القرون الوسطى وما قبلها. فهذا طبيعي. لكن ذلك لا يعني أن إزاحة الأساطير أن ننسف مقومات مدرسة، ونسلب من أهل البيت ما اختصوا به وقامت أدلة واضحة على اعتباره في حقهم ونغلّب وجهة نظر خصومهم بسفسطة وعناد ثم نزعم أننا وقفنا على جوهر مذهب أهل البيت. ثم لا يخفى أن ما يعنيه الكاتب من إزاحة الأساطير عن مذهبهم له مصداق في موردنا. إنه يعتبر الإمام المهدي وغيبته أسطورة دخيلة على مذهبهم. وهذا هو بيت القصيد. مع أنني أتفهم موقفاً كهذا يتسامح مع إطلاقاته. إن فهم الكاتب للأسطورة هو فهم ساذج أيضاً. وهو فهم شائع غالباً ما يستغل في الحيل الحجاجية. فلو تسامحنا في فهمنا للأسطورة على الطريقة الكاتبية، فسوف نجد أنفسنا أمام طريق يجب أن لا نقف فيه في منتصف الطريق. أقصد بذلك أننا مطالبون في نقاشنا في الدين ومسائله أن ندير ألسنتنا سبع مرات داخل أفواهنا قبل أن نحكم على الأشياء. هل الأسطورة هي كل غيب؟!

الألوهية، النبوة، الملائكة، و.. و..كلها قابلة أن تركب عليها

أحكام القيمة من هذا القبيل. لنتصور أننا سلمنا باستحالة الاستدلال على وجود الله انطلاقاً من العقل النظري كما فعل كانط. أليس حتمي حينئذ أن نعتبر ما دانت به البشرية من اعتقاد بالألوهية خدعة انزلقت فيها البشرية ولم يفطن لها إلا كانط وحفنة من الملاحدة أقاموا دليلهم على محض الاختيار والانسياق وراء رفضوية سلبية. لا أجد الفارق بين أن أعتبر غيبة إمام أسطورة هنا ولا أرى رفعة إدريس والمسيح وغيبة أهل الكهف وكلبهم وقصة الخضر كما قصها القرآن أسطورة هناك. كما لو أن الباء عندنا تجرّ وعند القوم لا تجرّ. فالمنطق الذي به يتم رفض هذا الاعتقاد هنا يؤكد أن القوم لا يؤمنون بجملة الظواهر النظيرة في القرآن والتي تؤكد على الشروط نفسها والحيثية نفسها والمظاهر نفسها. هل رفضك لغيبة الإمام فرع لرفضك التصديق بالغيب وأسراره أم لعدم كفاية الدليل، وإلا سألنا: هل تؤمن بكل القرآن؟! أليس فيه نظائر من تلك؟! الجواب حتماً إما أن يطيش عناداً أو يقر بأن مدار المشكلة هو الدليل. فدعنا في صلب الحجاج حول الدليل ولا ننزاح ونتساهل جزافاً في كيل النعوت والأحكام.

انظر حينما يقول الكاتب: «ونقول للسيد إدريس الحسيني، بأن مفهومنا للإمامة، يعني الحكم والخلافة والزعامة والرئاسة والإمارة، وما إلى ذلك من معاني السلطة، التي احتاج إليها المسلمون بعد وفاة رسول الله ﷺ واختتام النبوة وانقطاع الوحي، لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما دار حوله علم الكلام الشيعي والسني في القرون الأولى، واختلف الشيعة الإمامية عن غيرهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وعدم الاكتفاء بالعلم والعدالة والكفاءة. ولا معنى للإمامة غير هذا، الا ما ادعاه الغلاة والمتطرفون من الإمامية بأن الإمامة كالنبوة أو امتداد لها، أو نيابة عن الله في إدارة الكون. (كما رأينا الوحيد الخراساني وتلميذيه

العاملي وكمال الحيدري يعتقدون). أما عامة الشيعة الإمامية عبر التاريخ فلم يكن لهم مفهوم للإمامة سوى الخلافة والحكم والرئاسة. ولذلك قلنا بأن الغيبة تناقض الإمامة، وأن هذه النظرية وصلت إلى طريق مسدود وانقرضت، وتخلى عنها الشيعة اليوم ليلتزموا بنظام الشورى أو ولاية الفقيه».

لا يزال الكاتب يتفنن في التغليط. ولا يزال يخرج عن محل النزاع. فالإصرار على اختزال الإمامة في السلطة السياسية التي هي منها محل الجزء من الكل والوظيفة الآنية من الوظيفة الشمولية، تصغير لمحل النزاع. وإلا كيف رفض علي بن أبي طالب الخلافة وهي تعرض عليه؟! وحينما قبل بها على مضض فعل ذلك فقط لاستنقاذ ما يمكن استنقاذه من مكتسبات الكيان الإسلامي. فلو كانت الخلافة السياسية في مدلولها الحصري هي هي الإمامة نفسها وذاتية لها لما انفك أمرها في حادثة رفض علي لها ولا ما سمعناه من قوله لابن عباس بذي قار. بل لو كانت الإمامة تتقوم بالسلطة السياسية وترفع بعدمها لما فكك بينهما صاحب الدعوة لما قال عن الحسنين: «إمامان قاما أو قعدا».

إن الإمامة لو كانت محض خلافة سياسية فهذه إدانة لعلي بن أبي طالب في إصراره على استنقاذها. ولعله على هذا السطح من الاختزال كان ابن تيمية في المنهاج قد تجرّأ باتهام علي بن أبي طالب بالحرص على الخلافة. غير أننا وجدنا علياً يزهد فيها لمّا غدت الإمامة مجرد خلافة سياسية. وما كان حرصه عليها في بداية الأمر إلا لجهة كونها جعلا إلهياً يضارع جعل النبوة. ودائماً يحاول الكاتب أن يدخل بعض المفاهيم كدأب من تقمص منهم تلك الطريقة لتهويل الموقف ومحاولة تقويض صيرورة الحجاج، حينما يتحدث عن ختم الوحي ونهاية الأمر وما شابه. كما لو أن الإمامة مزاحمة للنبوة وكما لو أن الإمامة تناقض

انقطاع الوحي. هذه مغالطة يكفي أن نفتح صفحات تاريخنا المديد لندرك أن عصر الانسداد ما فتئ يتعاظم مذ غاب صاحب الدعوة والأئمة الهداة.

وقد أظهر غياب الرسول ﷺ فراغاً كبيراً سرعان ما بان عواره وعمت الفوضى ليس لأن الدين أكمل والنعمة تمت، بل لأن الأمر يتعلق بإكمال مجمل يتطلب وظيفة جديدة هي تأويل الشريعة على أرضية ضامنة لعدم وقوع الخلاف. بل إن الدين أكمل والنعمة تمت بإقرار الإمامة وهي جزء من هذا الختم قبل أن يتم الفكاك والتقدم في بيان الشريعة على من نصّبوا لهذا الغرض. وقد يقول الكاتب ما يشاء كما من حقه أن يخالف واقع الأشياء، لكن لا أحد يملك أن ينكر بأن الدين فسد بعد فقد الرسول ﷺ وقتل علي عليه السلام.. وأنه كما في الأخبار لا يصلحه إلا المهدي. لكن الكاتب مرة أخرى يزعم زعماً غريباً وهو أن فهماً كهذا للإمامة لم يكن عليه عامة الإمامية غير شرذمة من الغلاة، ضرب الكاتب لهم مثالاً من تاريخنا المعاصر هما: الشيخ الخرساني وتلميذيه الشيخ الكوراني والسيد كمال الحيدري. والغلاة حسب هذا الحكم التعسفي هم كل أصحاب المجاميع الإمامية التي أوردت من الأخبار ما يؤكد على فهم للإمامة أشرف وأرقى من التصور الصغير والمختزل للإمامة.

وقد بات واضحاً أننا حينما اختزلنا الإمامة في السلطة السياسية أصبح كل من انقض عليها تغلبا يخلع عليه كل الصفات والخصائص المحصورة في أئمة هداة إن هم حقاً حكموا فلن يكون حكمهم إلا من جنس حكومة الأنبياء.

ليست السياسة وحدها من فسد في ديار الإسلام حيث يمكن أن تصلح السياسة بحسن التدبير والعدل كما وصف القرآن حكومة بلقيس.

ولكن الأمر يتعلق بنموذج كامل ومستمر ومتداخل.. العلم والشريعة والدين عانقوا انسدادهم الأعظم ولم يستطع أي من هؤلاء الذين استغنوا عن علم الأئمة أن يحلّوا معضلة هذا الانسداد. فهل مشكلة الأئمة مع خصومهم انحصرت في التباكي على السلطة أم أن الأئمة هالهم ما حصل من فساد في الدين حتى قال علي بن أبي طالب: «ولبس الإسلام لبس الفرو مقلوباً».

بل لعلها من أعجب العجائب أن يدعي من كان شيعياً بالأصالة أن الشيعة تخلوا اليوم عن الإمامة لصالح ولاية الفقيه، إلاّ أن يكون فهمه مساوقاً للفهوم الخصيمة لهذا التراث غير المطلعة على مقاصد أحكامه في موردنا هذا ولا ملّمة بمذاقات فقهائه. فالمدار في ولاية الفقيه بمختلف مناحيها ليست سوى فرع لذاك الاعتقاد. فالفقيه الذي يتوفر على كافة الشروط التي ترتفع به في سلم الفقاهة حد الأعلمية وفي سلم النزاهة حد الأعدلية، منصب يفرضه العقل والنقل. فأما العقلي فلحكم هذا الأخير بوجوب الرجوع إلى العالم حين الجهل. لأن العقل قاض بضرورة رفع الجهل. ولا رافع له من ذات الجاهل إلاّ أن يعتمد على علمه وهذا محال لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

فوجب حينئذ الرجوع إلى غير ذاته. فإذا رجل إلى الجاهل امتنع الأمر للجهة التي بها امتنع رجوعه إلى ذاته الجاهلة. فوجب أن يكون المرجوع إليه عالماً، فلا يرفع الجهل إلا عالم. وقد دل الشارع المقدس على وجوب رجوع الجاهل إلى العالم حين الجهل بالأحكام ـ ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ـ ولسان الآيات والأخبار بذاك المقصد وافرة مستفيضة. حتى إذا ورد آخر الأئمة نصّب ـ وجبت الغيبة في حقه ـ العالم العادل المتورع الحافظ لدينه المطيع لأمر مولاه، حيث وجب على العوام أن يقلدوه. وهي أخبار مذكورة في مظانها معضوضة بحكم

العقل الموجب لأصالة إشغال الذمة بالطاعات في الأفعال والتروك المتوقفان على العلم لضرورة البيان وقبح العقاب بدونه ورفع التلبس والشبه عن أحكام الشرع المقدس.

فمع تعذر ظهور الإمام وجب التوجه إلى عموم الفقهاء والنظر فيمن كان منهم جامعاً للشرائط المقررة. فظهر لك أن ولاية الفقيه بمناحيها إن هي إلا فرع للقول بالإمامة صاروا إليها بمنطق الاقتراب منها لا بمنطق البعاد عنها. وعلم أن المدار في الإمامة والولاية العامة المخولة للفقيه الجامع للشرائط إنما هي بيان الأحكام وتسليط العلم على الجهل. وما الحكم للفقيه لمن اعتقد بولاية الفقيه المطلقة مع تحقق بسط اليد سوى احتياط في العلم بما هو من الشرائع أبين وأقرب إلى الواقع أو الظن المعتبر الذي يصار إليه عند فقد الدليل الاجتهادي، وهو ليس متوفراً إلا لمن اتبع طريق الأئمة في اجتناب الظنون العامة كالعمل بالأقيسة والاستحسانات وما شابه.

هكذا ظهر لك كم كان الأخ الكاتب مسرفاً لما زعم أنني أسعى للخلط بين الإمامة والنبوة فيما أفصل بين الإمامة والخلافة. وهو حكم باطل في حقنا لأننا لا نقول ما نقول إلا في سياق ومقام. والحكم على مقولنا خارج عن سياقاته ظلم لمعنى المقول قبل أن يكون ظلماً لقائله. فالربط ـ عوض الخلط ـ بين النبوة والإمامة نظر إليه باعتبار الوظيفة. والربط هنا ناظر في استمرار الوظيفة والمقاصد وهو التعليم والهداية والبيان. والتفريق بين الإمامة والخلافة ناظر إلى الوظيفة أيضاً. باعتبار أن وظيفة الإمامة أعم من وظيفة الخلافة. فقد تثبت الخلافة بالغلب كما وقع في التاريخ بينما الإمامة لا تثبت بالغلب.

وقد واصل الكاتب أحكام القيمة بلغة السلفية في الوصف بالغلو

والتطرف وما شابه مما لا نضعه في حسبان الحجاج النافع، حيث قال: «وبدلًا من أن يستوعب السيد إدريس الحسيني هذه التطورات، ويتجاوز النظريات التاريخية البائدة، فإنه يحاول أن يعلمنا نظرية الإمامة من جديد، وخاصة بعدما تحول إلى «التشيع» (...) وبالخصوص بعد ما تخلينا نحن عن تلك النظرية المثالية الوهمية. فيقدم لنا تصوراً جديداً مقتبساً من تراث الغلاة يخلط بين الإمامة والنبوة، ويفصل بينها وبين معنى الخلافة. وإذ يقوم بذلك فانه يتهمنا بالفصل بين النبوة والإمامة، والخلط بين الإمامة والخلافة! وبمحاولة تأسيس مذهب خاص في التشيع، على أنقاض الإمامة يسميه «بالديموقراطية الكاتبية»[1].

ولست أخشى القول أن ما تقرر في التاريخ بمنطق الغلب يكفي دليلاً على صدق المدعى. فما حصل في التاريخ هو أكبر دليل على أهمية وظيفة الإمامة. وهو ما أسميه بدليل الحال.

وإذا استثنينا ذلك النزر القليل مما بلغنا وهو في حدود المتيسر مما أمكن، لما وجدنا في يدنا شيئًا من الأحكام البتة. فما لدينا من الفقه سالكًا من الطهارة إلى الديات يرجع الفضل فيه إلى القليل مما أمكن الإمامة القيام به في ظروف قاهرة. وها هو الكاتب يعود مرة أخرى إلى الغواية نفسها ليقول إنني بصدد تعليمه الإمامة مجدداً بعد أن تركها وبعد أن أصبحت بالمقابل متشيعاً لها. وهو أمر يزيدني شرفاً. غواية قلنا فيها ما قلنا، ولكن بقي أن نضيف أن ما تركه الكاتب من أمر الإمامة هو سطح منها لا يرقى إلى التحقيق. ويدل عليه أنه وقع في حبال أول الشبه التي بنت حجتها على فهم سطحي وسيئ للإمامة. بينما كان تشيعنا ولا

(١) إدريس الحسيني، من الشك إلى الشك، دار الخليج العربي للطباعة والنشر، بيروت ص ١٥ وص ٢٣.

يزال ماضيًا في العمق لا في السطح. وقد برحنا الفهوم المسطحة لصالح الفهوم المعمقة ولا نجد ضيراً من الاستزادة من ذلك العمق الذي لم يحصل للكاتب في أصالة تشيعه العوامي ولا زلت ألمح آثاره فيما يحتج به. وإلا لو كان مرادنا الحجاج الفاسد لقلت إن الكاتب تشيع لفكرة تركناها في طور الغرارة قبل أن يتبناها وهو في أعتاب الكهولة. لكن دون ذلك وإثبات الحجة خرط القتاد. فالمدار كما لا زلنا نذكّر هو الدليل - ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ -.

ليس الأمر إذن له علاقة بالتطور التاريخي الذي استوعبنا منه ما يطيب للمستفيد، واستوعبنا منه فلسفته ولغته الواصفة. بل إن ذلك لا دخالة له فيما نحن فيه حيث التطور التاريخي الذي يحدثنا عنه الكاتب لم يكن سوى تاريخ غلب لا تطور مفاهيم. لنقل إذن إنها مفاهيم سلطة وليست سلطة مفاهيم. فالكاتب ناقل لتاريخ «مفاهيم - سلطة» وناقل لتاريخ كتب بريشة أهل الزلفى من خمرة العملاء والمتزلفين والجبناء والمرتزقة والمتعصبين، أي ذلك الذي يسميه الكاتب استيعاب التطورات. فالوقوف مع سلطة المفاهيم يعد غلواً وباطنية بينما الاستقواء بتاريخ الغلب و«مفاهيم - السلطة» يعد استيعابًا وعقلانية. وكلها أحكام قيمة لا تنفع في الحجاج ما دام كما كررنا أن العبرة بالدليل.

يؤكد الكاتب من جهة أخرى على اتهامي بالفصل بين الإمامة والخلافة حينما يقول:

«وعندما يمر على موضوع تنازل الإمام الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية، والذي يدل على كون الخلافة أمرًا دنيويًا وليس أمرًا دينيًا منصوصًا عليه من الله، يحاول الحسيني أن يفصل بين الإمامة

والخلافة، فيقول: «الإمام الحسن لم يتنازل عن الإمامة وإنما عن الخلافة الزمنية»[1]. ثم يقول: «من قال أن الحسن تنازل عنها؟ ومتى كان المرء قادرًا على التنازل عن كفاءته؟ فهذا كمن يرى أن المشمش قابل للتنازل عن مشمشيته. فهل نفهم أن عليًا تنازل عنها هو أيضاً؟ إن عدم قبول الناس بحكم الإمام أو النبي لا يعني سلب الإمامة أو النبوة عنهما». ويضيف: «أن الكاتب يخلط هنا بين الإمامة والخلافة الزمنية. وهو ما يؤكد لي أنه جاهل تمامًا بجوهر الإمامة. إن تنازل الإمام الحسن كان إكراهاً مثلما أكره الإمام علي، بل ومثلما أكره أنبياء كثيرون على الانسحاب والتراجع، وقتلوا وذبحوا.. ولم يكن ذلك ليلغي نبوتهم، فالنبوة كفاءة وملكة وكذلك الإمامة. والأئمة لم يتنازلوا عنها، بل أكرهوا على الانسحاب»[2]. «إن الإمامة بغض النظر عن أهل البيت عليهم السلام هي لطف وضرورة ثابتة وراجحة بحكم العقل، والدين بلا إمامة لا حصن له عن الانمحاق»[3].

ويزيد في ذلك إطناباً:

«إن السيد إدريس الحسيني، كما قلنا، يلتزم بتصور معين عن الإمامة يقارب أو يشابه النبوة، ويحاول أن يقرأ التاريخ على ضوئه، ولكنه عندما يمعن النظر في سيرة الإمام علي بن أبي طالب، يجد أنه يخالف تصوراته، ولا يجد أثرًا لها في ثقافة الجيل الإسلامي الأول، فيقول: «لقد أدرك علي أن الشورى في المهاجرين والأنصار من باب

(١) المصدر السابق، ص ٣٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٧.

القوة والشوكة، فمن لم يعينه هؤلاء لا مجال أمامه كي يمضي بعيداً. كذلك كان موقفه بعد مقتل عثمان، بل ان تلك شهادة كبرى على أن الإمام زهد في الخلافة حينما أدرك أن الظروف لا تسمح له بأكثر من ممارسته الخلافة السياسية، ولذا كان في قراره ما يذكر بأن زهد علي بن أبي طالب في الخلافة الزمنية، لا يعني أبدًا زهده في الإمامة. وحيث إن البيعة التي تمت لعلي يومها، لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الشرعي لإمامته، فقد كان بخيار أن يقبلها أو يتركها.

إن الإمام عليًا فرض عليه بعدها أن يحكم بمنطق الخلافة وليس بمنطق الإمامة، والفرق بين المفهومين كبير جداً. إنها خلافة إمام مرفوض الإمامة.

إن الخلافة فعلًا لم تعد تمثل شيئًا بالنسبة لعلي بن أبي طالب، وكفى بذلك شاهدًا على أن الأمر شهد انحرافًا حقيقيًا عن قدسية الخلافة وشرعيتها. والإمام كان قد وقف موقفه ذاك يوم السقيفة، حرصًا على كفاءته كإمام. أما وقد اغتصبت الإمامة وغيبت، فإن عليًا لم يعد مصرًا على خلافة سياسية، إلاّ أن يقيم بها حقًا أو يزيل بها باطلاً.

ثم لا زلت أتساءل بعد ذلك، كيف يذهب علي بن أبي طالب، الذي رفض الخلافة للأولين، فيعرضها على طلحة والزبير؟ وهو يدرك أن لا حق له في أن يسلمها لهما...

على أن كلام علي حتى في المثالين المذكورين (الاحتجاج مع طلحة والزبير ومعاوية بتحقق بيعته) كان هادفًا إلى الزام أولئك الخصوم بالبيعة، أي إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم. لقد أدرك علي أن أمثال طلحة والزبير ومعاوية لم يؤمنوا بإمامته، فلم الاحتجاج عليهم بأمر لا يعتقدونه

ولا يقرون له به؟ ولا يعقل أن يحتج علي على القوم بالإمامة، وهو يدرك أنه لم يبايع كإمام وإنما كخليفة»[1].

قصدت نقل ذلك المقطع مطولًا لسبب، هو أن الكاتب لا يزال يكابر في رد المقصود من كلامنا وفيه جواب على تعقيبه لأنه لم يستوف الدليل على رد ما ذكرنا بهذا الخصوص. والحق أننا حتى لا نعود فنكرر ما ذكرنا، أن الفصل بين الإمامة والخلافة فصل بين ذي علاقتين محكومتين بالعموم والخصوص. فلا يفهم من ذلك أننا ادعينا الفصل دون الوصل. فللفصل اعتبار وللوصل اعتبار آخر. فأما الفصل فللنكتة سابقة الذكر. وأما الوصل فذلك منتهى ما يطلبه متشيع للإمامة وهو ما لم يتحقق إلا مرتين في تاريخ الإسلام. خمس سنوات من خلافة الإمام علي وفترة وجيزة من خلافة الحسن على ما أحاط بها من ملابسات. ولو تفادينا الحديث عن تجربة الحسن في الخلافة وركزنا على خلافة علي بن أبي طالب لأدركنا الشيء الكثير. فلا يخفى أن خلافة علي هي أول خلافة لإمام. وليس في تجربة من سبقه من هذا شيئاً. فالخليفة الأول والثاني والثالث لم يكن لهم في الأعلمية ما سارت به الصحابة ولم ينعتوا فيمن عاصرهم وفيمن تبعهم بالأئمة. فهم خلفاء بقدر ما كان علي ومن جاء بعده أئمة قاموا أو قعدوا. وذلك وجه أول من اعتبار الوصل، حينما يكون الخليفة إماما. وقد تعزز ذلك برجوع الخلفاء إلى علي في النوازل وعدم رجوعه إليهم كما لا يخفى على الكاتب نفسه. ثم إن خلافة علي هي خلافة شورية بامتياز تكاد تكون وحدها الخلافة التي لم تأت بغلب في كل التاريخ الإسلامي. فهو لم يحارب الخوارج ليبايعوه وإنما حارب الخوارج للرضوخ إلى السلم. إنه لم يلاحق من لم يبايعوه

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٤ ـ ٧٥.

ولم يغالب أحدًا على ذلك بل اكتفى بالقول: لا رأي لمن لا يطاع.. ولقد أفسدتم علي رأيي بالعصيان.. ومع ذلك إن عليًّا رغم كل ذلك لم تجتمع له الإمامة والخلافة وصلًا تاماً، بل إن من بايعوه فعلوا ذلك بشكل متفاوت.

فثمة من اعتبر إمامته وبالتالي ما يتفرع عنها من وجوب حكم الإمام وهو مصداق لحكم الأعلم الأعدل والأصدق، ومنهم من بايعه لجهة كونه الأصلح دون اعتبار إمامته وهناك من امتنع عنوة عن البيعة أو نكثها وهناك من نافق الجموع المبايعة له.. وعموماً إنه حكمهم بسياسة متفاوتة كل بحسب اعتباراته. فاقتصرت إمامته وانحصرت في خلّص أصحابه، بينما سلك مسلك الخلافة ومنطقها مع مبايعيه باعتبار الأصلح. وكان بلاؤه في ذلك معجز.

فمن تتبع تعاليمه لأصحابه وخطابه لأتباعه حتى في دولته يدرك أنه سلك مسلكًا مزدوجاً: خطاب للأصحاب ملزم برسم التشيع لإمامته وخطاب زمني لرعايا دولته برسم الاستخلاف العام وهو ملزم برسم التسلط الولايتي وليس برسم الائتمام والتولي. ولعل أكبر دليل على ذلك الفصل رفضه لها لمّا جاءته رضية بعد أن كانت مطلبه الشرعي أول العهد. فبعد أن تكرس الفصل التعسفي بغلب التاريخ لم يعد للمطالبة معنى إلاّ أن يقيم بها الحق ويمنع الباطل ويسوس الناس بالحد الذي لا تندرس فيه الشرائع ولا تعم الفوضى فقبل على مضض وكانت يومها لا ترقى في نظره إلى قيمة نعله كما أخبر بذلك ابن عباس بذي قار. هذا ما لا يريد الكاتب الوقوف عنده. فهو شديد التنقل من دليل إلى آخر دون تريث وإشباع دليلي. لذا لا عجب أن يواصل أحكامه في حقنا لما قال:

«ولكن السيد إدريس الحسيني يرتبك عندما يواجه أحاديث أهل

البيت الصحيحة التي تمزج بين مفهومي الإمامة والخلافة أو الولاية، وتعتمد مبدأ الشورى ولا تشترط العصمة في الإمام، مثل حديث الإمام علي: «إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين، البخيل.. ولا الجافي.. ولا المرتشي..» حيث يحاول الحسيني أن يتلاعب بالألفاظ ويفسر معنى (العصمة) تفسيراً جديداً، فيقول: «إن حديث الإمام عن الشورى لا يناقض العصمة»[1]. وإن «هذه الأخبار تدل على أن الإمام ينبغي أن يتحلى بصفات لو اجتمعت في واحد لكان معصوماً، إذ ما العصمة إلا ذلك. ولماذا لا يحتمل أن يكون معنى الوالي هنا عماله وأمراؤه في البلدان؟ لماذا يصر الكاتب على أنها تعني شخص الإمام، أي الإمام الأكبر». مع أن نص الإمام هنا صريح بالحديث عن «إمامة المسلمين»[2].

والحال أنني لا أدري كيف يمكنني أن أقنع الكاتب بأن لا معنى للكلام دون وضعه في مقام. فلا محل عند الكاتب للاعتبارات. فهو يقطع الكلام عن سياقاته واعتباراته ويستعجل الفهم والمعنى والحكم. وإلا أين يا ترى يتجلى الارتباك المزعوم وما هي مظاهره. كلام ينطح كلام. والدليل ضائع والمستدل شارد. قلت إن الشورى لم تتحقق في كل تاريخنا الإسلامي الذي يدعوني الكاتب إلى استيعابه وقد استوعبناه وقرفنا من مفاسده. وهي لم تتحقق إلا حينما جاءت الخلافة طائعة بين يد علي على إثر مقتل عثمان، وبعد أن لم يحمل عليّ أحدًا على بيعة فردية إلا ما كان من حربه على معاوية والخوارج وهذان خارجان عن موضوع الغلب، حيث حربه على الأول ليتنازل عن إمارة ظلم فيها البلاد

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٢.

والعباد. وحربه على الثاني دفعاً لعنفهم وقتالهم وفوضاهم العارمة ودفعاً لتهديد النظام العام وهي مقاصد خارج مفهوم الغلب بالمعنى الشائع. وحيث كان لا بد أن نوضح للكاتب أن تنازل الحسن عن الخلافة كما لا يخفى لم يكن أمرًا جزافيًا بل هو تنازل عن الحد الأدنى مقابل حفظ دماء المسلمين بعد أن لم تعد المعركة متكافئة وكان معسكر الحسن في وضع من الهشاشة كما لا يخفى. وفي كل الحالات هي نتيجة الغلب. ومع ذلك إن تنازل الإمام الحسن لمعاوية عن الخلافة أكبر دليل على إمكان الفصل عند الضرورة. فهو تنازل عن الخلافة لا عن الإمامة.

بتعبير آخر إنه تنازل عن ما كان موضوع غلب وليس تنازلًا عن ما هو موضوعًا جعل. ولقد ظل الإمام الحسن إمامًا لشيعته يرجعون إليه في تكاليفهم الشرعية بصورة لم يؤثر عليها تنازله عن الخلافة الزمنية. وهذا إنما ناتج عن فكرة الوصل المطلوب والفصل الممكن المركوز في أذهان شيعتهم الأوائل كما حدث مع علي بن أبي طالب وباقي الأئمة. بل لقد عبر النبي الأكرم ﷺ على ذلك الفصل الممكن بقوله في حق الحسن وأخيه: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**».

لكن الكاتب ولأنه تورط كما تورط من رجع إليهم في فكرة الاتصال غير القابل للانفصال وهي نظرية تستند في جوهرها إلى أيديولوجيا العصبية والغلب. فمن غلب كانت له الخلافة والإمامة معاً، أجل، ولأن الكاتب تورط في هذا الوصل التعسفي الذي يمكّن الأراذل من تسنم مقام الإمامة ويسلب الإمامة عن أهلها، فإنه جعل الشورى نقيضًا للقول بالإمامة وعصمة الإمام. وهب أننا سايرنا الكاتب في هذا الاستغراب الساذج، فهل يا ترى كان النبي غير معصوم لما استشار قومه في سياسة المدينة والحروب وقضايا تخص شؤونهم العامة. ألم يتحدث النبي وهو النبي الإمام المعصوم إلى عماله وولاته بلغة السياسة والشورى

وما شابه وهو الأمر الذي لم يتيسر لأنبياء من أولي العزم لم تنزع منهم النبوة فقط لأنهم لم يكونوا في مقام مبسوط اليد أو مقتدرًا على التسلط فعلاً. ولكي أزيد المسألة وضوحًا لا بد من القول: إن مقصودي الذي لم يفهمه الكاتب وفهمه الذي لم أقصده، هو أن الفصل بين الإمامة والخلافة هو مساوق للفصل الممكن بين نبي متسلط ونبي غير متسلط.

وحينئذ فليس المطلوب هو الفصل بل المطلوب هو الوصل. وحيث إن الفصل هو أمارة على فساد الزمان وعلّة في تعذر الإمكان، فالوصل مطلوب والفصل بلوى مرفوضة، وإذا كانت النبوة قد فرضت خصائصها على مرحلة من تاريخ المسلمين سلّموا بها ولم يقيسوا حالها على حال عوام الخلق، فإنه لا مانع من أن تفرض الإمامة خصائصها على مرحلة من التاريخ لا يتعين قياس حال عامة الخلق عليها، لأن بعد النبي ﷺ لم يكن الزمان خلاء من وظيفة أخرى ما عدا النبوة، بل هي مرحلة الإمامة. فالإمامة التي نعتقد فيها ليست مجرد خلافة تأتي وتزول، فهذا اعتقاد ساذج لا يوجد إلا في عقل المخالف والخصم. فاعتقادنا أن الإمامة شأن عظيم ووظيفة كبرى أعم وأشمل وأوسع من مجرد خلافة زمنية. وهنا محل النزاع.

وليس بعد ذلك للكاتب إلاّ أن يتوسل بالمعجم التقليدي لكتّاب ومفهرسي الملل والنِّحل ليعتبر طريقتنا مغالية. بل اتهامنا باستئصال ما يخالف نظرية الغلاة واعتباره أن رأي ينزع للإطلاق. فيقول مسرفًا في الحكم:

«ولا يسعنا هنا أن نناقش السيد إدريس الحسيني في أدلته حول نظريته المغالية في الإمامة، فوق السياسية، القريبة من النبوة، فهو يعترف في كتابه بأنه كتب ما كتب على وجه السرعة، حيث يقول: «كانت تلك

باختصار ملاحظات سريعة كتبت على عجل في خضم اطلاعنا على ما حفل به كتاب أحمد الكاتب من شبهات أكل الدهر عليها وشرب، نحن أعرف بها منه، وما كانت لتمنعنا من الوصول إلى حقيقة الإمامة الكبرى، أو بالأحرى إلى جزء من سرها المكنون ليس إلا»[1].

إن الحكم على الارتقاء بالإمامة إلى مقامها بالغلو، حكم عار عن الموضوعية. فالمسألة إما أنك تؤمن بإمامة بعد النبوة هي أوسع من أمر الإمامة السياسية، حيث وظيفتها البيان الواقعي للشرع وتأويل الكتاب، أو لا. فللنبوة مقام كما للإمامة مقام كما للإمامة السياسية المحصورة مقام، فلا تزاحم. إن التسليم للنبي بالإمامة السياسية لم يكن ليزاحم مبدأ الشورى. وهو قبل ذلك تسليم من باب تحصيل حاصل، حيث إن كانت غاية الشورى اختيار الأفضل، فإن الطرق والوسائل المثبتة أكدت على أفضلية النبي وكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم بنص القرآن. والأمر سيان بالنسبة للإمام. فهو بما أنه الأفضل كانت إمامته السياسية لا تزاحم مبدأ الشورى. وهذا ليس من بنات أفكاري، بل هو ما صح من كلام الرسول ﷺ حين تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام في غدير خمّ. فلئن كان الكاتب يتهمني بالغلو لارتقائي بالإمامة إلى هذا المقام، فكان أحرى أن يتهم صاحب الدعوة ﷺ بذلك لمّا قال: «**ألست أولى بكم من أنفسكم**» قالوا: بلى يا رسول الله.. فقال: «**من كنت مولاه، فهذا علي مولاه**»!

فكما لا يخفى إن الرسول ﷺ جعل مقام ولاية الإمامة بمستوى ولايته في الخبر. فالمسألة ليس فيها غلو، بل هي الأصل والظاهر من حديث الغدير. ثم إن الغلو هنا لا معنى له. فإما أن يكون الغلو حكمًا

(١) المصدر السابق، ص ١٨٤.

شرعيًا وقد ظهر أن الأخبار هي المدرك الأساسي لهذا الاعتقاد. وإما أن يكون عقليًا، فليس ثمة ما يؤكد على ذلك، ما دام لهذا الاعتقاد نظائر في الكتاب والسنة. فهل كل ما لا يعتقد به الكتاب يعدّ غلواً.. أم هي اللغة التقليدية نفسها لتراث التجديف وأحكام القيمة التي لا ينهض بها دليل؟!

ولست في حاجة للإطناب في شرح هذا الحديث. لكن المسألة تتعلق بمنصب تم إلغاؤه ثم اختزاله وإخراجه عن موضوعه. وهذا الذي له صلة بقضية المهدي وإمامته. قضية واحدة أرخت بظلها على التاريخ كله. غصب الإمامة نتج عنه فورًا ما نتج. إن غياب الإمامة نتج عنه انسداد لا يزال يعظم باستمرار. ولحظة الانسداد الأعظم هي العلة التامة لعودة الظهور. ما دام أن الظهور ملازم لعودة الوضوح إلى الأحكام.

يقول الكاتب: «ومع ذلك فهو يعتقد أن نظريته هذه تمثل الحق المطلق، وان أية قراءة أخرى مخالفة لها تمثل شبهات باطلة، وعندما نسأله أين مصاديق هذه النظرية، بغض النظر عن صحتها؟ ولماذا توقفت منذ وفاة الإمام الحادي عشر (الحسن العسكري) إذا كان يجب أن تستمر إلى يوم القيامة؟ وسواء كان (الإمام الثاني عشر) موجوداً أم لا، ألا تشكل الغيبة تناقضًا صارخًا وعمليًا مع هذه النظرية؟ بمعنى هل لدينا منذ ألف عام من يقوم بمهام الإمامة الإلهية؟ يجيبنا السيد الحسيني بالأجوبة التقليدية التي اعتاد الإمامية مواجهة تلك الأسئلة بها، وهي أنه لا تناقض بين ضرورة الإمامة، والغيبة، وأن الغيبة مسؤولية الأمة وليس الإمام».

أقول: هذا ليس صحيحاً ولم أقل بمطلقية رأيي. فالمدار كان هو الدليل وليس مجرد رفض الرأي الآخر. إن قصة القبول بالآخر مسألة أخلاقية نؤمن بها وندافع عنها. ولكن في مقام الاستدلال لا يوجد ما

يدعوا للقبول والتعايش مع الآخر في حاق وعيه. فالمعرفة تطالبك بالدليل بينما الأخلاق تطالبك بالتعايش. وأن أخالف رأي الكاتب لا يعني أنني أستأصل وجوده وأتمنى عدمه. إن الأمر لا علاقة له بهذه اللغة. ولذا لم يجد الكاتب غير هذه الأحكام والأوصاف إلاّ أن يطالبني بتظهير مصاديق هذه النظرية. وكيف لي أن أطالب بما هو ليس في صميم الاستدلال على موضوعنا. فالمصاديق مع تعذرها لا ترفع الحقائق والأحكام من حاقها. فالإمامة صفة لا تتحقق إلا بتكامل شروط مركبة، منها القبول بها وعدم وجود الموانع الموضوعية. فإذا كان هذا شأن الإمامة منذ التحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى، فإن لها نظائر في تاريخ الأوصياء، لا بل أيضاً لها نظائر في تاريخ الأنبياء لما حدث أن واجهت بعضهم موانع فلم يقبل بهم قومهم وحاربوهم وتظاهروا عليهم ففروا إلى الله وصبروا وعانوا، فما كان لأحد أن يقول كما أراد الكاتب أن يقول: ما الفائدة من بعثة رسل وأنبياء لم يصدقهم أقوامهم؟! فإن صح هذا الاعتراض هناك صحّ هنا. والتفريق بين المتماثلين تعسف ظاهر.

لقد انزاح الكاتب عن سياق الدليل وها هو يقفز ليتحدث لي بالمصاديق الواقعية حسب ما تخيل من الموضوع بغض النظر عن النص، هو من زعم أن المدار هو النص في الإثبات أو النفي.

وقد حاول الكاتب أن ينزل رأيه هذا بخصوص الإمام الثاني عشر، وحاول أن يرد مقالتي دون دليل سوى أنها مبنية على تهمة الخلط بين الإمامة والنبوة كما لو كنت نازلًا من كوكب آخر لا أكاد أميز بين النبوة والإمامة. فيقول:

«وبدلاً من أن يبحث حقيقة وجود الإمام الثاني عشر، ليتأكد من خطأ نظريته المثالية الوهمية، فإن الحسيني يقفز على هذه المسألة، ويحاول إنقاذ النظرية العقيمة.

يقول: «الغيبة تأجيل لدور الإمام فرضته ظروف انعدام الأمن، وأن الكاتب يتوهم حينما يخلط بين غياب الإمام وعدم وجوده مطلقاً، نعم، الإمامة مستمرة إلى يوم القامة، وغياب الإمام هو مصداق كبير على تلك الاستمرارية»[١]. و«إن ادعاء الكاتب بأن الغيبة تناقض فلسفة الإمامة صحيح لو كان الإمام إنما غاب لغرض الاستمتاع بغيبته، أما والظروف الأمنية لم تكن تسمح له وهو الذي يوكل بالقيام في الأرض، فإن وجوده يومئذ وفي كل زمان لا يتوفر فيه أنصار له، يبقى خطراً على العالم. لم لا بد أن نوجه هذا السؤال إلى الكاتب: هل غيبة النبي أو موته يناقض فلسفة النبوة»[٢]. «ومع أن كلاماً كهذا يعيدنا إلى إشكالية الخلط بين الإمامة وقيادة الدولة، فإننا نلاحظ أن شيئاً مهمّا يغيب عن ذهن الكاتب، فإذا كان غياب الإمام يتناقض مع فلسفة الإمامة، فنحن نرى أن غيابه لا يناقضها بل يعطلها»[٣].

وهذا دليل لا نبغي مزيداً منه ما دام الكاتب لم يعترض عليه بدليل. بل اكتفى بوصف ما أقول وربطه بتأثير الخلط المذكور. وهو كما قلنا حكم لا موضوع له فيما قلناه. فلست في مقام القفز ما دمت سعيت لربط القضية بمركزها الأول هو الإمامة خلافاً لما فعل الكاتب حينما قفز إلى موضوع المهدي خارج منطق الإمامة. وهو عين القفز والنّط وخلافاً لمنهج فهم منظومات الاعتقاد. فعلى الأقل لو كان الكاتب درباً في الاستدلال لبدأ من الإمامة وانتهى بالمهدي. وإن أي دليل يرد الإمامة سيرد حتمّا فكرة المهدي بمعناها الاثنا عشري، لكن الكاتب يدرك صمود الأدلة على الأصل فيلتف عليه ويمضي إلى الفرع، وهذا دليل

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٦.

على أن الكاتب شاء التغليط لا التحقيق. لأن المنهجية قاضية بأن لمنظومات الاعتقاد مداخل ومقدمات يجب أن يبدء الاستدلال منها. هذا مع أنني أنفرد برأي مستقل في الموضوع ؛ هو أن فكرة المهدي المركوزة في وجدان البشرية بصورة أعم مما يفرضه الاعتقاد الخاص، من حيث اعتقادها الجلي أو الباطن بحتمية المخلص والإحساس بالانتظار، كفيلة بأن تثبت حتمية الإمامة أيضاً. فمن حيث أتيت ستجد الأمر ثابتاً. فلا معنى للإمامة إلا بوجود المخلص. ولا يستقيم اعتقاد البشر بالمخلص إذا لم يكن يتوفر على مقام الإمامة.

هكذا يواصل الكاتب ردوده غير المنطقية ـ من وجهة نظر علاقة المقدمات بالنتائج وكذا علاقة الاستدلال بالمطلوب ـ حينما يقول:

«وينسى الحسيني هنا أن الإمامة تختلف عن النبوة، على الأقل في مسألة واحدة، وهي التعامل المباشر مع الناس بصورة مستمرة، وأن النبوة مكرسة في القرآن الكريم، وقد ختمها الله بمحمد ﷺ وأن الإمامة، حسب الفرض، حاجة مستمرة بعد النبوة إلى يوم القيامة، ولا تحتمل الغيبة أو التأجيل أو البعد عن الناس، سواء بسبب من الناس أو من الأئمة، ولذلك فقد انتقد الإمام الرضا الواقفية الذين ادعوا غيبة والده موسى بن جعفر وقال لهم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية..» إمام حي يعرفه، وقد قال رسول الله ﷺ: **«من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية»** وهو ما يتناقض مع غيبة الأئمة بأي شكل من الأشكال، على العكس من غيبة الأنبياء أو وفاتهم، بعد أداء رسالتهم.. أن الحسيني ينسى كل ذلك فيقول: «أن الكاتب هنا لا يأتي بما يناقض دليل الغيبة، بل بما يناقض ادعاءه، فهو يرى أن مهمة الإمام هي هداية الناس وتنفيذ الأحكام.. أقول: ما دام دور النبي ﷺ هو هداية الناس، وتنفيذ الأحكام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور،

فلماذا ينتهي دور الأنبياء إذن في دنيا الخلق؟ وهل فعلًا خرج الناس من الظلمات، وهل خرجوا من الحيرة؟ إذن مثل ذلك تماماً سؤال الكاتب: لماذا غاب الإمام إذن؟.. أقول: ان وجود الإمام هو أيضاً حجة تكليفية على من أقصوه»[1]. و«يقول الكاتب: وقد رد الإمام علي بن موسى الرضا على الواقفية (... من مات وليس له إمام حي يعرفه يسمع له ويطيع..) وهذا كلام إمامي وليس هناك من ينكره، ونحن نقول: نعم لا بد أن يكون الإمام حياً متعيناً حتى يعرفه الناس بالطرق المتسالم عليها في معرفة الأنبياء والأوصياء، نعم المهدي حي يعرف، وهو غائب، وليس مجهولًا أصلاً. القضية أنه غائب، وفرق بين أن أقول لك: لا أدري من سيطرق علينا الباب غداً، وبين أن أقول: سوف يطرق علينا الباب غدًا زيد من الناس، فالأول مجهول، والثاني معلوم، وكلاهما في محك الغيبة»[2].

وهكذا يحلّ الحسيني مشكلة الغيبة، بالادعاء أن الإمام الثاني عشر حي معروف! ويكاد يقول أيضاً إنه ليس بغائب «فإن أمر الإمام لم يخف عن كل الناس، بل هناك خاصة الخاصة وفي طليعتهم النواب الأربعة»[3].

ولم يقل لنا لماذا عاب الإمام الرضا على شيعة أبيه (الواقفية) الذين كانوا يعتقدون أن الإمام الكاظم حي ويعرفونه حق المعرفة؟ ولماذا استنكر عليهم القول بالغيبة؟ ورفض ادعاءاتهم الباطنية باستمرار حياة الكاظم خلافاً للظاهر من وفاته؟

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧١.

ولو توقف السيد إدريس الحسيني هنا قليلاً، وتأمل حديث الإمام الرضا، لأدرك بعمق خطورة المنهج الباطني الذي كان يسوق ما يشاء من النظريات ضد أئمة أهل البيت في حياتهم، واصطنع ما يشاء من نظريات وفرضيات أخرى بعد وفاتهم، تحت غطاء (التقية). ولعرف الفاصلة الكبيرة بين فكر أهل البيت، وأساطير الغلاة العجيبة والغريبة. ولأيقن بأن نظرية الإمامة لا علاقة لها بأهل البيت ولا علاقة لهم بها.

ولكن السيد الحسيني يجمد عقله، ويؤجره للغلاة الباطنيين، ويأخذ على «الكاتب أنه يستنكر مقولة التقية في فهم الكثير من المعاني»[1].

لا أجد هنا تسلسلًا منطقيًّا. بل إننا إزاء نطّ من فكرة إلى أخرى دونما رابط يصلها بمحل النزاع. أولًا ليس للكاتب دليل على أن المائز بين النبوة والإمامة ما قاله رجمًا بالغيب. بل إن حكايته عن أن ميزة المباشرة والاستمرارية بالنسبة للأنبياء ليس عليها دليل، إن لم أقل إن ثمة من الأدلة ما يدفعها. فثمة أنبياء غابوا عن قومهم فترة مثل موسى الذي غاب عن قومه فترة ويونس الذي غاب في بطن الحوت. وثمة أنبياء أرغموا على الغياب كعيسى ابن مريم الذي رفعه الله إليه بعد أن همّ القوم بقتله. وقبله إدريس الذي رفع في عليين. فالحديث عن ميزة الأنبياء من هذه الحيثية تخرّص لا دليل عليه. ثم إن الاستمرارية وعدم الغياب القسري خارجة عن ثبوت الإمامة، كما هي خارجة عن ثبوت النبوة. أما حديث الكاتب عن التناقض بين الغيبة ووظيفة الإمام، فلا أدري مرة أخرى إلى أي معنى للتناقض يذهب الكاتب. حيث ليس ثمة ما يحكّم هذا الأصل المنطقي على قضية محتملة وفي حاق الإمكان. فالغيبة أو فعل التغييب هو استثناء وعائق موضوعي له نظائر في تاريخ الأنبياء

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٤.

والأوصياء. فأين التناقض هنا ما دام أن الكاتب لم يحص لنا وجود استحالة غيبة النبي أو الإمام، لكي ندرك هل كان استقراؤه عقلياً أم هو مجرد تخرص. أما لسان الحديث المروي عن الإمام الرضا فهو في سياق دفع ادعاء غيبة باطلة وليس في سياق استشكال على أصل الغيبة. فهذا تخرص واضح أيضاً. كما أن معرفة الإمام ليس بالضرورة تتحقق بظهوره. فغياب إمام الزمان لا يؤثر في معرفة الناس به. وإذا حصل أن الغيبة حصلت في حق أنبياء بعثوا في زمن محصور فما وجه الغرابة أن تحصل الغيبة فيمن نصب للإمامة في زمن مفتوح؟!

إن كل التعليلات التي ساقها الكاتب في دفع مفهوم الغيبة لا تقع في إطار المستحيل التحقق بله أن لها نظائر منطوقة ومفهومة في محكم الكتاب ومتواتر السنة. لكن تكثيف الحجج الواهية وضمّها إلى بعضها ضمًّا معتسفًا دليل على هزالها لدى المحتج قبل المحتج عليه. وهي فوق هذا وذاك تعليلات مردود عليها. وعجبًا أن الكاتب الذي يسوق لي مرة أخرى الاحتجاجات نفسها ما كان له الحق بموجب علم المناظرة وأخلاقياتها أن يعيد تقديمها مرة أخرى بعد أن نوقشت عبر تاريخ الحجاج حول الغيبة. كما أننا رددنا على الكاتب حول ذلك دون أن يقف عندها ويردها أولًا قبل أن يتجاهلها كما لو أنه ليس من أمر وقع. ورأيي أننا لو بقينا نناقش الكاتب إلى يوم القيامة فلن يسلم بما وطّن نفسه على تبنيه بأدلة مهما اكتشف هشاشتها، لأنه وجد نفسه أمام حقيقة أرغمته على هذه الفوضى في الاستدلال: أنه أراد الدّنو من الغيبة فسقط حتماً في الإمامة. فكان لا بد أن يواجه كل هذه المنظومة الاعتقادية مما تطلب منه اقتدارًا أكبر وأدوات أوفر. ولكنه لو استمر في هذا فسيقع لا محالة في النبوة والألوهية والغيب. فليطبق منهجه إذن دون توقف ليرى أين سيبلغ به الأمر. فوقوفه في هذا المفصل هو وقوف جزافي.

يقول الكاتب: ((والغريب أن يأتي رجل بعد أكثر من ألف عام ليصدقهم في كل ما يقولون! ويتحدث عن أساطيرهم وكأنها حقائق غير قابلة للجدال، ويصب لعناته على من يكفر بها». يقول السيد الحسيني بكل ثقة واطمئنان: «إن كتمان ولادة الإمام (عج) وإحاطته بحزام من السرية، في لحظة جنّ فيها جنون السلطة في أن تضع يدها على المولود الخطير»[1]. ويدعي وجود «مضايقات وحصار ضربته السلطة حول أئمة أهل البيت عليهم السلام وقد كان خلفاء بني العباس يقيمون ألف حساب لهؤلاء الأئمة رغم موقفهم الصامت قبل أن يقيموا حسابًا واحدًا لكل الثورات المناهضة لهم في مختلف البلاد. وهذا إنما يعني أن الخلفاء أدركوا أن خطر هؤلاء هو خطر استراتيجي، ما داموا يملكون برنامجاً حقيقياً وجذرياً»)[2].

ليتني أعرف أي معنى للأسطورة يحمل أحمد الكاتب؟!

فلو كان المقصود منها حقائق غير واقعة لأنها من الغيب الذي نطقت به النصوص وعاضضته الأدلة النقلية والعقلية، فإننا أكدنا أن لذلك نظائر تتماشى مع منطق الرسالة. فليس بدعًا أن تكون الإمامة مما حصل في التاريخ، والغيبة مما له نظائر. ليس ثمة إذن من داعي لإقحام الأسطورة في مثل هذا الحجاج، لأن المدار هو الأدلة العقلية والنقلية. وقد ثبت أن هذا الاعتقاد لا يقع في المحال العقلي وعليه من الأدلة النقلية ما يصرف المرء عن الاسخفاف في أقل التقادير. لأن الاستناد إلى هذا الحكم يعكس منظورًا مسبقاً عن الشكل الممكن الاعتقاد به والشكل غير الممكن الاعتقاد به بالدليل وغير الدليل. فمشكلة الكاتب هي مع

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

فلسفة الغيب التي هي أس الاعتقاد. حتى أن الإمام الصادق عليه السلام صرح في تأويله للغيب حسب الأخبار، في الآية الكريم: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ بأنها الإمام المهدي (عج). وذلك واضح لأنه من أصدق مصاديق كليّ الغيب. لكن كاتبنا الذي يؤكد على القراءة الطبيعية والظاهرية للتاريخ ها هو من ناحية أخرى يشكك في درجة الاستنفار الذي قامت به الأجهزة العباسية لملاحقة كل من يصدق عليه المهدي شأن فرعون مع موسى في إحدى الأمثلة النظيرة التي فسر بها الإمام الصادق عليه السلام الأمر. وازدادت درجة الاستنافر بدنو مولد الثاني عشر (عج). فالعباسيون الذين هم أدرى الناس بحقيقة الأمر، والذين حاولوا جهدهم صرفها لخلفائهم عبثاً ما كانوا مستعدين لظهوره البتة. ولا أدري كيف ينفي درجة العنف والإرهاب العباسي في حق العلويين.

فأحمد الكاتب لو قرأ التاريخ قراءة طبيعية وظاهرية كما يزعم لصعق من شدة الظلم والقتل الذي ابتلي به أهل بيت النبي عليهم السلام. ثم من قال إن التاريخ يقرأ بطريقة ظاهرية. وقد ظهر أن ما قدمه تاريخنا إن لم تعمل النظر فيه ملياً لن يبوح لك إلا بما لم يكن طبيعيًا في نقل الأخبار. إن تاريخنا لا يبوح بشيء حقيقي إلا بأن نقف على ما بين السطور ونعمل التحليل والتفكيك، أي استلهام المعنى الباطني للأحداث والنصوص. الباطنية يا أحمد الكاتب ليست سبّة إلا في تقاليد كتّاب ومفهرسي الملل والنِّحل ممن ينتمون في العلم والذوق إلى القرون الوسطى. أما اليوم، فإن الباطنية هي تأويل النص وتفكيك الحقائق ونقد المعنى وتحليل الخطاب.. إنها هي وسيلة كل العلوم الإنسانية والتجريبة وهي سمة رشد البشرية اليوم. أما الظاهرية التي تفيد معنى الفهم الأمّي الساذج الذي لا يدنوا من طبقات النص وما بين السطور وما وراء المعنى.. فذلك هو ما يستحق التهمة. وتاريخنا هو كذلك. وفهمنا وطريقة

تعاطينا مع المختلف هي أيضاً كذلك. إن للتاريخ مكراً. وهو يحتوي على تراث جمعي لاشعوري أكثر مما هو ممارسة إنسانية واعية. ولا أحتاج أن أطنب كثيراً في أمر أدركته الإنسانية في رحلتها في التحقيق. فأقول إن المدار هو الأدلة.

والكاتب لم يقف عند الأدلة ولم يحقق فيها التحقيق المطلوب. لم يكن المقريزي ولا النسائي من أعلام السنة والمؤرخين باطنية لمّا كتبوا عن فضائل أهل البيت عليهم السلام وأثبتوا لهم ما أثبت الشيعة لأئمتهم. وأحيلك إلى المقريزي في فضل أهل البيت والنسائي في خصائص أمير المؤمنين وأبو جعفر الإسكافي المعتزلي في المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين، وابن حجر في الصواعق المحرقة وأيضاً في إثباته للمهدي، وهم ليسوا باطنية ولا هم يحزنون. إذن فالكاتب يفرض علينا أن نقرأ التاريخ بطريقة طبيعية وظاهرية. كيف؟ لنطبق ذلك على قصص القرآن لنقول: إن القراءة الطبيعية التي يفرضها الكاتب، هي أن نرفض كل غيب لا يستسيغه ذوق مادي، أو ينعته الناس الغفل بالخرافة. إذن قصة أهل الكهف خرافة.. وقصة رفعة المسيح خرافة.. وقصة انشقاق البحر لموسى خرافة..وإحياء الطير لإبراهيم خرافة.. وقتال الملائكة مع المسلمين خرافة.. هذا هو التحليل النفسي للخطاب الكاتبي: أنه يحمل موقفاً مسبقًا من الغيب. بقدر ما لا يستعمله إزاء بعض الحقائق تراه يستحضره بقوة وتسرع أمام قضايا أخرى ليس المهدي إلا مصداقًا واحدًا من مصاديقها. ومع ذلك يقول الكاتب:

(«وبعد التزامه بالمنهج الباطني، ورفضه للتاريخ الرسمي العام، لم يجد الحسيني حاجة أو إمكانية لبحث موضوع الروايات التاريخية السرية التي تحدثت عن ولادة (الإمام الثاني عشر) إذ إنه يفترض أنها سرية غير قابلة للبحث، ولا يجد حرجًا من التصديق بها بعيون مغمضة في ظلام

السرية والكتمان. وإذا كان ثمة أي مجال للتفكير فلا بد أن يفكر بالدليل العقلي (الافتراضي) و«أن الدليل العقلي لا يقوم على الفراغ، كما يحاول الكاتب هنا أن يثبت، بل هو دليل يقوم على أدلة نقلية ونصوص»[1]. «إن أمر الغيبة هو أمر غيبي تم بكيفية غيبية. ولأنه غيبي، فإن الموقف العقلي منه هو التسليم، ولا يعتبر ذلك عجزًا في تفسير أسباب الغيبة. إن المسألة في حقيقتها غيبية فلا مجال للتعليل، وأن كل ما فسروا به الغيبة إنما يصلح من باب المقتضي وليس العلة التامة. فإن حكمة الله وتدبيره مما لا تحيط به العقول الناقصة»)[2].

لم يفهم الكاتب قصدي. فما قصده لم يكن رأيي. ليس ذلك لأن كلامي آب عن الإفهام فهو بيّن. وليس لأن رأي الكاتب لا يقوى على الفهم فهو سيد الفاهمين إن أراد. لكن المسألة هي في إرادة الاعتقاد. وحيث تحدثت عن الغيب لم أقصد أن لا دليل على الغيبة. وحيث ذكرت أن الغيبة أمر غيبي لا يعني ذلك قولي بانعدام الأدلة عليه. فالكاتب الذي يدعوني للتحقيق في الأخبار الدالة على أمر المهدي، هي أولًا وقبل كل شيء دعوة موجهة إليه. فهو لم يحقق في كل تلك الأخبار ولا أنه حقق في كل الروايات. ولا يغنيه أنه وقف على حفنة من أخبار المهدي لا يزال علماءنا لا يعتبرونها صحيحة دون أن يؤثر ذلك في اعتقادهم لوجود نظائرها الصحيحة. وحيث وجب مع تحقق الصحيح أن تصحح الضعيفة التي لم تتوفر فيها شروط الصحة. فحينما أدرك أهل الحديث صحة ما ورد عن الإمام المهدي من طريق الفريقين. وبعد أن جعلوا ما صح دليلًا على اعتبار ما لا يصح بطرق أخرى مع انحفاظ المضمون نفسه، استدلوا بها في معرض الاستدلال دون تمييزها عن الصحيح. وقد حصل أن

(١) المصدر السابق، ص ١٣٤.
(٢) المصدر السابق، ص ١٦٧.

الكاتب ادعى ادعاءات في موضوع رد تلك الأخبار. وهذا أمر ردّ عليه فيه. ولا زلنا لم نر له رأياً في قائمة الأخبار الصحيحة التي أغفلها في استقصاءاته الناقصة أو تلك التي بان له وجه صحتها مع من ردّ عليه تباعاً، مما لا مجال لبسطه هاهنا. وكان على الكاتب أن يراجع نفسه في ذلك قبل أن يستمر على اعتقاده القديم. فالكاتب لا يهمه الدليل ولا يهمه أن يراجع رأيه، لأنه وإن زعم أن غيره يرى رأيه مطلقاً، فهو عمليًا وبرفضه الحجج التي سيقت أمامه يؤكد على أنه متعصب لرأيه بلا دليل. سوى قرائن ما كان له أن يتمسك بها إلا بعد استقصاء طرق الدليل.

إن أحمد الكاتب لن يكون له من مصداقية فيما زعم وادعى إلا إذا رد على كل الردود بالوقوف على ما ساقه منتقدون من أدلة علمية على إيراداته. وأنا هنا أقترح عليه رد ما جاء في الموسوعات الإمامية المتخصصة في جمع أخبار المهدي (عج) قبل أي كلام آخر. عليه أولًا أن يرد كل الأخبار التي سيقت باعتبارها صحيحة تكذب مدعاه. فما لم يرد تلك الحقائق ليس له الحق في أن يحدث منتقديه بالنفس نفسه واللغة نفسها والحقائق نفسها والاعتقاد نفسه كما لو أنه لا وجود لمن احتج عليه ولا وجود لدليل دفع استشكاله. إنها إذن المغالطة الكبرى في قضية خطيرة لا تحتمل الهزل!

أحب أن أنهي حديثي مع الكاتب بإيراد بعض الشواهد الدالّة على المطلوب إن كان لا يزال يهمّ الكاتب شيئًا من الدليل. فليس هو من سيعمل على إنكار ذلك، فقد فعلها بعضهم وعلى الطريقة نفسها من الزعم. إن زعم الكاتب كما هو زعم الكثير ممن عارض حقيقة المهدي عبر اللجوء بخفة إلى إنكار جميع ما ورد فيها، لا يستقيم مع هذا الكم الهائل من الأخبار والمرويات التي عالج بها المفسرون مجموعة من الآيات الناطقة بما لا يستقيم أمره إلّا مع هذه الحقيقة الكبرى. وحتى لا

أصبّ هنا ما ورد عن طريق أهل البيت ﷺ وهو صريح وواضح ومنسجم مع مقاصد الغيبة ومقاصد الظهور، سأكتفي ببعض ما ورد من مظان السنة وهو لعمري يكفي دليلاً على صمود هذه الحقيقة رغم محاولات التحريف والإخفاء. ذلك من منطلق اعتقادي بأن الذين نفوا الإمامة واستعاضوا عنها بأمور أخرى لقادرون على نفي حقيقة المهدي والاستعاضة عنها بأي فكرة أخرى. تلك هي الحكاية من المبتدأ حتى الخبر. لكن الأحرى أن أوجه الكاتب أو بالأحرى قرّاءه إلى ما لا يمكن تجاوزه بخفة في المقام. فهذا الطبري يورد في مورد القول في تأويل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾. فيقول: «قال أبو جعفر: أما قوله ﷻ: ﴿لَهُمْ﴾، فإنه يعني: الذين أخبر عنهم أنهم منعوا مساجد الله أن يذكر فيها اسمه. أما قوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، فإنه يعني بـ «الخزي»: العار والشر والذلة إما القتل والسباء، وإما الذلة والصغار بأداء الجزية».

هذا ما يتصل بالخزي في الدنيا أما في معنى الآخرة فيقول: «حدثنا موسى قال، حدثنا عمرو قال، حدثنا أسباط، عن السدي قوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، أما خزيهم في الدنيا، فإنهم إذا قام المهدي وفتحت القسطنطينية قتلهم. فذلك الخزي. وأما العذاب العظيم، فإنه عذاب جهنم الذي لا يخفف عن أهله، ولا يقضى عليهم فيها فيموتوا. وتأويل الآية: لهم في الدنيا الذلة والهوان والقتل والسبي ـ على منعهم مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعيهم»[1].

بل إنه يورد كلاماً آخر:

«وفسر هؤلاء الخزي من الدنيا، بخروج المهدي عند السدي،

---

(١) الطبري: ج٢ ص ٥٢٥.

وعكرمة، ووائل بن داود. وفسره قتادة بأداء الجزية عن يد وهم صاغرون»[١].

أما ابن كثير، فله كلام آخر، حيث عده من الخلفاء الاثني عشر. بعد أن أوّل الباقي بغير الاثني عشر الذين زعمهم الإمامية. فهو من جهة كان قد اعتقد بصحة حديث أن الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش، فلم يجد أمامه إلاّ أن ينتقي من يصلح في هذه المجموعة حتى أنه أخرج منها الحسن وأدخل فيها الأمويين.. فها هو يعترف في تفسيره هنا بأن المهدي هو الثاني عشر. يقول: «ومنهم المهدي الذي يطابق اسمه اسم رسول الله ﷺ، وكنيته كنيته، يملأ الأرض عدلًا وقسطاً، كما ملئت جورًا وظلماً»[٢].

وقد أكد القرطبي على تواتر أخبار المهدي. ورد خبر «لا مهدي إلا عيسى» وضعفه. مثل هذا سبق من ابن كثير في التفسير أنه عده من الضعاف فلا يصح وهو موقف محدثين وعلماء كثر منهم ابن خلدون في تحقيق أمر المهدي من المقدمة. يقول القرطبي في قوله تعالى: «﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾ يريد محمدا ﷺ. (بالهدى) أي بالفرقان. ﴿وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ أي بالحجة والبراهين. وقد أظهره على شرائع الدين حتى لا يخفى عليه شيء منها، عن ابن عباس وغيره. وقيل: «ليظهره» أي ليظهر الدين دين الإسلام على كل دين. قال أبو هريرة والضحاك: هذا عند نزول عيسى عليه السلام.

---

(١) الطبري: ج١١٥ ص٣٩٠.

(٢) ابن كثير: ج٦ ص ٧٨.

وقال السدي: ذاك عند خروج المهدي، لا يبقى أحد إلا دخل في الإسلام أو أدى الجزية.

وقيل: المهدي هو عيسى فقط وهو غير صحيح لأن الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة رسول الله ﷺ، فلا يجوز حمله على عيسى.

والحديث الذي ورد في أنه (لا مهدي إلا عيسى) غير صحيح.

قال البيهقي في كتاب البعث والنشور: لأن راويه محمد بن خالد الجندي وهو مجهول، يروي عن أبان بن أبي عياش ـ وهو متروك ـ عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع.

والأحاديث التي قبله في التنصيص على خروج المهدي، وفيها بيان كون المهدي من عترة رسول الله ﷺ أصح إسناداً.

قلت: قد ذكرنا هذا وزدناه بياناً في كتابنا (كتاب التذكرة) وذكرنا أخبار المهدي مستوفاة والحمد لله»[1].

وفي تفسير ابن أبي حاتم: «**حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادِ ابْنِ طَلْحَةَ، ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ «أَمَّا خِزْيُهُمْ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ إِذَا قَامَ الْمَهْدِيُّ فَتَحَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ وَقَتَلَهُمْ فَذَلِكَ الْخِزْيُ»**، وَرُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَوَائِلِ بْنِ دَاوُدَ نَحْوُ ذَلِكَ[2].

وفي تفسير الآلوسي: «﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[3]: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾

---

(١) التذكرة: ج٨ ص ١٢٢.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم: ج١ ص ٣٠٨.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

عطف على (قُلْ) وعم الخطاب لزيادة ترغيب المؤمنين في القتال لتحقيق ما يتضمنه قوله سبحانه: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1] من الوعيد ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أي لا يوجد منهم شرك كما روى عن ابن عباس. والحسن، وقيل: المراد حتى لا يفتتن مؤمن عن دينه ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ وتضمحل الأديان الباطلة كلها إما بهلاك أهلها جميعاً أو برجوعهم عنها خشية القتل، قيل: لم يجيء تأويل هذه الآية بعد وسيتحقق مضمونها إذا ظهر المهدي فإنه لا يبقى على ظهر الأرض مشرك أصلاً على ما روى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه»[2].

وأيضاً قوله: «إن حدوث التقاول بين الضعفاء والمستكبرين المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ﴾[3] الخ فهو بوجود المهدي القائم بالحق الفارق بين أهل الجنة والنار عند قضاء الأمر الإلهي بنجاة السعداء وهلاك الأشقياء»[4].

هذه عينات من تفاسير المسلمين وهم كما رأيت في العموم من أهل السنة.

وفي جملة ما ورد عند أهل السنة من أخبار في شأن المهدي ما صححه أعلام محدثون متأخرون. وأنا ممن يثق في كفاءة المحدث اللّاحق أكثر من المحدث السابق، للنّكتة المعروفة بتسلط المتأخير على المصادر أكثر من السابقين. فهذا الألباني يصحح بعضاً مما ورد من أخبار المهدي في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث يذكر مثلاً:

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

(٢) تفسير الألوسي: ج٧ ص ٨٢.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٢١.

(٤) تفسير الألوسي، ج٩ ص ٣٨٣

- «يخرج في آخر أمتي المهدي ؛ يسقيه الله الغيث وتخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً وتكثر الماشية وتعظم الأمة يعيش سبعاً أو ثمانياً. يعني: حجة».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٢ ص ٣٨٢).

- «لتملأن الأرض جورًا وظلمًا فإذا ملئت جورًا وظلمًا بعث الله رجلًا مني اسمه اسمي فيملؤها قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلماً».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٤ ص٣٨).

- «منا الذي يصلي ابن مريم خلفه».

يقول الألباني: (ج٥ ص ٣٧١) «(صحيح فقد جاء مفرقًا في أحاديث) انظر الكتاب وفيه: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بمجيء المهدي وأنه من أهل بيته... وأنه يخرج مع عيسى عليه السلام فيساعده على قتل الدجال... وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى يصلي خلفه».

- «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٥ ص ٤٨٦)

- «المهدي من ولد العباس عمي»

يقول الألباني: «موضوع». (ج١ ص ٨١)

يقول الألباني أيضاً: «تنبيه: إذا علمت حال هذا الحديث والذي قبله، فلا يليق نصب الخلاف بينهما وبين الحديث الصحيح المتقدم قريباً: «المهدي من ولد فاطمة» لصحته وشدة ضعف مخالفه، وعليه: لا مسوغ لمحاولة التوفيق بينهما كما فعل بعض المتقدمين. والأستاذ

المودودي رحمه الله في «البيانات»[1]، والله تعالى هو الموفق لا إله سواه»[2].

- «لتملأن الأرض جوراً وظلماً، فإذا ملئت جورًا وظلماً، بعث الله رجلًا مني، اسمه اسمي، فيملؤها قسطًا وعدلاً، كما ملئت جورًا وظلماً».

يقول الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٤ /٣٨: «أخرجه البزار (ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ـ زوائد ابن حجر) وابن عدي في «الكامل» (١٢٩ / ١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٦٥) عن داود بن المحبر حدثنا أبي المحبر بن قحذم عن أبيه قحذم بن سليمان عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعا. و قال البزار: «رواه معمر عن هارون عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق عن أبي سعيد، وداود وأبوه ضعيفان». وكذا ضعفهما الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٣١٤) فقال: «رواه البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من طريق داود بن المحبر بن قحذم عن أبيه، وكلاهما ضعيف». كذا قال! وأما في «زوائد البزار» فقد تعقب البزار بقوله عقب كلامه الذي نقلته آنفاً: «قلت: بل داود كذاب».

وأقول: هو كما قال، ولكن ألا يصدق فيه قوله ﷺ في قصة شيطان أبي هريرة: «صدقك وهو كذوب»، فإن هذا الحديث ثابت، عنه ﷺ من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة، منها طريق أبي الصديق التي أشار إليها البزار، غاية ما في الأمر أن يكون داود بن المحبر كذب خطأ أو عمداً في إسناده الحديث إلى والد معاوية بن قرة فإن المحفوظ أنه من رواية معاوية بن قرة عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري به[3].

من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني حدثنا عمر (وفي «تلخيص المستدرك»: عمرو) بن عبيد الله العدوي عن معاوية بن قرة عن

---

(١) و(٢) البيانات للمودودي، ج١ ص ١١٥، ١٥٩ و١٦٥.

(٣) هكذا أخرجه الحاكم (٤/ ٤٦٥).

أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به أتم منه وقال: «صحيح الإسناد»!

قلت: ورده الذهبي بقوله: «قلت: سنده مظلم». وكأنه يشير إلى جهالة العدوي هذا، فإني لم أجد من ترجمه، لا فيمن اسمه (عمر) ولا في (عمرو).

لكن رواية معمر عن هارون ـ وهو ابن رئاب ـ التي علقها البزار، تدل على أنه قد حفظه عن معاوية، وهذا هو الصواب الذي نقطع به لأن لمعاوية متابعات كثيرة بل هو عندي متواتر عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري، أصحها طريقان عنه:

الأولى: عوف بن أبي جميلة حدثنا أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد مرفوعًا بلفظ:

«لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض ظلمًا وجورًا وعدواناً، ثم يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطًا وعدلاً، كما ملئت ظلمًا وعدواناً»[١]، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي وهو كما قالا، وأشار إلى تصحيحه أبو نعيم بقوله عقبه: «مشهور من حديث أبي الصديق عن أبي سعيد». فإنه بقوله: «مشهور» يشير إلى كثرة الطرق عن أبي الصديق، كما تقدم، وأبو الصديق اسمه بكر بن عمرو، وهو ثقة اتفاقاً محتج به عند الشيخين وجميع المحدثين، فمن ضعف حديثه هذا من المتأخرين، فقد خالف سبيل المؤمنين، ولذلك لم يتمكن ابن خلدون من تضعيفه، مع شططه في تضعيف أكثر أحاديث

(١) أخرجه أحمد، (٣٦/٣) وابن حبان (١٨٨٠) والحاكم (٥٥٧/٤) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠١/٣).

المهدي بل أقر الحاكم على تصحيحه لهذه الطريق والطريق الآتية، فمن نسب إليه أنه ضعف كل أحاديث المهدي فقد كذب عليه سهواً أو عمداً.

الثانية: سليمان بن عبيد حدثنا أبو الصديق الناجي به، ولفظه: «يخرج في أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث وتخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحًا وتكثر الماشية وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً يعني حججا»[1].

قلت: ووثقه ابن معين أيضاً، وقال أبو حاتم: «صدوق». فهو إسناد صحيح كما تقدم عن الحاكم والذهبي وابن خلدون. وبقية الطرق والشواهد قد خرجتها في «الروض النضير» تحت حديث ابن مسعود (٦٤٧) من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عنه .ورواه أصحاب السنن وكذا الطبراني في «الكبير» أيضاً (١٠٢١٣ ـ ١٠٢٣٠) وصححه الترمذي والحاكم وابن حبان (١٨٧٨) ولفظه عند أبيداود «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلًا مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض...»

الحديث وممن صححه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال[2]: «إن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره». وكذا في «المنتقى من منهاج الاعتدال» للذهبي (ص ٥٣٤)».

---

(١) أخرجه الحاكم (٤ /٥٥٧ ـ ٥٥٨) وقال: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي وابن خلدون أيضاً فإنه قال عقبه في «المقدمة» (فصل ٥٣ ص ٢٥٠): «مع أن سليمان بن عبيد لم يخرج له أحد من الستة لكن ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يرد أن أحداً تكلم فيه».

(٢) في «منهاج السنة» (٤/ ٢١١).

بعد هذه الجولة في مناقشة صحة أخبار المهدي، يؤكد الشيخ الألباني بالقول:

«قلت: فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صححوا أحاديث خروج المهدي، ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين أذكر أسماء من تيسر لي منهم:

١ ـ أبو داود في «السنن» بسكوته على أحاديث المهدي.

٢ ـ العقيلي.

٣ ـ ابن العربي في «عارضة الأحوذي».

٤ ـ القرطبي كما في «أخبار المهدي» للسيوطي.

٥ ـ الطيبي كما في «مرقاة المفاتيح» للشيخ القارئ؟

٦ ـ ابن قيم الجوزية في «المنار المنيف»، خلافًا لمن كذب عليه.

٧ ـ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

٨ ـ أبو الحسن الآبري في «مناقب الشافعي» كما في «فتح الباري».

٩ ـ الشيخ علي القارئ في «المرقاة».

١٠ ـ السيوطي في «العرف الوردي».

١١ ـ العلامة المباركفوري في «تحفة الأحوذي».

وغيرهم كثير وكثير جداً».

وقد جاء رد الألباني على الشيخ الغزالي الذي تسرع في نفيه أخبار المهدي من دون تحقيق. فبعد الذي أورده الألباني من صحة تلك الأخبار بعد ثبوتها يقول:

«بعد هذا كله أليس من العجيب حقًا قول الشيخ الغزالي في «مشكلاته» التي صدرت عنه حديثاً (ص ١٣٩): «من محفوظاتي وأنا طالب أنه لم يرد في المهدي حديث صريح، وما ورد صريحًا فليس بصحيح»! فمن هم الذين لقنوك هذا النفي وحفظوك إياه وأنت طالب؟ أليسوا هم علماء الكلام الذين لا علم عندهم بالحديث، ورجاله، وإلا فكيف يتفق ذلك مع شهادة علماء الحديث بإثبات ما نفوه؟! أليس في ذلك ما يحملك على أن تعيد النظر فيما حفظته طالباً، لاسيما فيما يتعلق بالسنة والحديث تصحيحًا وتضعيفاً، وما بني على ذلك من الأحكام والآراء، ذلك خير من أن تشكك المسلمين في الأحاديث التي صححها العلماء لمجرد كونك لقنته طالباً، ومن غير أهل الاختصاص والعلم؟!

واعلم يا أخي المسلم أن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشر المسلمين برجل من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجددين الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صح عنه ﷺ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين، فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل على العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعيًا من نبينا محمد ﷺ الذي ظل ثلاثة وعشرين عامًا وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعًا وأحزاباً،

وعلماءهم ـ إلا القليل منهم ـ اتخذهم الناس رؤوساً! لما استطاع أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحد كلمتهم ويجمعهم في صف واحد، وتحت راية واحدة، وهذا بلا شك يحتاج إلى زمن مديد الله أعلم به، فالشرع والعقل معاً يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتى إذا خرج المهدي، لم يكن بحاجة إلاّ أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾.

ومنهم ـ وفيهم بعض الخاصة ـ من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي، فبادر إلى إنكارها، على حدّ قول من قال:

«وداوني بالتي كانت هي دواء»! وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا أن طائفة من المسلمين استلزموا منه الجبر!! فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر! وطائفة منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلت عبر التاريخ الإسلامي استغلالًا سيئاً، فادعاها كثير من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتن مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي (جهيمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن، إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة! وإلى ذلك يشير الشيخ الغزالي عقب كلامه السابق! وما مثل هؤلاء إلا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسى ﷺ في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجلة ادعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحة، كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع أن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يبين. وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله ﷻ

بدعوى أنه ادعاها بعض الفراعنة! (فهل من مّذكر)»[1]، انتهى كلام الألباني.

كان هذا ممتعًا من خبير بالأحاديث. ورأيتم كيف أن من السنة من حاول أن يداوي بالتي هي الداء، فذهب إلى رفض ما صح و«صحصح» من أخبار المهدي. وهي نفسها دليلك إن تأملتها على رأس الخيط الضائع.

وكلام الشيخ الألباني هنا واضح لا غبار عليه. فهو بعد إثبات جهل من أنكرها بالأدلة الوافية وضعهم في حرج شديد. وهي تغني غناء فاحشًا عن أي كلام آخر إثباتاً وتصحيحًا لأخبار المهدي (عج).

قد يرى البعض أن الذين تورطوا في رد أخبار المهدي والتشكيك فيها هم على الموقف نفسه: عناد وتسرع وخفة في التعاطي مع وجود الأخبار وطرقها ودلالاتها. فليس غريباً أن استشكال الألباني على هؤلاء مما له نظير في مقامنا. وهذا لا يجعلني أتجاهل ما بإمكان أن يدور في خلد الكاتب من أن الأمر هنا يقع موقع القياس مع الفارق. إنني لا زلت على التسلسل المنطقي نفسه في مناقشتي للكاتب. فهو إذ يعتبر متسائلاً: أي قيمة للمهدي وللإمام إذا كان غائباً؟!. فأقول:

إذا كان مهدي الأمة علق على ظهوره أمر عظيم وشأن خطير جلل، فلماذا لم يظهر للناس؟ فسواء قلنا ولد أو سوف يولد ـ مع أن لسان الأخبار تتحدث عن ظهوره لا عن ولادته، فلا يظهر إلا المخفي الغائب ـ، فالأمر سيان بحسب منطق الغيبة. فالمقاصد التي ستتحقق مع ظهوره لا تحتمل الإرجاء في دنيا الخلق. وقد يبدو للبعض أن ظاهرها

---

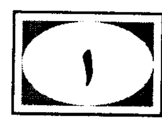
(١) صحيح الألباني، ج٤ ص ١٠٣.

يدل على أنها بخلاف قاعدة اللطف. وهنا يظهر أن من قال بولادته أقرب إلى المنطق ممن قال بعدمها. ذلك لأن امتناعه عن الظهور للأسباب التاريخية المشهودة دالّ على أن السبب يتعلق بموقف الناس ومصائر الخلق وليس بسبب منه ولا من الله. وهذا لا يعارض مبدأ اللطف بل يؤكده. فالكاتب الذي يحتج ويتساءل ما جدوى غيابه، أقول ووفق ما تقدم ممن صحّح خبر المهدي ولم يؤكد ولادته: ما جدوى عدم ميلاده اليوم. إن كل شبهات الكاتب يمكن نقلها حتى إلى مجال السنة وضد من قال بثبوته دون تأكيد ولادته. وحينئذ لن يبق من مائز في الموضوع بالنسبة للكاتب ومن يحمل منطقه سوى أن الموعود لا يمكن أن يكون مولودًا لثقل هذه الحقيقة على الاعتقاد. فتلك ستكون إشكالية أخرى تتعلق بموقف الكاتب من غيب الله وليس من غيبة الموعود (عج).



الفصل الثاني

المناظرة



الأخ العزيز الأستاذ إدريس هاني حفظه اللّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قرأت عدة مرات التعقيب الذي كتبته على تعقيبي على كتابك (من الشك إلى الشك) الذي كتبته رداً على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه).

ووجدتك في هذا التعقيب الأخير تكرر النقاط التي ذكرتها في كتابك السابق، وتأخذ علي إثارة الشك حول المهدي والإمامة، وتقول إن هذا الشك غير منهجي لأنه يؤدي إلى الشك، وربما يجب أن يؤدي إلى مزيد من الشك حول أمور أخرى كالنبوة والألوهية وما شابه من الأمور الغيبية. كما وجدتك ترفض اتهاماتي السابقة لك باتباع المنهج الباطني، وتأخذ علي اتباع ما تسميه المنهج السطحي الساذج في قراءة التاريخ. وهناك نقاط جزئية كثيرة لا أجد من المصلحة التشاغل بالرد عليها بدلًا من تركيز الحوار حول النقاط الأساسية.

وأقول لك باختصار: إني أرفض نظرية الإمامة بكل معانيها السياسية وما فوق السياسية، وإني أنظر إلى أئمة أهل البيت كما أنظر إلى العلماء والرجال الآخرين بدون أي منصب إلهي لا سياسي ولا علمي، وكلما يقول به الإماميون هو ادعاء لا دليل عليه. ويتجلى بطلان

ذلك الادعاء في وصوله بنظري إلى طريق مسدود بوفاة الإمام العسكري دون ولد لا ظاهر ولا مستور، وعدم تحدثه عن مصير الإمامة ومستقبلها، واضطرار الشيعة الإمامية إلى اختراع ولد له ونسبته إليه بعد وفاته قسرًا وظلماً.

وكنت قد توصلت إلى بطلان نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت من خلال بحثي لموضوع ولادة الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن العسكري» التي لم أجد عليها دليلًا علميًا شرعيًا قاطعاً، واعتراف كبار علماء الشيعة المتقدمين بأنهم يضطرون إلى افتراض وجود الولد للإمام العسكري إنقاذًا لنظرية الإمامة، وإلا كان عليهم وعلينا الكفر بنظرية الإمامة إذا لم يكن لها مصداق خارجي.

وأنت تريد أن تصل إلى إثبات وجود ذلك الولد «محمد بن الحسن العسكري» عن طريق التشبث بنظرية الإمامة، وبتحليلاتك الفلسفية عن ضرورة المنقذ والمصلح وما إلى ذلك. وقد رأيتك هنا تقوم بعمليتين خاطئتين هما: التسليم بنظرية الإمامة بدون أدلة شرعية كافية، ومجاراة الإمامية الاثني عشرية في افتراض وجود الولد الموهوم للعسكري بدون دليل أيضاً، والغريب أنك تطالبني بتقديم الأدلة على موقفي السلبي من الأمرين، في حين أن المنطق يفترض مطالبة المثبت والمدعي الأدلة وليس النافي. وأما إذا كنت تخاف من استعمال المنهج الشكي بالتطور نحو الشك في النبوة والألوهية والأمور الغيبية الأخرى التي يذكرها القرآن الكريم، فأنا أطمئنك بضرورة استعمال منطق الشك في هذه الأمور أيضاً، لأنه لا يجوز التسليم بها مستبقًا أو تبعًا للمجتمع والوالدين، وأؤكد لك بأني والحمد لله مطمئن ومؤمن بوجود الإله الخالق العظيم وبصدق نبوة النبي محمد ﷺ وبسلامة القرآن الكريم، وتبعًا لذلك فأنا أؤمن بكل ما يقول الله في كتابه العزيز، وأسلم بكل

الأمور الغيبية التي وردت فيه، ولكن هذا لا يعني أن أقبل وأسلم بكل أسطورة يحدثني بها جاهل أو مجنون، ويقول لا بد أن تقبل بكلامي كما قبلت كلام الله، فالفرق بين الاثنين كبير وواضح بما لا يحتاج إلى توضيح، إلا إذا كنت تريد استعمال منطق الجدل العقيم.

ويكفي لكي أثبت لك بطلان ووهمية نظرية الإمامة والإمام الثاني عشر، هو استقلال المسلمين منذ أكثر من ألف عام بالتعامل مع القرآن الكريم ومصادر التشريع دون الحاجة لإمام معصوم معين من قبل الله يفسر لهم القرآن أو يبين لهم غوامض الأمور، ولم يحتاجوا، أو لم يوجد لديهم إمام سياسي معين من قبل الله، مما يعني بأن كل نظريات الإمامية حول ضرورة الإمامة الإلهية ووجود الإمام المعصوم ما هو إلا افتراض وهمي في افتراض، ولم يترك الأئمة من أهل البيت كتاباً فقهياً ولا تفسيرًا للقرآن، كما لم يكتبوا في حياتهم كتابًا يتضمن هذه الأمور، بل كانت الروايات الصادرة عنهم متناقضة وضعيفة ومشكوك فيها دائماً، بحيث إن أصح كتاب ينسب اليهم (الكافي) لا يصح منه إلا القليل القليل، وفي القليل منه شك أيضاً.

إننا عمليًّا ليس لدينا سوى القرآن الكريم والعقل، اللذان نستطيع بهما أن ندير حياتنا ونبني حضارتنا، وليس علينا انتظار أي شيء آخر، أو تعليق أي أمر على أية فرضية أو نظرية.

والسلام عليكم ورحمة الله

أخوكم

أحمد الكاتب

لندن ٢ تموز ٢٠٠٨





الأخ الكريم الأستاذ أحمد الكاتب،

تحية طيبة وبعد

أشكرك على التوضيحات السابقة. وقد قرأت رسالتك التي لخصت فيها وجهة نظرك حول جملة الاستشكالات التي دار حولها تعقيبي على تعقيبك السابق. وإن كنت أرى من الضروري أن نحذر معًا أن ينزلق النقاش إلى جدل عقيم لا يثمر، فإنه لا بد أيضاً من الاجتهاد في جعل النقاش مفتوحاً والحوار متواصلاً، لأن ذلك هو طريق البحث عن الحقيقة. وقد لاحظت أنك عرضت علي وجهة نظرك في الإمامة وما لازمها من صنوف الاعتقاد بصورة تقريرية كما لو أنك فعلًا على يقين من عدم وجود دليل ناهض بها. وحسناً أنك ذكرت أنني سلمت بالإمامة حيث لا دليل عليها. ما يؤكد أن مشكلتك تتعدى مسألة المهدي فهي تؤكد على عدم كفاية الأدلة على الإمامة. وتتعدى الاعتقاد بولادة المهدي لأنها تؤكد أن علينا أن لا ننتظر شيئاً. وهنا يصبح الأمر متعدياً. ومع أنني حقيقة أستطيع أن أفهم معنى كفاية الأدلة في قضايا الجرم المشهود كما في معجم القانون الجنائي ومساطير العقوبات، إلا أنني لا أكاد أفهم ما معنى عدم كفاية الدليل على الإمام في مقامنا. فهل تقصد من ذلك أن أخبار الإمامة أقل من حيث تكاثر الطرق والأسانيد أم أنها غير متواترة

أم أنها لا تدل بالمنطوق والمفهوم على المعنى ولا تؤدي الغرض..فمن يسمع كلامك ممن لا علم له بالتراث، قد يظن أن ليس في يد الإمامية من الأدلة سوى الادعاء. ولا أحتاج أن أذكرك أخي الكاتب أن جل النقاشات بين الإمامية والعامة بهذا الخصوص كان انتصارًا لموقف الإمامية من حيث إنها تمسكت بالنص فيما تمسك غيرها بالرأي. والذي حصل أن غير الإمامية هم من اجتهد مع وجود النص وتكلف لكي يدفع كل النصوص التي لا تكاد تعد ولا تحصى في إثبات الإمامة. وها أنت تعود وتعتبر أنك لست مستعداً لقبول كلام أسطوري من أحمق أو مجنون. لكن كل هذا في سياق تقرير وجهة نظرك. وحينئذ لا أحد يمنعك من أن تصف ما تشاء بما تشاء.

ما أحب أن أقوله في هذا الإطار، هو أنني لم أكن لأستشكل عليك في توسلك بمنهج الشك في بحث قضية المهدي. فحديثي لم يكن في منهج الشك المنهجي بل في مورد التشكيك السفسطي. فالأول يهدف إلى اختبار صمود الأفكار أمام وسائل الدحض المختلفة وعادة ما ينتهي إلى يقين لا تشوبه شائبة وأما الثاني فهو يمسك عصى الحجاج من الوسط ويستطيع عبر هذا النوع من الشك اللامنهجي أن يثبت الأطروحة ونقيضها. إننا نعمل العقل في إثبات الألوهية والغيب وليس لنا أصلاً إلا العقل لإثباتها. لسنا مختلفين في ذلك. فمثل هذه الأمور لا تتثبت بالإخبار لأن في ذلك دور منطقي بيّن. هذا في حين أنك تكفر بالأدلة العقلية الداعمة ـ وليس فقط أنها وحدها الدليل على المهدي ـ باعتبارها افتراضات فلسفية. فقل لي يا أحمد إما أنك تؤمن بالعقل على طول الخط أم أنك تنتقي في أحكامه حسب الطلب. إن لي مع كل ما ذكرته في هذه الرسالة وقفات حقيقية. لكن وجب أن نأخذها واحدة واحدة لنستطيع إيفاء الحديث فيها. وقبل ذلك أحب أن أقول:

إنه للمرة الثالثة أجد نفسي مضطراً إلى الدخول معك في نقاش حول موضوع الإمام المهدي (عج). وقد كانت لي معك جولتين: إحداهما من خلال ردّي على كتابكم (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) بكتابي المعنون «من الشك إلى الشك». والثانية حينما عقبت على تعقيبكم على كتابي المذكور في مقالة تحت عنوان: «أحمد الكاتب يعيد إخراج الفهم الظاهري للإمامة».

وقد كانت تلك نقاشات غير مباشرة بيننا. لكن من خلال المراسلات المباشرة وجدت نفسي مضطرًا إلى أن أدخل معك في هذا النقاش عبر الرسائل المباشرة، لما فيه من فائدة في طريق الكشف عن الحقائق. ولا أخفيك أنني كنت ولا زلت دائمًا أرفض كل أشكال النقاشات والمناظرات المباشرة لأسباب تتعلق بما آل إليه وضع الأمة الإسلامية. وقد دعيت إلى ذلك مرارًا وتكرارًا لكنني لم أكن أجد في طالبيها ما يقنعني بالمستوى العلمي والأخلاقي لذلك. فغياب الرشد عن الكثير من المناقشات يؤدي إلى انزلاقات تعسفية ما يجعل مضار المناظرة أكبر من منافعها. ونحن يهمنا أن تفضي المناظرات إلى إقامة الحق بموضوعية النظر وأخلاقيات العمل. وقد لمست فيكم أنكم ممن يرتضي الأمرين معاً. إنه لا يزعجني أنك نظرت وتأملت وبحثت، لأن هذا أمر لا يمكن لأي جهة أن تمنع الناس من أن يفكروا ويعبروا عن آرائهم بما في ذلك الآراء التي لا نوافق عليها الخصم ـ أعني الخصم المناظر وليس المعنى السلبي للخصم ـ إننا إن حاولنا منع المفكرين وأهل النظر والبحث من التفكير الحر فسنكون إذّاك قد ناقضنا فكرنا وموقفنا. وحيث أنني ممن بحث وتأمل وعبّر عن رأيه، فلا يسعني إلاّ أن أعترف لك بحق التفكير والتعبير، مادام أن الله تعالى والرسول ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام وكل العقلاء منحوا هذا الحق للناس. ومع هذا لا شك أن

مجرد حصول قناعة بشيء لا يعني أن الأمر وقف عند هذا الحد. إنك يا أخي أحمد فجرت موضوعًا مهمًا لا يمكن أن يمر عليه الإنسان مرور الكرام. وقد كنت من أوائل المتحمسين للرد عليكم. وما همني يومها كل التعليلات التي ساقها البعض من أن هذا مجرد فكرة لا ينبغي أن نمنح كاتبها أهمية. إنني أعتقد أن النقاش متى ما توجه نحو الشخص، فهذا يعتبر من أقل مراتب الحجاج العلمي ومن أدنى مستويات النقاش بالمعايير العلمية للتواصل. ولذا عد في ثقافات الأمم الراقية علامة على الفشل في المناظرة. فوجب على النقاش حينئذ أن ينتهي رأساً. ولا أخفيك أنني قرأت كتابك على أساس أن أرد عليه مسبقاً. لكنني في لحظة من اللحظات بدأت أجد بعض المقدمات العلمية مما جعلني أعيد تجديد نيتي لأن أقرأ كتابك لأرى ما فيه من حقائق لعلي أفيد منها إفادة حقيقية، حتى أنني حدثت نفسي بأن أغير رأيي في الموضوع إذا ما رأيت دليلًا كافيًا على ذلك. غير أنني ما لبثت أن اعترضتني بعض الملاحظات التي دفعني إليها بعض الثغرات المنهجية والبحثية في كتابكم قد لا يلتفت إليها من كان همه القفز على المعطيات لأنها دفينة ثاوية بين ثنايا البحث.

وهذا ما يهمنا في هذا النقاش المباشر الذي أعلق عليه أملًا كبيرًا في تحويل النقاش إلى مداراته العلمية والأخلاقية. صحيح أنك أخي أحمد كنت قد استفززت بعض العلماء والباحثين بالطريقة التي تناولت بها الموضوع فأدنتهم عن بكرة أبيهم واتهمتهم بتعسف بالغ بالغلو والتخريف والكذب وما شابه.

وها أنت في رسالتك الأخيرة ترى أنها أساطير صدرت عن حمقى ومجانين. وهي تحمل النبرة نفسها والنمطية ذاتها لخصومهم التكفيريين. وهب أنني سلمت لك بأن قلبك وعقلك مع وحدة الأمة، فكيف أسلم لك بأن أسلوبك هذا ليس تغليبياً، ينتصر بشكل أو بآخر لادعاءات

خصوم الإمامية ويدينهم كما لو كانوا هم المسؤول عن تردي أحوال الأمة. فلئن انبرى من غلظ عليك في القول وقسا عليك في الأسلوب فذلك لما تعرضت له بالتهوين والتخوين والتكذيب لهذا التراث.

إنني أقبل منك مواقفك الأخرى: كونك لا زلت مصراً على شيعيتك واتباعك العترة الطاهرة عليهم السلام والاعتراف بشأنيتهم وأهميتهم وضرورة اتباعهم كما عبرت عن ذلك في مناسبات مختلفة. وأرجو أن يكون ذلك أمرًا نابعًا من قناعة حقيقية وليس لمجرد الاستقواء بذلك على حجة الشيعة في سياق المناظرة والنقاش المفتوح. كما أقبل رأيك في وحدة الأمة وتقريب وجهات النظر بينها وإن كنت لا أرى من جدوى في أن يكون شرط الوحدة أن يصبح الشيعة غير شيعة ويتنازلوا عن مدرستهم في الأصول التي قامت الأدلة عليها.

ويمكننا في هذا النقاش أن نتحدث عن المسألة في إطار جملة القضايا المتعلقة بتراث الأمة، لنجعله نقاشاً ينزع إلى الكلي ولا يندفن في الجزئيات. ولكن قبل هذا وذاك لا إشكال عندي أن نبدأ من أي زاوية تريد؛ حتى لو جعلت المبتدأ من قضية المهدي. فالقضية وخلافًا لما زعمت ليس مجرد فرضية فلسفية بل هي حقيقة تفيض بمعطيات دينية لا نهاية لها.

إن قضية المهدي من القضايا الخطيرة لا الحقيرة في مجمل عقائد الأديان وغير الأديان لما ارتبط بها من الأمور الخاصة بمصائر الخلق. وإن قضية كهذه لا ينبغي التعاطي معها باستخفاف ما دام وراءها تراث من الأدلة لا يمكن الادعاء بأنها غير صحيحة لمجرد أن نقف على خبر هنا أو هناك لم يحرز الصحة. إن مشكلة الأمة في قضايا تراثها وحاضرها تتشارك فيها بنسب مختلفة. ورسالة التغيير والإصلاح عامة لا

يحتكرها هذا المذهب أو ذاك. والعلماء الحقيقيون ماضون في التصحيح خارج أنفاق المذهبية الضيقة. ففي المجال الشيعي هناك حركة للتصحيح والاجتهاد وتهذيب ما لم يكن في وسع السابقين التسلط عليه من مظان ووثائق. كلنا في الهم شرق يا عزيزي. لكن الإشكال هنا ديني ومعرفي لا ينبغي قراءته في أجواء معضلة العالم الحديث ومصائب الأمم.

وحتى نجعل لنقاشنا مدخلًا مناسبًا فأنا أريد أن أعرف رأيك النهائي في جملة من القضايا:

- هل يتجه إشكالك الحقيقي إلى مطلق وجود إمام مهدي منتظر أم أن إشكالك الوحيد هو في خبر الولادة.. ما هو رأيك في مطلق المهدي المبشر به في الأخبار وما حجم المساحة التي يحتلها المهدي بقيد العموم في عقيدتك، لأنني فهمت من رسالتك الأخيرة أن لا مجال لانتظار شيء؟

- ألا زلت ترفض كل الأخبار المثبتة لولادة المهدي وهل لا زلت تزعم أنها كلها روايات ضعيفة، مع أن ردوداً كثيرة تمت وأظهرت مزيداً من الأدلة، كيف قرأتها وتأملتها؟

- وهذا هو تساؤلي المهم وأرجو أن توضحه لي مفصلًا وبالدقة اللازمة: سمعت أنك لا زلت تدعي شيعيتك وبأنك ترجح مذهب الإمام الصادق في الفروع، فأنت تصلي وتأتي الشعائر على وفق مذهبهم على الرغم من أنك رفضت كل ما يقول به مذهبهم في الأصول كالإمامة والعصمة وما شابه..إلى أي حد يصدق هذا الأمر؟

لنجعل المنطلق من هاهنا.. وفي انتظار ردك الأكثر توضيحًا وتفصيلاً، سنبدأ بعون الله مناقشة ما جاء في رسالتك السابقة، نقطة

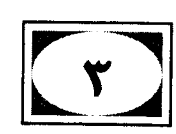
نقطة. فما دام أنك أثرت نقاطًا كثيرة، فسأجعل كل محل للنزاع مما أحصيت في رسالتك السابقة عنوانًا مستقلًا إلى أن نستوفي فيه النظر. والله الموفق.

أخوك إدريس هاني

(الخميس ٣٠ يوليوز ٢٠٠٨ الموافق لجمادى الثانية ١٤٢٩هـ)

الرباط ـ المغرب





الأخ الكريم الأستاذ إدريس هاني حفظه اللَّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

أقدر فيك روح البحث عن الحقيقة والإخلاص لها، ويسرني أن نسير معًا في البحث عنها، خدمة للإسلام والمسلمين، وبهدف بناء الحضارة الإسلامية المهدمة وتوحيد الأمة الممزقة، وتحرير الشعوب المستعبدة والأراضي المحتلة.

وأرجو ان لا ننزلق فعلًا إلى حوار عقيم لا يسمن ولا يغني من جوع، بل يكون له أثر في حياتنا وحياة أمتنا المتطلعة إلينا والمنتظرة منا الكثير. وأرجو أن نركز على القضايا الأساسية من دون التطرق إلى التعليقات الهامشية التي تضيع الوقت وتشتت ذهن الكاتب والقارئ معاً.

بالنسبة لملاحظتك التي أشرت فيها إلى أني عرضت وجهة نظري في الإمامة وكأني على يقين من عدم وجود دليل ناهض عليها. هي ملاحظة في محلها، ولو كنت أؤمن بها لما كنت أتحدث معك بتلك الصورة. نعم إني لا أؤمن بالإمامة الإلهية لأهل البيت، ولا أؤمن بولادة أو وجود شخصية ما يسمى «محمد بن الحسن العسكري». الذي يطلق عليه «الإمام الثاني عشر». وذلك لعدم وجود أدلة شرعية تاريخية حول

وجوده وولادته، وأقصد بالأدلة: ظهوره للعلن، ومشاهدته من قبل أناس موثوقين، واعتراف أبيه به، وكل هذا لم يحدث فحسب الروايات الشيعية أن أمه لم تكن تعرف بخبر الحمل به حتى الساعة الأخيرة من ولادته، و«القابلة» (أي عمة الحسن العسكري) شكت بخبر الولادة ولم تر أثراً على الأم، ولم تشاهد عملية الولادة (أي شاهد ما شافش حاجة) ثم نامت ولم تره بعد «الولادة»، مما يحتمل أنها رأت حلماً، إذا كانت القصة المنسوبة إليها صحيحة، وهي غير مؤكدة. والدعوى من أساسها سرية أنها تعترف أن الحسن العسكري أخفى ولده إلا لبعض خاصة الخاصة، وهم النواب الأربعة الذين ادعوا ولادته ووجوده، ولم ير له أثر من ذلك الحين. مما يدفعنا للقول أنها قصة أسطورية اختلقها بعض المستفيدين ماليًا وسياسيًا من التبشير بها، كما فعل غيرهم من قبل ونسبوا ولدًا للإمام عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، وقالوا إنه ولد في السر، وأنه المهدي المنتظر. وكان قولهم هذا خلافًا للظاهر الشرعي وبالضد مما عرف عن «أبيه» الأفطح الذي لم يكن يعرف ان له ولداً أبداً. وقد أطلقت على هذا المنهج: المنهج الباطني، ليس سبًّا لأحد ولا مجاراة لأحد، وانما هذا هو الواقع، حيث كان هناك بعض المندسين في الحركة الشيعية العريضة يتبعون المنهج الباطني في قلب الحقائق والأقوال، فيدعون أمورًا خلاف الظاهر وينفون أمورًا خلاف الظاهر، كنفي وفاة عدد من الأئمة مثل الإمام علي والحسين ومحمد بن الحنفية وأبي هاشم والإمام الصادق وموسى الكاظم وإسماعيل، ويدعون استمرار حياتهم في السر. وكانوا أحيانًا يختلقون أولادًا لبعض الأئمة خلافًا للظاهر أيضاً وبلا دليل شرعي أو خلافًا للأدلة الشرعية التي لا تجيز نسبة ولد إلى إنسان بعد وفاته ودون علمه، فكيف إذا كان ذلك «الولد» مجرد حكاية وهمية؟

أما أخبار الإمامة فهي فعلًا أخبار آحاد مشكوك بصدورها، وبدلالتها وبسندها وبموضوعها ذاتياً، وبالتالي فهي لا تشكل أية حجة.

وقد يقدم الإمامية «أدلة» ولكني لا أعتبرها كافية ولا مفيدة للظن. وأما دعوى تمسك الإمامية بالنص، فهو ليس كذلك وإنما تمسكًا بالنصوص المختلقة التي لم تكن موجودة في الجيل الأول، وإنما اختلقت فيما بعد. ولم يعرفها حتى الأئمة من أهل البيت كالإمام علي والإمام الحسن والحسين، وقام الكثير منها على تأويل القرآن والأحاديث.

أعتقد أنني الآن وبعد سنوات من المراجعة والحوار مع الكثير الكثير من العلماء، قد وصلت إلى مرحلة اليقين، وليس الشك، ومع ذلك أرحب الحوار ومستعد للاستماع لمن يحمل وجهة نظر أخرى، ومستعد بيني وبين الله أن أغير قناعتي لو وجدتني على خطأ أو قدم أي أحد لي دليلًا جديداً. واسمح لي أو أقول لك بأني لم أفهم وصفك للتساؤلات المشروعة التي قدمتها حول ولادة ابن العسكري بالسفسطة، ووصفك لبعض الشكوك الأخرى بالمنهجية. وأرجو أن لا تنغمس بالتعليقات الإعلامية أكثر من تقديم الأدلة والبراهين.

إن الشك يأتي للإنسان تجاه أية قضية، وربما يحاول الإنسان أن يبحث عن أدلة وبراهين وما يزيل شكوكه، وليس هو مسؤولاً عن الوصول إلى أية نتيجة حتى يسمي شكه منهجيًا. فماذا تريد مني أن أشك لأصل بعده إلى إثبات ما شككت فيه؟ وهل كان الشك مني عملية إرادية مسبقة؟ أم مرحلة طبيعية في البحث والتنقيب؟

وبعد فكيف أمسكت بالعصى من وسطها؟ ومتى أثبت الأطروحة ونقيضها؟

دعنا عن هذا الحديث الإعلامي الذي لا يقدم ولا يؤخر، وادخل رجاءً في صلب الموضوع.

لقد قلت في رسالتك السابقة بأن الأدلة العقلية على وجود المهدي (أو الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) داعمة فقط وليست وحدها الدليل على المهدي.

وأقول لك: بأن الدليل الرئيس الذي يقدمه الإماميون الاثنا عشريون على وجوده قائم على ما يسمى بالدليل العقلي أو الفلسفي أو الاعتباري، و«الأدلة» الأخرى كالتاريخية هي الدعامة، وهي أصلًا إشاعات وأساطير، ولا تثبت للنقد. وقد بحثت ذلك مفصلًا في كتابي ويمكنك التأكد منها، وما يدفعني هنا لرفض ما يسمى بالدليل العقلي، هو استخدام العقل في غير محله، أي في إثبات قضايا خارجية يحتاج إثباتها إلى المشاهدة والأدلة التاريخية، حيث لا يمكنك مثلًا استخدام العقل أو الفلسفة لإثبات إنسان في الخارج، وهذا ما يقوله الشيخ ناصر مكارم شيرازي في كتابه عن المهدي.

وقد لاحظت أنك تكرر مرارًا بأن أسلوبي أو منهجي يتبع خصوم الإمامية، وأرجو منك جدلًا أن تعتبرني خصمًا للإمامية، أو رافضًا لأفكارهم كلها. فماذا يغير هذا من حقيقة الموضوع، غير إحاطة الحديث بجو إعلامي لا حاجة له، واسمح لي أن أتجاوز في الحوار الجدل حول الأمور الجانبية والتعليقات خارج الموضوع.

وإذا كنت سابقًا أقول بأنني شيعي فبمعنى الحب والولاء لأهل البيت، وليس إيمانًا بحقهم السياسي ولا اعتقادًا بامتلاكهم درجة خاصة عند الله، ولا تفضيلًا لفقههم على فقه الآخرين، فضلًا عن ضرورة اتباعهم، وانما أعتقد أنهم أو بعضهم كانوا مجتهدين كبقية المجتهدين،

يخطئون ويصيبون، وأعطي لنفس الحق بنقدهم والنظر في أقوالهم أو الأقوال المنسوبة إليهم ورفض ما يخالف القرآن والعقل السليم. ولذلك فإني منذ فترة لم أعد أقول أنا شيعي أو سني، وانما أكتفي باسم الإسلام الذي سمانا به الله تعالى. وأعتقد أن الأصل الذي يتميز به الشيعة الإمامية وهو كون أهل البيت مصدرًا تشريعيًا لأنهم معصومون وعلمهم من الله، هو أصل غير صحيح ولا أؤمن به، ويشكل عقبة في نظري أمام الوحدة الإسلامية، كما أن أصل الاجماع و«السنة» بالمفهوم الحنبلي الواسع يشكلان مشكلة في الواقع.

وأنا عمومًا لا أؤمن بكثير من الأحاديث التي يرويها السنة والشيعة، وأكتفي بالقرآن الكريم والسنة العملية التي توضح القرآن، ولا أقبل بأية عقيدة لا توجد في القرآن، ولا أعطيها اختمامًا كبيرًا مثل موضوع خروج المهدي في المستقبل أو المنقذ العالمي أو المصلح التاريخي. ولكني لا أتحدث عن المهدي بصورة عامة، ولم أتحدث عنه كثيراً، وإنما كان حديثي ينصب خصوصًا على «محمد بن الحسن العسكري» من دون صفة المهدي، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها. وعندما وصفت ذلك الشخص الموهوم بالفرضية الفلسفية فكنت أتحدث عن شخص معين في التاريخ وليس عن نظرية أو فكرة مستقبلية. فأرجو أن لا تذهب بعيداً في الحديث عن فكرة المهدي «الموجودة عند كل الأديان والمذاهب»، فهذا ليس موضوعنا.

نعم لدي إشكال حول مطلق فكرة المهدي بهذه الصورة، ولي تفسير عملي لها إذ أعتقد أن كلمة المهدي تعني الإمام المصلح في مقابل الحاكم الظالم الفاسق، وهو قد يحدث في كل زمان ومكان بنسب مختلفة، ولكني لا أريد البحث في هذا الموضوع لأني لا أعتبره مهماً، إلا من حيث آثاره السلبية في بعض النفوس.

وأركز على بحث موضوع ولادة ووجود «محمد بن الحسن العسكري» الذي أعتقده شخصاً وهميًا مفترضاً بسفسطة فلسفية، خلافاً لقوانين الشريعة الإسلامية التي تحرم نسبة أي ولد لأي إنسان دون علمه، ودون أدلة قانونية شرعية.

لقد قرأت كل ما كتب عن موضوع «الإمام الثاني عشر» في السابق تقريباً، وقرأت كثيراً من الردود ورددت عليها، ولم أجد فيها دليلاً جديداً، ولا روايات قوية أو حتى ضعيفة، وإنما مجرد إشاعات متهافتة، وفلسفات افتراضية ظنية.

لا أجد مشكلة في المسائل الفرعية الفقهية، فهي مفتوحة على الاجتهاد، ولكن لا أرى ترجيحاً لمذهب الإمام جعفر الصادق بالخصوص، أو لأي مذهب آخر، وإنما أسعى بأن أجتهد، خاصة في الأمور الأصولية والرئيسية والمهمة، ولا أقلد أحداً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم

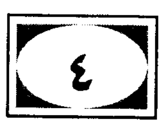
أحمد الكاتب

لندن ٢٠٠٨/٧/٤

ملاحظة: اسمح لي باطلاع بعض الإخوة المقربين على الحوار للإفادة والاستفادة، بدون نشر عام[١].

---

(١) استأذنني المحاور حول إطلاع بعض مقربيه من وقائع النقاش، وذلك نظراً لأنني اشترطت عليه أن لا يكون النقاش مفتوحاً حتى لا يحدث تشويش على السير الهادئ للنقاش ويغير مجراه إلى جدل انفعالي عقيم. فكان همي المضي في كل المطالب لا أن نراوح المكان نفسه. وقد انتظرت كل هذا الوقت لأنشر هذا الحوار بعد أن انتهى النقاش ويئست من مواصلته مع الكاتب.



الأخ الكريم الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد:

أسعدني قبولك بأن يكون المدار في نقاشنا هو البحث عن الحقيقة والإخلاص لها. وأذكّر فقط بأن نقاشنا مفتوح على آماد أخرى لها دخالة مباشرة أو غير مباشرة في موضوعنا محل النزاع. فنحن ندرس موضوعات نسقية وشمولية لا ينفع معها التجزيء. وحييت فيك أنك مستعد للتراجع عن آرائك متى ما ثبتت لك أدلة كافية. ووجب دائماً حتى لا نغفل أو ننسى، التذكير بمقاصد الحوار العلمية والأخلاقية. إننا نتحمل مسؤولية أمام الله وأمام الأمة وأمام التاريخ. فهذه عقائد يرتجى منها الرضا والقبول والنجاة. فأي عناد وأي استهتار بمفردة من مفرداتها وأي شطط في معالجة أصل من أصولها، من شأنه أن يؤثر سلباً على مسيرة التحقيق. إنني أنا أيضاً مستعد لقبول الرأي الآخر فيما لو ثبت لي ذلك بالدليل القاطع المزلزل لما أنا عليه من اطمئنان. والدليل الذي أطالبك به ليس بالمعنى الذي يخالف منطق الأشياء من حيث إنك قلت إنني المعني الأول بالدليل لأنني أدعي ثبوت أشياء وليس سلبها كما جاء في رسالتك. لكنني أرى أننا أمام نصوص يدل ظاهرها على الوصية والإمامة

فضلاً عن أنها شكلت في يوم من الأيام أصول اعتقادك أيضاً. فالانقلاب عليها يحتاج إلى دليل. فالمسألة هنا نسبية. وسوف يتأكد فيما سيأتي أن كلامك يصحّ فقط وفقط حينما نعتبر أنفسنا في مقام يتعلق بمجرى استصحاب النفي. أما والأمر يتعلق بادعاء وإثبات بالطرق المشروعة والمتعارف عليها في الإثباتات، فالأمر يتطلب منك دليلاً أيضاً. أي ما هو دليلك مقابل تلك الأدلة. فهو دليل يقارع دليلاً، وليس المدار بين وجود دليل وعدمه. ثم تذكّر أن كل كلام هو مشروع في المناظرة ولا يرده إلا كلام يناقضه بدليل أو يكشف ببرهان سليم أنه كلام يراد منه التشويش على القناعات وليس يؤسس لمقدمات الدليل. فحينما تحدثت عن المهدي في عموم الأديان، فالأمر جاء في سياق توضيح واستطراد ولم يكن ذلك هو الدليل الأوحد. فلو قلت لك إن النبوات والرسالات لها أثر عظيم على حضارة الإنسان، فهذا لا يعني أن ذلك هو الدليل اليتيم على ثبوت النبوة. وحينما قلت إنك تتبنى رأي خصوم الإمامية فحتماً لا أقصد أمرا لا يقدم ولا يؤخر، بل إن ذلك يصلح أن يكون شاهداً على أن موقفك لم يكن جديداً في ساحة الحجاج. بل هو تبنّي لآراء كانت دائماً موجودة وتم الرّد عليها. وإذن لماذا أغضيت عن ردود الإمامية على شبهات تطرحها اليوم كما لو أنها لم تطرح البتة في سالف عهد، وكما لو لم يتم الرد عليها تباعاً. إنك لم تبن على كل الردود السابقة لتعود وتطرح إشكالاً مطروحاً ومردود عليه. فقد أكون تبنيت آراء الشيعة ودافعت عنها. لكنك لم تتجرأ لتقول إنك أفدت كل هذا من تراث خصوم الشيعة وتبنيت وجهة نظرهم جاهزة دون إعلان الانتماء. وهذا فضلاً عن أنه يسهل علينا النقاش في جو من الشفافية، فهو يؤكد أن المسألة لم تكن تلقائية بل كانت عملية بحث في هذا التراث والاقتناع بدعاويه. وأما السؤال: ماذا يقدم كل هذا وماذا يؤخر، فأقول نعم فقد

يؤخر ويقدم كثيراً. إنني أستطيع أن أحاكمك بشواهدهم وآرائهم في موضوعات شتى. فلو أظهرت لي انتمائك إلى وجهة نظر تلك المدرسة وجب أن ألزمك بما ألزموا به أنفسهم. أما لو بقيت في الوسط، فذلك ما أسميه إمساك العصا من الوسط (فذاك كان وصفاً في محله لا مجرد كلاماً يصلح للتوظيف الإعلامي كما تراءى لك). فحيثما ذكرت لك دليلاً من هذه المدرسة أو تلك: قلت لا يلزمني ذلك. وهذا واضح من خلال ادعاء التمسك بالقرآن والعقل وهو ادعاء مجمل ومضلل حتى لا أقول: إنها كلمة حق يراد بها باطل. ولنا وقفة أخرى مع هذه الدعوى.

إن الناس تدين بما تقطع به وتطمئن إليه. ولست أناقشك في درجة يقينك بآرائك أو يقيني بآرائي، بقدر ما يتعلق الأمر بالمدارك والأدلة التي تسند قناعتي أو قناعتك. وفي ذلك فليتبارى المتبارون. ولأجل ذلك جعلت المناظرة وقعدت قواعدها وأصّلت مبادئها وتعزز التواصل في مجتمع العقلاء.

والواقع أنني وجدت فيما سقته من كلام حتى الآن لا يعدو أن يكون إنشاءً خالياً من شائبة الدليل القاطع. بل هو التشكيك في أدلة ليس إلا. ولم أجدك قد انتقلت من مرحلة التشكيك إلى مرحلة الحسم الذي يترك اطمئناناً. فحينما تقول بأن القول بالإمامة والعصمة يشكل عائقاً ضد وحدة المسلمين، أعتقد أن هذا ليس دليلًا بل إقحام لغريب عن موضوع ثبوت هذه الحقيقة أم نفيها. لا عليك أخي فالبشرية التي خلقها الله تعالى لكي تكون أمة واحدة سرعان ما دبّ في أوصالها الخلاف بسبب من رسالات الله: «كان الناس أمة واحدة فلما بعث الله النبيين اختلفوا».

فهل في المستطاع أن نتهم رسالات الله بأنها فرقت الإنسانية إلاّ أن يقال ذلك قدر البشرية الذي تصنعه خلافاتها الطبيعية والاجتماعية

والنفسية. إنني أتمنى أن يحضر همّ التقريب والوحدة بين المسلمين، ويتمتعوا بحس المسؤولية ويرتقوا بالوحدة إلى منتهى مقاصد اعتقادهم وشرعهم وسلوكهم اليومي. إلاّ أن الدعوى تصبح غير ناجعة حينما يسود خطاب تجريم الآخر واعتبار أن مذهبه ورأيه هو العقبة في طريق الوحدة.

وهذا الأمر لا يقل أهمية عن كل القضايا التي يجب أن نناقشها هنا لشدة ترابطها وتأثيرها على بعضها البعض. فحديثنا يجب أن يكون مفتوحًا على كل هذه القضايا حتى نضع إشكاليتنا في سياقها الطبيعي: استقامة أمة ونهضتها. إن ادعاءك بأن الإمامة عقبة في طريق الوحدة، هو كلام مردود لأسباب منها: أنك تعلق حل الوحدة على مخرج مستحيل التحقق. بل هي رؤية خرافية للوحدة. بل إن التقريب لا يتم إلا بين مختلفين. وحينما تنضج الأمة ليقبل أبناؤها بعضهم بعضاً ويتفهمون خلافاتهم ويقدرون ويعترفون بوجود بعضهم البعض ويحترمون بعضهم البعض، فإنهم لا محالة سيتوحدون. وحيث ذكرت أن الإمامة الشيعية هي بالفعل ما يشكل عقبة ضد وحدة الأمة، فدعني أذكرك بأن السنة تفرقوا فيما بينهم مدارس ومذاهب لم يخلوا فناؤها من صراعات سجلها التاريخ. وها هي الأقطار العربية السنية لم يمنعها عدم اعتقادها بالإمامة لكي تحقق مطلب شعوبها في الوحدة والتوافق. بل ها هي السنة المتشرعة المتدينة في هيئاتها وحركاتها، يرشق بعضها بعضاً ويتهم بعضها بعضاً وأحياناً يصل الأمر إلى التكفير والتخوين، ولا أحد من هؤلاء دفعه إلى الفرقة إيمانه بالإمامة.

كما أن الشيعة اختلفوا فيما بينهم حسب آراء واتجاهات لا تخفى وكلهم يؤمن بالإمامة. بل حتى أصحاب الرقائق عندنا والمتصوفة غدوا طرقًا يكاد بعضها يتهم الآخر بأنه «ليس على شيء». فإذن تحصّل أن نبحث عن عوائق الوحدة خارج لغة اتهام المدارس والمذاهب. لنبحث

عنها في شروط تخلفنا الحضاري والحامل الاجتماعي لهذا الدين، وعدم قدرتنا على القبول بالآخر الذي يشاركنا المجال، فيما نحن بدافع الغلب نقبل بأن نتحاور مع الآخر البعيد ونقبل به نظيرًا في الخلق فيما لا نقبل بالقريب أخًا لنا في الدين. تذكّر أن الخلاف كان قد بدأ في الجيل الأول. وهو لو لم يكن كذلك مبكرًا لما رسخ رسوخ الجبال الرواس في تاريخنا الذي لا يزال يعاند ضد النقد والتحقيق. بل دعني أقول لك بأن الجيل الأول يتحمل أيضاً مسؤوليته في هذا الذي نعيشه اليوم. لقد خلفوا لنا تراثاً مضطربًا وهم وإن كانوا الجيل البكر الذي له ميزاته التي لا تنكر، إلا أنه ساهم وأسس لكل ما نحن عليه اليوم من حيرة، يدركها الباحثون عن الحقيقة لا من ارتضى التسليم بالموروث. ألم يختلف الصحابة ويقتتلوا بموجب آراء ومصالح مختلفة؟! فإذا كنت تشك في أن يكون ذلك الجيل قد آمن بالإمامة، وأنه حسب قولك أن ذلك الجيل لم يكن يعرف الإمامة الشيعية، فإذن ما الذي جعلهم يختلفون؟! لا شك أن الخلاف قام في الماضي وهو قائم اليوم. وهو كان أمرًا طبيعيًا مقبولًا بشرائط ذاك الزمان لكنه اليوم لا تتحمله الأعراف والثقافات ولا الذوق الحضاري بشرائط زماننا، حيث مفهوم استقرار الدول وتعقيد النظام العام وشيوع ثقافة التعايش السلمي والقبول بالآخر وتحكيم الطرق الحضارية في إحراز التوافق، ورسوخ مفهوم المواطنة والحريات وحقوق الإنسان مما هو في طول مقاصد الإسلام نفسه.

إنني أقدر دعوات التقريب، لكنني لا أسلم بالشعارات التبسيطية التي طبعت دعواتها ولا تزال تنظر لحلول ليست إلا ضمادات مهترئة وبالية لا تكاد تخفي الجرح الغائر. إنهم يبحثون عن الوحدة فيما المطلوب القبول بالاختلاف. المطلوب اليوم، كيف يقبل الشيعي بالسني حتى لو لم يسلم هذا الأخير بالإمامة لعلي بن أبي طالب. وكيف يقبل

السني بالشيعي حتى لو لم يسلم هذا الأخير بالخلافة للشيخين. ليعيشوا معًا إما في تسامح رضي تضمنه شرائع الدين أو هو حق المواطنة تضمنه شرائع الخلق. وما عدا ذلك فهي الفتنة المظلمة كقطع الليل. وذلك هو اللقاء السمح والتوافق الندي في مفرق الإسلام الجامع بخطوطه الكبرى التي حدّها الله والنبي والكتاب.

إذا كنت ترى أن الشيعة عرقلوا الوحدة مع السنة بسبب علي بن أبي طالب والإمامة، فالأمر يمكن أن يعكس حتى نرى السنة أيضاً عرقلوا الوحدة مع الشيعة بسبب الشيخين والخلافة. في النتيجة الإمامة والخلافة معًا فرّقانا. هذا هو الواقع التاريخي للمسلمين، فكيف يتوحّدون إذا ربطنا مشكلة الوحدة بهذا المذهب أو ذاك. هل نكره الشيعة أن يتخلّوا عن علي أم نكره العامة أن يتخلو عن الشيخين؟ من قال ذلك؟!. هل نتخلّ عنهما معاً.. من قال ذلك؟! لنعش في هذا الاختلاف بأخلاق وعلم وتواصل. وهذا لا يمنع من الاستئناس بالدليل. لأن خلف سديم الاختلاف وتحت رماد النزاع، هناك من يرى من حقه أن يعرف، ومن حقه أن ينجو ومن حقه أن يشفي غليل عقل لا أحد من الخلق يمكن أن يصادره عن الخلق. وإذن فلنناقش كل شيء دون أن نجعل شيئًا من ذلك يهدد وحدتنا. وهذا يحصل فقط وفقط حينما نكون صرحاء وشجعان وأخلاقيين وحضاريين ولو في الحد الأدنى. فهل نحن كذلك، بل هل ننوي أن نكون كذلك؟!

وحينما حدثتك عن شكلين من الشك ـ الشك المنهجي والتشكيك السفسطي ـ كنت في مقام الوصف والبيان والتنبيه إلى سلوك في المعرفة وليس في مقام التوظيف الإعلامي كما جاء في كلامكم. فمع أنني أتفهم القناعات التي تحصل للناس على إثر القطع بأدلتها والاطمئنان إلى طرقها، إلاّ أن ما يجعلني أكرر الحديث عن نهج التشكيك والحجب

حينما تكون هناك أدلة وافرة ثم تقول لا توجد أدلة كما ذكرت بخصوص الإمامة وغيرها فيما سأتطرق إليه بنحو من التفصيل. فأنت ممن وقف على تلك الأدلة وعايش فائضًا منها لا يرد ولا يهون. فلو أنك قلت أن المسألة لها علاقة بالتأويل لكنت تفهمتك. لكنك تقول لا دليل. وقد أدرك حتى خصوم الشيعة أن لا طريق لرد تلك الأدلة، إلّا عبر اللجوء إلى صنوف شتى من التأويل. وأحياناً بعض مما كانوا ساقوه تأويلاً، هو فاضح في مناقضة واضح العقل وظاهر النص. وسوف تضطرني إلى سرد سيل من النصوص والأدلة على ما نفيت أن يكون عليه دليل، فيما سيأتي.

وحينما نبهت إلى أن طريقتك لو اتبعتها دون توقف لكان مصير كل أصول الاعتقاد في وضعية واحدة من التشكيك، ولقضي على معتقدات أخرى هي محل تسليم عندك أيضاً، لم أقصد أنني أتهيب من تطبيق منهج الشك على كل ما ذكرت. بل قصدت أن يكون الشك منهجيًا لا يتم فيه انتقاء الأدلة أو تستحوذ عليه إرادة الاعتقاد. وقد ذكرت لي أنه وجب تطبيق منهج الشك على كل معتقداتنا بما في ذلك الألوهة. أقول: برافوو.. على هذه المزايدة. ولست في وارد فتح نقاش في هذا الموضوع لأنه بحر لجّيّ لنا فيه كلام كثير بل حالات وتجارب قلقة. فلست ممن لم يتفكر إلى أقصى الأقصى في هذا الأمر. إنما أنا بدوري أسألك هل حقًا مارست الشك في تلك المعتقدات كما فعلت في موضوع المهدي. بتعبير آخر: كيف سلمت بكل الأدلة الفلسفية - التي ترفضها - لإثبات وجود الله. إذا كنت ممن يقول أن العقل لا يثبت أمرًا خارجيًا فكيف أثبت وجود الله في عقيدتنا حيث لم نجد غيرالدليل الفلسفي سبيلًا لإثبات ذلك. ولا أحسبك تقول لي إن لدينا أدلة غير فلسفية. فإن أقدم أدلتنا على ذلك هو الدليل الأنطلوجي الذي عالجه كانط وتبين أنه دليل فلسفي لا

يثبت شيئاً. بل إن الألوهة لا تثبت عنده بالعقل النظري. إذن لا مجال للمزايدة فيما لم تخض فيه أو تجربه من باقي معتقداتنا. وها أنت تؤكد لي أنك تؤمن بكل ما جاء في القرآن كما تؤمن بالغيب والملائكة وما شابه. إذن طبق منهجك على كل هذا. ولا تقل إنك تؤمن بكل ما جاء في القرآن، بل أقول: طبق منهجك على القرآن نفسه. أنا أسألك بدوري لماذا توقفت وحصرت شكك في المهدي فقط دون سائر المعتقدات؟! وإذا كنت طبقت الشك في موضوع المهدي تحت ضغط تشكيك المخالف من أهل الإسلام وآرائه التي تأثرت بها، فطبق شكك هذا في موضوع غيبيات أخرى كالنبي محمد ﷺ تحت ضغط تشكيك أهل الكتاب من خارج الإسلام، وكالله تحت ضغط شكوك الملاحدة من خارج الأديان. فحينئذ يتعين عليك طرح كل شيء لأن النبي ﷺ ثبت عندنا بالدليل العقلي والفلسفي وليس في حوزتنا بشارات صريحة من الكتب السابقة قرأناها من دون اللجوء إلى تأويل، فحتى ما قيل من حول تلك البشارات هو مما صرح به القرآن ولا نجد له في الكتب المقدسة إلا ما يحتمل وجوهاً أو نضطر إلى اتهامهم بالتزوير والتحريف. ولا يمكن الاستدلال بشاهد القرآن على صدق ذلك لأنه دور منطقي. فقد استندنا في ذلك على العقل والدليل الفلسفي. كما أن دليلنا على الله عقلي أو بتعبيرك فرضية فلسفية كما قال كثيرون قبلك. وحيث إنك لم تفعل ذلك ولا جربته، ما كان مناسبًا أن تزايد علي في تطبيق منهج الشك في كل هذا، أنا من كنت ولا زلت في حلّ من أمري في أن أقبل ما شئت وأرفض ما شئت من دون أن يكون لمجتمعي عليّ سلطان. إذن هي مزايدة في غير مجرّب وانتقاء ممنهج، وفي ذلك يكمن الغلط.

حسناً، لقد قرأت رسالتك الأخيرة، حيث أكدت على موقفك الرافض لأصل الإمامة وما يترتب عليها من أصول اعتقادية أخرى. وقد

ضمنتها كما ضمنت رسالتك الأسبق، جملة من أحكام القيمة حول حزمة من القضايا التي يستحق كل واحدة منها وقفة وتأملًا لا تقوى على حمله رسالة واحدة. وحيث لا زلنا نتلمس الطريق إلى مزيد من التفصيل حول المسائل المطروحة، فإني أعتقد أننا سنصل إلى هذه المرتبة عبر صيرورة النقاش. وبما أن الأمر كذلك سأحاول أن أختصر أهم استشكالاتك الواردة في الرسالتين، في نقاط منتظمة عسايا أستطيع الرد عليها واحدة واحدة.

ملخص رأيك

- إنك ما فتئت تكرر في رسالتيك السالفتين أنك تؤمن بالقرآن والعقل فقط. ولا تؤمن إلا بما أثبته القرآن.
- إنك كررت عبر الرسالتين أيضاً، أن اعتقادك في أئمة أهل البيت لا يرقى إلى مقام تفضيلهم على غيرهم والتسليم بما يميزهم عن أغيارهم في سياسة أو علم أو ماشابه.بل زعمت أن ما يدعيه الإمامية بهذا الخصوص لا دليل عليه. فقلت:
- إنك زعمت أيضاً أن لا وجود لدليل على الإمامة وأن القرن الأول الهجري لم يشهد أخبارًا من هذا القبيل.
- إنك زعمت أن لا دليل على ولادة المهدي. وكذبت بالأدلة على ذلك بعد أن حصرتها في جملة من الشواهد.
- كما زعمت أن أمر المهدي حسب رأيك هو كل رجل صالح في مواجهة الظالم.

سوف أرد على كل هذه المسائل واحدة واحدة. إنني لا يمكنني أن أسمح بتمرير أي ادعاء وأي تعبير يحمل دلالات تستوجب التأمل. فإذا

رأيتني أتوقف عند أي عبارة أو اصطلاح أو حكم أو ادعاء فذلك لمزيد من التحقيق. ثم إننا هنا بصدد نقاش علمي بكل ما يجب أن تحمل الكلمة من معنى. إنني أقدر النقد وحرية التعبير والمساءلة لكل البداهات مهما بدت لي أو لك مقدسة. ليس عندي إشكال في ذلك بل أنا من دعاته أيضاً. لكنني مع التحقيق ولا أبغي عنه حولا. لذا فالمطلوب طلب العمق لا السطح. وطلب الفكر الثقيل لا الفكر الخفيف. أجل، قبل الرد على كلامك، فإنني لاحظت أن منهجك لم يعد يحصر الإشكال في حدود الإمامة، بل تعدّاها في غلو إلى التحلل من كل التزام وتكليف تجاه أهل البيت عليهم السلام. ويلاحظ ذلك جليًا لما بدأت برفض الجعلية لإمامتهم ثم ثنّيت برفض تميزهم بالعلم ثم ثلّثت برفض تميزهم بالشأنية مطلقاً. فماذا إذن بقي لهم من فضل؟! أنبهك فقط بأن الغلو بلاء قد يصيب اليمين واليسار وحتى الوسط. لقد اتهمت الشيعة بالغلو في شأنية أهل البيت، وها أنت أراك تمضي في الاتجاه النقيض وبغلو منكر جعلك في نهاية المطاف لا ترى لهم فضلًا يستحق عناء التفريد لمقامهم ؛ أقصد ذلك الفضل الذي أكده القرآن والسنة وسيرتهم الظاهرة في سياق التاريخ.

إنكم تعترفون على الأقل أن بعضاً من هؤلاء الأئمة أعلم أهل زمانهم بلا منازع. فعلي بن أبي طالب كما لا يخفى وكما سنذكر بالدليل هو الأعلم. ولا أذكرك بالإمام الصادق حتى أنك كتبت يومًا عنه كتاب: «الإمام الصادق معلم الإنسان». ومع ذلك لا وجود لأثرهم الذي يليق بشهرتهم ومكانتهم العلمية. فلا أنتم رحمتم الرواة من شيعتهم لما رووا عنهم ما لم يروه عنهم العامة ولا أنتم حاسبتم العامة أو أدنتموهم يوم لم يرووا عنهم إلا النزر القليل.

فهذا علي الذي ملأ علمه الخافقين لم يجد من يحمل عنه حديثًا

بينما رأينا من أكثر الحديث دون أن يكون له فضل علي بن أبي طالب في علم وصحبة وولاية. انظر مثلًا سبط بن الجوزي يتحدث عن مسانيد علي بن أبي طالب وقد قال عنها أنها أبلغ من أن تحصى. غير أنهم لم يضبطوا منها سوى خمسمائة حديث وسبعة وثلاثين حديثاً. أخرج له منها البخاري أربعة وأربعون حديثاً، اتفقا على عشرين وانفرد البخاري بتسعة ومسلم بخمسة عشر.

لست في وارد التوقف هنا، لكن كيف نزل عدد الروايات عن علي بن أبي طالب وهو باب مدينة العلم إلى ما يعد على رؤوس الأصابع في صحاحنا. وكيف أن من حملة أخبار علي بن أبي طالب والأئمة من أهل البيت ﷺ، رواة شيعة موثقون عند السنة وروى عنهم أصحاب الصحاح. لكنهم تركوا أخبارهم الأخرى في وضع يوحي بأن سياسة الانتقاء كانت قائمة على قدم وساق.

وإذن ثمة أمر ما يستحق عناء البحث. من منع محدثي العامة أن يرووا عنهم ما يصح. وقد كان الإمام الصادق ينهض برسالة العلم حتى غطى على أهل زمانه في ما تشهد عليه تراجم أهل السنة أنفسهم. فهل تتلمذ عليه فقط الشيعة أم أن مجلسه كان مفتوحًا للعموم عامرًا بمختلف الفرقاء؟!. أم أن الأمر يتعلق بهم أنفسهم كما ظهرت جلية على لسان ابن خلدون لمّا جعل التهمة ملقات على عاتق أهل البيت أنفسهم، حينما قال: «شذّ أهل البيت في مذاهب ابتدعوها وفقه انفردوا به». فحتى لا نحكم بشذوذ بعض الأصحاب، نحكم بشذوذ أهل البيت!؟. لكنني لا زلت أتساءل لماذا لم يكذب هؤلاء الأئمة الرواة من شيعتهم الذين مدحوا عند أئمتهم كما مدحوا في تراجم الرجال السنية أيضاً. لقد أسرفت في الاعتدال حتى سلبتهم كل الفضل الذي به يتميزون عن غيرهم. فإذا كان عدل القرآن لا يستحق التميز عن عموم العلماء

بالفضل، فهذا أمر عجاب!؟ ولكن ما قلته مصداق قولة لعلي بن أبي طالب: «لقد أنزلتي الدهر حتى قيل علي ومعاوية». وأزيدها قولة منّي: «لقد أنزلهم الدهر حتى قيل أهل البيت وغيرهم» وهم من لا يقاس بهم أحد في الفضل. وعجبًا أن الصحابة يعترفون لهم بالفضل ويرجون النجاة بحبهم وأنت لا ترى ذلك. ولست أدري ما شكل الأدلة الجدير بها أن تجعلك تسلم بذلك؟! فهل الذي فضله الله بعد نبيه على الخلق طرا، أليس أقرب وأسوغ للعقل أن يسلم بإمامته؟! انظر قوله ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام، فيما يرويه النسائي وابن الجوزي وأعلام الحديث: «أما ترضين أن الله تعالى اختار من الأرض رجلين، أحدهما أبوك والآخر زوجك» وفي رواية أخرى «بعلك».

وما غرابة ذلك وقد آخا بينه وبين نفسه في حادثة الإخاء الشهيرة. فاجمع هذا إلى ذاك مما فاضت به الأخبار والسنن لرجل جعله الله أميراً لكل آية امتدح فيها المؤمنون في كتابه، وضمها ضمّاً خفيفًا أو ثقيلًا إلى بعضها البعض، ثم احكم بلا إسراف.

بعد هذا لا بد أن أرد على كل مسألة من المسائل المذكورة وذلك بوضع عناوين لكل منها ليسهل السيطرة على الموضوع:

كلام في رد دعوى الاكتفاء بالقرآن والعقل

هذه دعوى ظاهرها رحمة وباطنها فيه العذاب. فبقدر ما تبدو دعوة ذات جاذبية في مسارات الجدل، فهي تنطوي على خلل كبير وتخفي ثقوبًا كبرى. واسمح لي إن قلت إنني ما وجدت أحدًا يقول بهذا الاكتفاء الساذج بالقرآن، إلا وكان خارج حلبة العلم الشرعي أو ليس له علم من الكتاب ولا بالسنة معاً. كيف والقرآن يدعوك لأن تعتبر السنة ولا تجزئ

في الاعتقاد بها. والسنة تدعوك لاتباع الكتاب وأن لا تجعله عضين.. إنه ضرب من التبسيط. وإلا، هيا فأنا أدعوك أن تستخرج لي هذا الحل العبقري والمخرج الفريد من القرآن دون معونة السنة. فها هو القرآن يقرؤه المسلمون صباحاً ومساءً ولكنهم لا يكادون يفقهون منه حديثاً. مع أنه وصف نفسه: «ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر». والأمر نفسه يحدث حينما نرفع شعار العقل. والحق أنني لاحظت أن استعمال العقل هنا يحيل على ثقافة تختزل العقل في ما تلمسه لا فيما تتعقله. فهي تعكس النموذج الإرشادي المستحوذ على ذهنية عصر ما فتئ يضيّق على مصادر المعرفة ويحصر مسالك الأدلة. إننا نتحدث عن دين وحقائق دينية. وهي في الأعم الأغلب مخبر عنها. لنتفق أولاً حول معنى العقل المطلوب تحكيمه وتحديد منهج تحكيم القرآن أو منهج عرض الحقائق عليه. وإلا فهي المزاجية والأهوائية في قبول الحقائق وردها. إنه سؤال الضابطة، سواء فيما يخص فهم القرآن وكيفية العرض عليه أو ما يخص فهم العقل وكيفية تحكيمه. لقد كررت من خلال رسالتيك هذه الدعوى للاكتفاء المزعوم بالقرآن والعقل - مع أنك لم تعرض كل عقائدك واحدة واحدة على القرآن لتعرف ما إذا كان القسم الأعظم منها جاءك من القرآن أم من خلال الأخبار. كما أنك لم تعرضها جميعها على حاكم العقل لندرك هل هي حقًا عقلانية أم لا.

قلت مثلاً:

- «وأنا عمومًا لا أؤمن بكثير من الأحاديث التي يرويها السنة والشيعة، وأكتفي بالقرآن الكريم والسنة العملية التي توضح القرآن».
- «ولا أقبل بأية عقيدة لا توجد في القرآن».
- «إننا عمليا ليس لدينا سوى القرآن الكريم والعقل»

قد يبدو للبعض أن دعوة مثل هذه بريئة. بل يصبح الأمر أخطر بل خرافيًا جداً، إذا قلنا أن القرآن بموجب أفهامنا الظاهرة ومن دون عدل يضبط إيقاع تأويله سيحل كل مشكلاتنا. نعم هو كذلك في نفس الأمر، ولذلك نزل. لكن لا بد من وسيط السنة ووسيط العقل معا. لننتظر منك أن تستنبط لنا من القرآن ودون الاهتداء بالأخبار ما يقيم نهضتنا. سأكون أنا أول من يسلم بهذه الدعوى. وأعجب من ذلك، قولك:

«ويكفي لكي أثبت لك بطلان ووهمية نظرية الإمامة والإمام الثاني عشر، هو استقلال المسلمين منذ أكثر من ألف عام بالتعامل مع القرآن الكريم ومصادر التشريع دون الحاجة لإمام معصوم معين من قبل الله يفسر لهم القرآن أو يبين لهم غوامض الأمور، ولم يحتاجوا، أو لم يوجد لديهم إمام سياسي معين من قبل الله»..

بالله عليك.. هل هذا دليل؟! دعني أقلب دليلك لأجعله يقف على رجليه بعد أن أوقفته على رأسه. إن هذا الاستقلال ما كان لينتج سوى تخبطًا وحيرة وانسدادًا كبيرًا لا يزال يقصم ظهر المجتهدين. فإما أن القرآن لم يعد هاديًا وذلك أنكر. وإما أنه لا بد من طريق لفهمه واستنباطه وهو ما يجعل وجود الحجة ضرورة. إنه من الممكن أن يمارس البعض استقلاله في التعاطي مع القرآن دون حاجة حتى لنبي. لكن ما جدوى وما قيمة ما ستنتهي إليه هذه المحاولة. إن الذي بين أيدينا إن هو إلا شيء من ظواهر الكتاب التي لا نكاد نعقل منها سوى الحروف والمعاني الساذجة التي ما استطاع المسلمون أن يفهموا بها شيئاً. أسألك بدوري ماذا قدم وماذا أخر هذا الاستقلال في الفهم عبر تاريخ نكساتنا؟!

والحق أن مثل هذه الدعوى وجدنا لها نظيرًا عند البعض ما كان

إلاّ أن ردع عنها علي بن أبي طالب وهو يوصي بحكمته البالغة موفده إلى معسكر أعدائه من المسلمين: «لا تحاججهم بالقرآن فإنه حمال ذو وجوه بل حاججهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً». وقد كانت هي نفسها حكاية ما سماه ابن عباس برزية الخميس حينما حيل بين الرسول والكتابة. وقد حدث ذلك بحجة جدلية فضفاضة: «حسبنا كتاب الله».

إنني أراك تتهم العقيدة المهدوية بأنها ليس لها ما يسندها من القرآن. والحق أنها هي وحدها الذي يمنح معنى لأكثر الآيات التي وعدت بخلاص كامل للمؤمنين وهداية غالبة لأمم دون أن تتحقق لا في زمان النبي ﷺ ولا في أي زمان مضى. إننا لا نتحدث عن عقيدة مصدرها أجنبي عن القرآن، بل نتحدث عن أخبار تعين وتشخص ما ورد في القرآن. وعلينا أن نقرأ القرآن بعلم وعقل وتدبر لا أن نقرأه قراءة ظاهرية متخشبة لا تعتبر المعاني الخفية والمحفوفة بالقرائن ولا قراءة النصوص بعضها في بعض. وإلا فإن قراءة متخشبة ظاهرية للقرآن لا تقدم ولا تؤخر. بل هي فقر المعنى وسطحيته: «أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها». ولا شك أن قراءة ظاهرية لا يمكن أن تكون قراءة تدبرية. وسيكون لنا وقفة فيما جاء في حق المهدي من القرآن في محله.

فإن قلت أنها عامة، قلت إن سائر الاعتقادات التي دان بها المسلمون، هي في القرآن مطلقة وعامة، ويأتي تبنيها وتخصيصها وتقييدها من السنة. فالقرآن يا أخي لم ينزل إلا كما أخبر عنه الإمام الصادق بصيغة إياك أعني واسمعي يا جارة. وهو له ظاهر وباطن. ولكل ظهر ظهر ولكل بطن بطن. وهذا يحتاج إلى دعم من لا يعلم غيرهم تأويله. فلو كان القرآن ظاهرًا إلى هذا الحد وإذا كان لا يحتاج إلى العدل الشرعي. فلماذا بات أمره صعباً: «أم على قلوب أقفالها».. فتلك أقفالنا فأين المفاتيح يا ترى؟!

لا يخفى أنك بتجنبك الحديث عن أهمية السنة النبوية كمصدر أساسي في الاعتقاد والتشريع بالمعنى التقليدي للعبارة أخرجك من أمر أجمع عليه الفريقان سنة وشيعة. إن حيلة العاجز إزاء سنة الرسول ﷺ هو السعي إلى عدم منحها مكانتها المستحقة. وذلك فقط لوجود روايات ضعيفة في المجاميع الروائية المعتبرة. إن الأخبار الصحيحة والضعيفة مما سار في طريق تحقيقها رجاليون رجال ومحدثون أشداء. لم يعد بالإمكان أن تنطلي حيلة هذه الأخبار المكذوبة إلا على من ليس له حظ من دراية وحديث. ولو تأملت قليلاً، لأدركت بأن القرآن الكريم وصلنا عبر الرواية والأخبار. فلو كفرنا بالحديث إذن لوقعنا في دور منطقي. ثم ما رأيت أغرب من هذه الدعوى كما لو أن القرآن الموجود بين أيدي المسلمين هو المصدر الوحيد لكل العقائد والشرائع المتراكمة عند المسلمين. فلا يخفى أن كثيراً من الأحكام طريقها السنة وليس لها ظاهر في الكتاب.

وقد أجمع الطائفتان على أن الرسول أنزل عليه القرآن ومثله معه. وقد أوصى الرسول ﷺ بالسنة عند الفريقين. وتخصصت الوصية إياها في روايات رواها الفريقان أيضاً بالقرآن وعدله. أين تفاصيل الصلاة في ظاهر القرآن إلاّ أن نتمسك بقوله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»؟! وأين تفاصيل أحكام الحج من ظاهره لا سيما في تعيين المواقيت بالمسافات المقررة وما شابه من تفاصيل شعائر الحج من الإحرام حتى التحلل منه، إلاّ أن نتمسك بقوله ﷺ: «**خذو عني مناسككم**»؟!. إن دعوى الاكتفاء بالقرآن وحده هي دعوى ملتبسة. وما قصة التأويل والمعارك التي قامت في سبيل إقرار هذا الرأي أو ذاك إلا لجهة أن القرآن لا يكشف ظاهره عن كل شيء. وما وظيفة السنة إلاّ أن تبين مجمله وتخصص عمومه وتقيد إطلاقه. أعتقد أن هذا هو أولى الدروس التي تعلمها طلاب الشريعة بلا خلاف. لكنني أريد في هذه النقطة أن

أرقى مرتبة أخرى في النقاش. إنني أستطيع أن أسلم بالقرآن وحده حينما نغير الكثير من المفاهيم الظاهرية المقررة في علوم القرآن ونعيد النظر في جملة القواعد التفسيرية لصالح منهج تأويلي يستطيع أن يخرق ظواهر المعنى لصالح معنى المعنى حتى لا أقول باطنه فتتهمني بالباطنية على عادتك. وهذا معناه أننا نعرض محكمه على متشابهه في عملية نسخ مستمر يصبح القرآن معه كله محكم وكله متشابه لقوله تعالى في آيتين كريمتين:

- ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ ﴿كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾.

وهذا يفهم في سياق مشروعية التأويل التي تجعل القرآن يحكم بعضه بعضاً. فيكون المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ. والمحكم هو ما علمته والمتشابه هو ما جهلته. وهذا باب طويل عريض ليس ها هنا مجال للتفصيل فيه. أحيلك فقط على مبحث محنة توحيد القراءات والتأويل من كتابي: «محنة التراث الآخر». وكذلك مبحث أزمة نص أم أزمة تأويل من كتابي: «الإسلام والحداثة». ففي هذه الحالة فقط يمكنني أن أسلم لك بالاكتفاء بالقرآن، لأنه والحالة هذه سيردك إلى السنة ويكسبك معياراً لفهم السنة ومنهجًا لعرض السنة على الكتاب. وبهذا المنهج أيضاً أستطيع أن أكشف لك عن حقيقة المهدي من القرآن تأويلًا حيًا طرياً، فيه حتى غير المسبوق إن أردت. ولكن أن نتفق على مقدمات هذا المنهج أولاً. فراجع. ومع غياب هذا المنهج وقواعده وشروطه فإن الكتاب يظل مغلق المعنى وإن ورد قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ﴾ بل يكون الأمر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾.

فالواقع نفسه يكذب دعوى الاكتفاء بالقرآن لظهور معناه، تماماً

كما زعمت أن الواقع نفسه كان لك شاهداً على عدم وجود إمامة. ويمكن أن نخصص لهذا جولات في حوارنا آجلًا بعد أن ننتهي من موضوع الإمامة ومسائلها.

الدعوة إلى القرآن والعقل فقط في فهم الدين الذي معظمه تنزيل أمر بالغ الشطط. فليس للكتاب معنى واحد ولا للعقل حد واحد. العقل يحتاج إلى النص كما يحتاج النص إلى العقل. فالنص يخاطب العقلاء وكذلك العقل لا يشتغل في الفراغ. فالنصوص قرائن يأخذها العقل بعين الاعتبار. وحينما تصح يحكم العقل بأن وظيفته في الإثبات أو النفي انتهت. لأننا لم نتفق بعد على أي عقل نعني. فلا التراث سلم بمعنى واحد للعقل ولا الحداثة أيضاً. لنتحدث عن قواعد عقلية متفق عليها بين العقلاء وقام الدليل على اعتبارها عند جمهور العقلاء.

ثم إنني لم أفهم مقصودك بأنك لا تؤمن إلا بالسنة العملية. ولكنني رأيت أنك تجزئ في مفهوم السنة وتنتقي بين ما هو ثابت الحجية منها وما ليس كذلك. أتساءل من الذي قسّم هذا التقسيم التعسفي، ومن قال باعتبار هذا دون ذاك. إن حجية السنة واحدة سواء أكانت قولية أو فعلية أو تقريرية، كما أنها حجية واحدة سواء أكانت في مقام إثبات أصل أو إثبات فرع. لأنك مطالب باتباع القرآن واتباع الرسول والأخذ عنه سواء بسواء: «ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا».

ولا وجود لمخصص لأي نوع من سننه وجب الاتباع. فاتباعه في الأصول والفروع أمر واحد ولا مخصص للعموم في المقام. بل التخصيص تقوّل وهو بخلاف المقصود.

الدليل على تميزهم بالفضل والعلم والشأنية

فوجئت بك تقول أنك لا تسلم بأي ميزة أو فضل لأئمة أهل البيت عليهم السلام على غيرهم. بل إنك زدت في الطينة بلّة حينما زعمت أنك لا تقلد أحداً وقد تأخذ منهم وتنتقد حسب ما ترى. وهذا أمر في غاية الشطط. لكن قبل أن أوضح وجه الشطط وجب أن أذكّر بأن للتقليد مفهوماً خاصًا لا يقبل أن يوظف هنا كما لو أنك توحي بأن من اعتقد بفرادة أهل البيت عليهم السلام هو في حكم المقلد. ولقد كان أتباعهم من كبار المجتهدين بلا منازع. التقليد هنا يجب أن يأخذ دلالته الشرعية لا اللغوية. إن التقليد كما لا يخفى هو وظيفة الجاهل بالأحكام. وهو من باب التيسير الذي هو مقصد من مقاصد الشرع الكبرى، لأن لا بديل عن ذلك إلا بأن يكون المكلف مجتهداً أو محتاطاً، وفي فرضهما واجبًا حرج تأباه مقاصد الشريعة. فالمطلوب أولًا أن تكون مجتهداً، فإن لم يكن ذلك في المستطاع رخّص لك الشارع في أن تحتاط لدينك أو تقلد الأعلم. هذا في الأحكام. أما في أصول الاعتقاد فإن المطلوب هو الاجتهاد في تحصيلها قدر الوسع. ولا أحد يزعجه أن تكون مجتهدًا في العقائد، ما دام هذا تكليف للخاصة والعامة من الناس. القضية تتعلق بالدليل.

بل فوجئت أكثر لما رأيتك تنكر فضل أهل البيت عليهم السلام، أنت من يدّعي إيمانه بكل ما أثبته القرآن، مع أن الدليل على ذلك ورد بأجلى ما يفهم من كتاب الله وسنته وأخبار المترجمين والأصحاب. كما أذهلني تناقضك بكون معنى تشيعك هو الحب والولاء لهم ثم سرعان ما تحاول أن تنزع عنهم ما يميزهم عن غيرهم. فهذا الحب الذي يتوجه إلى أناس لا يتميزون عن غيرهم بعلم وفضل وفقه، هو حب غير قاصد. كما أن لا معنى للولاء إذا لم يكن معللًا في جهة الولاية، وأقلها ثبوت المائز والفضل في حقهم. فأنت تقول مثلاً:

- «وإني أنظر إلى أئمة أهل البيت كما أنظر إلى العلماء والرجال الآخرين بدون أي منصب إلهي لا سياسي ولا علمي، وكلما يقول به الإماميون هو ادعاء لا دليل عليه».

- «وإذا كنت سابقًا أقول بأنني شيعي فبمعنى الحب والولاء لأهل البيت، وليس إيمانًا بحقهم السياسي ولا اعتقادًا بامتلاكهم درجة خاصة عند الله، ولا تفضيلًا لفقههم على فقه الآخرين، فضلًا عن ضرورة اتباعهم».

- «وانما أعتقد أنهم أو بعضهم كانوا مجتهدين كبقية المجتهدين، يخطئون ويصيبون، وأعطي لنفس الحق بنقدهم والنظر في أقوالهم أو الأقوال المنسوبة اليهم ورفض ما يخالف القرآن والعقل السليم».

- «لا أجد مشكلة في المسائل الفرعية الفقهية، فهي مفتوحة على الاجتهاد، ولكن لا أرى ترجيحاً لمذهب الإمام جعفر الصادق بالخصوص، أو لأي مذهب آخر، ونما أسعى بأن أجتهد، خاصة في الأمور الأصولية والرئيسية والمهمة، ولا أقلد أحداً».

لا زلت أتساءل حينما منعت فاطمة من حقها في أرض فدك بدعوى استثناء أهل البيت من أحكام المواريث فيما يتصل بتركة الرسول ﷺ. طبعًا لست في وارد الحديث عن هذه القضية. لكنني أستحضر الخبر الذي استدل به في المقام وهو: «**إننا معشر الأنبياء لا نورث وإنما نورث علماً**». قلت: فهل ثمة ظلامة أكبر فيما لو سلمنا بمضمون هذا الخبر، بأننا لا نعترف لهم برأسمال مادي ولا رأسمال رمزي. فحتى العلم الذي زعموا أن الأنبياء ورثوه لمن بعدهم لم يعترفوا لأهل البيت فيه بميزة، فجعلوا الجميع أندادًا لهم في هذه الشأنية لا مجال للتمييز. هكذا حرموهم من ميراث الأموال وميراث العلم. والحقيقة

سأجد نفسي مضطرًا أن أجاريك في هذا التشكيك اللامنهجي أيضاً. لأنك أتيت أمرًا مسلمًا به لدى جمهور المسلمين. ويكفي كما أشار الشافعي فيما ينسب إليه في حقهم: أنه من لم يصل عليهم لا صلاة له.

إنه عبث، أن الصلاة على محمد وآل بيته في التشهد في كل صلاة المسلمين، لا تعبر عن شأنية أهل البيت وخصائصهم التي فاقوا بها كل من عداهم. وقد عبر الشافعي أن من لم يأتها لا صلاة له لأنه قائل بالبطلان مع تركها. وتلك هي مفخرة أهل البيت وأسد الأدلة على فضلهم. فأما الصلاة على محمد فهي واضحة معلومة المقاصد، فما معنى الصلاة على آله إن لم يكن لهم شأنية في الإسلام. وإن المقصود بالصلاة هنا هم الأئمة المخصوصين منهم لا مطلق من له علقة نسب لأن ذلك لا ينصرف على العموم لأن منهم المنحرفين والفساق كما لا يخفى. فكان ذلك هو أسد الأدلة في نظري على إمامة الأئمة منهم، لأنها لو كانت صلاة عامة لخالفت المقصود الشرعي، لكنها لا تتفق إلا مع تخصيصها في الأئمة، وذلك لضمان معصوميتهم. إنني أعتبر أن أسد الأدلة وأقصرها على إمامة الأئمة من أهل البيت هي الصلاة الإبراهيمية المقررة. وأنا من هنا أوجه من يهمه الأمر إلى تأملها واسخراج معانيها الكامنة. فهي تلخص معاني وأبعاد كثيرة أستطيع أن أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إن بعض النواصب سنّوا سب علي بن أبي طالب ولعنه من على المنابر ما يقارب قرنًا من الزمن. وقد فعلوا وما فعلوا لأن الله شاء أن ينسخ ما قالوا، لأنه جعل الصلاة عليهم في المفروض والنافل من صلاتهم. فكيف يصلون عليه في الصلاة ويلعنونه في التعقيبات. فلا يفعل ذلك إلا ذو الوجهين وهو كما في الخبر شرّ الخلائق. ومصداقه المنافقون. فلا غرابة أن يقول أحد الصحابة وهو أبو سعيد

الخدري فيما يرويه أكثر من واحد من المحدثين، ومنهم النسائي: «لقد كنا نعرف المنافقين ببعضهم علي بن أبي طالب».

- وتحصل أن الصلاة عليهم في التشهد من الصلاة ولعنه في التعقيبات، ينسخ بعضه بعضاً ويفضح بعضه بعضاً. فأما الفضح فواضح. وأما النسخ، فإن الصلاة في التشهد أكثر قبولًا مما في التعقيب. فقد شهد النواصب اللعانين لأمير المؤمنين أنهم ينسخون جهالاتهم في التعقيب بما يقرون به في صلاتهم. فاللعن هو الطرد من رحمة الله، وأما الصلاة فهي منتهى القرب منه تعالى. فقد نسخوا ذاك بهذا، فما بقي لهم من حجة.

- أن الله تعالى خلّد هذه الصلاة وحماها بتشريع عبادي ولم يجعلها خبرًا يروى في التاريخ حتى تطاله يد التأويل الفاسد أو الانكار التعسفي. شأنها شأن ما صمد من فضائلهم رغم الحرب الطويلة على روايتها والاحتفاء بها.

- أنهم قرنوا بآل إبراهيم. والمقارنة هنا لا تعني التساوي في الفضل بل التساوي في حيثيات الاصطفاء. والدليل على ذلك أن أداة التشبيه هنا لا تختص بالآل فقط بل بمحمد وإبراهيم. وقد علمت فضل نبينا على سائر الأنبياء. فالفضل له وللمقرون به كما لا يخفى. فإذا كان محمد ﷺ أفضل من إبراهيم عليه السلام، فآل محمد عليهم السلام حتمًا سيكونون أفضل من آل إبراهيم عليهم السلام.

- وحيث لسان الصلاة الإبراهيمية لا تعني التسوية في الفضل بقدر ما تعني التسوية في جهة الاصطفاء، قلنا أن كل ما ثبت في القرآن لآل إبراهيم هو ثابت وأزود لآل محمد للنكتة سابقة الذكر.

- وعليه ندرك أن المقصود هم الأئمة من ذرية محمد ﷺ وليس

مطلقهم. وقد دلت الأخبار على ذلك بالتخصيص. ودل على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾. قال ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾. قال ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾، ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾. فإبراهيم يقول من ذريتي ومفادها التبعيض وليس مطلق الذرية. بل الأئمة والأوصياء منهم.

- إن الوصاية لذرية إبراهيم هي دعوة إبراهيم عليه السلام، كما الوصاية لذرية الرسول ﷺ هي دعوة محمد ﷺ أيضاً. بتعبير أدق: الوصية لخاصة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام والوصية بعمومهم.
- إن اصطفاء آل إبراهيم هو من الله. وهو كذلك بالنسبة إلى آل محمد ﷺ.
- إنها واردة في التشهد عند كل صلاة. وللتشهد معنى عظيمًا في الشريعة. وفي الصلاة منتهى الأهمية والاعتبار.
- هذا ومثله مما لا يسع المقام الاستقصاء والتقصي. لكن أسفي أن المسلمين يرددون ذلك صباحاً ومساءً ولا أحد تأمل فيما هو ركن مفروض أو على الأقل آكد مندوب عند من لا يرى الوجوب. لا أحد يتأمل!؟ أقول لو أن بعضهم التفت إلى معانيها المذكورة لاستبدلها كما استبدلها البعض أو كان على الأقل اعتبروها غير مبطلة خلافًا للشافعي ممن قال بالبطلان من دون الإتيان بها.

لقد نال سلمان الفارسي درجة رفيعة ما نالها أحد من صحابة رسول الله ﷺ، وذلك حينما قال عنه: «**سلمان منا أهل البيت**». فلو لم يكن لهذا الانتساب ما يفوق غيره لما قالها سيد المرسلين. وقد علمت أنه ما قالها إلا بعد أن تنازع الأمر كل من المهاجرين والأنصار. فكان انتسابه لبيت أهل النبوة شرفاً أسكت المتنازعين لمّا أدركا أن أهل البيت لا يقاس بهم أحد.

فانظر كيف تطلق الأحكام جزافاً حتى أنك تنفي الدليل على أمر أدركه المسلمون وغدا من ضروريات الاعتقاد. وبما أنك نفيت مسلّماً، فستضطرني إلى الرجوع إلى البدايات لأستعرض بعض ما جاء في ما نكرته، لأتساءل أنا بدوري: ماذا تريدني أن أفعل بكل هذه الأدلة حتى يسعني القبول برأيك؟! وهاك الأدلة التي أغضيت عنها للتذكير ليس إلا. وسأقسمها بحسب نوعية مداركها إلى ثلاثة أقسام:

- فضلهم وشأنيتهم في القرآن.
- فضلهم وشأنيتهم في السنة.
- فضلهم وشأنيتهم في التراجم والسير.

وقبل ذلك، لا بد من التذكير بأن حضوراً مكثفًا لأهل البيت في التاريخ الإسلامي وحده يكفي لإثبات فضلهم وتميزهم. فلو كانوا لا يختصون بفضل لما انقصم ظهر التاريخ الإسلامي لأجل قضيتهم حتى اليوم. ولو لم يكن لهم مائز، فكيف يحصي التاريخ ويسجل أنهم علّموا المسلمين بينما لم يأخذوا عن غيرهم علمًا قط. وإذن فلنقل:

فضلهم وشأنيتهم في القرآن

إنني أجد كل آية نزلت في حقهم أو في حق أميرهم، فيض من آيات لا ينضب. لو سلكنا منهج التأويل الحق لا التأويل الفاسد لوجدنا كل ما نطلب من القرآن. أليس فيه نقرأ: «فيه تبيان كل شيء»؟!

أجل، ولكن ليتنا نتفق على قواعد التأويل الصحيح، إذن لرأينا عجباً. بل هذا مفاد قول الإمام الصادق عليه السلام: «لو قرأ القرآن كما أنزل لوجدوا فيه مسمّين». فدعنا نتأمل قوله تعالى من سورة براءة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾.

أورد أكثر من أحد أنها نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام.

ففي تذكرة الخواص: ذكر الثعلبي في تفسيره عن ابن عباس أنه علي.

وفي الدر المنثور: أخرج ابن مردويه عن ابن عباس في قوله «اتقوا الله وكونوا مع الصادقين» قال: مع علي بن أبي طالب.

وأخرج ابن عساكر عن أبي جعفر في قوله «وكونوا مع الصادقين» قال: مع علي بن أبي طالب.

وعجبًا أن بعضهم حاول أن يصرف المعنى إلى غيره بما لا يستقيم ظاهراً ولا باطناً. وقد أحصى صاحب زاد المسير في التالي:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾، في سبب نزولها قولان.

أحدهما: أنها نزلت في قصة الثلاثة المتخلّفين.

والثاني: أنها في أهل الكتاب. والمعنى: يا أيها الذين آمنوا بموسى وعيسى اتقوا الله في إيمانكم بمحمد صلى الله عليه وآله وكونوا مع الصادقين.

وفي المراد بالصادقين خمسة أقوال.

أحدها: أنه النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه، قاله ابن عمر.

والثاني: أبو بكر وعمر، قاله سعيد بن جبير، والضحاك. وقد قرأ ابن السميفع. وأبو المتوكل، ومعاذ القارىء: «مع الصَّادِقَيْنِ» بفتح القاف وكسر النون على التثنية.

والثالث: أنهم الثلاثة الذين خُلِّفوا، صدقوا النبي صلى الله عليه وآله عن تأخُّرهم، قاله السدي.

والرابع: أنهم المهاجرون، لأنهم لم يتخلَّفوا عن رسول الله ﷺ في الجهاد، قاله ابن جريج. قال أبو سليمان الدمشقي: وقيل: إن أبا بكر الصديق احتج بهذه الآية يوم السقيفة، فقال: يا معشر الأنصار، إن الله يقول في كتابه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟﴾ إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾[1] من هم؟ قالت الأنصار: أنتم هم. قال: فان الله تعالى يقول: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ فأمركم أن تكونوا معنا، ولم يأمرنا أن نكون معكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء.

والخامس: أنه عامّ، قاله قتادة و«مع» بمعنى «مِنْ»، وكذلك هي في قراءة ابن مسعود: «وكونوا من الصادقين».

قلت إن في ذلك تعمل وتكلف ظاهر لأسباب سأذكرها تباعاً:

- حسبك أن علي بن أبي طالب، حسب ما صح واشتهر هو من بلغ هذه الآية بعد أن أمر بأخذها ممن سلمت له لتبليغها قبل ذلك، في حيثية مفصلة مشهودة. وهي قصة تبليغ سورة البراءة. يروي أحمد في مسنده عن أبي بكر: «أن النبي بعثه ببراءة لأهل مكة، لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ مدة فأجله إلى مدة، والله برئ من المشركين ورسوله، قال فسار بها ثلاثًا ثم قال لعلي «الحقه فرد علي أبا بكر وبلغها أنت» قال: ففعل، فلما قدم على النبي ﷺ أبو بكر بكى وقال: يا رسول الله حدث في شيء؟ قال: **«ما حدث فيك الا خير، ولكني أمرت أن لا يبلغه إلا أنا أو رجل مني»**.

حديث تبليغ الآية مما رواه أكثر من واحد من رواة السنن

(١) سورة الحشر، الآية: ٨.

والأخبار مثل الحاكم في المستدرك وكذا الترمذي في الصحيح والنسائي في خصائصه، كما رواه أكثر من واحد من الصحابة كابن عباس وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمر.

فكيف يكون الفضل فيها راجع للخليفة الأول وهو في تقدير العامة أفضل من الباقين، وقد أمر علي بأن يلحق به لأخذها منه وتبليغها للحجيج في مكة، حتى خشي الخليفة الأول من هذا الإجراء وسأل الرسول ﷺ، أنزل في شيء؟ فلو كان هو المعني بالصادقين في الآية لكان الأولى بتبليغها، فتأمل.

- إن ديدن المفسرين في دأبهم على مخالفة الشيعة، اللجوء إلى لعبة تمييع المعنى. وقد تأكد أنها في علي بن أبي طالب لا في غيره كما في قول مجاهد: الخطاب لعلي وهو في حقه على وجه التأكيد».
- إنهم ميّعوا مفهومها لتصبح عامة كما ميعوا مصداقها لتصبح في المخلفين.
- لا خلاف أن عليًّا ما انزاحت عنه الخلافة بعد موت الخليفة الثاني إلا لرفضه لسنتهما فيما فاوضه عليه عبد الرحمن بن عوف. فهو لم يكن معهما. فلو كانوا المعنيين بـ «كونوا مع الصادقين» لكان أولى بعلي أن يقبل بسنتهما، وإلا كان ذلك مناقضًا لكونه أمير كل آية ذكر فيها يا أيها الذين آمنوا.
- استدلال الخليفة الأول عام وهو مردود بتخصيص قول أمير المؤمنين: قالوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة. وقوله في عجز بيت: فغيرك أولى بالنبي وأقرب.

ويفهم منها أن أصدق مصاديقها هم أهل البيت لا غيرهم. بل إن خطاب «كونوا مع الصادقين» موجه للمهاجرين والأنصار معاً، وهم المكلف الأوّل به.

- إن كل ما جاء في علي وأهل بيته ينسجم مع المقصود من الآية الكريمة. فهم من أمر المسلمين أن يكونوا معهم.

- ليست أول آية في الصادقين نزلت في علي بن أبي طالب. انظر قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾. قال ابن الجوزي في تذكرة الخواص: قال عكرمة عن ابن عباس: الذي ينتظر أمير المؤمنين. ومثله ذكر ابن حجر وابن مردويه وابن الصباغ المالكي وآخرون.

- وحسبك ما جاء في خصائص النسائي وتذكرة ابن الجوزي وآخرون في قول علي بن أبي طالب: أنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب، آمنت قبل الناس سبع سنين.

- نحن المسلمين مأمورون باتباع أهل البيت عليهم السلام نصًا من الكتاب والسنة، ولسنا ملزمين باتباع أحد غيرهم، ولا كلامًا غير كلامهم يلزمنا بموجب المعذرية والمنجزية. فهذا كافي لترجيح المراد من قوله: «كونوا مع الصادقين».

- الصحابة أنفسهم مدعوون لاتباع أهل البيت. فلو كان غير أهل البيت هم المعني بالصادقين، فهل أمر أهل البيت أن يتبعوا المخلفين وغيرهم؟! أم المعنى لا يستقيم إلا بما دلت عليه الأدلة بوجوب اتباعهم لأهل البيت عليهم السلام، والصحابة أول المكلفين بذلك، فتأمل.

أقول:

إنه تحصيل حاصل أن يرد فيه ذلك. فالذي كان في مقدمة المطهرين بنص الكتاب ألا يكون رمزًا للصادقين.

أقول أيضاً، أن المعنى متعدي لباقي أئمة أهل البيت.وذلك لأننا

نجد في ذكر فضائلهم ما يقرنهم بمحمد وعلي كما في آية التطهير وكما في خبر سفينة النجاة. فذكر علي هنا من باب أصدق المصداق. وكالصلاة على محمد في القرآن التي بينتها السنة بأنها تامة برديف الآل. ومصداقها الصلاة الإبراهيمية كما سبق من حديثنا. فحديث السفينة يشمل باقي أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين قال عنهم: «**مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن رغب عنها هلك**». وقول صلى الله عليه وآله: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**». وحافظ أبداً يؤكد أن التمسك بهم يهدي وينجي إلى يوم القيامة. وهذا تفصيل ومصداق لقوله: «كونوا مع الصادقين». وهذا مفاد ما ذكر سبط بن الجوزي في التذكرة بخصوص الآية الكريمة: «قال علماء السير: معناه كونوا مع علي وأهل بيته».

❁ ❁ ❁

وانظر كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾.

جاء في تفسير الطبري: «يقول: إنما يريد الله ليذهب عنكم السوء والفحشاء يا أهل بيت محمد، ويطهركم من الدنس الذي يكون في أهل معاصي الله تطهيراً.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك:

«حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ فهم أهل بيت طهرهم الله من السوء، وخصهم برحمة منه؟

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ قال: الرجس هاهنا: الشيطان، وسوى ذلك من الرجس: الشرك.

اختلف أهل التأويل في الذين عنوا بقوله (أَهْلَ الْبَيْتِ) فقال بعضهم: عُني به رسول الله ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين رضوان الله عليهم.

● **ذكر من قال ذلك:**

حدثني محمد بن المثنى، قال: ثنا بكر بن يحيى بن زبان العنزي، قال: ثنا مندل، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزلَت هَذِهِ الآيَةُ فِي خَمْسَةٍ: فِيَّ وَفِي عَلِيٍّ** رضي الله عنه **وَحَسَنٍ** رضي الله عنه **وَحُسَيْنٍ** رضي الله عنه **وَفَاطِمَةَ** رضي الله عنها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا محمد بن بشر، عن زكريا، عن مصعب بن شيبة، عن صفية بنت شيبة قالت: قالت عائشة: خرج النبي ﷺ ذات غداة، وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن، فأدخله معه ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾.

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا محمد بن بكر، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أنس أن النبي ﷺ كان يمر ببيت فاطمة ستة أشهر، كلما خرج إلى الصلاة فيقول: «**الصَّلاةَ أَهْلَ الْبَيْتِ**» ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

حدثني موسى بن عبد الرحمن المسروقي، قال: ثنا يحيى بن إبراهيم بن سويد النخعي، عن هلال، يعني ابن مقلاص، عن زبيد، عن

شهر بن حوشب، عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ عندي، وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطى عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: «**اللَّهُمَّ هَؤلاءِ أَهْلُ بَيْتِي، أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا**».

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا يونس بن أبي إسحاق، قال: أخبرني أبو داود، عن أَبي الحمراء، قال: رابطت المدينة سبعة أشهر على عهد النبي ﷺ، قالَ: رأيت النبي ﷺ إذا طلع الفجر، جاء إلى باب علي وفاطمة، فقال: «**الصَّلاةَ الصَّلاةَ**» ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

حدثني عبد الأعلى بن واصل، قال: ثنا الفضل بن دكين، قال: ثنا يونس بن أبي إسحاق، بإسناده عن النبي ﷺ مثله.

حدثني عبد الأعلى بن واصل، قال: ثنا الفضل بن دكين، قال: ثنا عبد السلام بن حرب، عن كلثوم المحاربي، عن أَبي عمار، قال: إني لجالس عند واثلة بن الأسقع إذ ذكروا عليًّا رضي الله عنه، فشتموه، فلما قاموا قال: اجلس حتى أخبرك عن هذا الذي شتموا؛ إني عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي وفاطمة وحسن وحسين، فألقى عليهم كساء له، ثم قال: «**اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي، اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا**». **قلت: يا رسول الله، وأنا؟ قال: «وَأَنْتَ». قال: فوالله إنها لأوثق عملي عندي.**

حدثني عبد الكريم بن أبي عمير، قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: ثنا أبو عمرو، قال: ثني شداد أبو عمار قال: سمعت واثلة بن الأسقع يحدث، قال: سألت عن علي بن أبي طالب في منزله، فقالت فاطمة: قد ذهب يأتي برسول الله ﷺ إذ جاء، فدخل رسول الله ﷺ ودخلت،

فجلس رسول الله ﷺ على الفراش وأجلس فاطمة عن يمينه وعليًا عن يساره وحسناً وحسين بين يديه، فلفع عليهم بثوبه وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ **اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلِي، اللَّهُمَّ أَهْلِي أَحَقُّ**». قال واثلة: فقلت من ناحية البيت: وأنا يا رسول الله من أهلك؟ قال: «**وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِي**». قال واثلة: إنها لمن أرجيما أرتجي.

حدثني أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة قالت: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ دعا رسول الله ﷺ عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فجلل عليهم كساءً خيبرياً، فقال: **(اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)**. قالت أم سلمة: ألست منهم؟ قال: «**أَنْتِ إِلَى خَيْرٍ**».

حدثنا أبو كريب، قال: ثنا مصعب بن المقدام، قال: ثنا سعيد بن زربي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن أم سلمة قالت: جاءت فاطمة إلى رسول الله ﷺ ببرمة لها قد صنعت فيها عصيدة تحلها على طبق، فوضعته بين يديه، فقال: «**أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ وَابْنَاكِ؟**» فقالت: في البيت، فقال: «**ادْعِيهِمْ**». فجاءت إلى علي فقالت: أجب النبي ﷺ أنت وابناك، قالت أم سلمة: فلما رآهم مقبلين مد يده إلى كساء كان على المنامة فمده وبسطه وأجلسهم عليه، ثم أخذ بأطراف الكساء الأربعة بشماله فضمه فوق رؤوسهم وأومأ بيده اليمنى إلى ربه، فقال: «**هؤلاء أهل البيت، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».

حدثنا أبو كريب، قال: ثنا حسن بن عطية، قال: ثنا فضيل بن

مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ أن هذه الآية نزلت في بيتها ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ قالت: وأنا جالسة على باب البيت، فقلت: أنا يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ قال: «**إِنَّكِ إِلَى خَيْرٍ، أَنْتِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ**». قالت: وفي البيت رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين ﵃حدثنا أبو كريب، قال: ثنا خالد بن مخلد، قال: ثنا موسى بن يعقوب، قال: ثني هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، قال: أخبرني أم سلمة أن رسول الله ﷺ جمع عليًا والحسنين، ثم أدخلهم تحت ثوبه، ثم جأر إلى الله، ثم قال: «**هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي**». فقالت أم سلمة: يا رسول الله أدخلني معهم. قال: «**إِنَّكِ مِنْ أَهْلِي**».

حدثني أحمد بن محمد الطوسي، قال: ثنا عبد الرحمن بن صالح، قال: ثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، عن يحيى بن عبيد المكي، عن عطاء، عن عمر بن أبي سلمة، قال: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ وهو في بيت أم سلمة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ فدعا حسناً وحسيناً وفاطمة فأجلسهم بين يديه، ودعا عليًا فأجلسه خلفه، فتجلل هو وهم بالكساء ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». قالت أم سلمة: أنا معهم مكانك، «وأنت على خير».

حدثني محمد بن عمارة، قال: ثنا إسماعيل بن أبان، قال: ثنا الصباح بن يحيى المري، عن السدي، عن أبي الديلم، قال: قال علي بن الحسين لرجل من أهل الشام: أما قرأت في الأحزاب ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ قال: ولأنتم هم؟ قال: نعم.

حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا أبو بكر الحنفي، قال: ثنا بكير بن مسمار، قال: سمعت عامر بن سعد، قال: قال سعد: قال رسول الله ﷺ حين نزل عليه الوحي، فأخذ عليًا وابنيه وفاطمة، وأدخلهم تحت ثوبه، ثم قالَ: «**رَبِّ هَؤُلاءِ أَهْلِي وَأَهْلُ بَيْتِي**».

حدثنا ابن حميد، قال: ثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن حكيم بن سعد، قال: ذكرنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أم سلمة قالت: فيه نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾. قالت أم سلمة: جاء النبي ﷺ إلى بيتي فقال: «**لا تَأْذَنِي لأحَدٍ**». فجاءت فاطمة، فلم أستطع أن أحجبها عن أبيها، ثم جاء الحسن، فلم أستطع أن أمنعه أن يدخل على جده وأمه، وجاء الحسين، فلم أستطع أن أحجبه، فاجتمعوا حول النبي ﷺ على بساط، فجللهم نبي الله بكساء كان عليه، ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**»؛ فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط، قالت: فقلت: يا رسول الله وأنا؟ قالت: فوالله ما أنعم وقال: «**إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ**».

وفي تفسير ابن كثير:

الحديث الأول: قال الإمام أحمد: حدثنا عفان، حدثنا حماد، أخبرنا علي بن زيد، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول: «**الصلاة يا أهل البيت**، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

حديث آخر: قال ابن جرير: حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا أبو نعيم، حدثنا يونس بن أبي إسحاق، أخبرني أبو داود، عن أبي الحمراء قال: رابطت

المدينة سبعة أشهر على عهد رسول الله ﷺ، [قال: رأيت رسول الله ﷺ] إذا طلع الفجر، جاء إلى باب علي وفاطمة فقال: «**الصلاة الصلاة** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

حديث آخر: وقال الإمام أحمد أيضاً: حدثنا محمد بن مصعب، حدثنا الأوزاعي، حدثنا شداد أبو عمار قال: دخلت على واثلة بن الأسقع وعنده قوم، فذكروا عليًّا، رضي الله عنه، فلما قاموا قال لي: ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله ﷺ؟ قلت: بلى. قال: أتيت فاطمة أسألها عن علي فقالت: تَوَجه إلى رسول الله ﷺ، فجلست أنتظره حتى جاء رسول الله ﷺ، ومعه علي وحسن وحسين، آخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل، فأدنى عليًّا وفاطمة وأجلسهما بين يديه، وأجلس حسنًا وحسينًا كل واحد منهما على فخذه، ثم لفَّ عليهم ثوبه - أو قال: كساءه - ثم تلا هذه الآية: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾، **اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق**»، وقد رواه أبو جعفر بن جرير عن عبد الكريم بن أبي عمير، عن الوليد بن مسلم، عن أبي عمرو الأوزاعي بسنده نحوه - زاد في آخره: قال واثلة: فقلت: وأنا يا رسول الله ﷺ من أهلك؟ قال: «**وأنت من أهلي**» قال واثلة: إنها من أرجى ما أرتجي.

ثم رواه أيضاً عن عبد الأعلى بن واصل، عن الفضل بن دُكَيْن، عن عبد السلام بن حرب، عن كلثوم المحاربي، عن شداد أبي عمار قال: إني لجالس عند واثلة بن الأسقع إذ ذكروا علي افشتموه، فلما قاموا قال: اجلس حتى أخبرك عن الذي شتموه، إني عند رسول الله ﷺ إذ جاء علي وفاطمة وحسن وحسين فألقى ﷺ عليهم كساء له، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». قلت: يا رسول الله، وأنا؟ قال: «**وأنت**» قال: فوالله إنها لأوثق عملي عندي.

حديث آخر: قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الله بن نمير، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، حدثني من سمع أم سلمة تذكر أن النبي ﷺ كان في بيتها، فأتته فاطمة رضي الله عنها، ببرمة فيها خَزيرة، فدخلت بها عليه فقال لها: «**ادعي زوجك وابنيك**». قالت: فجاء علي وحسن وحسين فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة، وهو على منامةٍ له على دكان تحته كساء خيبري، قالت: وأنا في الحجرة أصلي، فأنزل الله، عز وجل، هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾. قالت: فأخذ فضل الكساء فغطاهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**»، قالت: فأدخلت رأسي البيت، فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ فقال: «**إنك إلى خير، إنك إلى خير**».

في إسناده من لم يسم، وهو شيخ عطاء، وبقية رجاله ثقات.

طريق أخرى: قال الإمام أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن أبي المعدل، عن عطية الطُّفَاوِيّ، عن أبيه؛ أن أم سلمة حدثته قالت: بينما رسول الله ﷺ في بيتي يومًا إذ قال الخادم: إن فاطمة وعليًا بالسدّة قالت: فقال لي: «**قومي فَتَنَحي عن أهل بيتي**». قالت: فقمت فتنحيت في البيت قريبًا، فدخل علي وفاطمة، ومعهما الحسن والحسين، وهما صبيان صغيران، فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبَّلهما، واعتنق علياً بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى، وقَبَّل فاطمة وقَبَّل علياً، وأغدق عليهم خَميصَة سوداء وقال: «**اللهم، إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي**». قالت: فقلت: وأنا يا رسول الله؟ ﷺ. قال: «وأنت».

طريق أخرى: قال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيْب، حدثنا [الحسن بن عطية، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن أم سلمة؛ أن هذه الآية نزلت في بيتها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ قالت: وأنا جالسة على باب البيت فقلت: يا رسول الله، ألستُ من أهل البيت؟ فقال: «**إنك إلى خير، أنت من أزواج النبي ﷺ**» قالت: وفي البيت رسول الله ﷺ، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام.

طريق أخرى: رواه ابن جرير أيضاً، عن أبي كُرَيْب، عن وَكِيع، عن عبد الحميد بن بَهْرَام، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أم سلمة بنحوه.

طريق أخرى: قال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيْب، حدثنا خالد بن مَخْلَد، حدثني موسى بن يعقوب، حدثني هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن وهب بن زَمْعَة قال: أخبرتني أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ جمع فاطمة والحسن والحسين، ثم أدخلهم تحت ثوبه، ثم جأر إلى الله، عز وجل، ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي**». قالت أم سلمة: فقلت: يا رسول الله، أدخلني معهم. فقال: «**أنت من أهلي**».

طريق أخرى: رواه ابن جرير أيضاً، عن أحمد بن محمد الطوسي، عن عبد الرحمن بن صالح، عن محمد بن سليمان الأصبهاني، عن يحيى بن عبيد المكي، عن عطاء، عن عمر بن أبي سلمة، عن أمه بنحو ذلك.

طريق أخرى: قال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيْب، حدثنا مصعب بن المقدام، حدثنا سعيد بن زربي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن أم سلمة قالت: جاءت فاطمة إلى رسول الله ﷺ ببرمة لها قد صنعت فيها عَصيدَة تحملها على طبق، فوضعتها بين يديه فقال: «**أين ابن**

عمك وابناك؟» فقالت: في البيت. فقال: «**ادعيهم**». فجاءت إلى علي فقالت: أجِبْ رسول الله أنت وابناك. قالت أم سلمة: فلما رآهم مقبلين مدَّ يده إلى كساء كان على المنامة، فمده وبسطه، وأجلسهم عليه، ثم أخذ بأطراف الكساء الأربعة بشماله، فضمه فوق رؤوسهم، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه، ﷺ، فقال: «**اللهم، هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».

طريق أخرى: قال ابن جرير: حدثنا ابن حميد، حدثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن حكيم بن سعد قال: ذكرنا علي بن أبي طالب عند أم سلمة، فقالت: في بيتي نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾. قالت أم سلمة: جاء رسول الله ﷺ إلى بيتي فقال: «**لا تأذني لأحد**». فجاءت فاطمة فلم أستطع أن أحجبها عن أبيها. ثم جاء الحسن فلم أستطع أن أحجبه عن أمه وجده، ثم جاء الحسين فلم أستطع أن أحجبه، ثم جاء علي فلم أستطع أن أحجبه، فاجتمعوا فَجَلّلهم رسول الله ﷺ بكساء كان عليه، ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط. قالت: فقلت: يا رسول الله، وأنا؟ قالت: فوالله ما أنعم، وقال: «**إنك إلى خير**».

حديث آخر: قال ابن جرير، حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا محمد بن بشر عن زكريا، عن مصعب بن شيبة، عن صفية بنت شيبة قالت: قالت عائشة، رضي الله عنها: خرج رسول الله ﷺ ذات غداة، وعليه مِرْط مُرَحَّل من شَعْر أسود، فجاء الحسن فأدخله معه، ثم جاء الحسين فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها معه، ثم جاء علي فأدخله معه، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾.

ورواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر، به.

طريق أخرى: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا سُرَيج بن يونس أبو الحارث، حدثنا محمد بن يزيد، عن العوام - يعني: ابن حَوْشَب - عن عمٍّ له قال: دخلت مع أبي على عائشة، فسألتها عن علي، ﷺ، فقالت، ﷺ: تسألني عن رجل كان من أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، وكانت تحته ابنته وأحب الناس إليه؟ لقد رأيت رسول الله ﷺ دعا علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فألقى عليهم ثوبًا فقال: «**اللهم، هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». قالت: فدنوت منه فقلت: يا رسول الله، وأنا من أهل بيتك؟ فقال: «**تَنَحّي، فإنك على خير**».

حديث آخر: قال ابن جرير حدثنا المثنى، حدثنا بكر بن يحيى بن زَبّان العَنزيّ، حدثنا مِنْدَل، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزلت هذه الآية في خمسة: فيّ، وفي علي، وحسن، وحسين، وفاطمة**: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

قد تقدم أن فضيل بن مرزوق رواه عن عطية، عن أبي سعيد، عن أم سلمة، كما تقدم.

وروى ابن أبي حاتم من حديث هارون بن سعد العِجْلي، عن عطية، عن أبي سعيد موقوفاً، فالله أعلم.

حديث آخر: قال ابن جرير: حدثنا ابن المثنى، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا بُكَيْر بن مسمار قال: سمعت عامر بن سعد قال: قال سعد: قال رسول الله ﷺ حين نزل عليه الوحي، فأخذ علياً وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: «**رب، هؤلاء أهلي وأهل بيتي**».

حديث آخر: وقال مسلم في صحيحه: حدثني زُهَير بن حرب، وشُجاع بن مَخْلَد جميعاً، عن ابن عُلَيَّة ـ قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثني أبو حَيَّان، حدثني يزيد بن حَيَّان قال: انطلقت أنا وحُصَين بن سَبْرَةَ وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيتَ يا زيدُ خيرًا كثيرًا [رأيتَ رسول الله ﷺ وسمعتَ حديثه، وغزوتَ معه، وصليتَ خلفه، لقد لقيت يا زيد خيرًا كثيرًا]؛ حَدّثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ. قال: يا بن أخي، والله لقد كَبَرت سِنِّي، وقدم عهدي، ونسيتُ بعض الذي كنتُ أعي من رسول الله ﷺ، فما حَدّثتكُم فاقبلوا، وما لا فلا تُكَلّفونيه. ثم قال: قام فينا رسول الله ﷺ يومًا خطيبًا بماء يدعى خُمًّا ـ بين مكة والمدينة ـ فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وَذَكّر، ثم قال: «**أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، وأولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**». فَحَثّ على كتاب الله وَرَغّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي، أذَكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي**» ثلاثاً. فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِمَ الصّدَقة بعده. قال: ومَنْ هم؟ قال هم آل علي، وآل عَقِيل، وآل جعفر، وآل عباس. قال: كل هؤلاء حُرِمَ الصدقة؟ قال: نعم.

ثم رواه عن محمد بن بَكّار بن الريَّان، عن حسان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حَيَّان، عن زيد بن أرقم، فذكر الحديث بنحو ما تقدم، وفيه: فقلنا له: مَنْ أهل بيته؟ نساؤه؟ قال: لا وايم الله، إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها. أهل بيته أصله وعَصبَته الذين حُرموا الصدقة بعده.

كذلك السيوطي في الدر المنثور: «أخرج الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة رضي الله عنها إلى أبيها بثريدة لها، تحملها في طبق لها حتى وضعتها بين يديه. فقال لها: **«أين ابن عمك»**؟ قالت: هو في البيت. قال: **«اذهبي فادعيه وابنيك»**، فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما في يد وعلي رضي الله عنه يمشي في أثرهما حتى دخلوا على رسول الله ﷺ، فأجلسهما في حجره، وجلس علي رضي الله عنه عن يمينه، وجلست فاطمة رضي الله عنها عن يساره، قالت أم سلمة رضي الله عنها: فأخذت من تحتي كساء كان بساطنا على المنامة في البيت».

وأخرج الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها **«ائتني بزوجك وابنيه»**، فجاءت بهم، فألقى رسول الله ﷺ عليهم كساء فدكيا، ثم وضع يده عليهم، ثم قال: **«اللهم إن هؤلاء أهل محمد** ـ وفي لفظ آل محمد ـ **فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»**. قالت أم سلمة رضي الله عنها: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي وقال: «إنك على خير».

وأخرج ابن مردويه عن أم سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ وفي البيت سبعة: جبرائيل، وميكائيل عليهما السلام، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنهم، وأنا على باب البيت، قلت: يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ قال: **«إنك إلى خير، إنك من أزواج النبي ﷺ»**.

وأخرج ابن مردويه والخطيب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كان يوم أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، فنزل جبرائيل عليه السلام على رسول الله ﷺ بهذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ قال: فدعا رسول الله ﷺ بحسن، وحسين،

وفاطمة، وعلي، فضمهم إليه، ونشر عليهم الثوب. والحجاب على أم سلمة مضروب، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». قالت أم سلمة رضي الله عنها: فأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «**أنت على مكانك، وإنك على خير**».

وأخرج الترمذي وصححه وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في سننه من طرق عن أم سلمة رضي الله عنها قالت:

«في بيتي نزلت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ وفي البيت فاطمة، وعلي، والحسن، والحسين. فجللهم رسول الله ﷺ بكساء كان عليه، ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً**».

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «**نزلت هذه الآية في خمسة: فيّ، وفي علي، وفاطمة، وحسن، وحسين**، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم وابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرج رسول الله ﷺ غداة، وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن والحسين رضي الله عنهما، فأدخلهما معه، ثم جاء عليّ فأدخله معه، ثم قال: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

وأخرج ابن جرير والحاكم وابن مردويه عن سعد قال: نزل على رسول الله ﷺ الوحي، فادخل علياً، وفاطمة، وابنيهما تحت ثوبه، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهلي، وأهل بيتي**».

وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: جاء رسول الله ﷺ إلى فاطمة، ومعه حسن، وحسين، وعلي، حتى دخل، فأدنى علياً، وفاطمة. فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً، وحسيناً. كل واحد منهما على فخذه، ثم لف عليهم ثوبه وأنا مستدبرهم، ثم تلا هذه الآية: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾».

وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وحسنه وابن جرير وابن المنذر والطبراني والحاكم وصححه وابن مردويه عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فاطمة رضي الله عنها إذا خرج إلى صلاة الفجر ويقول «**الصلاة يا أهل البيت الصلاة** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾».

وأخرج مسلم عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال «**أذكركم الله في أهل بيتي**»، فقيل: لزيد رضي الله عنه: ومن أهل بيته، أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس.

وأخرج الحكيم والترمذي والطبراني وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي معاً في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«**إن الله قسم الخلق قسمين، فجعلني في خيرهما قسماً. فذلك قوله** ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[1] و﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾[2] **فأنا من أصحاب اليمين، وأنا خير أصحاب اليمين، ثم جعل القسمين أثلاثاً، فجعلني في خيرها ثلثاً،**

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٧.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٤١.

فذلك قوله ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴿٩﴾ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾﴾[1] فأنا من السابقين، وأنا خير السابقين، ثم جعل الأثلاث قبائل، فجعلني في خيرها قبيلة، وذلك قوله ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾[2] وأنا أتقى ولد آدم، وأكرمهم على الله تعالى ولا فخر. ثم جعل القبائل بيوتاً، فجعلني في خيرها بيتاً، فذلك قوله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ فأنا وأهل بيتي مطهرون من الذنوب».

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة رضي الله عنه في قوله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ قال: هم أهل بيت طهرهم الله من السوء، واختصم برحمته قال: وحدث الضحاك بن مزاحم رضي الله عنه، أن نبي الله ﷺ كان يقول: «**نحن أهل بيت طهرهم الله من شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم**».

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: لما دخل علي رضي الله عنه بفاطمة رضي الله عنها. جاء النبي ﷺ أربعين صباحاً إلى بابها يقول «**السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته، الصلاة رحمكم الله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ أنا حرب لمن حاربتم، أنا سلم لمن سالمتم**».

وأخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي الحمراء رضي الله عنه قال: حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر بالمدينة. ليس من مرة يخرج إلى صلاة

---

(١) سورة الواقعة، الآيات: ٨ ـ ١٠.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

الغداة إلا أتى إلى باب علي ﷺ، فوضع يده على جنبتي الباب، ثم قال: «**الصلاة... الصلاة** ...﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس ﷺ قال: شهدنا رسول الله ﷺ تسعة أشهر، يأتي كل يوم باب علي بن أبي طالب ﷺ عند وقت كل صلاة فيقول: «**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ **الصلاة رحمكم الله، كل يوم خمس مرات**».

وأخرج الطبراني عن أبي الحمراء ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ يأتي باب علي، وفاطمة ستة أشهر فيقول: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾».

أخرج عبد الرزاق وابن سعد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن قتادة ﷺ في قوله ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ قال: القرآن، والسنة، عتب عليهن بذلك.

وأخرج ابن سعد عن أبي أمامة بن سهل ﷺ في قوله قال: كان رسول الله ﷺ يصلي عند بيوت أزواجه النوافل بالليل والنهار. حتى ابن تيمية في الفتاوى الكبرى لم ينفي أن المقصود من أهل بيته خصوص أهل الكساء. يقول «مَسْأَلَةٌ: فِي رَجُلٍ قَالَ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِدْعَةٌ؟» الْجَوَابُ: أَمَّا كَوْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إلَى دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ

﴿وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ قال: كان رسول الله ﷺ يصلي عند بيوت أزواجه النوافل بالليل والنهار. حتى ابن تيمية في الفتاوى الكبرى لم ينفي أن المقصود من أهل بيته خصوص أهل الكساء. يقول: «مَسْأَلَةٌ: فِي رَجُلٍ قَالَ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِدْعَةٌ؟» الْجَوَابُ: أَمَّا كَوْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إلَى دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «أنه أدار كساه على علي وفاطمة وحسن وحسين، فقال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب الرجس عنهم وطهرهم تطهيراً**»...

يذكر الآلوسي في تفسيره: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾[1] وهم أقاربه ﷺ الذين خلقوا من عنصره الشريف وتحلوا بحلاه المنيف كأئمة أهل البيت ومودتهم يعود نفعها إلى من يودهم لأنها سبب للفيض وهم رضي الله تعالى عنهم أبوابه وفي قوله ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» رمز إلى ذلك فافهم الإشارة.

﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾* (١). قال في الكشاف: والقربى مصدر كالزلفى والبشرى بمعنى القرابة، والمراد: في أهل القربى. وروي أنها لما نزلت قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين أوجبت علينا مودتهم؟ قال: «**عليّ وفاطمة وابناهما**».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾[2] * (٦). قال محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

في صحيحه في باب يزفون النسلان (٧) في المشي، عند ذكر جماعة من الأنبياء ﷺ قبل ذكر مناقب قريش: حدثنا قيس بن حفص وموسى بن إسماعيل، قالا: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثنا أبو قرة مسلم بن سالم الهمداني، قال حدثني عبد الله بن عيسى، سمع عبد الرحمان بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي إليك هدية سمعناها من النبي ﷺ؟! فقلت: بلى فاهدها. فقال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله تعالى قد علمنا كيف نسلم عليكم، قال: «**قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد**».

قال السيوطي في تفسيره: وأخرج ابن مردويه، عن ابن عباس في قوله: * ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩﴾. قال: مع علي بن أبي طالب.

قال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار: افتخر العباس بن عبد المطلب، وطلحة بن شيبة، وعلي بن أبي طالب، فقال العباس: أنا صاحب السقاية والقائم عليها. وقال طلحة: أنا صاحب البيت ومعي مفتاحه. وقال علي: «ما أدري ما تقولون، أنا صليت إلى هذه القبلة قبلكما وقبل الناس أجمعين لستة أشهر»، فنزلت ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ كَمَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾.

قال الله ﷻ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾. ذكر البغوي في تفسيره انهم الأنبياء، ثم قال: وقال أبو العالية: هم آل رسول الله ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ۝٢٤﴾[1]، اخرج الديلمي، عن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ۝٢٤﴾ *عن ولاية علي. ثم ذكر أنه قال الواحدي: وروي في قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ۝٢٤﴾، أي: عن ولاية علي وأهل البيت.

لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾[2]، أخرج الحافظ جمال الدين الذرندي، عن ابن عباس: إن هذه الآية لما نزلت قال ﷺ لعلي: «هو أنت وشيعتك، تأتي يوم القيامة أنت وشيعتك راضين مرضيين، ويأتي عدوك غضابا مقمحين». انتهى.

قال ابن حجر في الصواعق: الآية الخامسة قوله تعالى: * ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ *، أخرج الثعلبي في تفسيرها عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: «نحن حبل الله الذي قال فيه: * ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾.

فهذا مثال مما نزل دالا دلالة صريحة جلية على فضلهم ومكانتهم. وهو مما لا يحصى يضيق عن اسقصاءه المقام. فاكتفينا بباقات حتى أن كل ما ورد من تلك الفضائل لها طرق كثيرة. وهذا طبيعي لما ندرك ما قيل، والقول لابن عباس: «ما أنزل الله تعالى في القرآن آية إلا وعلي بن أبي طالب رأسها وأميرها». كما في رواية مجاهد أيضاً وقد أورده ابن الجوزي في تذكرة الخواص وأحمد في المسند وآخرون. والذي هذا حاله أميراً لكل آية امتدح فيها المؤمنون، ألا يكون له الفضل على سائر الأغيار، وهو قد كان كذلك في الفضل مع أئمة اهل البيت من بعده لآية التطهير المخصصة بحديث الكساء: محمد وعلي والحسنين والزهراء

---

(١) سورة الصافات، الآية: ٢٤.

(٢) سورة البينة، الآية: ٧.

كأنهما بيت واحد في الفضل والشأنية والتميز الذي به استحقوا الصلاة عليهم لا يفكك بينها والصلاة على محمد إلا مسرف مخالف لما عليه صيغتها السنية كما في الصلاة الإبراهيمية أو كما قال عنها ﷺ: «**لا تصلوا عليّ الصلاة البتراء**»، قيل: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله، قال: «**أن يقول أحدكم: اللهم صل على محمد... ولكن فليقل: اللهم صل على محمد وآل محمد**» أو كما قال.

ولا أدل على ذلك ما ورد فيما نزل في علي بن أبي طالب حسب ما جاء في أخبار السنة قبل الشيعة. فإن لم يلفت انتباهك إلى هذا الفضل والتميز ما جاء في أخبار الإمامية فإني أذكرك بما أورده محدثون حفاظ من أهل السنة. انظر ما نزل فيهم مما أورده جماعة المفسرين. وانظر ابن حجر وما ذكره فيما نزل فيهم أيضاً في صواعقه المحرقة وانظر إلى تذكرة الخواص للحافظ ابن الجوزي السبط، حيث ذكر الآيات النازلة في شأن علي بن أبي طالب فعدد منها ١٤ آية. ليس حصرًا وإنما كما ذكر في مفتتح الكتاب أنه سيذكر ما ثبت واشتهر من فضائله.

هذا جانب ما يشير إلى فضلهم في القرآن، ويمنع من أن يعتبروا في فضلهم وعلمهم كغيرهم لمحل الاصطفاء والتطهير. وأذكرك أنني أتحدث عن أئمة أهل البيت الذين ثبتت في حقهم هذه الميزات، لذا لا نخرج عن الموضوع لا سيما لما قلت: «وإنما أعتقد أنهم أو بعضهم كانوا مجتهدين كبقية المجتهدين، يخطئون ويصيبون، وأعطي لنفس الحق بنقدهم والنظر في أقوالهم أو الأقوال المنسوبة إليهم ورفض ما يخالف القرآن والعقل السليم».. لأننا لا نقول بالعموم. وقد ثبت لخواصهم أي الأئمة المعنيين بذلك أنهم أفضل الناس في زمانهم علمًا وأخلاقاً، احتاج الناس إلى علمهم ولم يحتاجوا إليهم في شيء. وبالنتيجة، فلا

أعلميتهم وشأنيتهم تخالف القرآن ولا شهادة الأصحاب والأباعد ولا العقل السليم الذي نظر في آثارهم وجهادهم وتعاليمهم بعين الفحص والاعتراف يأبى ذلك.

هذا من القرآن جليًا فإن شئت فصلت أكثر في عرض مزيد. وهو يدفع قولك أن أهل البيت ليس لهم ما يميزهم عن غيرهم من العلماء بل إنك تعطي نفسك الحق في النظر في أقوالهم. وأنت بهذا قلت ما لم يقل به أهل السنة. ووقروهم واعترفوا بفضلهم أكثر مما تفعل. فهذه مخالفتك الأولى لصريح القرآن. وأما فيما يتعلق بذكر فضلهم في السنة:

فضلهم وشأنيتهم في السنة

لا عجب أن وصلتنا تلكم الأخبار عن فضائل أهل البيت عليهم السلام رغم أجواء الحصار الشديد الذي فرض على رواة الأخبار، والرقابة التي ضربت دون الإخبار عن فضائلهم. كيف أمكننا الوقوف على تلك الآثار في مدوانات الحديث السنية رغم السياسة الظالمة لخصومهم. بل كيف يحتفظ التراث رغم القمع الممنهج بمثل هذه الفضائل في حق إمام سنّ بنو أمية بوقاحة لعنه من على المنابر قرابة قرن من الزمن. وهذا أمر يجب أن يقدر تقديرًا بالغاً. فلقد رأيت من أعلام السنة من واجهوا محنة التعريف بفضائل أهل البيت عليهم السلام. وتحملوا صنوف الأذى من أجل الاضطلاع بهذه المهمة الشرعية.

وكما يقول ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: وروى أبو الحسن علي بن محمد بن سيف المدائني في كتاب الأحداث قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته. فقامت الخطباء في كل كورة

وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه، ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة، لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية، وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم. وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق: أن لا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة. وكتب إليهم: أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه، فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرموهم، واكتبوا إلي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه، لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضه في العرب منهم». ومع ذلك بقيت فضائلهم لا تعد ولا تحصى.

لا يمكن تحميل ما ورد في السنة في رسالة مختصرة. لكن السنة فاضت بما لا يحصى من تلك الفضائل في شأنية أهل البيت بالجملة أو في فضل أسماء منهم معينين. وهاك باقة أخرى منتقات فقط للتذكير وهي مما ورد في كتب القوم الذين ليسوا إمامية:

ذكر البخاري في صحيحه في باب: مناقب علي بن أبي طالب: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة، عن سعيد، قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى**».

وفي صحيح مسلم من فضائل علي بن أبي طالب يروي:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعُبَيْدُ

اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ كُلُّهُمْ عَنْ يُوسُفَ بْنِ الْمَاجِشُونِ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا يُوسُفُ أَبُو سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي قَالَ سَعِيدٌ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُشَافِهَ بِهَا سَعْدًا فَلَقِيتُ سَعْدًا فَحَدَّثْتُهُ بِمَا حَدَّثَنِي عَامِرٌ فَقَالَ أَنَا سَمِعْتُهُ فَقُلْتُ أَنْتَ سَمِعْتَهُ فَوَضَعَ إِصْبَعَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ فَقَالَ نَعَمْ وَإِلَّا فَاسْتَكَّتَا.

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ خَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُخَلِّفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَقَالَ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَا حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَعِيلَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مِسْمَارٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَمَرَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ سَعْدًا فَقَالَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التُّرَابِ فَقَالَ أَمَّا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا قَالَهُنَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَنْ أَسُبَّهُ لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ خَلَّفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَّفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَالَ فَتَطَاوَلْنَا لَهَا فَقَالَ ادْعُوا لِي عَلِيًّا فَأُتِيَ بِهِ أَرْمَدَ فَبَصَقَ فِي عَيْنِهِ وَدَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾.

دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى.

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَشُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُلَيَّةَ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي أَبُو حَيَّانَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ انْطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فَلَمَّا جَلَسْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ حُصَيْنٌ لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا.

رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ وَغَزَوْتَ مَعَهُ وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا حَدِّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَا بْنَ أَخِي وَاللَّهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي وَقَدُمَ عَهْدِي وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوا وَمَا لَا فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ ثُمَّ قَالَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَظَ وَذَكَّرَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمْ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي

أُذَكِّرُكُمْ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمْ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ قَالَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ قَالَ وَمَنْ هُمْ قَالَ هُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَبَّاسٍ قَالَ كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ قَالَ نَعَمْ.

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ الرَّيَّانِ حَدَّثَنَا حَسَّانُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَيَّانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ح وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَيَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَعِيلَ وَزَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ مَنْ اسْتَمْسَكَ بِهِ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَى وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ الرَّيَّانِ حَدَّثَنَا حَسَّانُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدٍ وَهُوَ ابْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَيَّانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ لَقَدْ رَأَيْتَ خَيْرًا لَقَدْ صَاحَبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي حَيَّانَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ أَلَا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ مَنْ اتَّبَعَهُ كَانَ عَلَى الْهُدَى وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَى ضَلَالَةٍ وَفِيهِ فَقُلْنَا مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ نِسَاؤُهُ قَالَ لَا وَايْمُ اللَّهِ إِنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ الْعَصْرَ مِنْ الدَّهْرِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَتَرْجِعُ إِلَى أَبِيهَا وَقَوْمِهَا أَهْلُ بَيْتِهِ أَصْلُهُ وَعَصَبَتُهُ الَّذِينَ حُرِمُوا الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ.

وأورد الحاكم في مستدركه على الصحيحين:

حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحنظلي، ببغداد، ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا يحيى بن حماد، وحدثني أبو بكر محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن جعفر البزار قالا: ثنا عبد

الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا يحيى بن حماد، وثنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه، ببخارى، ثنا صالح بن محمد الحافظ البغدادي، ثنا خلف بن سالم المخرمي، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم ﷺ قال: لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات فقمن، فقال: «**كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى، وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**»(١) ثم قال: «**إن الله ﷻ مولاي، وأنا مولى كل مؤمن**»، ثم أخذ بيد علي ﷺ، فقال: «**من كنت مولاه (١) فهذا وليه (٢)، اللهم وال من والاه (٣) وعاد من عاداه**» وذكر الحديث بطوله. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله، شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح على شرطهما.

حدثناه أبو بكر بن إسحاق، ودعلج بن أحمد السجزي، قالا: أنبأ محمد بن أيوب، ثنا الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، ثنا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم ﷺ يقول: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ﷺ عشية فصلى، ثم قام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، فقال: ما شاء الله أن يقول: ثم قال: «**أيها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما: كتاب الله، وأهل بيتي عترتي (١)**» ثم قال: «**أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم**» ثلاث مرات، قالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «**من كنت مولاه (١) فعلي مولاه**» «وحديث بريدة الأسلمي صحيح على شرط الشيخين».

حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثني أبي، ومحمد بن نعيم، قالا: ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ سرية (١)، واستعمل عليهم علي بن أبي طالب ﷺ، فمضى علي في السرية فأصاب جارية (٢)، فأنكروا ذلك عليه فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ إذا لقينا النبي ﷺ لأخبرناه بما صنع علي، قال عمران: وكان المسلمون إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله ﷺ فنظروا إليه وسلموا عليه، ثم انصرفوا إلى رحالهم (٣)، فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله ﷺ فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله، ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا؟ فأعرض عنه، ثم قام الثاني، فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم قام الثالث، فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم قام الرابع، فقال: يا رسول الله، ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأقبل عليه رسول الله ﷺ والغضب في وجهه، فقال: «**ما تريدون من علي، إن علياً مني، وأنا منه وولي كل مؤمن**» «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العمري، وحدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قالا: ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ﷺ قال: «إني عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب، صليت قبل الناس بسبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة».

شعيب بن صفوان، عن الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين، عن علي ﷺ قال: «عبدت الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة».

حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن صبيح، مولى أم سلمة، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ، أنه قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين: **«أنا حرب لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم»**.

حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا إسحاق بن سعيد بن أركون الدمشقي، ثنا خليد بن دعلج أبو عمرو السدوسي، أظنه عن قتادة، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس»** «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان الزاهد، ببغداد، ثنا العباس بن إبراهيم القراطيسي، ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقول: وهو آخذ بباب الكعبة من عرفني فأنا من عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت النبي ﷺ يقول: **«ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»**.

قال يوسف بن عبد البر في الاستيعاب: وروي عنه ﷺ: **«أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه»** (٥). انتهى. قال في جامع الأصول: إن رسول الله ﷺ قال: **«أنا مدينة العلم وعلي بابها»** (١) وفي مسند أحمد بن حنبل وصحيح البيهقي: **«من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه، وإلى آدم في علمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في فطنته، وإلى عيسى في زهده فلينظر إلى علي بن أبي طالب»**.

ويذكر ابن عبد البر في الاستيعاب كلاماً في علي بن أبي طالب عليه السلام يرفعه إلى مقام الأفضلية، إذ يقول:

وروى عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن الأرقم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره.

وقال ابن إسحاق: أول من آمن بالله وبرسوله محمدٍ صلى الله عليه وسلم من الرجال علي بن أبي طالب وهو قول ابن شهاب إلا أنه قال: من الرجال بعد خديجة وهو قول الجميع في خديجة.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل قال: حدثنا محمد بن جرير قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الدقاق قال حدثنا مفضل بن صالح عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: لعلي أربع خصال ليست لأحدٍ غيره: هو أول عربي وعجمي صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، وهو الذي صبر معه يوم فر عنه غيره، وهو الذي غسله وأدخله قبره.

وقد مضى في باب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ذكر من قال: إن أبا بكر أول من أسلم.

وروي عن سلمان الفارسي أنه قال: أول هذه الأمة وروداً على نبيها عليه الصلاة والسلام الحوض أولها إسلاماً: علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد روى هذا الحديث مرفوعاً عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**أول هذه الأمة وروداً على الحوض أولها إسلاماً: علي بن أبي طالبٍ**». ورفعه أولى لأن مثله لا يدرك بالرأي.

حدثنا أحمد بن قاسم حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا الحارث بن أبي أسامة حدثنا يحيى بن هشام حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن

أبي صادق عن حنش بن المعتمر عن عليم الكندي عن سلمان الفارسي، قال قال رسول الله ﷺ: «**أولكم وروداً على الحوض أولكم إسلاماً: علي بن أبي طالب** رضي الله عنه».

وروى أبو داود الطيالسي قال أخبرنا أبو عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون. عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: «**أنت ولي كل مؤمنٍ بعدي**».

وبه عن ابن عباس قال: أول من صلى مع النبي ﷺ بعد خديجة علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب قال: حدثنا الحسن بن حماد حدثنا أبو عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: كان علي بن أبي طالب أول من آمن من الناس بعد خديجة رضي الله عنهما.

قال أبو عمر رحمه الله: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحدٍ لصحته وثقة نقلته وهو يعارض ما ذكرناه عن ابن عباس في باب أبي بكر رضي الله عنه.

والصحيح في أمر أبي بكر أنه أول من أظهر إسلامه كذلك قال مجاهد وغيره قالوا: ومنعه قومه. وقال ابن شهاب وعبد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وأبو إسحاق أول من اسلم من الرجال علي. واتفقوا على أن خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدقه فيما جاء به ثم علي بعدها.

وروي في ذلك عن أبي رافع مثل ذلك حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا عبد السلام بن صالح قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال حدثنا عمرو مولى عفرة قال: سئل محمد بن كعب القرظي عن أول من أسلم: أعلي أو أبو بكر رضي الله عنهما

قال: سبحان الله علي أولهما إسلاماً وإنما شبه على الناس لأن علياً أخفى إسلامه من أبي طالب وأسلم أبو بكر فأظهر إسلامه ولا شك أن علياً عندنا أولهما إسلاماً.

وذكر الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة له قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثنا الليث بن سعد عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن أنه بلغه أن علي بن أبي طالب والزبير رضي الله عنهما أسلما وهما ابنا ثماني سنين. هكذا يقول أبو الأسود يتيم عروة. وذكره أيضاً ابن أبي خيثمة عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن أبي الأسود وذكره عمر بن شبة عن الخزاعي عن ابن وهب عن الليث. عن أبي الأسود قال الليث: وهاجرا وهما ابنا ثمان عشرة سنة ولا أعلم أحداً قال بقول أبي الأسود هذا.

قال الحسن الحلواني: وحدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا معمر عن قتادة عن الحسن قال: أسلم علي رضي الله عنه وهو ابن خمس عشرة سنة.

وقال ابن إسحاق: أول ذكر آمن بالله ورسوله علي بن أبي طالب وهو يومئذ ابن عشر سنين.

قال أبو عمر: قيل: أسلم علي وهو ابن ثلاث عشرة سنة وقيل: ابن اثنتي عشرة سنة وقيل: ابن خمس عشرة. وقيل: ابن ست عشرة وقيل ابن عشر. وقيل ابن ثمان.

ذكر عمر بن شبة عن المدائني عن ابن جعدبة عن نافع عن ابن عمر قال: أسلم علي وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

وحدثنا معمر عن عثمان الخوزي عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أول من أسلم علي رضي الله عنه.

وذكر أبو زيد عمر بن شبة قال: حدثنا سريج بن النعمان قال: حدثنا الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر ﷺ، قال: أسلم علي بن أبي طالب وهو ابن ثلاث عشرة سنة وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة.

قال أبو عمر رحمه الله: هذا أصح ما قيل في ذلك.

وقد روي عن ابن عمر من وجهين جيدين. وروي عن ابن فضيل عن الأجلح عن سلمة بن كهيل عن حبة بن الجوين العرني قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: لقد عبدت الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين.

وروى شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة العرني قال: سمعت علياً يقول أنا أول من صلى مع رسول الله ﷺ. وقال سالم بن أبي الجعد: قلت لابن الحنفية: أبو بكر كان أولهم إسلاماً؟ قال: لا.

وروى مسلم الملائي، عن أنس بن مالك قال: استنبىء النبي ﷺ يوم الإثنين وصلى على يوم الثلاثاء.

وقال زيد بن أرقم: أول من آمن بالله بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب. وروى حديث زيد بن أرقم من وجوه ذكرها النسائي وأسد بن موسى وغيرهما منها ما حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير حدثنا علي بن الجعد حدثنا شعبة قال: أخبرني عمرو بن مرة قال: سمعت أبا حمزة الأنصاري قال: سمعت زيد بن أرقم يقول: أول من صلى مع رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وحدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا أبي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثنا يحيى بن الأشعث عن إسماعيل بن إياس عن عفيف

الكندي عن أبيه عن جده قال لي: كنت أمراً تاجراً فقدمت الحج فأتيت العباس بن عبد المطلب لأبتاع منه بعض التجارة وكان امرءاً تاجراً فوالله إني لعنده بمنى إذ خرج رجل من خبء قريب منه فنظر إلى الشمس فلما رآها قد مالت قام يصلي. قال: ثم خرجت امرأة من ذلك الخبء الذي خرج منه ذلك الرجل فقامت خلفه تصلي ثم خرج غلام قد راهق الحلم من ذلك الخبء فقام معهما يصلي فقلت للعباس: من هذا يا عباس؟ قال: هذا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن أخي. قلت: من هذه المرأة؟ قال: هذه امرأته خديجة بنت خويلد. قلت: من هذا الفتى؟ قال: علي بن أبي طالب ابن عمه. قلت ما هذا الذي يصنع؟ قال: يصلي وهو يزعم أنه نبي ولم يتبعه فيما ادعى إلا امرأته وابن عمه هذا الغلام، وهو يزعم أنه سيفتح عليه كنوز كسرى وقيصر. وكان عفيف يقول: إنه قد أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه لو كان الله رزقني الإسلام يومئذ فأكون ثانياً مع علي. وقد ذكرنا هذا الحديث من طرق في باب عفيف الكندي من هذا الكتاب والحمد لله.

وقال علي رضي الله عنه: صليت مع رسول الله ﷺ كذا وكذا لا يصلي معه غيري إلا خديجة وأجمعوا على أنه صلى القبلتين وهاجر وشهد بدراً والحديبية وسائر المشاهد وأنه أبلى ببدر وبأُحد وبالخندق وبخيبر بلاءً عظيماً وأنه أغنى في تلك المشاهد وقام فيها المقام الكريم. وكان لواء رسول الله ﷺ بيده في مواطن كثيرة وكان يوم بدر بيده على اختلاف في ذلك ولما قتل مصعب بن عمير يوم أحد وكان اللواء بيده دفعه رسول الله ﷺ إلى علي رضي الله عنه.

وروى ابن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: دفع رسول الله ﷺ الراية يوم بدرٍ إلى علي وهو ابن عشرين سنة ذكره السراج في تاريخه. ولم يتخلف عن مشهد شهده رسول الله ﷺ مذ

قدم المدينة إلا تبوك فإنه خلفه رسول الله ﷺ على المدينة وعلى عياله بعده في غزوة تبوك وقال له: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**». وروى قوله ﷺ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» جماعة من الصحابة وهو من أثبت الآثار وأصحها رواه عن النبي ﷺ سعد بن أبي وقاص. وطرق حديث سعد فيه كثيرة جداً قد ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره ورواه ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجابر بن عبد الله وجماعة يطول ذكرهم.

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا ابن المفسر حدثنا أحمد بن علي حدثنا يحيى بن معين حدثنا عثمان بن معاوية الفزاري عن موسى الجهني عن فاطمة بنت علي قالت: سمعت أسماء بنت عميس تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي**».

حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا أبي، قال حدثنا نمير عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت أخي وصاحبي**».

وروى بريدة وأبو هريرة وجابر والبراء بن عازب وزيد بن أرقم كل واحد منهم عن النبي ﷺ أنه قال يوم غدير خمّ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**». وبعضهم لا يزيد على «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وروى سعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وأبو هريرة وبريدة الأسلمي وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين وسلمة بن الأكوع كلهم بمعنى واحد عن النبي ﷺ أنه قال يوم خيبر: «**لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، ليس**

بفرار، يفتح الله على يديه». ثم دعا بعلي وهو أرمد فتفل في عينيه وأعطاه الراية ففتح الله عليه وهذه كلها آثار ثابتة. وبعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن وهو شاب ليقضي بينهم، فقال: يا رسول الله، إني لا أدري ما القضاء. فضرب رسول الله ﷺ بيده صدره، وقال: «**اللهم اهد قلبه، وسدد لسانه**». قال علي ﷺ: فوالله ما شككت بعدها في قضاء بين اثنين.

ولما نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾[1]. دعا رسول الله ﷺ فاطمة وعلياً وحسناً وحسيناً ﷺ في بيت أم سلمة وقال: «**اللهم إن هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».

وروى طائفة من الصحابة أن رسول الله ﷺ قال لعلي ﷺ: «**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**».

وكان علي ﷺ يقول: «والله إنه لعهد النبي الأمي إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق».

وقال له رسول الله ﷺ: «يا علي ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر الله لك، مع أنك مغفور لك»؟ قال: قلت: بلى. قال: «**لا إله إلا الله الحليم العليم، لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب العرش الكريم**». وقال ﷺ: «**يهلك فيك رجلان: محب مفرط، وكذاب مفترٍ**». وقال له: «**تفترق فيك أمتي كما افترقت بنو إسرائيل في عيسى**».

وقال ﷺ: «**من أحب علياً فقد أحبني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن آذى علياً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله**».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه**».

وقال ﷺ في أصحابه: «**أقضاهم علي بن أبي طالبٍ**».

وقال عمر بن الخطاب: علي أقضانا، وأبي أقرؤنا، وإنا لنترك أشياء من قراءة أبي.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير قال: حدثنا أبو خيثمة حدثنا أبو سلمة التبوذكي حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا أبو فروة قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال عمر رضي الله عنه: علي أقضانا.

وقال أحمد بن زهير حدثنا أبي قال: حدثنا ابن عيينة عن ابن جريح عن ابن أبي ملكية عن ابن عباس قال قال عمر: علي أقضانا قال أحمد بن زهير: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا مؤمل بن إسماعيل حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن. وقال في المجنونة التي أمر برجمها وفي التي وضعت لستة أشهر، فأراد عمر رجمها فقال له علي: إن الله تعالى يقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[1]. الحديث. وقال له: إن الله رفع القلم عن المجنون. الحديث، فكان عمر يقول: لولا علي لهلك عمر.

وقد روي مثل هذه القصة لعثمان مع ابن عباس وعن علي أخذها ابن عباس والله أعلم.

وروى عبد الرحمن بن أذنية الغنوي عن أبيه أذينة بن مسلمة قال:

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

أتيت عمر بن الخطاب ﷺ فسألته: من أين أعتمر؟ فقال: إيت علياً فسله، فذكر الحديث. وفيه قال عمر: ما أجد لك إلا ما قال علي.

وسأل شريح بن هانىء عائشة أم المؤمنين ﷺ عن المسح على الخفين فقالت: إيت علياً فسله.

وحدثنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير حدثنا مسلم بن إبراهيم. حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب.

قال أحمد بن زهير: وأخبرنا إبراهيم بن بشار قال: حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: ما كان أحد من الناس يقول: سلوني غير علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

قال: وأخبرنا يحيى بن معين قال: حدثنا عبدة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال قلت لعطاء: أكان في أصحاب محمد ﷺ أحد أعلم من علي، قال: لا والله ما أعلمه.

قال: وحدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال: حدثنا شريك عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قال: كنا إذا أتانا الثبت عن علي لم نعدل به.

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا عبد الله بن عمر الجوهري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج قال: حدثنا محمد بن السري إملاءً بمصر سنة أربع وعشرين ومائتين قال: حدثنا عمرو بن هاشم الجنبي قال: حدثنا جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس قال: والله لقد أعطي علي بن أبي طالب تسعة أعشار العلم وأيم الله لقد شارككم في العشر العاشر.

وقال الحسن الحلواني: حدثنا وهب بن جرير عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن بن أبي مليكة عن ابن عباس عن عمر أنه قال: أقضانا علي، وأقرؤنا أبي. وحدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال: قال ابن مسعود: إن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب.

قال: وحدثنا يحيى بن آدم وأبو زبيد عن مطرف عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال: قال عبد الله: أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب.

انتهى كلام ابن عبد البر.

وهذا قد أثبته أيضاً النسائي في الخصائص وابن الجوزي في تذكرة الخواص وابن حجر في الصواعق وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة وكثيرون أثبتوا ذلك.



ولو شئنا التذكير بفضائل فاطمة وهي أم الأئمة عليهم السلام، لتدرك أن الله قدر لهذا البيت أن يكون الأب خير الرجال والأم أفضل النساء والجد أحمد صلى الله عليه وآله وسلم.

روى الحاكم والإمام أحمد قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**فاطمة بضعة مني يقبضني ما يقبضها، ويبسطني ما يبسطها، وإن الأنساب تنقطع يوم القيامة غير نسبي**».

يذكر المناوي في إتحاف السائل: الباب الرابع في خصائصها ومزاياها على غيرها عليها السلام، يقول: خصائصها ومزاياها على غيرها وهي كثيرة: الأولى ـ أنها أفضل هذه الأمة: روى أحمد والحاكم والطبراني

عن أبي سعيد الخدري ـ بإسناد صحيح مرفوعاً ـ (فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم).

وفي رواية صحيحة: (إلا ما كان من مريم بنت عمران) فعلم أنها أفضل من أمها خديجة، وما وقع في الأخبار مما يوهم أفضليتها؛ فإنما هو من حيث الأمومة فقط.

وعن عائشة ـ على الصحيح ـ بل الصواب.

قال السبكي: الذي نختاره وندين الله به: أن فاطمة أفضل! ثم خديجة! ثم عائشة! قال: ولم يخف عنا الخلاف في ذلك، ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر العقل! قال الشيخ شهاب الدين بن حجر الهيثمي: ولوضوح ما قاله السبكي تبعه عليه المحققون.. وممن تبعه عليه: الحافظ أبو الفضل بن حجر؛ فقال في موضع: هي مقدمة على غيرها من نساء عصرها، ومن بعدهن مطلقاً.

مناقشة قول ابن القيم: وأما قول ابن القيم: إن أريد بالتفضيل كثرة الثواب عند الله فذاك أمر لا يطلع عليه؛ فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح.

وإن أريد كثرة العلم فعائشة.

وإن أريد شرف الأصل ففاطمة لا محالة، وهي فضيلة لا يشاركها فيها غير أخواتها.

وإن أريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها.

وما امتازت به عائشة من فضل العلم لخديجة ما يقابله وأعظم! وهي أنها أول من أجاب إلى الإسلام ودعى إليه، وأعان على إبلاغ الرسالة بالنفس والمال والتوجه؛ فلها مثل أجر من جاء بعدها إلى يوم القيامة.

قال: وقيل انعقد الإجماع على أفضلية فاطمة فأين ما عدا مريم؟

مريم أفضل منها إن قلنا بما عليه القرطبي في طائفة من أنها (نبية)، وكذا على قول تقدم نبوتها بقوة الخلاف، وبقصده استثناءها. أعنى مريم في عدة أحاديث من بعضها.

بل روى ابن عبد البر عن ابن عباس مرفوعاً: (سيدة نساء العالمين مريم، ثم فاطمة، ثم خديجة ثم آسية).

قال القرطبي: وهذا حديث حسن يرفع الإشكال من أصله.

قول الحافظ بن حجر: وقول الحافظ بن حجر: (إنه غير ثابت).

إن أراد به نفي الصحة الاصطلاحية فمسلم؛ فإنه حسن لا صحيح.

ونص على ذلك الحافظ الجبل ولفظه عن ابن عباس مرفوعاً (سيدات نساء أهل الجنة بعد مريم بنت عمران فاطمة وخديجة، ثم آسية بنت مزاحم امرأة فرعون) رواه الطبراني في الأوسط وكذا الكبير بنحوه.

قال الحافظ الهيثمي: ورجال الكبير رجال الصحيح.

لكن قال بعضهم: لا أعدل ببضعة رسول الله ﷺ أحداً وممن صار إلى ذلك: المقريزي والسيوطي.

أفضليتها على نساء هذه الأمة: أما نساء هذه الأمة فلا ريب في تفضيلها عليهن مطلقًا بل صرح غير واحد أنها وأخوها إبراهيم أفضل من جميع الصحابة حتى الخلفاء الأربعة.

وإن الحديث عن البضعة الطاهرة مما لا حدّ له، وفضائلها مما سارت به الركبان.



فهذا أيضاً قليل مما انتقينا من فضلهم في السنة مما اشتهر ومما لا يرد ولا يهون. وهو لم يستقص في مظان أهل السنة فكيف يستقصى في محمول الشيعة ومظان. فانظر تجد أنك في تسويتهم في الفضل والعلم بغيرهم كنت قد خالفت القرآن والسنة معاً. فأنت تساوي بينهم وبين من اعترفوا لهم بالفضل والشأنية على أنفسهم من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن تبعهم إلّا من شذّ وشط، وهو شذوذ يؤكد السنة ولا يلتفت إليه. فدعنا نرى هل هم كذلك في شهادة أهل التراجم.

فضلهم وشأنيتهم في التراجم والسير

لم يقتصر الأمر على وجود أخبار في مجاميع المسلمين تذكر بما في ذمة المسلم من تكليف تجاه أهل البيت ﷺ، تكليف يبدأ بتفضيلهم على سواهم وينتهى إلى ولايتهم. وقد ذكرت في رسالتك أنك تعني بتشيعك ولايتهم. لكن أين ملامح هذا الولاء وقد زودتها شططاً حينما سويت بينهم وعامة العلماء بل ومنحت نفسك حق النظر في تعاليمهم ونقدهم وقبولهم ورفضهم مما يفهم بالتبع. أجل، لم يقتصر الأمر على تلك الأخبار التي نصادفها في هذه المجاميع الأخبارية للمحدثين، بل لقد انبرى أعلام من داخل أهل السنة والجماعة من الحفاظ والمحدثين ومنهم أصحاب مجاميع روائية، فخصصوا كتبًا في فضل أهل البيت لما رأوا أن هناك من يعمل بالليل والنهار للإساءة إليهم وتشويه مدرستهم وما أكثر ما حمل أهل الشيعة على الشيعة كما قال طه حسين مرة.

هكذا اتهم هؤلاء الأعلام أنفسهم بالتشيع لما انتصروا لأهل البيت ونشروا فضائلهم نزولًا عند التكليف الشرعي. فكتب المحدث النسائي كتاب خصائص أمير المؤمنين كما فعل ابن حجر الهيثمي وهو خصم لذوذ للشيعة في صواعقه لذكر فضائل أهل البيت من الإمام الأول حتى

الحجة المنتظر (عج). وله كتاب خاص عن الإمام المهدي أيضاً. كما أفرد المقريزي في فضل أهل البيت عليهم السلام كتاباً. كما أفرد الحافظ سبط بن الجوزي وهو من تلاميذ ابن تيمية كتاب: تذكرة الخواص من الأمة بذكر خصائص الأئمة. وثمة آخرون. وقد نال بعضهم ضربًا مبرحًا لهذه المبادرة ـ بل التكليف الشرعي ـ لتذكير الأمة بذلك. وأحسب أن هؤلاء نهضوا بهذه المهمة لشدة ما رأوا من إساءة في حق أهل البيت عليهم السلام شجع عليها الجهل والتجاهل وإرادة القضاء على ذكرهم. وحسب المرء لو اطلع على هذه الأخبار، أن يجد اتفاقًا وتفاهماً بين الشيعة والسنة. وأعتقد أن تشيع الإنسان سيتحقق لمجرد أن يطلع على ما جادت به هذه الكتب. وهو ما أسميه التشيع الثاوي في ثنايا التسنن. وإذا لم تكن قد رأيت هذا الفضل الذي يستحق به أئمة أهل البيت تميزًا وشأنية عندك، فإرادة خلاف ذلك دونه خرط القتاد.

لسنا في حاجة للاستدلال على فضل علي والحسنين في ما جاء في التراجم وشهادات من عاصرهم فهو مما لا ينكره إلا مسرف ظالم لنفسه. ويكفينا مثال فقط على ذلك ما جاء في الاستيعاب، حيث ذكر ابن عبد البر:

وروى عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن الأرقم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره.

وفي الاستيعاب أيضاً: وروي عن سلمان الفارسي أنه قال: أول هذه الأمة وروداً على نبيها عليه الصلاة والسلام الحوض أولها إسلاماً: علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد روى هذا الحديث مرفوعاً عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**أول هذه الأمة وروداً على الحوض أولها إسلاماً: علي بن أبي طالبٍ**». ورفعه أولى لأن مثله لا يدرك بالرأي.

وفيه أيضاً يذكر ابن عبد البر: حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب قال: حدثنا الحسن بن حماد حدثنا أبو عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: كان علي بن أبي طالب أول من آمن من الناس بعد خديجة رضي الله عنها.

قال أبو عمر رحمه الله: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحدٍ لصحته وثقة نقلته وهو يعارض ما ذكرناه عن ابن عباس في باب أبي بكر رضي الله عنه.

يقول ابن الجوزي حول فضائل علي بن أبي طالب في تذكرته: فضائله أشهر من الشمس والقمر وأكثر من الحصى والمدر وقد اخترت منها ما ثبت واشتهر وهي قسمان: قسم مستنبط من الكتاب والثاني من السنة الظاهرة».

فهذا سبط ابن الجوزي عالم محدث حافظ حنبلي ظاهري يرى أن فضائل علي بن أبي طالب ثابتة ظاهرة. وهذا يعني أنها ليست من وحي الغلو ولا هي باطنية.

ولك أن تسمع ابن عباس يقول في ما يرويه ابن الجوزي: «لو أن الشجر أقلام والبحور مداد والإنس والجن كتاب وحساب ما أحصوا فضائل أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه». ويكفي أن من شهد بفضلهم من كان عاصر علي بن أبي طالب من الصحابة وما قاله التابعون وتابعيهم فيمن عاصرهم من الأئمة من ولده.

إذا كان الحديث عن علي والحسنين مما لا يحتاج إلى أدلة إضافية لبيان فضلهم الذي لا يضاهيه فضل، حيث طلب الناس الفضل والتميز والعلم باتباعهم والتقرب منهم وحبهم وموالاتهم، فلنأت بعجالة على ما قيل في حق التسعة من ولد الحسين وهم الأئمة المعنيين هنا بالأفضلية والعلمية والتميز:

الإمام زين العابدين
(الإمام الرابع)

مما أورده المزي في فضله من تهذيب الكمال عن محمد بن سعد أنه في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة:

قال: وكان علي بن الحسين ثقة، مأموناً، كثير الحديث عالياً، رفيعاً، ورعاً.

وقال سفيان بن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيًّا أفضل من علي بن حسين.

قال مالك: وإن علي بن الحسين كان من أهل الفضل وكان يأتيه فيجلس إليه فيطول عبيد الله في صلاته ولا يلتفت إليه، فقال له علي بن الحسين وهو ممن هو منه! فقال: لا بد لمن طلب هذا الأمر أن يعنى به.

وقال سفيان بن عيينة، عن الزهري: ما كان أكثر مجالستي مع علي بن الحسين، وما رأيت أحدًا كان أفقه منه.

وقال شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري: كان علي بن الحسين من أفضل أهل بيته، وأحسنهم طاعة، وأحبهم إلى مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان.

وقال معمر، عن الزهري: لم أدرك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه: ما رأيت فيهم مثل علي بن الحسين قط.

وقال عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه: ما رأيت هاشمياً أفضل من علي بن الحسين.

وقال ابن وهب، عن مالك: لم يكن في أهل بيت رسول الله ﷺ مثل علي بن الحسين، وهو ابن أمة.

وقال أبو بكر بن البرقي: كان أفضل أهل زمانه.

وأما الزهري فحكى عنه أنه قال: ما رأيت هاشمياً أفضل منه. ويقال: إن قريشًا رغبت في أمهات الأولاد واتخاذهن بعد زهادة فيهن حين ولد علي بن الحسين، **وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ**: سمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة يحكى عن بعض شيوخه عن أبي بكر بن أبي شيبة، قال: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

وقال الهيثم بن عدي، عن صالح بن حسان: قال رجل لسعيد بن المسيب: ما رأيت أحدًا أورع من فلان. قال: هل رأيت علي بن الحسين؟ قال: لا، قال: ما رأيت أورع منه.

وقال سعيد بن عامر، عن جويرية بن أسماء: ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله ﷺ درهماً قط.

وقال إبراهيم بن محمد الشافعي، عن سفيان بن عيينة: حج علي بن الحسين، فلما أحرم واستوت به راحلته اصفر لونه وانتفض ووقع عليه الرعدة، ولم يستطع أن يلبي، فقيل له: ما لك لا تلبي؟ فقال: أخشى أن أقول لبيك، فيقول لي: لا لبيك. فقيل له: لا بد من هذا، فلما لبى غشي عليه، وسقط من راحلته، فلم يزل يعتريه ذلك حتى قضى حجه.

وقال مصعب بن عبد الله الزبيري، عن مالك: ولقد أحرم علي بن الحسين، فلما أراد أن يقول لبيك، قالها فأغمي عليه حتى سقط من ناقته، فهشم. ولقد بلغني أن كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات، وكان يسمى بالمدينة زين العابدين لعبادته.

وقال عمر بن شبة، عن ابن عائشة: سمعت أبي يقول: قال طاووس: رأيت علي بن الحسين ساجدًا في الحجر، فقلت: رجل صالح من أهل بيت طيب لأسمعن ما يقول.

فأصغيت إليه، فسمعته يقول: عبيدك بفنائك، مسكينك بفنائك، سائلك بفنائك، فقيرك بفنائك. قال: فوالله ما دعوت بها في كرب قط إلا كشف عني.

وقال حسين بن زيد، عن عمر بن علي بن الحسين: سمعت علي بن الحسين يقول: لم أر للعبد مثل التقدم في الدعاء، فإنه ليس كل ما نزلت بلية يستجاب له عندها.

قال: وكان علي بن الحسين إذا خاف شيئًا اجتهد في الدعاء.

وقال جرير أيضاً، عن شيبة بن نعامة: كان علي بن حسين يبخل، فلما مات وجدوه يعول مئة أهل بيت بالمدينة.

وقال محمد بن زكريا الغلابي، عن ابن عائشة، عن أبيه، عن عمه: قال أهل المدينة: ما فقدنا صدقة السر حتى مات علي بن الحسين.

وقال علي بن موسى الرضى: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، قال: قال علي بن الحسين: إني لأستحيى من الله أن أرى الأخ من إخواني، فسأل الله له الجنة وأبخل عليه بالدنيا، فإذا كان يوم القيامة قيل لي: لو كانت الجنة بيدك لكنت بها أبخل وأبخل وأبخل.

وقال محمد بن زكريا الغلابي: حدثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة، قال: حدثني أبي وغيره أن هشام بن عبد الملك حج في خلافة عبد الملك أو الوليد، فطاف بالبيت وأراد أن يستلم الحجر، فلم يقدر

عليه من الزحام، فنصب له منبر، فجلس عليه وأطاف به أهل الشام، فبينا هو كذلك إذ أقبل علي بن الحسين عليه إزار ورداء أحسن الناس وجهاً وأطيبهم رائحة، بين عينيه سجادة كأنها ركبة عنز، فجعل يطوف بالبيت فإذا بلغ إلى موضع الحجر تنحى له الناس عنه حتى يستلمه هيبة له وإجلالاً، فغاظ ذلك هشاماً، فقال رجل من أهل الشام لهشام: من هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيبة فأفرجوا له عن الحجر؟ فقال هشام: لا أعرفه. لئلا يرغب فيه أهل الشام؛ فقال الفرزدق ـ وكان حاضراً ـ: لكني أعرفه، فقال الشامي: من هو يا أبا فراس؟ فقال الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته
والبيت يعرفه والحلُّ والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم
هذا التقي النقي الطاهر العلم

إذا رأته قريش قال قائلها
إلى مكارم هذا ينتهي الكرم

ينمى إلى ذروة العز التي قصرت
عن نيلها عرب الأقوام والعجم

يكاد يمسكه عرفان راحته
ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم

يغضى حياء ويغضى من مهابته
فما يكلم إلا حين يبتسم

بكفه خيزران ريحها عبق
من كف أروع في عرنينه شمم

مشتقة من رسول الله نبعته
طابت عناصره والخيم والشيم

ينجاب نور الهدى عن نور غرته

كالشمس ينجاب عن إشراقها العتم

حمال أثقال أقوام إذا فدحوا

حلو الشمائل تحلو عنده نعم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله

بجده أنبياء الله قد ختموا

الله فضله قدماً وشرفه جرى

بذاك له في لوحه القلم

فليس قولك من هذا بضائره

العرب تعرف من أنكرت والعجم

من جده دان فضل الأنبياء له

وفضل أمته دانت له الأمم

عم البرية بالإحسان فانقشعت

عنه الغيابة والإملاق والعدم

كلتا يديه سحاب عم نفعهما

يستوكفان ولا يعروهما العدم

سهل الخليقة لا يخشى بوادره

يزينه اثنان حسن الخلق والكرم

لا يخلف الوعد ميمون نقيبته

رحب الفناء أريب حين يعتزم

من معشر حبهم دين وبغضهم

كفر وقربهم منجى ومعتصم

يستدفع السوء والبلوى بحبهم

ويسترب به الإحسان والنعم

مقدم بعد ذكر الله ذكرهم
في كل بر ومختوم به الكلم
إن عد أهل التقى كانوا أئمتهم
أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم
ولا يدانيهم قوم وإن كرموا
هم الغيوث إذا ما أزمة
أزمت والأسد أسد الشرى والبأس محتدم
يأبى لهم أن يحل الذم ساحتهم
خيم كريم وأيد بالندى هضم
لا ينقص العسر بسطا من أكفهم
سيان ذلك إن أثروا وإن عدموا
أي الخلائق ليست في رقابهم
لأولية هذا أو له نعم
من يشكر الله يشكر أولية ذا
فالدين من بيت هذا ناله الأمم

قال: فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق، فحبس بعسفان بين مكة والمدينة، فبلغ ذلك علي بن الحسين، فبعث إلى الفرزدق باثني عشر ألف درهم، وقال: اعذر

أبا فراس فلو كان عندنا أكثر منها لوصلناك بها، فردها، وقال: يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت إلا غضباً لله ولرسوله، وما كنت لأرزأ عليه شيئاً. فردها إليه، وقال: بحقي عليك لما قبلتها، فقد رأى الله مكانك وعلم نيتك، فقبلها، وجعل يهجو هشامًا وهو في الحبس، فكان مما هجاه به:

أيحبسني بين المدينة والتي إليها قلوب الناس يهوى منيبها
يقلب رأساً لم يكن رأس سيد وعين له حولاء باد عيوبها

❀ ❀ ❀

قال: فبعث، فأخرجه ويذكر ابن الأثير في جامع الأصول: علي بن الحسين هو أبو الحسن، ويقال: أبو الحسين، ويقال: أبو محمد، علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بزين العابدين، من أكابر سادات أهل البيت، ومن جملة التابعين وأعلامهم، انظر كيف أنك ألقيت بكل هذه الأدلة على فضلهم وشأنيتهم وتميزهم بالعلم، لتقول ما قلت. فلنوقف كل هذه الأدلة الصحيحة في كفة ونضع قولك: «...» في كفة أخرى. ونجعل الحكم لجمهور المسلمين.

محمد بن علي الباقر
(الإمام الخامس)

ذكر ابن حجر في الصواعق المحرقة: وارثه منهم (يقصد وارث الإمام زين العابدين من ولده) علمًا وعبادة وزهادة أبو جعفر محمد بن علي الباقر، سمي بذلك من بقر الأرض، أي: شقها وأثار مخبياتها ومكامنها، فكذلك هو أظهر من مخبياتها كنوز المعارف وحقائق الاحكام والحكم واللطائف ما لا يخفى إلا على منطمس البصيرة أو فاسد الطوية والسريرة. ومن ثم قيل فيه: هو باقر العلم وجامعه، وشاهر علمه ورافعه، صفا قلبه، وزكا عمله، وطهرت نفسه، وشرف خلقه، وعمرت أوقاته بطاعة الله، وله من الرسوخ في مقدمات العارفين ما يكل عنه ألسنة الواصفين، وله كلمات كثيرات في السلوك والمعارف لا تحتملها هذه العجالة.

وفي ربيع الأبرار يورد الزمخشري قول محمد بن علي الباقر: «إن الحق استصرخني وقد حواه الباطل في جوفه، فبقرت عن خاصرته، واطلعت الحق من حجبه، حتى ظهر وانتشر بعد ما خفي واستتر».

قال ابن خلكان: وكان الباقر عالمًا سيدًا كبيرًا وإنما قيل له الباقر: لأنه تبقر في العلم، أي: توسع. البقر: وفيه يقول الشاعر:

يا باقر العلم لأهل التقى   وخير من لبى على الجبل

وقال المزي:

ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة، وقال: كان ثقة، كثير الحديث، وليس يروى عنه من يحتج به.

وقال العجلي: مدني تابعي ثقة.

وقال ابن البرقي: كان فقيهاً، فاضلاً، قد روى عنه.

وذكره النسائي في فقهاء التابعين من أهل المدينة.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب: قال الزبير بن بكار: كان يقال لمحمد باقر العلم.

وقال محمد بن المنكدر: ما رأيت أحدًا يفضل على علي بن الحسين حتى رأيت ابنه محمداً، أردت يوماً أن أعظه فوعظني.

الإمام جعفر بن محمد الصادق
(الإمام السادس)

يذكر المزي في تهذيب الكمال:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل عن أبيه، والعلاء عن أبيه: أيها أصح؟

قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء، وقال: سمعت أبي يقول: جعفر بن محمد ثقة، لا يسأل عن مثله.

وقال أبو أحمد بن عدي: ولجعفر حديث كثير، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ، وعن أبيه عن آبائه، ونسخ لأهل البيت، وقد حدث عنه من الأئمة مثل ابن جريج وشعبة وغيرهما، وهو من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين.

وقال أبو العباس بن عقدة: حدثنا جعفر بن محمد بن هشام قال: حدثنا محمد بن حفص بن راشد، قال: حدثنا أبي، عن عمرو بن أبي المقدام، قال: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين.

وقال أيضاً: حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، قال: حدثنا محمد بن حماد بن زيد الحارثي، قال: حدثنا عمرو بن ثابت، قال: رأيت جعفر بن محمد واقفًا عند الجمرة العظمى، وهو يقول: سلوني، سلوني.

وقال أيضاً: حدثنا إسماعيل بن إسحاق الراشدي، عن يحيى بن سالم، عن صالح بن أبي الأسود، قال: سمعت جعفر بن محمد، يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، فإنه لا يحدثكم أحد بعدي بمثل حديثي.

وقال أيضاً: حدثنا جعفر بن محمد بن حسين بن حازم، قال: حدثني إبراهيم بن محمد الرماني، أبو نجيح قال: سمعت حسن بن زياد يقول: سمعت أبا حنيفة وسئل: من أفقه من رأيت؟ فقال: ما رأيت أحدًا أفقه من جعفر بن محمد، لما أقدمه المنصور الحيرة، بعث إلي فقال: يا أبا حنيفة، إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد فهيىء له من مسائلك الصعاب، قال: فهيأت له أربعين مسألة، ثم بعث إلى أبو جعفر

فأتيته بالحيرة، فدخلت عليه وجعفر جالس عن يمينه، فلما بصرت بهما دخلني لجعفر من الهيبة ما لم يدخل لأبي جعفر، فسلمت، وأذن لي، فجلست، ثم التفت إلى جعفر، فقال: يا أبا عبد الله تعرف هذا؟ قال: نعم، هذا أبو حنيفة، ثم أتبعها: قد أتانا، ثم قال: يا أبا حنيفة، هات من مسائلك، نسأل أبا عبد الله، وابتدأت أسأله، وكان يقول في المسألة: أنتم تقولون فيها كذا وكذا، وأهل المدينة يقولون كذا وكذا، ونحن نقول كذا وكذا، فربما تابعنا وربما تابع أهل المدينة، وربما خالفنا جميعًا حتى أتيت على أربعين مسألة ما أخرم منها مسألة، ثم قال أبو حنيفة: أليس قد روينا أن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس؟

قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من سادات أهل البيت فقهًا وعلمًا وفضلاً، يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه، وقد اعتبرت حديث الثقات عنه، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره.

وقال الساجي: كان صدوقًا مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم.

قال أبو موسى: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن سفيان عنه، وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه.

وقال النسائي في «الجرح والتعديل»: ثقة.

وقال مالك: اختلفت إليه زماناً، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مصلٍّ، وإما صائمٍ، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدث إلا على طهارة.

الإمام موسى بن جعفر الكاظم
(الإمام السابع)

ذكر المزي في تهذيب الكمال: قال أبو حاتم: ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين.

ويذكر ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: قال بعض أهل العلم: الكاظم هو الإمام الكبير القدر، والأوحد الحجة الحبر، الساهر ليله قائماً، القاطع نهاره صائماً، المسمى لفرط حلمه وتجاوزه عن المعتدين كاظماً، وهو المعروف عند أهل العراق بباب الحوائج إلى الله، وذلك لنجح قضاء حوائج المسلمين ونيل مطالبهم وبلوغ مآربهم وحصول مقاصدهم.

ويقول ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ويدعى بالعبد الصالح لعبادته واجتهاده وقيامه بالليل.

الإمام علي بن موسى الرضا
(الإمام الثامن)

يذكر المزي في تهذيب الكمال:

وقال أبو الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر العلوي النَّسابة: فولد موسى بن جعفر بن محمد علياً الرضى، وفاطمة أمهما أم ولد. عقد له المأمون ولي عهد ولبس لباس الخضرة في أيامه. حدثني موسى بن سلمة، قال: كنت بخراسان مع محمد بن جعفر، فسمعت أن ذا الرئاستين خرج ذات يوم وهو يقول: واعجبا، وقد رأيت عجبا، سلوني ما رأيت! قالوا: ما رأيت أصلحك الله؟ قال: رأيت أمير المؤمنين.

المأمون يقول لعلي بن موسى: قد رأيت أن أقلدك أمر المسلمين وأفسخ ما في رقبتي وأجعله في رقبتك. ورأيت علي بن موسى يقول: يا أمير المؤمنين لا طاقة لي بذلك ولا قوة. فما رأيت خلافة قط أضيع منها، أمير المؤمنين يتقضى منها، ويعرضها على علي بن موسى، وعلي بن موسى يرفضها ويأباها.

وقال أبو الحسين أيضاً: حدثني من سمع عبد الجبار بن سعيد على منبر رسول الله ﷺ يقول: هذا علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين:

ستة آباءهم ما هم خير ... من يشرب صوب الغمام

❀ ❀ ❀

وقال أيضاً: بلغني أن دعبل بن علي وفد علي الرضا عليه السلام بخراسان، فلما دخل عليه، قال: إني قد قلت قصيدة، وجعلت على نفسي ألا أنشدها أحدًا أول منك. قال: هاتها. فأنشده قصيدته التي يقول فيها:

أحب قصى الرحم من أجل حبكم ... وأهجر فيكم زوجتي وبناتي
و أكتم حبيكم مخافة كاشح ... عنيف لأهل الحق غير موات
ألم تر أني مذ ثلاثين حجة ... أروح وأغدو دائم الحسرات
أرى فيأهم في غيرهم متقسماً ... وأيديهم من فيئهم صفرات
فلولا الذي أرجوه في اليوم ... أو غد تقطع نفسي دونه حسرات
خروج إمام لا محالة خارج ... يقوم على اسم الله والبركات
يميز فينا كل حق وباطل ... ويجزى على الأهواء بالنقمات
فيا نفس طيبي ثم يا نفس ... أبشري فغير بعيد كل ما هو آت

قال: فلما فرغ من إنشاده قام الرضى عليه السلام، فدخل منزله، وبعث

إليه خادمًا بخرقة خز فيها ستمائة دينار، وقال للخادم: قل له: يقول لك مولاي: استعن بهذه على سفرك واعذرنا.

فقال له دعبل: لا والله ما هذا أردت ولا له خرجت، ولكن قل له: اكسني ثوبًا من أثوابك. وردها عليه، فردها عليه الرضى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبعث إليه معها بجبة من ثيابه، وخرج دعبل حتى ورد قم، فنظروا إلى الجبة فأعطوه بها ألف دينار، فقال: لا والله ولا خرقة منها بألف دينار، ثم خرج من قم فاتبعوه وقطعوا عليه، وأخذوا الجبة، فرجع إلى قم، فكلمهم، فقالوا: ليس إليها سبيل، ولكن هذه ألف دينار، قال: وخرقة منها، فأعطوه ألف دينار، وخرقة من الجبة.

وقال محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عثمان المازني: سئل علي بن موسى الرضى: يكلف الله العباد ما لا يطيقون؟ قال: هو أعدل من ذلك. قال: يستطيعون أن يفعلوا ما يريدون؟ قال: هم أعجز من ذلك.

ذكر الحافظ في تهذيب التهذيب:

قول ابن السمعاني: وكان الرضى من أهل العلم والفضل، مع شرف النسب. اهـ.

وقد عرف بصاحب السلسلة الذهبية. يذكر سبط ابن الجوزي ما جاء عن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي في كتاب التبيين في أنساب القرشيين يرويها عن علي بن موسى الرضا عن أبيه جعفر عن أبيه محمد عن أبيه علي عن أبيه الحسين عن أبيه علي عن النبي ﷺ. قال ابن الجوزي: قال بعض أهل العلم هذا الإسناد لو قرئ على مجنون لبرئ.

الإمام علي بن موسى الجواد
(الإمام التاسع)

ذكر ابن حجر في الصواعق أن الإمام علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه توفي عليه السلام وعمره خمس وخمسون سنة عن خمسة ذكور وبنت، أجلهم أبا محمد الجواد. ويقول أيضاً: ومما اتفق أنه بعد موت أبيه بسنة واقف والصبيان يلعبون في أزقة بغداد، إذ مر المأمون، ففروا ووقف محمد وعمره تسع سنين، فألقى الله محبته في قلبه، فقال له: يا غلام ما منعك من الانصراف؟ فقال له مسرعاً: «يا أمير المؤمنين لم يكن بالطريق ضيق فأوسعه لك، وليس لي جرم فأخشاك، والظن بك حسن أنك لا تضر من لاذنب له». فأعجبه كلامه وحسن صوته فقال له: ما اسمك واسم أبيك؟ فقال: «محمد بن علي الرضا»، فترحم على أبيه وساق جواده وكان معه بزاة للصيد، فلما بعد عن العمارة أرسل بازاً على دراجة فغاب عنه، ثم عاد من الجو في منقاره سمكة صغيرة وبها بقاء الحياة، فتعجب من ذلك غاية العجب، ورجع فرأى الصبيان على حالهم ومحمد عندهم، ففروا إلا محمد، فدنا منه وقال له: ما في يدي؟ فقال: «يا أمير المؤمنين إن الله تعالى خلق في بحر قدرته سمكاً صغارًا صيدها بزاة الملوك والخلفاء، فيختبر بها سلالة أهل بيت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم».

فقال له: أنت أبن الرضا حقًّا، وأخذه معه وأحسن إليه بالغ في إكرامه، فلم يزل مشفعاً به لما ظهر بعد ذلك من فضله وعلمه وكمال عظمته وظهور برهانه مع صغر سنه، وعزم على تزويجه بابنته أم الفضل وصمم على ذلك، فمنعه العباسيون من ذلك خوفاً من أن يعهد إليه كما عهد إلى أبيه، فلما ذكر لهم أنه إنما اختاره لتميزه على كافة أهل الفضل

علماً ومعرفة وحلماً مع صغر سنه، فنازعوا في اتصاف محمد بذلك، ثم تواعدوا على أن يرسلوا إليه من يختبره، فأرسلوا إليه يحيى بن أكثم، ووعدوه بشيء كثير إن قطع لهم محمداً، فحضروا للخليفة ومعهم ابن أكثم وخواص الدولة، فأمر المأمون بفرش حسن لمحمد فجلس عليه فسأله يحيى مسائل أجابه عنها بأحسن جواب وأوضحه، فقال له الخليفة: أحسنت يا أبا جعفر، فإن أردت أن تسأل يحيى ولو مسألة واحدة. فقال له: «ما تقول في رجل نظر إلى امرأة أول النهار حراماً، ثم حلت له ارتفاعه، ثم حرمت عليه عند الظهر، ثم حلت له عند العصر، ثم حرمت عليه عند المغرب، ثم حلت له العشاء، ثم حرمت عليه نصف الليل، ثم حلت له الفجر». فقال يحيى: لا أدري. فقال محمد: «هي أمة نظرها أجنبي بشهوة وهو حرام، ثم اشتراها ارتفاع النهار، وأعتقها الظهر، وتزوجها العصر، وظاهر منها واحدة.

فقال له: «ما تقول في رجل نظر إلى امرأة أول النهار حراماً، ثم حلت له ارتفاعه، ثم حرمت عليه عند الظهر، ثم حلت له عند العصر، ثم حرمت عليه عند المغرب، ثم حلت له العشاء، ثم حرمت عليه نصف الليل، ثم حلت له الفجر». فقال يحيى: لا أدري. فقال محمد: «هي أمة نظرها أجنبي بشهوة وهو حرام، ثم اشتراها ارتفاع النهار، وأعتقها الظهر، وتزوجها العصر، وظاهر منها المغرب، وكفر العشاء، وطلقها رجعياً نصف الليل، وراجعها الفجر»، فعند ذلك قال المأمون للعباسيين: قد عرفتم ما كنتم تنكرون، ثم زوجه في ذلك المجلس بنته أم الفضل. انتهى كلام ابن حجر.

ويذكر ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: قال صاحب كتاب مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: هو أبو جعفر محمد (٢) الثاني فإنه تقدم في آبائه أبو جعفر محمد وهو الباقر بن علي، فجاء هذا باسمه

وكنيته فهو اسم جده فعرف بأبي جعفر الثاني، وإن كان صغير السن فهو كبير القدر رفيع الذكر، القائم بالإمامة بعد علي بن موسى الرضا ولده أبو جعفر محمد الجواد للنص عليه والإشارة له بها من أبيه، كما أخبر بذلك جماعة من الثقات العدول.

ويذكر ابن الجوزي في تذكرته: وكان على منهاج أبيه في العلم والتقى والزهد والجود.

الإمام علي بن محمد الهادي
(الإمام العاشر)

يذكر ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: أما ألقابه: فالهادي، والمتوكل، والناصح، والمتقي، والمرتضى، والفقيه، والأمين، والطيب، وأشهرها الهادي والمتوكل، وكان يأمر أصحابه أن يعرضوا عن تلقيبه بالمتوكل لكونه يومئذ لقبا للخليفة جعفر المتوكل بن المعتصم.

ويقول أيضاً: قال بعض أهل العلم: فضل أبي الحسن علي بن محمد الهادي قد ضرب على المجرة (٥) قبابه، ومد على نجوم السماء أطنابه، فما تعد منقبة إلا وإليه نحيلها (٦)، ولا تذكر كريمة إلا وله فضيلتها، ولا تورد محمدة إلا وله تفضيلها وجملتها، ولا تستعظم حالة سنية إلا وتظهر عليه أدلتها، استحق ذلك بما في جوهر نفسه من كرم تفرد بخصائصه ومجد حكم فيه على طبعه الكريم بحفظه من الثوب (١) حفظ الراعي لفصائله (٢) فكانت نفسه مهذبة وأخلاقه مستعذبة وسيرته عادلة وخلاله فاضلة ومبارة (٣) إلى العفاة وأصلة وربوع (٤) المعروف بوجود وجوده عامرة آهلة، جرى من الوقار والسكون والطمأنينة والعفة

والنزاهة والخمول في النباهة على وتيرة نبوية وشنشنة علوية ونفس زكية وهمة علية لا يقاس بها أحد من الأنام ولا يدانيها، وطريقة حسنة لا يشاركه فيها خلق ولا يطمع فيها.

وذكر أيضاً: لما رفع خبر وفاته ارتجت سر من رأى وقامت ضجة واحدة مات ابن الرضا وعطلت الأسواق وغلقت أبواب الدكاكين، وركب بنو هاشم والكتاب والقواد والقضاة والمعدلون وسائر الناس إلى أن حضروا إلى جنازته، فكانت سر من رأى في ذلك شبيهاً بالقيامة.

الإمام الحسن بن علي العسكري
(الإمام الحادي عشر)

يقول ابن الصباغ المالكي: مناقب سيدنا أبي محمد الحسن العسكري دالة على أنه السري بن السري، فلا يشك في إمامته أحد ولا يمتري، وعلم إن بيعت مكرمة فسواه بايعها وهو المشتري، واحد زمانه من غير مدافع، ويسبح وحده من غير منازع، وسيد أهل عصره، وإمام أهل دهره، أقواله سديدة، وأفعاله حميدة، وإذا كانت أفاضل زمانه قصيدة فهو في بيت القصيدة، وإن انتظموا عقداً كان مكانه الواسطة الفريدة، فارس العلوم الذي لا تجاري، ومبين غوامضها فلا يحاول ولا يماري، كاشف الحقائق بنظره الصائب، مظهر الدقائق بفكره الثاقب، المحدث في سره بالأمور الخفيات، الكريم الأصل والنفس والذات، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنانه بمحمد ﷺ آمين.

ويذكر ابن حجر في الصواعق في معنى أولاد سيدنا علي بن محمد الهادي: أجلهم أبو محمد الحسن الخالص، وجعل ابن خلكان هذا هو العسكري ولد سنة اثنين وثلاثين ومائتين، ووقع لبهلول معه أنه رآه وهو

صبي يبكي والصبيان يلعبون، فظن أنه يتحسر على ما في أيديهم، فقال: أشتري لك ما تلعب به؟ فقال: «يا قليل العقل ما للعب خلقنا». فقال له: فلماذا خلقنا؟ قال: «للعلم والعبادة». فقال له: من أين لك ذلك؟ قال: «من قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾. ثم سأله أن يعظه فوعظه بأبيات ثم خر الحسن مغشياً عليه، فلما أفاق قال له: ما نزل بك وأنت صغير لا ذنب لك؟ فقال: «إليك عني يا بهلول، إني رأيت والدتي توقد النار بالحطب الكبار فلا تقد إلا بالصغار، وإني أخشى أن أكون من صغار حطب جهنم».

ويقول عنه ابن الجوزي السبط في تذكرته: وكان عالماً ثقة روى الحديث عن أبيه عن جده.

ويذكر ابن الجوزي حديث الخمرة عن الإمام الحسن العسكري ويسنده إلى أبيه أبي الفرج. ثم يقول: ولما روى جدي هذا الحديث في كتابه تحريم الخمر قال: قال أبو نعيم الفضل بن دكين: هذا حديث صحيح ثابت روته العترة الطيبة الطاهرة.

الإمام محمد بن الحسن القائم الحجة (عج)
(الإمام الثاني عشر)

كفاه فضلاً وفخراً أنه من تعلق به خلاص البشرية وأنه المحاط بالأسرار.



أقول: أفبعد كل هذا تقول أنهم كغيرهم، فقد أتيت شيئاً نكراً. فكل من شهد لهم عظّمهم في الفضل وجعلهم أهله. ذلك لأن بعض العامة لا يختلفون في رجحان علم الأئمة حيثما يصلهم بأسانيدهم

الصحيحة. وحجتهم كانت دائماً أن هذه الأخبار لم تثبت حسب زعمهم للأئمة بل هي من مختلقات الشيعة. لكنك أنت تقول بالتساوي الذي يخالف دليل القرآن والسنة وكذا دليل العقل حيث ثبت أن الأجيال كانت ترجع إليهم وهم لم يرجعوا إلى غيرهم. فتأمل.

إذا كان أئمة أهل البيت ليس لهم ما يتميزون به عن غيرهم، فهم أنداد لغيرهم، والتعاطي معهم ومع غيرهم في مقام بيان الشريعة هو واحد، فإني أقول لك أخي الكاتب إنك تتحدث هنا بخلاف ما يؤكده الدليل. فلو كان الأمر كذلك لما قيل في حقهم كل هذا الكلام. ولا أخال أحداً بمن فيهم السنة ينكر فضل أهل البيت وما ظهور مفهوم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل إلا تأكيد على أفضليتهم بلا منازع. راجع فضائل أهل البيت عند ابن الجوزي وعند المقريزي وعند النسائي وعند ابن حجر وعند ابن الصباغ المالكي ونظراءهم من أعلام السنة والحديث، لتدرك أنك قلت ما لم يقله سني ولا شيعي. خالفت إجماعاً متيناً بين الطائفتين.

فإذا كنت كما تدعي أنك تؤمن بالقرآن والعقل فقط، فعليك أن تدرك بأن القرآن فضلهم. وكذلك بموجب حكم العقل أن يكون الاتباع للأفضل لا للمفضول. فالعقل يقرّ ذلك والقرآن يرشد ويؤكد في مقام التساؤل الأمري: «أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلاّ أن يهدّى ما لكم كيف تحكمون».

فأنت تقول أنهم مثل غيرهم في الفضل والعلم والشأن، وهذا لم يقل به الصحابة. فحتى من سموا بالخلفاء الراشدين لم يضعوهم في مقام التساوي وشهدوا لهم بالفضل. فهذا الخليفة الأول في أول خطبة سياسية له، يقول: «لقد وليتكم ولست بخير منكم». وما كان يقصد إلا علياً.

وهذا الثاني يقول: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبا الحسن. وإنني أدرك فيما أدرك لماذا تأخر التربيع، حيث لم يكونوا يذكروا من الخلفاء الراشدين إلا الثلاثة. وربما ذكروا أن أحمد بن حنبل هو من أدخل التربيع لأول مرة. لكن كان لذلك سبب وجب أن أظهره لك كما أدركته بعد طول تأمل. إنهم كانوا يخشون من ذكره حتى لا يتم التساوي والقياس. فظهور التربيع عند الأعلام لم يتحقق إلا بعد طغيان الجرأة على مقامهم الفاضل. وهذا ما تؤكده الأدلة في أنهم ليسوا موضوعاً للتساوي والقياس. فعن صاحب مودة القربى للسيد علي الهمداني الشافعي أخرج بسنده عن أبي وائل عن ابن عمر قال: كنا إذا أعددنا أصحاب النبي ﷺ قلنا أبو بكر وعمر وعثمان، فقال رجل يا أبا عبد الرحمن فعلي ما هو؟ (قال) علي من أهل بيت لا يقاس به أحد هو مع رسول الله ﷺ في درجته إن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ففاطمة مع رسول الله ﷺ في درجته وعلي معهما. وفي ذخائر العقبي للمحب الطبري الشافعي فإنه قال تحت عنوان (إنهم لا يقاس بهم أحد) قال وعن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «**نحن أهل بيت لا يقاس بنا أحد**»، وقد أخرج هذا الحديث عبيد الله الحنفي في كتابه أرجح المطالب[1].

وقد تسأل لم أتيت بكل هذه الشواهد؟ لكنك أدرى بأن ما لم آت به أكثر وأزود من هذا حتماً. فالذين ورد فيهم كل هذا وجب تفضيلهم. فكيف لا نفضل من فضلهم الله ورسوله وأهل التراجم. ثم لم تعد لك الحجة في قولك: إن منهم علماء ومنهم من ليسوا كذلك. فأنت هنا تغالط في أمر لا أحسبك تجهله. فإن محل نزاعنا في الأئمة المعيّنين وليس في مطلق أهل

---

(١) ذخائر العقبى للمحب الطبري (ص ١٧).

البيت. وكنت مضطراً أن أذكر شهادات عن الأئمة جميعاً، لأظهر لك وأذكرك بأنهم ليسوا فقط علماء وكفى، بل هم أعلم وأصلح أهل زمانهم فكيف تقول منهم علماء ومنهم من ليسوا علماء. فمن من الاثني عشر من ليس عالماً وليس أفضل أهل زمانه تقوى وعلماً وفضلاً؟!

في رد الادعاء بانتفاء الدليل على الإمامة

عجبت كيف أنك أنكرت وجود أدلة على الإمامة. والأعجب من ذلك أنك تسوق حكمك النهائي على عدمها بنوع من اليقين. وهنا أعود لأقول لك بأن الأمر لا يعدو تشكيكاً في تشكيك. فأنت أدركت من جملة تلك النصوص ما صنفت فيه كتباً في سابق عهدك. فلو قال هذا جاهل بالأدلة رأساً لعذرناه، فكيف بك ترسل حكمك هذا إرسال المسلمات. هنا يكون الشك غير منهجي وسأثبت لك ذلك. إن الأخبار الدالة على الإمامة مما لا يحصى. وهي ظاهرة لا ينكرها إلا مسرف معاند. وأصلاً لم ينكر أحد تلك الأدلة وإنما سعى إلى تأويلها بما أفسد معناها العذري. وكل واحد منها يفضل غيره في تخصيص المعنى وتبيينه. فلو ظلوا يؤولون كل ما صح منها، فذلك أصعب من القبول بها والتسليم لمقتضاها. ولا أدل على ذلك أنك اعترفت بأن سبب تخليك عن الاعتقاد بالإمامة ليس ما دل عليها من دليل بل لأنك فيما زعمت أن المسألة التي جعلتك ترفض تلك الأدلة هي صدمة عدم وجود ولد للإمام الحسن العسكري فيما زعمت. بمعنى لو أنه ثبت له في نظرك الولد لما وجدت ما يخدش في أدلة الإمامة من الأخبار المتواترة والتي رويت في كتب الفريقين. إن شبهة صغيرة بخصوص مولد الإمام الحجة جعلتك تتخلى عن كل هذا الهرم من الأدلة حول الإمامة. فالتعدي بالإشكال إلى الإمامة هنا فيه نظر.

إن كل ما ذكرناه دال على إمامتهم. ويكفي أن الوصية ثبتت بأدلة صحيحة ومتواترة عند الفريقين لا يمكن ردها إلا بتكلف تأويل يصرفها عن ظاهرها. لا أذكرك بحدث الدار ولا بحديث المنزلة ولا بحديث الغدير وكلها صحت و(صحصحت).

لا شك أنك تعلم بصحة هذه الأخبار. وقد رواها أهل الصحاح من السنة أنفسهم. فحديث الدار والغدير والمنزلة والاثني عشر خليفة وما شابه له طرق أخرجها هؤلاء وصححوها. انظر النسائي في الخصائص وابن الجوزي في تذكرة الخواص وابن حجر في الصواعق والمقريزي في فضائل أهل البيت وابن عبد البر في الاستيعاب فضلاً عن المحدثين كالبخاري ومسلم والحاكم والترمذي وغيرهم من أهل الأخبار والتفسير والتراجم والسير. ولن نذكر هنا إلا عينات منتقات ونترك الباقي متى شئت المزيد حتى ترضى.

يوم الدار: عندما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ (١٩). قام الرسول ﷺ يدعو أقرباءه، وفيهم أبو لهب فقال ﷺ: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة. وقد أمرني الله ﷻ أن أدعوكم إليه. فأيكم يؤمن بي ويؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم**»؟. فسكت القوم ولم يجيبوا إلا علي عليه السلام قال: «أنا يا رسول الله أكون وزيرك على ما بعثك الله. وبعد أن كررها ثلاثاً، التفت إليهم وقال: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم (أو عليكم) فاسمعوا له، وأطيعوا**». فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب، قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وجعله عليك أميراً.

قال الرسول ﷺ: «**لكل نبي وصي ووارث، وإن وصيي ووارثي**

علي بن أبي طالب». وعندما نزل قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، قال: «**ومن ذريتي**». روى الجمهور عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ «**انتهت الدعوة إلي وإلى علي لم يسجد أحدنا قط لصنم، فاتخذني نبيًّا واتخذ عليًّا وصيًّا**». وفي قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾﴾. روى الجمهور أيضاً، عن ابن عباس وسعيد الخدري، عن النبي ﷺ: «**عن ولاية علي بن أبي طالب**».

وعندما وصل النبي ﷺ من حجة الوداع إلى مكان اسمه غدير خمّ يقع بين قلة والمدينة قرب الجحفة بناحية رابغ. قام خطيباً في المسلمين بعد أن أخذ بيد علي عليه السلام فقال: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**»؟ قالوا بلى يا رسول الله!. قال: «**فمن كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**». ثم قال: «**أيها الناس إني تارككم وأنتم واردي علي الحوض، وإني سائلكم حين تردون علي، عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما**». قالوا: وما الثقلان يا رسول الله؟. قال: «**الثقل الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرف بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلوا، ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي**».

يذكر المقريزي في فضل أهل البيت: قوله ﷺ: «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**»، رواه الترمذي [وغيره]. ووجه دلالته أنه لازم بين أهل بيته، والقرآن [الكريم] المعصوم، وما لازم ووجه دلالته أنه لازم بين أهل بيته، والقرآن [الكريم] المعصوم، وما لازم المعصوم فهو معصوم. قالوا: وإذا ثبت عصمة أهل البيت وجب أن يكون إجماعهم حجة لامتناع الخطأ والرجس عليهم بشهادة السمع المعصوم، وإلا لزم وقوع الخطأ فيه وأنه محال.

وحسبي هذا القدر. فلو أردت مزيداً زدناك. ولو شئت نقاشاً في سندها ناقشنا. وإن شئت الوقوف على معانيها وقفنا. وذلك لأن حديث الغدير الصحيح الذي سارت به الركبان لو كان وحده لكفى. فهو صريح رواه الصحابة وعرفه التابعون وتغنى به الشعراء ولا يجهله أحد من أهل الحديث قاطبة. وهو المقرون بآخر الآي التي نزلت لتكمل مهمة الوحي حيث بعد أن بلغ الرسول ﷺ ولاية علي بن أبي طالب، نزل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾. فتمام النعمة وكمال الدين بولاية علي بن أبي طالب. فكيف تقول لا دليل وهي واضحة وضوح الشمس. بل أي دليل تريد لتشفي غليلك وتعترف بأن الدليل على الإمامة ثابت وليس معزوم كما زعمت.

في رد دعوى أن المهدي فرضية فلسفية

ـ لقد كررت وأكدت على رأيك بأن المهدي مجرد فرضية فلسفية اختلقها الشيعة لأسباب اخترت منها أكثر الأسباب التي ساقها الخصوم التقليديين للشيعة. وكذلك، لا أسلم لك بهذا التفسير من جهتين:

أولاً إنك تتوسل بأسلوب خرافي في التعليل، فيما أنت تتهم القائلين بالمهدي بالخرافيين. فالخرافية هي أحياناً كامنة في ثنايا أكثر الخطابات العقلانية تمسرحاً. أنت بهذا تجعل أن كل الإمامية بعامتهم وعلمائهم لا يوجد فيهم فاضل ولا صدوق ولا موثق. وكلهم تواطؤوا تواطئاً عجيباً حتى يتسنّى لهم بناء هذا الصرح العلمي الكبير. فعلماؤهم جميعاً متواطؤون لأسباب وصفتها بالمالية. بهذا الاختزال نكون خرافيين لا تاريخيين. إذا كان السبب مالياً ومصلحة مادية خاصة بفئة قليلة، فاعلم أن سيرة كافة علماء الشيعة ومراجعهم من النشأة إلى اليوم هي الزهد ثم الزهد. ولو اتسع بنا المقام لسردت لك قصصاً عن أحوال زهدهم

وانشغالهم عن المال وانقطاعهم إلى العلم ما وجدنا له من نظير. فهذا نهجهم في حياة الأئمة الذين وصفوا بالصلاح والزهد عند كتاب التراجم. بل عدّوا في أرباب السلوك عند أهل العرفان والتصوف. فبناة المذهب ومنسقيه ورواته من المتأخرين بدء من أصحاب الأئمة حتى الطوسي ومن أتى بعده إلى مراجع اليوم، كانت سيرتهم دالة على صلاحهم. فمن أين تسللت هذه الفئة «المصلحجية» وانطلت حيلتها على العلماء وأهل التقى. وكان أحرى أن ينساق هؤلاء لدعوة جعفر الكذّاب، وقد كان على تمام الاستعداد لاستقطاب الطامعين في المال. بل إنني رأيتك لا تستحضر هذا السبب لتفسير سبب ادعاء جعفر هذا ولكل الذين شذّوا بعيداً عما أجمع عليه التيار الغالب للإمامية. إن قبولك بتحليل خفيف لقضايا تاريخية ثقيلة من هذا القبيل هو تمسك بالنهج الخرافي حيث لا دليل.

أما من جهة ثانية، فإن قولك أن ذلك لا يعدو كونه فرضية فلسفية، وجب أن نفصل ونقول: هل تقصد بالفرضية الفلسفية مطلق وجود المهدي. أم أن الأمر يتعلق بخصوص الشخص. وإذن إنك توحي هنا بأن الشيعة افترضوا المهدي. وإلا كان عليك أن تقول أثبتوا ولادة شخص غير موجود ليس بافتراض فلسفي بل لأدلة موجودة. وليس المولود هنا إلّا مصداقاً لما ثبت بالنص. ففكرة المهدي قارة راسخة في عقائد المسلمين صنف فيها المسلمون ما لا يرد ولا يكذب. فإذا كان الأمر يتعلق بالمفهوم (مفهوم المهدوية) فهو موجود في اعتقاد المسلمين قبل ذلك وبدليل النص. وأما لو كنت تقصد المصداق، فالمسألة خارج عن تخصص الافتراض الفلسفي، لأن المسألة تتعلق بالمصداق. ولهذا المصداق قرائن عديدة غير شهادة المعنيين وأدلتهم: قرائن تؤكد على تحقق المصداق.

إذا كان الافتراض الفلسفي كما زعمت لا يقدم ولا يؤخر. أقول لك بأن الدليل النصي موجود والقرائن حوله مستفيضة. لكن أحب أن أقول بأن الدليل الفلسفي الذي هو بمعنى آخر العقلي معتبر أيضاً في المقال فأين الإشكال في أن يعاضض الدليل الفلسفي باقي الأدلة. فالأدلة مستويات، لكنها في النتيجة قيمتها فيما تؤدي إليه من اطمئنان بالمطلوب.

لم يكن في الكتب التي بين يدي يهود ونصارى الجزيرة العربية سوى بشارات تشبه البشارة بالمهدي في أيامنا هذه. ومع أنهم جميعاً كانوا ينتظرون النبي القادم، عاندو ورفضوا المصداق وتمسّكوا بالمفهوم وقالوا في رد القرائن على المصداق المحمدي للبشارة التوراتية والإنجيلية بنفس ما يتمسك به رافضو المهدي.. فقد قالوا كذلك إنها أساطير الأولين اكتتبها. ثم لجؤوا إلى التهوين من ولد إسماعيل وقالوا بفضل أبناء يعقوب. بل وجدنا تهويناً لإسماعيل في هذه الكتب. وقبلها فعل اليهود مع المسيح فيما يخبر القرآن. ولم يكن من طريق في هذه الفوضى سوى استحضار الدليل العقلي والقرائن للترجيح فقط. فهل نصدق ورقة بن نوفل حينما أكد على نبوة محمد بأدلة تشبه علامات الظهور..وليس الفارق في هذا القياس سوى أن أولئك لم يسلموا بوجود الشخص وهؤلاء لم يسلموا بأن الشخص الموجود هو فعلاً النبي ﷺ. لذا قلت طبّق منهجك على البشارة بالنبي الخاتم لنرى إن كنت ستسلم بباقي عقائد المسلمين وليس المهدي فقط. فتأمل!



ثم وجب أن أتوقف عند عبارة الفرضية الفلسفية التي ما فتئت تتهم بها موقف الشيعة من ولادة المهدي (عج). وأراك قد كررت ذلك على طول الخط وهو فيه ما فيه من نظر.

مع أنني لست أدري لماذا اخترت ضميمة فلسفية بدل علمية أو ما شابه، كان لا بد من القول إن الفرضية هي فرضية أكانت فلسفية أو رياضية أو علمية. فمدارها التأكيد أو النفي. وذلك لأن الفرضية ليست حتى فيما تسعى إلى الإيحاء به ليست فكرة آتية من فراغ. بل هي فكرة لها مقدماتها وتحتاج إلى أن يؤكدها الدليل أو يدحضها. وهذا ما كنت أعنيه وأنا أطالبك بالدليل. فحتى لو سلمنا جدلاً بأن المسألة هي فرضية، فكان لا بد أن تأتي بما يدحضها وليس أن تطالبني بأدلة فوق ما هو متوفر من أدلة. فماذا نعني بالفرضية؟

إنها حدس له مثيراته في قرائن مسبقة. وهي قابلة للبرهان ولا ينفيه عنها إلا دليل داحض. وعادة ما تنتهي الفرضية إلى حقيقة علمية إذا ما قامت الأدلة عليها. الفرضية لا تأتي من فراغ. ويمكنني القول، أن الفرضية تتجه هنا إلى مصداق المهدي لا إلى مفهوم المهدي الراسخ بالأدلة. ثم إن الفرضية قصاراها أن تثبت الإمكان. وهذا ليس هو قصارى دليل الإمامية. لأنهم حينما استدلوا بالإمكان، فعلوا ذلك فقط لدفع شبهة القائلين بالاستحالة العلمية. فقدموا تبعاً لذلك أدلة من القرآن من خلال قصص الأنبياء والأولياء والغيب وأهل الكهف الذين غيبهم الله فترة مع كلبهم، وكذا شواهد التاريخ في المعمرين. سوف تكون قضية ما محض فرضية فقط وفقط إذا لم يكن لها أصل اعتقادي سابق نهضت به أدلة وشواهد وافرة. والحال أن هذا الوجود الكلي هو يقيني للمهدي لجهة تظافر الأدلة الصحيحة والمتواترة. وما حصل ليس فرضية بل إثبات المصداق. ثبوت المهدي يقيني، ومحل النزاع في ثبوت المصداق. إذن حتى في إطار الفرضية نحن أمام فرضية مركبة من يقين وشك. يقين بكلي المهدي وشك في شخص المولود. فهي ليست فرضية كاملة.

إذن الإشكال في استعمال عبارة الفرضية الفلسفية كامن في التالي:

- **أولاً** وجب الاتفاق كما هو متعارف عليه في المجتمع العلمي أن غاية الدليل واحدة والتقسيم إجرائي. إذا كنت تؤمن بالعقل كما ادعيت، فدليل العقل أو الشرع سيان من حيث مؤداهما. وإنما التقسيم إجرائي لا يلتفت إلى خصوصيته. فالدليل الفلسفي أو المنطقي أو العلمي أو الشرعي هو دليل يؤدي الغرض ويعتبر في معيار الشريعة. والتكاثر هنا إجرائي عرضي وليس حقيقي. ولا أحسب ذلك يغيب عنك، فهو من أولى دروس القطع كما ابتدئ بحثها وزيادة في رسائل الشيخ الأنصاري. فهل تذكر أن القطع حجة في ذاته ولا يحتاج إلى جعل جاعل. ولا إشكال في أن يكون الطريق أيًّا كان حتى ولو برفرفة الطير. بل إن الدليل كيفما كانت خصوصيته هو في نهاية الأمر لا يكون إلا عقليًّا. ومن هنا عقب القرآن الكريم: ﴿فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾. ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾. وإن لسان الآية الكريمة: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ تفيد مطلق الدليل المحرز.

- إننا لو سلمنا بأن القضية تتعلق بفرضية، فإننا لن نسلم بأنها فرضية محض، بل هي قضية مركبة من مفهوم يقيني قام عليه الدليل ومصداق زعمت قصاراك أنه مشكوك.

- إذا كان الشك يتجه إلى المصداق، وليس إلى المفهوم الثابت بالأدلة القطعية، فلا يمكن أن تكون فرضية فلسفية. فالفرضية تكون فلسفية إذا تعلقت بالمفهوم لا بالمصداق. وعليه كان أحرى لو سلمنا جدلاً بذلك، أن تقول إنها فرضية تاريخية، تتقوم بالسؤال: هل هذا المعين هو المهدي أم لا. والجواب حينئذ عن هذا السؤال لا يكون فلسفيًّا ـ

لأننا لو سلمنا بأنها فرضية فلسفية وجب أن يكون الاستدلال عليها فلسفيًّا، فلا تكون الفرضية فلسفية والجواب عليها غير فلسفي، فالجواب من سنخ السؤال ـ بل بالأدلة التاريخية الإثباتية. والإمامية لهم أدلة نقلية تاريخية تؤكد ولادته. ولم يدّع أحدهم أن ثبوت الولادة تمّ بموجب الفرضية الفلسفية فقط كما زعمت.

- لو سلمنا بكونها محض فرضية، فإن مآل الفرضية الثبوت أو عدم الصمود أمام الدحض. ويبدو لي أنك تتمثل مفهوماً متجاوزاً للفرضية قوامه أنها تأتي من فراغ. بينما الفرضية تأتي من قرائن وحقائق مسبقة، وعادة ما تنتهي الفرضية إلى علم متى توفرت الأدلة الثبوتية.
- الفرضية المذكورة لم تتكون من مقدمات حدسيّة بل جاءت من مقدمات حسيّة.
- إن الفرضية لا يمكنها أن تصمد كل هذا الزمان أمام فعل الدحض المستمر. وقضية المهدي تزداد الشواهد والحاجة إليها أقوى من أي وقت مضى.
- إن المنطق يقتضي أن تنشأ الفرضية المزعومة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري. بينما الواقع أنها كانت قضية مطروحة قبل ولادته وقبل ذلك بكثير. ولا نسلم بأن الفرضية تولّدت بين عشية وضحاها وخلدت في التاريخ واتبعها ملايين البشر. وقد كانت أدلتك حول مزاعم الفطحية دليلاً عليك لا دليلاً لك. لأن كل تلك المزاعم دحضت في ليلتها ولم تصمد في التاريخ ولا اتبعها ملايين المؤمنين.

فبما أن بحثنا ومحل النزاع هو مصداقي لا مفهومي، فإن عنوان كونها فرضية أولاً ثم فرضية فلسفية ثانياً، فيه نظر. ثمة إشكال في الاصطلاح. فتأمل!

في رد تمييعك لمفهوم المهدي، والحق أنه يستحق التهويل لا التهوين

لاحظت أنك لم تقتصر على نفي الولد للإمام الحسن العسكري، بل تعديت إلى التهوين من تلك الأخبار المؤكدة لظهور المهدي ثم ميّعت المفهوم لكي يشمل كل رجل صالح ضدّ كل حاكم ظالم. مرة أخرى لن أسلم لك بهذا لأنه لا دليل عليه. وعجباً أنك تطلب الدليل وأنت تدوس كل دليل ولا تعبأ به. فأما إثبات الولد فإني سآتي عليه في آخر كلامنا فانتظر. وأما تهوينك من أخبار المهدي وتمييع مفهومها فهو ما يستحق وقفة في المقام. لقد حاولت التهوين حتى من أخبار المهدي العامة. وأنت هنا تحاول أن تحاصر مسألة المهدي عند الشيعة بالقضاء حتى على آثارها العامة في تراث غيرهم. إنك تهوّن من أمر وردت فيه من الأخبار ما لا يحصى. وهذا يكفي أن يكون لها مربع في مساحة اعتقادنا، بما ينسجم مع مقاصد الشرع وعلله.

إن أخبار المهدي هي من الكثرة بما يوحي بأنها لم تكن لأجل التسلية. بل هي تلزم المتلقي بآثارها وتحدد له وظيفته الشرعية العملية، وإلا فهو العبث. وحيث لا عبث في الشرع وفيما صح من السنة، فإن تنزيلها منزلة الاعتقاد الجاد الحقيقي أمر مطلوب للمتشرعة. نعم أفهم أنك واقع تحت تأثير خيبة الأمل، وأنت تحكّم مقاصد ثقافتك السياسة الجديدة على مقاصد الدين. وهذا لن تجد في طريقه مخرجاً. فثمة من لم يضطرهم الاعتقاد بالمهدي إلى أن يسلكوا سبل الانتظار السلبي. بل إن المشاركة في أفق الانتظار تلهم العمل بالأصلح وتجعل فكرة التمهيد نفسها فكرة تقدمية واقعية. حظور المهدي في الأذهان باعث على الأمل والعمل، لا اليأس والملل. وها أنا ذا أراك قد أصبحت يائساً ملولاً.

وأنا مثلك في القلق، لكن لدي أمل لا يزاحم ما في محاولات الغيبة من آثار طيبة على مصائر الخلق.

إنني في استعراضي لبعض من هذه الأخبار الصحيحة وشهادات كبار العلماء والمحدثين من الفريق الذي لا يقول بالإمامة أروم مقصدا آخر غير ما هو محل نزاعنا الرئيس. إنني أريد منها الرد على ادعائين:

الأول: كون المهدوية قضية ليست مهمة وهي مسألة جانبية لا يمكن منحها كل هذا الاهتمام كما أفهم من كلامك.

ثانياً: أنه ليس لها معنى أكثر من إفادة وجود عموم الرجل الصالح أمام عموم الحاكم الظالم.

ولست في حاجة لدفع ذلك إلا لبعض الأدلة منها:

الطبري يورد في مورد القول في تأويل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾. فيقول:

«قال أبو جعفر: أما قوله ﷻ: (لهم)، فإنه يعني: الذين أخبر عنهم أنهم منعوا مساجد الله أن يذكر فيها اسمه. أما قوله: ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، فإنه يعني بـ «الخزي»: العار والشر والذلة إما القتل والسباء، وإما الذلة والصغار بأداء الجزية».

هذا ما يتصل بالخزي في الدنيا أما في معنى الآخرة فيقول:

«حدثنا موسى قال، حدثنا عمرو قال، حدثنا أسباط، عن السدي قوله: ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، أما خزيهم في الدنيا، فإنهم إذا قام المهدي وفتحت القسطنطينية قتلهم. فذلك الخزي. وأما العذاب العظيم، فإنه عذاب جهنم الذي لا يخفف عن أهله، ولا يقضى عليهم فيها فيموتوا. وتأويل الآية: لهم في الدنيا الذلة والهوان والقتل والسبي - على منعهم مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعيهم».

بل إنه يورد كلاماً آخر:

«وفسر هؤلاء الخزي من الدنيا، بخروج المهدي عند السدي، وعكرمة، ووائل بن داود. وفسره قتادة بأداء الجزية عن يد وهم صاغرون».

أما ابن كثير، فله كلام آخر، حيث عده من الخلفاء الاثني عشر. بعد أن أوّل الباقي بغير الاثني عشر الذين زعمهم الإمامية. فهو من جهة كان قد اعتقد بصحة حديث أن الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش، فلم يجد أمامه إلاّ أن ينتقي من يصلح في هذه المجموعة حتى أنه أخرج منها الحسن وأدخل فيها الأمويين.. فها هو يعترف في تفسيره هنا بأن المهدي هو الثاني عشر. يقول: «ومنهم المهدي الذي يطابق اسمه اسم رسول الله ﷺ، وكنيته كنيته، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جورًا وظلماً». وقد أكد القرطبي على تواتر أخبار المهدي. ورد خبر «لا مهدي إلا عيسى» وضعفه. مثل هذا سبق من ابن كثير في التفسير أنه عده من الضعاف فلا يصح وهو موقف محدثين وعلماء كثر منهم ابن خلدون في تحقيق أمر المهدي من المقدمة. يقول القرطبي في قوله تعالى: «﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾ يريد محمدا ﷺ. (بالهدى) أي بالفرقان .﴿وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ أي بالحجة والبراهين. وقد أظهره على شرائع الدين حتى لا يخفى عليه شيء منها، عن ابن عباس وغيره.وقيل: «ليظهره» أي ليظهر الدين دين الإسلام على كل دين.قال أبو هريرة والضحاك: هذا عند نزول عيسى عليه السلام.

وقال السدي: ذاك عند خروج المهدي، لا يبقى أحد إلا دخل في الإسلام أو أدى الجزية.

وقيل: المهدي هو عيسى فقط وهو غير صحيح لأن الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة رسول الله ﷺ، فلا يجوز حمله على عيسى.

والحديث الذي ورد في أنه (لا مهدي إلا عيسى) غير صحيح.

قال البيهقي في كتاب البعث والنشور: لأن راويه محمد بن خالد الجندي وهو مجهول، يروي عن أبان بن أبي عياش - وهو متروك - عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع.

والاحاديث التي قبله في التنصيص على خروج المهدي، وفيها بيان كون المهدي من عترة رسول الله ﷺ أصح إسناداً.

قلت: قد ذكرنا هذا وزدناه بياناً في كتابنا (كتاب التذكرة) وذكرنا أخبار المهدي مستوفاة والحمد لله».

وفي تفسير ابن أبي حاتم: «حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ، ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ «أَمَّا خِزْيُهُمْ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ إِذَا قَامَ الْمَهْدِيُّ فَتَحَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ وَقَتَلَهُمْ فَذَلِكَ الْخِزْيُ»، وَرُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَوَائِلِ بْنِ دَاوُدَ نَحْوُ ذَلِكَ».

وفي تفسير الآلوسي: «﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1]: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾ عطف على (قُلْ) وعم الخطاب لزيادة ترغيب المؤمنين في القتال لتحقيق ما يتضمنه قوله سبحانه: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[2] من الوعيد ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أي لا يوجد منهم شرك كما روى

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٩.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

عن ابن عباس. والحسن، وقيل: المراد حتى لا يفتتن مؤمن عن دينه ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ وتضمحل الأديان الباطلة كلها إما بهلاك أهلها جميعاً أو برجوعهم عنها خشية القتل، قيل: لم يجيء تأويل هذه الآية بعد وسيتحقق مضمونها إذا ظهر المهدي فإنه لا يبقى على ظهر الأرض مشرك أصلاً على ما روى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه».

وأيضاً قوله: «إن حدوث التقاول بين الضعفاء والمستكبرين المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ الضُّعَفَاؤُا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ الخ فهو بوجود المهدي القائم بالحق الفارق بين أهل الجنة والنار عند قضاء الأمر الإلهي بنجاة السعداء وهلاك الأشقياء».



هذه عينات من تفاسير المسلمين وهم كما رأيت في العموم من أهل السنة.

وفي جملة ما ورد عند أهل السنة من أخبار في شأن المهدي ما صححه أعلام محدثون متأخرون. وأنا ممن يثق في كفاءة المحدث اللّاحق أكثر من المحدث السابق، للنّكتة المعروفة بتسلط المتأخير على المصادر أكثر من السابقين. فهذا الألباني يصحح بعضاً مما ورد من أخبار المهدي في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث يذكر مثلاً:

- «(يخرج في آخر أمتي المهدي؛ يسقيه الله الغيث وتخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً وتكثر الماشية وتعظم الأمة يعيش سبعاً أو ثمانياً. يعني: حجة».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٢ ص ٣٨٢).

- «لتملأن الأرض جوراً وظلماً فإذا ملئت جوراً وظلماً بعث الله رجلاً

مني اسمه اسمي فيملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٤ ص٣٨).

- «منا الذي يصلي ابن مريم خلفه».

يقول الألباني: (ج٥ ص ٣٧١) «(صحيح فقد جاء مفرقاً في أحاديث) انظر الكتاب وفيه: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بمجيء المهدي وأنه من أهل بيته... وأنه يخرج مع عيسى عليه السلام فيساعده على قتل الدجال... وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى يصلي خلفه».

- «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة».

يقول الألباني: «(صحيح)» (ج٥ ص ٤٨٦).

- «المهدي من ولد العباس عمي»

يقول الألباني: «موضوع». (ج١ ص ٨١).

يقول الألباني أيضاً: «تنبيه: إذا علمت حال هذا الحديث والذي قبله، فلا يليق نصب الخلاف بينهما وبين الحديث الصحيح المتقدم قريباً: «المهدي من ولد فاطمة» لصحته وشدة ضعف مخالفه، وعليه: لا مسوغ لمحاولة التوفيق بينهما كما فعل بعض المتقدمين. ويقول الأستاذ المودودي رحمه الله في «البيانات»[1]، والله تعالى هو الموفق لا إله سواه»[2].

- «لتملأن الأرض جوراً وظلماً، فإذا ملئت جوراً وظلماً، بعث الله رجلاً مني،اسمه اسمي، فيملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً».

---

(١) (٢) البيانات للمودودي، ج ١ ص ١١٥ ١٥٩، ١٦٥.

يقول الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٣٨/٤: «أخرجه البزار (ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ـ زوائد ابن حجر) وابن عدي في «الكامل» (١٢٩/ ١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٦٥) عن داود بن المحبر حدثنا أبي المحبر بن قحذم عن أبيه قحذم بن سليمان عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً. وقال البزار: «رواه معمر عن هارون عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق عن أبي سعيد، وداود وأبوه ضعيفان». وكذا ضعفهما الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣١٤) فقال: «رواه البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من طريق داود بن المحبر بن قحذم عن أبيه، وكلاهما ضعيف». كذا قال! وأما في «زوائد البزار» فقد تعقب البزار بقوله عقب كلامه الذي نقلته آنفاً: «قلت: بل داود كذاب».

وأقول: هو كما قال، ولكن ألا يصدق فيه قوله ﷺ في قصة شيطان أبي هريرة: «صدقك وهو كذوب»، فإن هذا الحديث ثابت، عنه ﷺ من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة، منها طريق أبي الصديق التي أشار إليها البزار، غاية ما في الأمر أن يكون داود بن المحبر كذب خطأً أو عمداً في إسناده الحديث إلى والد معاوية بن قرة فإن المحفوظ أنه من رواية معاوية بن قرة عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري به[1].

من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني حدثنا عمر (وفي «تلخيص المستدرك»: عمرو) بن عبيد الله العدوي عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به أتم منه وقال: «صحيح الإسناد»!

قلت: ورده الذهبي بقوله: «قلت: سنده مظلم». وكأنه يشير إلى جهالة العدوي هذا، فإني لم أجد من ترجمه، لا فيمن اسمه (عمر) ولا في (عمرو).

---

(١) هكذا أخرجه الحاكم (٤/ ٤٦٥).

لكن رواية معمر عن هارون ـ وهو ابن رئاب ـ التي علقها البزار، تدل على أنه قد حفظه عن معاوية، وهذا هو الصواب الذي نقطع به لأن لمعاوية متابعات كثيرة بل هو عندي متواتر عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري، أصحها طريقان عنه:

الأولى: عوف بن أبي جميلة حدثنا أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ:

«لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدوانا، ثم يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وعدواناً». أخرجه أحمد (٣٦/٣) وابن حبان (١٨٨٠) والحاكم (٥٥٧/٤) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠١/٣)، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي وهوكما قالا، وأشار إلى تصحيحه أبو نعيم بقوله عقبه: «مشهور من حديث أبي الصديق عن أبي سعيد». فإنه بقوله: «مشهور» يشير إلى كثرة الطرق عن أبي الصديق، كما تقدم، وأبو الصديق اسمه بكر بن عمرو، وهو ثقة اتفاقاً محتج به عند الشيخين وجميع المحدثين، فمن ضعف حديثه هذا من المتأخرين، فقد خالف سبيل المؤمنين، ولذلك لم يتمكن ابن خلدون من تضعيفه، مع شططه في تضعيف أكثر أحاديث المهدي بل أقر الحاكم على تصحيحه لهذه الطريق والطريق الآتية، فمن نسب إليه أنه ضعف كل أحاديث المهدي فقد كذب عليه سهواً أو عمداً.

الثانية: سليمان بن عبيد حدثنا أبو الصديق الناجي به، ولفظه: «يخرج في أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث وتخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً وتكثر الماشية وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً يعني حججاً». أخرجه الحاكم (٥٥٧/٤ ـ ٥٥٨) وقال: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي وابن خلدون أيضاً فإنه قال عقبه في «المقدمة» (فصل ٥٣ ص ٢٥٠): «مع أن سليمان بن عبيد لم يخرج له أحد من الستة لكن ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يرد أن أحدا تكلم فيه».

قلت: ووثقه ابن معين أيضاً، وقال أبو حاتم: «صدوق». فهو إسناد صحيح كما تقدم عن الحاكم والذهبي وابن خلدون. وبقية الطرق والشواهد قد خرجتها في «الروض النضير» تحت حديث ابن مسعود (٦٤٧) من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عنه. ورواه أصحاب السنن وكذا الطبراني في «الكبير» أيضاً (١٠٢١٣ ـ ١٠٢٣٠) وصححه الترمذي والحاكم وابن حبان (١٨٧٨) ولفظه عند أبي داود «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض...»

الحديث وممن صححه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في «منهاج السنة»[1]: «إن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من من حديث ابن مسعود وغيره». وكذا في «المنتقى من منهاج الاعتدال» للذهبي[2].

بعد هذه الجولة في مناقشة صحة أخبار المهدي، يؤكد الشيخ الألباني بالقول:

«قلت: فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صححوا أحاديث خروج المهدي، ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين أذكر أسماء من تيسر لي منهم:

١ ـ أبو داود في «السنن» بسكوته على أحاديث المهدي.

٢ ـ العقيلي.

(١) منهاج السنة لابن تيمية ٤/ ٢١١.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي، ص ٥٣٤.

٣ ـ ابن العربي في «عارضة الأحوذي».

٤ ـ القرطبي كما في «أخبار المهدي» للسيوطي.

٥ ـ الطيبي كما في «مرقاة المفاتيح» للشيخ القارئ؟

٦ ـ ابن قيم الجوزية في «المنار المنيف»، خلافاً لمن كذب عليه.

٧ ـ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

٨ ـ أبو الحسن الآبري في «مناقب الشافعي» كما في «فتح الباري».

٩ ـ الشيخ علي القارئ في «المرقاة».

١٠ ـ السيوطي في «العرف الوردي».

١١ ـ العلامة المباركفوري في «تحفة الأحوذي».

وغيرهم كثير وكثير جدًّا».

وقد جاء رد الألباني على الشيخ الغزالي الذي تسرع في نفيه أخبار المهدي من دون تحقيق. فبعد الذي أورده الألباني من صحة تلك الأخبار بعد ثبوتها يقول:

«بعد هذا كله أليس من العجيب حقًّا قول الشيخ الغزالي في «مشكلاته» التي صدرت عنه حديثاً (ص ١٣٩): «من محفوظاتي وأنا طالب أنه لم يرد في المهدي حديث صريح، وما ورد صريحاً فليس بصحيح»! فمن هم الذين لقنوك هذا النفي وحفظوك إياه وأنت طالب؟ أليسوا هم علماء الكلام الذين لا علم عندهم بالحديث، ورجاله، وإلا فكيف يتفق ذلك مع شهادة علماء الحديث بإثبات ما نفوه؟! أليس في ذلك ما يحملك على أن تعيد النظر فيما حفظته طالباً، لاسيما فيما يتعلق بالسنة والحديث تصحيحاً وتضعيفاً، وما بني على ذلك من الأحكام والآراء،

ذلك خير من أن تشكك المسلمين في الأحاديث التي صححها العلماء لمجرد كونك لقنته طالباً، ومن غير أهل الاختصاص والعلم؟!

واعلم يا أخي المسلم أن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشر المسلمين برجل من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجددين الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صح عنه ﷺ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين، فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل على العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعيًا من نبينا محمد ﷺ الذي ظل ثلاثة وعشرين عاماً وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعاً وأحزاباً، وعلماءهم ـ إلا القليل منهم ـ اتخذهم الناس رؤوسا! لما استطاع أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحّد كلمتهم ويجمعهم في صف واحد، وتحت راية واحدة، وهذا بلا شك يحتاج إلى زمن مديد الله أعلم به، فالشرع والعقل معاً يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتى إذا خرج المهدي، لم يكن بحاجة إلاّ أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾.

ومنهم ـ وفيهم بعض الخاصة ـ من علم أن ما حكيناه عن العامة

أنه خرافة ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي، فبادر إلى إنكارها، على حدّ قول من قال:

«وداوني بالتي كانت هي دواء»! وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا أن طائفة من المسلمين استلزموا منه الجبر!! فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر! وطائفة منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلت عبر التاريخ الإسلامي استغلالاً سيئاً، فادعاها كثير من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتن مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي (جهيمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن، إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة! وإلى ذلك يشير الشيخ الغزالي عقب كلامه السابق! وما مثل هؤلاء إلا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجلة ادعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحة، كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع أن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يبين. وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله عز وجل بدعوى أنه ادعاها بعض الفراعنة! (فهل من مّذكر)»[1]، انتهى كلام الألباني.



وفي نظم المتناثر، لمحمد جعفر الكتاني، حكم بتواتر أخبار المهدي. وقد أسند أخبار خروج المهدي الموعود المنتظر الفاطمي.

---

(١) الألباني ج٤، ص١٠٣.

١ ـ عن: ابن مسعود أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجةه

٢ ـ وأم سلمة أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك.

٣ ـ وعلي بن أبي طالب أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

٤ ـ وأبي سعيد الخدري أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو يعلى والحاكم في المستدرك.

٥ ـ وثوبان أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرك.

٦ ـ وقرة بن إياس المزني أخرجه البزار والطبراني في الكبير والأوسط.

٧ ـ وعبد الله بن الحارث بن جزء أخرجه ابن ماجه والطبراني في الأوسط.

٨ ـ وأبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي وأبو يعلى والبزار في مسندهما والطبراني في الأوسط وغيرهم.

٩ ـ وحذيفة بن اليمان أخرجه الروياني.

١٠ ـ وابن عباس أخرجه أبو نعيم في أخبار المهدي.

١١ ـ وجابر بن عبد الله أخرجه أحمد ومسلم إلا أنه ليس فيه تصريح بذكر المهدي بل أحاديث مسلم كلها لم يقع فيها تصريح به.

١٢ ـ وعثمان أخرجه الدارقطني في الإفراد.

١٣ ـ وأبي أمامة أخرجه الطبراني في الكبير.

١٤ ـ وعمار بن ياسر أخرجه الدارقطني في الإفراد والخطيب وابن عساكر.

١٥ ـ وجابر بن ماجد الصدفي أخرجه الطبراني في الكبير.

١٦ ـ وابن عمر.

١٧ ـ وطلحة بن عبيد الله أخرجهما الطبراني في الأوسط.

١٨ ـ وأنس بن مالك أخرجه ابن ماجه.

١٩ ـ وعبد الرحمان بن عوف أخرجه أبو نعيم.

٢٠ ـ وعمران بن حصين أخرجه الإمام أبو عمرو الذاني في سننه. وغيرهم.

ويذكر صاحب نظم المتناثر أيضاً: قد نقل غير واحد عن الحافظ السخاوي أنها متواترة والسخاوي ذكر ذلك في فتح المغيث ونقله عن أبي الحسين الإبري وقد تقدم نصه: أول هذه الرسالة وفي تأليف لأبي العلاء إدريس بن محمد بن إدريس الحسين العراقي المهدي هذا أن أحاديثه متواترة أو كادت قال: وجزم بالأول غير واحد من الحفاظ النقاد اهـ. وفي شرح الرسالة للشيخ جسوس ما نصه: ورد خبر المهدي في أحاديث ذكر السخاوي أنها وصلت إلى حد التواتر اهـ. وفي شرح المواهب نقلاً عن أبي الحسين الإبري في مناقب الشافعي قال: تواترت الأخبار أن المهدي من هذه الأمة وأن عيسى يصلي حلفه ذكر ذلك رداً لحديث ابن ماجه عن أنس ولا مهدي إلا عيسى اهـ. وفي مغاني الوفا بمعاني الإكتفا قال الشيخ أبو الحسين الإبري قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بمجيء المهدي وأنه سيملك سبع سنين وأنه يملأ الأرض عدلاً. وفي شرح عقيدة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي ما نصه: وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوي وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم ثم ذكر بعض الأحاديث الواردة فيه عن جماعة من الصحابة وقال بعدها، وقد روى عمن ذكر من الصحابة وغير من ذكر منهم

بروايات متعددة وعن التابعين من بعدهم مما يفيد مجموعة العلم القطعي فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرر عند أهل العلم ومدون في عقائد أهل السنة والجماعة اهـ. وتتبع ابن خلدون في مقدمته طرق أحاديث خروجه مستوعباً لها على حسب وسعة فلم تسلم له من علة لكن ردوا عليه بأن الأحاديث الواردة فيه على اختلاف رواياتها كثيرة جداً تبلغ حدّ التواتر وهي عند أحمد والترمذي وأبي داود وابن ماجه والحاكم والطبراني وأبي يعلى الموصلي والبزار وغيرهم من دواوين الإسلام من السنن والمعاجم والمسانيد وأسندوها إلى جماعة من الصحابة فإنكارها مع ذلك مما لا ينبغي، والأحاديث يشدّ بعضها بعضاً ويتقوى أمرها بالشواهد والمتابعات وأحاديث المهدي بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف، وأمره مشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الأعصار وأنه لا بدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت النبوي يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره وأن عيسى ينزل من بعده فيقتل الدجال أو ينزل معه فيساعده على قتله ويأتم بالمهدي في بعض صلواته إلى غير ذلك.

قاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني اليمني رحمه الله رسالة سماها التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح قال فيها والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً في الصحيح والحسن والضعيف المنجبر وهي متواترة بلا شك ولا شبهة بل يصدق وصف التواتر على ما دونها على جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة أيضاً لها حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك اهـ. وانظره

فقد ذكر أحاديثه وتكلم عليها وفي الصواعق لابن حجر الهيثمي ما نصه: قال أبو الحسين الإبري قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بخروج المهدي وأنه من أهل بيته وأنه يملك سبع سنين وأنه يملأ الأرض عدلاً وأنه يخرج مع عيسى صلى الله على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام فيساعده على قتل الدجال بباب لد بأرض فلسطين وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه اهـ. ومثله له في القول المختصر في علامات المهدي المنتظر إلا أنه عبر عن أبي الحسين المذكور ببعض الأئمة ونصه: قال بعض الأئمة قد تواترت الأخبار الخ ما مر عنه في الصواعق وقال قبله بيسير ما نصه: قال بعض الأئمة الحفاظ أن كونه أي المهدي من ذريته ﷺ قد تواتر عنه ﷺ اهـ. (قلت) وأبو الحسين المذكور هو محمد بن الحسين بن إبراهيم الإبري السجستاني مصنف كتاب مناقب الشافعي وهو كتاب حافل رتبه على أربعة أو خمسة وسبعين باباً وآبر من قرى سجستان توفي في رجب سنة ثلاث وستين وثلاثمائة راجع ترجمته في الطبقات الكبرى للسبكي ولولا مخافة التطويل لأوردت هاهنا ما وقفت عليه من أحاديثه لأني رأيت الكثير من الناس في هذا الوقت يتشككون في أمره ويقولون يا ترى هل أحاديثه قطعية أم ولا وكثير منهم يقف مع كلام ابن خلدون ويعتمده مع أنه ليس من أهل هذا الميدان والحق الرجوع في كل فن لأربابه والعلم لله تبارك وتعالى. انتهى كلام الكتاني.



ويذكر ابن حجر الهيثمي في القول المختصر في علامات المهدي المنتظر:

«قال بعض الأئمة الحفاظ أن كونه ـ أي المهدي ـ من ذريته ﷺ قد تواتر عنه ﷺ. قلت: وأبو الحسين المذكور هو محمد بن الحسين بن

إبراهيم الإبري السجستاني مصنف كتاب مناقب الشافعي وهو كتاب حافل رتبه على أربعة أو خمسة وسبعين باباً وآبر من قرى سجستان توفي في رجب سنة ثلاث وستين وثلاثمائة راجع ترجمته في الطبقات الكبرى للسبكي ولولا مخافة التطويل لأوردت هاهنا ما وقفت عليه من أحاديثه لأني رأيت الكثير من الناس في هذا الوقت يتشككون في أمره ويقولون يا ترى هل أحاديثه قطعية أم لا وكثير منهم يقف مع كلام ابن خلدون ويعتمده مع أنه ليس من أهل هذا الميدان والحق الرجوع في كل فن لأربابه والعلم لله تبارك وتعالى». انتهى كلام ابن حجر.



أجل، إننا ندرك بعد ذلك أن الموقف الرافض للمهدي يتعدى حتى إلى جملة الأخبار التي تحدثت عن ظهوره دون الإشارة إلى الولادة. فما بالك بأخبار الولادة. فالشاهد في هذا الإيراد هو أن جملة ما أوردناه من أقوال المفسرين والأخبار وشهادات أهل الحديث تؤكد على أن المسألة غاية في الأهمية. وهي أيضاً تتعلق بحدث مخصوص وشخص معين وليست فكرة مائعة كما يحلو لمن يطلب الدليل وهو يأبى الأدلة. ويطلب المعنى الظاهر فيما يتنكر لظاهر معنى أخبار المهدي في التعيين. والشاهد الأكبر أن كل هذه الأخبار هي تؤكد على نظرية الشيعة في الإمام الثاني عشر، ليس لأنها الأكثر تناغماً مع النسق العقدي الإمامي فحسب، بل لأنها قرائن داعمة وشارحة ومفسرة لما اختلف حوله من أمر الحجة ابن الحسن. إننا إذا ضممنا هذه كلها بما فيها وجود من رأى ولادته وترجم له من محدثي ومترجمي أهل السنة أيضاً إلى الأخبار المؤكدة لولادته والشهادات التي تمت، فإنها تدعم جانب الولادة لا جانب الشك. والحال أنه إذا اجتمع نفي وإثبات في قضية ما فالمقدم الإثبات لا النفي. ولا أحسبك تستصحب النفي ما دام أن الأصل أن نصدق ثبوت الولد

لمن ادعاه وشهد عليه إلاّ أن يكون لك دليل يثبت خلاف ذلك. فأنت مطالب بدليل النفي ولست في مورد استصحابه. وحيث إنك قلت ما الفائدة من انتظار إمام غاب أكثر من ١٤ قرن، أقول ما الفائدة من غيبة عيسى ونظراءه من الغيّب إلاّ أن تكون للغيبة أسرار لا يسأل عنها بهذا القدر من التبسيط. مع أن الغيبة تعني أن مسيرة الأنبياء لم تنجز وهي في انتظار التحقق الأكبر. فليست عبثاً. فإذا قلت ما جدوى غيبته كل هذا العمر، فالسؤال الأجدى: بما أن أخبار المهدي تواترت في مجاميع المسلمين لم ينكرها إلا جاهل بالسنن، فإذن ما الفائدة أن تنتظر الأمة كل هذا الزمان شخصاً لم يولد بعد؟! وما الذي يؤخره إذن؟! فإذا كان المانع حال دون ظهور الحجة ابن الحسن بالنسبة للقائلين بالغيبة، فما الذي يحول بين الولادة وقد فسدت حقب من الأزمنة ولم يولد، وأي زمان يا ترى هو أحوج إلى ولادته من أزمنة خلت وزمان ينتظر؟! إن جملة الأخبار والقرائن والمرجحات تجعل الترجيح للأدلة القائلة بالولادة والغيبة لا لأدلة انتظار من لم يولد بعد. فالمانعية من ظهوره وهو مولود غائب أقرب إلى معنى العدل واللطف ومقاصد الشرع من مانعيته ظهوره وهو معدوم لم يولد. فهاك ما يدل على ذلك:

في إثبات أن المهدي هو محمد بن الحسن

سبق وذكرت لك أن طريقة العاجز في رد الأخبار هي في تتبع رجالها من دون استقصاء، ثم عرضها على فهارس وكتب الرجاليين، ثم تجريحهم ثم الحكم على الرواية بالضعف. لو كانت تلك هي الطريق السالكة لدراية الحديث لما بقي أمر من هذا الدين قائماً، ولا ثبتت أي قيمة من قيم الدين أو الدنيا. ليس مخافة من هذا المنهج بل نظراً لخطئه في تحقيق المراد وإحراز العلم.

أولاً: مهما زعمت فأنت لم تستقص كل الأخبار. وحينما يدعي خصم لك أن ثمة خبراً لم تقف عليه ويخرجه لك، فلا بدّ أن تكف عن ادعاء الاستقصاء. ثم وجب من جهة أخرى أن تحدد ما مطلوبك هل الوثاقة أم التواتر. وقد أحسن من رأى أن توثيق الراوي مفيد للعلم، لكنه ليس يصار إلى معيار التوثيق إلا عند فقد التواتر. فلا نبحث عن الثقة إلا في الآحاد. أما التواتر فهو مفيد للعلم ولا يشترط فيه وثاقة الراوي وإن أمكن فهو زيادة تشككية في العلم. المعول عليه في التواتر أن لا يكون في مكنة رواته التواطؤ على الكذب. فلو روى أكثر من مئة كذّاب حديثاً ولم تكن بينهم صلة ولا جمعت بينهم مصلحة ولا تاريخ ولا جغرافيا، فكيف يكذبون؟! اللهم إلاّ أن نثبت قدرتهم على العلم بالغيب والتخاطب عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة. هذا لو رواه كذّابون على النحو الاستغراقي، فكيف إذا كانت تلك الأخبار مما رواها ثقات وصادقون. ثم إضافة إلى ذلك وجب معالجة المتن بالاهتمام نفسه في معالجتنا السند. فقد يكون هذا الخبر صحيحاً من حيث مطابقة معناه للكتاب لكن في سنده ضعاف. وقد يكون فيه ضعفاً باعتبار مخالفته للكتاب والقواعد ولكنه صحيح سنداً. ولذا كان مقتضى القاعدة كما يذكر بعض الفضلاء أن صحة السند لا تعني صحة المتن. وأنا أعكسها أيضاً لأقول: إن ضعف السند لا يعني ضعف المتن. أليس المطلوب أن نجعل المعيار هو القرآن لنقيس عليه السنة. هكذا نستطيع أن نرد ما روي على سبيل الوهم كما نقبل ما صح على أفواه الضعاف والمجاهيل متى أحكمنا مطابقته للكتاب. فإذا لم نستطع أن نستنبط من قرآننا العظيم ما ورد في مخلص الأمم والبشرية فماذا نقدر من باب الأولى استنباطه منه يا ترى؟!

ليس صحيحاً أن الإمامية أثبتوا ولادة الإمام الحجة إثباتاً عقليًا مجرداً على أساس الافتراض الفلسفي. بل ليس للعقل هنا من وظيفة

سوى الربط بين القرائن والأدلة لتأكيد الولادة التي ثبتت لديهم بالتواتر الشفهي الذي تناقله الشيعة أبا عن جد وهم المعني الأول بحمل أسرار أئمتهم وهم الأقرب إلى معرفة إن كان للحسن ولد أم لا. وثمة أدلة عامة وأخرى أخص. وهاهنا جدارة الوظيفة العقلية. لو اتبع رجال المباحث طريقتك يا أخي أحمد في التشكيك بكل هذه القرائن وإهمالها لما أمكنهم القبض على لص صغير متخفي بعد أن ترك وراءه آثاراً فاضحة. وقبل إيراد الأدلة المباشرة دعني أتوقف عند خبر الاثنا عشر خليفة الذي جاء ذكره في ما سبق من هذه الرسالة. وما نجده في أخبار العامة قبل الخاصة. حديث الاثنا عشر خليفة من الأدلة الجلية على ترجيح الولادة وتكذيب كل الشكوك التي تذرع بها خصوم الإمامية.

إن نظرة تأملية بسيطة تقول: إن حقيقة الاثني عشر إماماً مما ورد في كتب العامة والخاصة وهو يعود إلى مرحلة سابقة عن ولادة الإمام الحجة. وفي بعض الروايات العامة قبل الخاصة تعيينهم بذكر التسعة من ولد الحسين. هذا ناهيك عن أن الكثير ممن تناول هذا المبحث من حفاظ العامة حينما يتحدثون عن فضائل أئمة أهل البيت يبنون على الاثني عشر ويذكرون الإمام الحجة ولداً للإمام الحسن. وهي ليست مصادفة. كما فعل سبط بن الجوزي في تذكرة الخواص وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة وابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة وغيرهم. ثم إن العموم في ذكر الأوصياء مخصص بأخبار أخرى وجب استحضارها عند الضرورة وعدم إغفالها. وهذا أمر متعارف عليه. فلو سلمنا بأن الوصية ليست بدعاً في تاريخ النبواة، وهي حتماً لا ترفع بالخاتمية لأن لا تزاحم في البين. إن لم نقل أنها في الخاتمية آكد لعدم وجود النبي بعده ﷺ. وهذا ما يفسر خصوصية الغيبة ويمنحها تفسيراً موضوعيًا. فلو كان هناك نبي بعد فترة لكان ممكناً تفهّم استشكال من

اعتبر الغيبة أمراً غريباً. وإن ولادة وصي بعد مر قرون يعني أن الأرض خلت من حجة مما هو خلاف العقل والنص. قلنا إذن أن للوصية بصيغة العموم نظيراً في الكتاب إذ لم يسمّ لنا من هم الاثنا عشر نقيباً من نقباء بني إسرائيل ولا من ذكروا كأوصياء وذرية للأنبياء. فآل إبراهيم الذين سأل إبراهيم ربه أن يجعل منهم الأئمة، حينما قال: «وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً، قال ومن ذريتي، قال لا ينال عهدي الظالمون». فهو لم يقل «ذريتي» بل قال «من ذريتي». فإننا حينما نجد آل إبراهيم مقرونة بآل محمد كما في الصلاة الإبراهيمية التي يرددها المسلمون خمس مرات على الأقل في كل يوم أثناء صلاتهم المفروضة، فإننا لا نعلم أسماء آل إبراهيم إلا ما تشخص في السنن. فالقرآن عادة ما يعمم وتأتي السنة لتخصص وتعين وتسمّي. لكن ثمة قرائن مستفيضة تدل العقل وتهديه بحيث لا يستقيم أي معنى يخالف وجهة تلك القرائن.

إذن، فحديث الاثني عشر دال على ذلك. وقد رواه من لم يكن في زمن الهادي أو العسكري. فمهما ضعف الراوي فلا يضر ما دام أثبت أمراً وقع. فإذا أخذنا حديث الاثني عشر بعين الاعتبار، وهو الذي لا شك في صحته وتواتره ومعرفة الصحابة والتابعين به.. العامة والخاصة أيضاً، انتقلنا إلى الأدلة المباشرة في إثبات الولادة وتعيين الإمام المهدي في شخص محمد بن الحسن (عج).

إن بين أيدينا أدلة صحيحة رواها شيعة الإمام الحسن العسكري وأخرى تتعلق بشهادات من رأوه وكذا المقربين والقابلة وما شابه وهي طرق متعارف عليها في الإثبات. حيث يكفي منها ما يلي:

هناك رواية للصدوق بسند صحيح، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن

أيّوب بن نوح قال: قلت للرضا عليه السلام: إنّا لنرجو أن تكون صاحب هذا الأمر، وأن يرّده الله عزّ وجلّ إليك من غير سيف، فقد بويع لك، وضربت الدراهم باسمك، فقال عليه السلام: ما منا أحد اختلفت إليه الكتب، وسُئل عن المسائل، وأشارت إليه الأصابع، وحُملت إليه الأَموال، إلّا أُغتيل أو مات على فراشه، حتى يبعث الله عزّ وجلّ لهذا الأمر رجلاً خفي المولد والمنشأ وغير خفي في نسبه.

وهناك رواية للقندوزي في ينابيع المودة عن الإمام الرضا عليه السلام: «الخلف الصالح من ولد الحسن بن علي العسكري هو صاحب الزمان وهو المهدي سلام الله عليهم».

وهناك رواية للكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب عن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة، والأُخرى طويلة، والغيبة الأُولى لايعلم بمكانه فيها إلّا خاصة شيعته، والأُخرى لايعلم بمكانه فيها إلّا خاصة مواليه.

وفي كمال الدين: حدثنا أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما؛ قالا: حدثنا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري وأحمد بن إدريس؛ قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ومحمد بن عبد الجبار، وعبدالله بن عامر بن سعد الأشعري، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن محمد بن المساور، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: إيّاكم والتنويه، أما والله لَيَغيبنَّ إمامكم سنيناً من دهركم، ولتمحصنّ حتى يقال: مات أو هلك بأي وادٍ سلك، ولتدمعنّ عليه عيون المؤمنين، ولتكفأنَّ كما تكفأ السفن في أمواج البحر، ولاينجو إلّا من أخذ الله ميثاقه وكتب في قلبه الإيمان وأيّده بروح منه.



هذه روايات صحت من طريق الشيعة لها نظائر تعد بالعشرات بل أزيد. وهو يدفع ادعاءك بأن الأمر لا يعدو كونه فرضية فلسفية أو خيالية. وعجبت كيف زعمت أن السابقين قالوا بأنهم مضطرين لذلك وقد وقفوا على أخبار من هذا القبيل ورووا أخبار التعيين. ثم إنك تزعم أن لا ولد للإمام العسكري، والأمر لا يعدو إلا شكًّا مقابل أدلة. والناظر في عموم تلك الأدلة المثبتة للولد يدرك أنها كافية وأنها معتبرة. فكيف يصار إلى القول أنها ليست شرعية ولا قانونية. ونحن نعلم أن المعنيين بثبوت ولادته هم أهل بيته بالدرجة الأولى وقابلته والشهود المقربين لا الخصوم، والثقات لا الكذابين الطامعين في السلطة والجاه مثل عمه جعفر الكذاب. فطرق الإثبات واضحة من خلال شهادات هؤلاء كما سنظهر جانباً من شواهدهم.

فأنت تشترط في الأدلة شروطاً كما تقول: «وأقصد بالأدلة: ظهوره للعلن، ومشاهدته من قبل أناس موثوقين، واعتراف أبيه به، وكل هذا لم يحدث». والحق يقال أن كل هذا ثبت. فلقد شوهد من قبل عدد من المقربين والموثوقين. وأما أبوه فقد عمل على إخفائه لا عدم الاعتراف به. بل إنه ذبح عقيقة بحسب مصادرنا كما في غيبة الصدوق. فإنك تقول هذا لم يحدث ورميت بكل هذه الأدلة عرض الحائط. بلا، لقد تمت الولادة بشهادة هؤلاء وترجم له وسجل في كتب الأنساب فضلاً عن أن البحث عن المهدي كان روتيناً لدى سلطة بني العباس وازداد وهاج حين ورود العسكريين الذين نفيا إلى سامراء وحوصرا في بيتهما. فالأمر خطير لا مزح فيه. وعجباً أنك كذّبت كل شهادات الموثوقين ممن شاهده أو روى أخباراً تثبت وجوده فيما تعلقت بتشكيكات الخصوم وحكاية جعفر الكذاب الذي لم يصدقه أحد بمن فيهم سلطة بني العباس.

فالقابلة هي حكيمة بنت الإمام الجواد. وقد صرحت بولادته

بحسب مصادرنا. ولم تكن حكيمة وحدها بل ثمة من مساعداتها كخادمة الإمام العسكري نسيم وكذا جارية أبي علي الخيزران...وعموماً فمصادرنا تحصي أسماء من الثقات وشاهده من المقربين والسفراء وغيرهم مما لا يطرح بخفة دون اعتبار. بل أمام كل هذه الشواهد تبدو محاولات التشكيك أقرب إلى العناد إذا ما اعتبرنا وضعية الأئمة لا سيما العسكريين، وضغط السلطة العباسية التي كان يهمها القضاء على الثاني عشر لما تعرفه وما يشيع من أنه القائم ﷺ. ولا أجد الحاجة إلى الأطناب في ذلك، حيث يمكن التفصيل فيه في الجولات الآتية.



وحيث إنك تتحدث عن ولادة الإمام الحجة كما لو أن حتى شيعته لم تكن لهم دراية ولا علم بهذه الولادة حتى تولدت تلك الفرضية الفلسفية المزعومة، سأكون مضطراً إلى تقديم دليلين لا ينكرهما من زعم أنه يحكم العقل في فكره وعقائده:

أولهما: اعتراف المخالف، بولادة المهدي محمد الحسن.

ثانيهما: النَّسابة العرب، حيث هم أهل لأدق الصناعات في هذا الباب وأكثرها علاقة بإثبات الولد أو نفيه.

أولاً: اعتراف بعض المخالفين بولادة الحجة بن الحسن

إن قولك أن الأمر لم يكن شائعاً، يكذبه اعتراف عدد من المخالفين بولادته وتسميته وتعريفه بأنه الإمام الحجة وبأنه الثاني عشر من أئمة أهل البيت. فكيف تكون الحيرة عمت شيعة الإمام العسكري ونحن نجد العامة من المخالفين تؤكد ولادته. فهل حار من يهمه الأمر في معرفة إمام زمانه فيما استيقنها المخالف واطمأن؟!

وهاك باقة أخرى ممن وافق من العامة اعتقاد الشيعة بأن المهدي هو الحجة ابن الحسن المولود:

ذكر ابن حجر في الصواعق المحرقة بعد ذكر الإمام الحسن بن علي العسكري صلوات الله عليه: ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القائم المنتظر، قيل: لأنه ستر بالمدينة وغاب، فلم يعرف أين ذهب. ومر في الآية الثانية عشر قول الرافضة فيه أنه المهدي، وروي ذلك مبسوطاً، فراجعه فإنه مهم.

- **ابن الجوزي في تذكرة الخواص**: هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة، صاحب الزمان، القائم، والمنتظر، والتالي، وهو آخر الأئمة.

- **ابن الأثير في الكامل يقول**: وفيها توفي أبو محمد العلوي العسكري، وهو أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر» (١).

- **الذهبي في العبر**: وفيها ولد محمد بن الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحُسَيْني، أبو القاسم الذي تلقّبه الرافضة الخلف الحجة، وتلقّبه بالمهدي، والمنتظر، وتلقبه بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثني عشر.

- **ابن خلكان في وفيات الأعيان**: أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد المذكور قبله، ثاني

عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية المعروف بالحجة... كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين

- **كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤول**: أبي القاسم محمد بن الحسن الخالص بن عليّ المتوكل بن القانع بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي، الحجة، الخلف الصالح، المنتظر عليه السلام. ورحمة الله وبركاته.

ثانياً: شهادة النَّسابة العرب

كيف يحار شيعته وقد تعرف عليه النَّسابة وسجلوا تاريخ ولادته؟! فهل النَّسابة العرب كانوا ممن وقعوا في سحر هذه الفرضية الفلسفية التي ولدت بين عشية وضحاها؟!

ففي كتاب الإمام المهدي في الفكر الإسلامي نقف على استقصاء جميل وتحقيق بارع في ذكر من ذكر الإمام محمد بن الحسن من النَّسابة. وهي باقة تكفي ولا نحتاج بعدها إلى عناء. وهي كالتالي:

١ ـ النَّسابة الشهير أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان البخاري من أعلام القرن الرابع الهجري، كان حياً سنة (٣٤١ هـ)، وهو من أشهر علماء الأنساب المعاصرين لغيبة الإمام المهدي الصغرى التي انتهت سنة ٣٢٩ هـ.

قال في سر السلسلة العلوية: «وولد علي بن محمد التقي عليه السلام: الحسن بن علي العسكري عليه السلام من أُم ولد نوبيّة تدعى: ريحانة، وولد

سنة إحدى وثلاثين ومائتين وقبض سنة ستين ومائتين بسامراء، وهو ابن تسع وعشرين سنة.. وولد علي بن محمد التقي عليه السلام جعفراً وهو الذي تسميه الإمامية جعفر الكذاب، وإنّما تسميه الإمامية بذلك؛ لادعائه ميراث أخيه الحسن عليه السلام دون ابنه القائم الحجة عليه السلام. لأطعن في نسبه».

٢ ـ السيد العمري النسابة المشهور من أعلام القرن الخامس الهجري قال ما نصه: «ومات أبو محمد عليه السلام وولده من نرجس عليها السلام معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله، وسنذكر حال ولادته والأَخبار التي سمعناها بذلك، وامتُحن المؤمنون بل كافة الناس بغيبته، وشره جعفر بن علي إلى مال أخيه وحاله فدفع أنْ يكون له ولد، وأعانه بعض الفراعنة على قبض جواري أخيه»..

٣ ـ الفخر الرازي الشافعي (ت/٦٠٦ هـ)، قال في كتابه الشجرة المباركة في أنساب الطالبية تحت عنوان: أولاد الإمام العسكري عليه السلام ما هذا نصه: «أما الحسن العسكري الإمام عليه السلام فله ابنان وبنتان: اما الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف، والثاني موسى درج في حياة أبيه. وأما البنتان: ففاطمة درجت في حياة أبيها، وأم موسى درجت أيضاً».

٤ ـ المروزي الأزورقاني (ت بعد سنة ٦١٤ هـ) فقد وصف في كتاب الفخري جعفر ابن الإمام الهادي في محاولته إنكار ولد أخيه بالكذاب (٢)، وفيه أعظم دليل على اعتقاده بولادة الإِمام المهدي.

٥ ـ السيد النَّسابة جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عِنَبَة (ت/٨٢٨ هـ) قال في عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: «أما علي الهادي فيلقب العسكري لمقامه بسُرَّ من رأى، وكانت تسمى العسكر، وأُمّه أُم ولد، وكان في غاية الفضل ونهاية

النبل، أشخصه المتوكل إلى سُرَّ من رأى فأقام بها إلى أن تُوفي، وأعقب من رجلين هما:

الإمام أبو محمد الحسن العسكري عليه السلام، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمد المهدي صلوات الله عليه ثاني عشر الأئمة عند الإمامية وهو القائم المنتظر عندهم من أُم ولد اسمها نرجس.

واسم أخيه أبو عبدالله جعفر الملقب بالكذّاب؛ لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن» (٣).

وقال في الفصول الفخرية (مطبوع باللغة الفارسية) ما ترجمته: «أبو محمد الحسن الذي يقال له العسكري، والعسكر هو سامراء، جلبه المتوكل وأباه إلى سامراء من المدينة، واعتقلهما. وهو الحادي عشر من الأئمة الاثني عشر، وهو والد محمد المهدي عليه السلام، ثاني عشرهم» (٤).

٦ ـ النَّسابة الزيدي السيد أبو الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني من أعيان القرن الحادي عشر.

ذكر في المشجرة التي رسمها لبيان نسب أولاد أبي جعفر محمد بن علي الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وتحت اسم الإمام علي التقي المعروف بالهادي عليه السلام خمسة من البنين وهم: الإمام العسكري، الحسين، موسى، محمد، علي. وتحت اسم الإمام العسكري عليه السلام مباشرة كتب: (محمد بن) وبازائه: (منتظر الإمامية)(١).

٧ ـ محمد أمين السويدي (ت ١٢٤٦ هـ) قال في سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: «محمد المهدي: وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة، حسن الوجه والشَّعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة»(٢).

٨ ـ النَّسابة المعاصر محمد ويس الحيدري السوري قال في الدرر البهية في الأنساب الحيدريّة والأَوَيسيّة في بيان أولاد الإمام الهادي عليه السلام: «أعقب خمسة أولاد: محمد وجعفر والحسين والإمام الحسن العسكري وعائشة.

فالحسن العسكري أعقب محمد المهدي «صاحب السرداب». ثم قال بعد ذلك مباشرة وتحت عنوان: (الإمامان محمد المهدي والحسن العسكري): «الإمام الحسن العسكري: ولد بالمدينة سنة ٢٣١ هـ وتوفي بسامراء سنة ٢٦٠ هـ.

الإمام محمد المهدي: لم يذكر له ذرية ولا أولاد له أبداً».

في رد التذرع بأن الاختلاف في التعيين دليل عدم الثبوت

وهو دليل أوهى من بيت العنكبوت. ولست أرى له وجهاً ولا موضوعاً. لقد اختلف الناس في نبوة أنبياء من أولي العزم فما كان ذلك دليلاً على بطلان حقيقة نبوتهم. وقد كانت أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فجر الدعوة لا تتجاوز بضعة أنفار وهم مع ذلك خالفوا أمماً من أهل الكتاب. فالمسألة تتوقف على الدليل وعلى الدليل فقط. أما أن نهوّل من أمر خلاف الشيعة في تعيين المهدي، فهو تهوين مفتعل وادعاء مردود. وقد رد الإمامية على ذلك منذ قرون خلت. وسأنقل لك ما لخصه أحد أعلامهم في القرن السادس عشر الهجري وهو ابن ميثم البحراني في قواعد المرام. وسأستعرض أمامك ما كنت تناولته في ورقة قدمتها في المؤتمر التكريمي الثاني للشيخ ميثم البحراني بطهران، حيث رأيته لخّص موقف الإمامية أفضل تلخيص، فأقول:

فأما ما كان من الطريقين الذين سلكهما في الاستدلال على التعيين، أي ما تواتر من أخبار الإمامية وأيضاً لما روي عن الرسول ﷺ من أن ابنه الحسين «إمام ابن الإمام أخو الإمام أبو الأئمة، تاسعهم قائمهم..» كافي لكنه في الحجاج مطلوب الإكثار لا لعدم كفايته في المقام، بل لمقتضى الحجاج. لا سيما التأكيد على ذكر سنده الثابت عند العامة وتحديداً ابن حنبل.. غير أن الحديث عن المعين يقتضي دفع كل ما من شأنه أن لا يجعل الإمامة تصل إلى الثاني عشر، ومنه دفع آراء بعض الشيعة الذين أنكروا بعض الأئمة، وهو ما يستدعي إثباتاً لواحد واحد من الأئمة. لذا نعتقد أن هذا البحث كان شديد العلقة ببحث الغيبة ومسائلها. وقد حاول الشيخ ميثم أن يؤسس قاعدة للنقاش تستدعي ثلاث نقاط أساسية: **إحداهما** بما أن لا أحد ممن ادعت الطوائف الأخرى غير معصوم بالاتفاق، فإن ما ليس بمعصوم لا يكون إماماً، حيث يمكننا القول أن الوجه الذي يجب به الإمام من باب اللطف هو عصمته لا مجرد الأعلمية.. **وثانيهما** أن لا وجود لنص على إمامة أحد ممن زعمت الطوائف المذكورة، **وثالثها** وبموجب قاعدة الحسن والقبح العقليين المتفق عليها من قبل الشيعة قاطبة، تثبت أن الحق لو كان مع هذه الطوائف لما انقرضت.. «حيث لازمه خروج الحق عن الأمة».. لقد حاج الشيخ ميثم البحراني كل هذه الفرق ودحض مزاعمها بطرق حجاجية سائغة مستوعباً كافة إشكالاتهم مفنداً إياها واحدة واحدة، إذ وقع عند عشرة ادعاءات بدء بالكيسانية ومروراً بالزيدية والناووسية والإسماعيلية والشمطية والفطحية والممطورة والطائفة التي ادعت إمامة أحمد بن موسى والأخرى التي ادعت إمامة محمد بن علي والتي ادعت أن الحسن بن علي لم يمت.. كان الحجاج نقليًّا وعقليًّا، حيث اكتفى الشيخ ميثم بذكر الأمثلة العشرة دون أن يتطرق إلى ما عداها مبرراً ذلك بقوله:

«فهذا هو الكلام على الطوائف المشهورة منهم، وأما الباقون فكلامهم ظاهر الفساد».

والحق أن هذا حجاج شيعي ـ شيعي بامتياز، وهو ما ميز الإمامية الاثني عشرية، حيث بات واضحاً أن أي ادعاء وزعم لا يستند إلى دليل وبرهان لن تقوم له قائمة.. فتكون بذلك الاثني عشرية وحدها القادرة على الدفاع عن عقائدها بدليل العقل والنقل، وتنازل جميع خصومها المناظرين بالحجاج والبرهان.. لقد رد مقالة الكيسانية التي زعمت الإمامة لمحمد بن الحنفية ونفتها عمن دونه.. ذلك لأنهم بعد أن رأوا في محمد بن الحنفية الإمام وأيضاً القائم المهدي، قضوا بأنه لا إمام غيره وبأنه لا يموت إلا بعض الظهور حتى لا تخلو الأرض من حجة.. وقد استدلوا على إمامته بقول على قول علي بن أبي طالب لابن الحنفية: «أنت ابني حقًّا».. واستدلوا بكونه صاحب راية علي بن أبي طالب عليه السلام كما كان هذا الأخير صاحب راية الرسول صلى الله عليه وآله. وعلى كونه المنتظر بقوله صلى الله عليه وآله: «**لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي وكنيته كنيتي واسم أبيه اسم أبي**» على أن من أسماء علي عبد الله لقوله: «أنا عبد الله وأخو رسول الله.. الخبر»..

وقد استدل الشيخ ميثم على فساد هذه الدعوى التي رآها غير موجهة، بأمور، منها أننا لو سلمنا بأن خبر «أنت ابني حقًّا» صحيح وهو كذلك لا يشك فيه أحد، إلا أنه لا يفيد خصوص الإمامة.. وهذا واضح حيث التخصيص يحتاج إلى قرينة مطمئنة، لذا حمله الشيخ ميثم على معنى الشجاعة وطيب المولد تشجيعاً من علي بن أبي طالب عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية ـ ض ـ على ما كان منه من بلاء حسن..فأما كونه صاحب راية أبيه، فلا يكفي دليلاً، ولو كان كذلك وجب أن كل من حمل راية الرسول صلى الله عليه وآله أو راية الإمام علي عليه السلام نص على إمامته؟!وأما

كونه المهدي فليس في لسان الخبر ما يثبت سوى أن الله يبعث رجلاً بتلك الأوصاف ولا يفيد أن المعين هو هذا الشخص، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن عبد الله اسماً لعلي بن أبي طالب، فالمقصود من الخبر المذكور أنه نسب لنفسه العبودية لله ليس إلا..هذا دون أن ننسى أن محمد بن الحنفية لم يدع الإمامة وقد أنكر ذلك أمام أنصار المختار الذي سار في طلب الثأر للإمام الحسين عليه السلام. وقد سميت الكيسانية نسبة كيسان وهو اسم للمختار.

ورد الشيخ ميثم على مدعى الزيدية التي ترى أن الإمامة في علي والحسن والحسين ثم علي بن الحسين ثم كل فاطمي خرج بالسيف هو مستحق للإمامة. وقد رأوا في زيد بن علي إماماً نظراً لعلمه وزهده وأمره وجهاده.. لكن الشيخ ميثم يذكر بأن شرائط الإمامة هي غير ما ذهبت إليه الزيدية، بقدر ما هي العصمة والنص، وهما لا يثبتان في حق زيد رضي الله عنه، وليس لأحد أن يدعي ذلك إلاّ أن يأتي ببيان.. والحق أن ثمة ما يستحق حجاجاً أطول من ذلك، فلئن زعمت الزيدية أن شرط الإمام خروجه بالسيف، فثمة من الأئمة الأوائل الذين اعترفت بهم الزيدية من حمل السيف ولم يحمله بحسب الظروف.. فالحسن عليه السلام وافق على الصلح، ولم يرفع السيف بعدها كما لم يرفع الحسين السيف فترة الصلح..وأيضاً لم يرفع علي بن الحسين عليه السلام السيف أيضاً، وكانت حياته زهداً وعلماً ودعاءاً وبكاءً حتى سمي بالسجاد لكثرة سجوده وبذي الثفنات للنتوء الذي سببه كثرة السجود وطوله وبزين العابدين وما شابه..

ورد شيخنا ميثم على الناووسية أتباع عبد الله بن ناووس البصري الذين حصروا الإمامة في جعفر بن محمد واعتقدوا أنه الإمام المنتظر الذي سيعود ليملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وحجتهم خبر رواه عنبسة بن مصعب عن الإمام جعفر: «إن من جاء يخبركم عني بأنه

غسلني وكفنني ودفنني فلا تصدقوه».. وقد رأى الشيخ ميثم أن هذا الخبر لا يكفي، بل إن العلم الضروري بموت الإمام لا يدفعه خبر الواحد.. والخبر قد يحتمل الصحة وقد لا يحتملها..فإن لم يصح بطل كل المدعى وإن صح أمكن تسليط التأويل مادام يعارض العقل حيث يجب ترجيح العقل على النقل في المقام..

ورد الشيخ ميثم على دعوى الإسماعيلية التي حصرت الإمامة في إسماعيل الولد الأكبر للإمام جعفر بدعوى عدم جواز النص على غير الأكبر أولاً وثانياً لأنهم زعموا أن من خالفهم أجمع على أن الإمام نص على ابنه إسماعيل، ولكنهم رجعوا وقالوا بأنه بدا لله فيه، فلم يلزموا أنفسهم بقبول مقالة المخالف.. ويرد الشيخ ميثم على هذا الزعم بأن النص على الأكبر يكون مع شرط بقائه بعد الوالد ويمتنع مع عدمه، حيث وقوعه حينئذ يكون كذباً ما دام المتوقع من المنصوص عليه أن يكون خليفة الماضي.. وأما زعمهم أن الإجماع وقع من المخالف حول وقوع النص قبل البداء، مردود وغير مسلم به لأن لا وجود لمن أجمع من الأصحاب على ذلك.. وأما حديث البداء فلا علاقة له بالإمامة، بل يتعلق بالقتل الذي صرف عن إسماعيل، كما جاء في الرواية: «إن الله كتب القتل على ابني إسماعيل مرتين فسأله فيه، فما بدا له في شيء كما بدا له في إسماعيل»..

وعلى الشمطية القائلين بإمامة محمد بن جعفر وهم أتباع يحيى بن أبي الشمط حيث رووا حبراً عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعت أبي يقول: إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي فهذا الولد يشبهني ويشبه الرسول صلى الله عليه وآله ويكون على سنته»..

لم يسلم الشيخ البحراني بصحة الخبر، ومع فرض التسليم لا

يجوز العمل به في المقام لأنه من الآحاد، ومع فرض التسليم لا يؤدي إلى المراد بالدلالات الثلاث: مطابقية وتضمنية والتزامية..لم يتوقف الشيخ ميثم عند مقتضى الدلالات الثلاث، لكننا نقول: لعله أراد بالمطابقية أن الخبر المذكور لم يكن كافياً للدلالة على تمام معناه الموضوع له، فالشبه وحده لا يتعدى في الدلالة إلى الإمامة بشرطيها - العصمة والنص - وصفاتها الأخرى.. ومقتضى الدلالة المطابقية أن يدل اللفظ على تمام معناه.. ولم يحصل هذا في المقام..وحيث لم يثبت ذلك بالمطابقية فلن يثبت بالباقي، حيث كلاهما فرع للأولى..فلا نتصور الجزء في التضمني ولا ما هو خارج عن المعنى إلا بتصور الكل وما هو دال على نفس المعنى..والحال أن هذا لم يقع..فعل ذلك ما أراد الشيخ ميثم الإشارة إليه فتأمل!

لكن لو سلمنا بهذا حسب الشيخ ميثم البحراني، فسيعارض ذلك بكون محمداً خرج بعد أبيه مدعيًا الإمامة ومتسميًا بأمير المؤمنين وهو حسب المتعارف عليه عند جمهور الإمامية أمارة على عدم استحقاق الإمامة وهو أمر منكر..

وردًا على الفطحية القائلة بإمامة عبد الله بن جعفر، قال بفساد هذه الدعوى لأن لا وجود لنص من الإمام على ابنه، وإنما بنوا على الأكبرية. وقد رد الشيخ ميثم القول بأكبرية عبد الله بن جعفر، مؤكداً على أن الأكبرية لإسماعيل. ورده ثانياً من حيث إن حديث الإمامة في الأكبر ورد مشروطاً «ما لم تكن به عاهة»..وكل من ذهب إلى إمامة موسى بن جعفر قالوا على نحو التواتر بوجود عاهة في عبد الله في دينه لأنه ذهب مذهب المرجئة «الواقعون في علي وعثمان» وقول أبا عبد الله فيه: «هذا مرج كبير» وقوله «أما علمتم أنه من المرجئة».. هذا فضلاً عن أنه لم يتميز عن العوام ولا كان صاحب رواية في الحلال والحرام ولا

أهلاً للإفتاء ولا كان يجيب في المسائل الصغيرة التي تعرض عليه لما امتحن بها عند خروجه وادعائه الإمامة..فتلك وجوه كافية تشهد على عدم استحقاقه لها..

وأما دعوى الممطورة الواقفين على إمامة موسى عليه السلام فشبهتهم في ذلك دليلان: الأول قول أبي عبد الله: «ياحميدة بخ بخ، حل الملك في بيتك» وقوله: «اسمه اسم حديدة الحلاق».. فرد الشيخ ميثم أولاً بأن المراد بالملك هنا هو الإمامة على الخلق، وثانياً، عدم التسليم بصحة الخبر ومع فرض التسليم لا يفيد المعنى المذكور بل قد يفيد معنى القائم بالإمامة بعده..

وأما القائلون بإمامة أحمد بن موسى، بناء على كون الإمام موسى وصى بالإمامة إليه وبناء على كون أبا جعفر كان صغيراً، فإنه مردود عليهم حسب الشيخ البحراني، بعدم التسليم بصحة النص على أحمد بن موسى أولاً، فلم يره أحد من النقلة المعتبرين من الإمامية.. وأما عن كونه صغير السن ففيه التباس، حيث كمال العقل عند حجج الله لا يعارض بصغر السن وقد رأيت مثالاً في القرآن لذلك: «كيف نكلم من كان في المهد صبيًّا، قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيًّا» و«وآتيناه الحكم صبيًّا»..

وأما القائلون بإمامة محمد بن علي، بعد أبي الحسن علي بن محمد، بنص هذا الأخير عليه فهو مردود من قبل الشيخ البحراني، بسببين: أنه لا وجود للفظ يؤكد ذلك فوجب أن يأتوا به هذا أولاً.. وثانياً أنهم انقرضوا ولم يبق منهم من يعتد بنقله ولا من يعتبر رأيه حجة في تعيين الإمام..

أما الذين زعموا أن الحسن بن علي لم يمت، فشبهتهم في ذلك

لو أنه مات وليس له ولد لخلا الزمان من إمام معصوم.. ورد ذلك حسب الشيخ ميثم أن موت الإمام معلوم بالضرورة.. كذلك لا نسلم بعدم وجود الولد بعد أن أثبت له جمهور من الإمامية الولد وسموه وشخصوه وظهر لهم ورووا فائضاً من الأخبار حول المولود..

نقول: إن مجمل هذا الحجاج الشيعي ـ الشيعي حول الإمام المعين يعزز أموراً منها:

- أن وراء كل هذا الخلاف اتفاق على أمور منها وجوب الإمام مع تفصيل في المقام، وأيضاً كلهم يؤكد على ثبوت المنتظر وإن أخطأ بعضهم المعين.. ليكون الخلاف شخصي لا نوعي..
- وهذا الاختلاف ليس فيه ما يخدش في صدق المهدوية والغيبة بل هو اختلاف تفصيلي نابع من شبهات، يؤكد على صدق القضية، حيث النزاع حول قضية ثابتة لا خلاف حولها من جهة التعيين بل من جهة المعين..
- أن المدار هو الدليل، حتى أولئك الذي تشبثوا بأدلة واهية لم تكن آراؤهم عارية عن دليل نقلي وعقلي، فحق عليهم إن راموا الدليل أن يأتوا به موجهاً والخضوع لمنطق الحجاج والبرهان..
- أن يتصدى الشيخ ميثم لكل هذه الإدعاءات لا يعني أن هذه الطوائف كلها متفقة ضدّ الاثني عشرية، بل مؤدى كل دعوى من هذه الدعاوى أن تجعل كل طائفة في مواجهة كل الادعاءات العشر المذكورة.. ولو أننا تأملنا مجمل أدلة الطوائف الأخرى سنجد أن الدليل الأقوى هو دليل الإمامية الاثني عشرية، نظراً لأنه آخذ بالعقل المطمئن وآخذ بالنقل المستفيض.. ففدلكاته العقلية لا تتوقف عند قرينة غير مطمئنة ونقوله المستفيضة لا تكتفي بالآحاد ولا الشاذ

الناذر.. فأمكن كل طائفة من هذه الطوائف أن تحتج على الأخرى بما أورده الإمامية في حقها لكنها لن تصمد أمام كثافة الحضور العقلي والنقلي الإمامي، مما يستدعي أن تزيد من الشواهد والأدلة ما يمكنها من الدفاع عن آرائها.. فالحجاج في المقام مشروع والشرط: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾..

هذا الحجاج الشيعي - الشيعي كان ضرورياً للمقام الرابع من مبحث الغيبة عند الشيخ ميثم، لأنه يتعلق بالتعيين. والتعيين لا يتحقق إلا بعد رد دعوى من زعم أن الإمامة ثبتت في حق هذا دون ذاك.. وكونه جاء قبل مبحث الغيبة لا يضر مع وجود الإحالة..وحيث خصصنا الحديث في الغيبة دون باقي الفصول الأخرى من النجاة، كان لا بد من استحضار هذا البحث هنا لتكامله مع مبحثنا وللعلقة الشديدة بينهما وكونه بمنزلة لزوم المقدمة لذي المقدمة.. هذا غيض من فيض ما جادت به قريحة العالم المحقق والفيلسوف المدقق شيخنا كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم من المعلى البحراني، الموصوف بزبدة الفقهاء والمحدثين.

ختاماً

هذه باقة من الأدلة التي لا يمكن المرور عليها مر الكرام. ولا ينفع معها الإغضاء والتجاهل. ولا حتى الادعاء بأنها لا تصح أو مشكوك فيها. مع أنني عجبت مرتين لما تقول إنها أدلة مشكوك فيها. لأن هذا بخلاف الاصطلاح المطلوب. فالأخبار تخضع للجرح والتعديل. فيصح إسنادها أو لا يصح. ولنسمع أولاً رأي المحدثين والرجاليين فيها. وهي أخبار فيها الصحيح والمتواتر. وأما ما يتعلق بالصحيح والضعيف في مصنفات الحديث الشيعية، فليس أمراً جديداً. والشيعة أنفسهم لهم جولات في تصحيح البعض وتضعيف البعض الآخر. وهذا عام يوجد

عند غيرهم. كما لهم جولات في تحديد معنى الغلو وآراء في الغلاة لا يحتاجون في ذلك إلى سواهم. إنها مدرسة فقهية وأصولية اجتهادية لها موازين وقواعد وأصول في التصحيح والتضعيف. وانظر إنني لم أستدل على ذلك بأخبار الشيعة لتدرك أن التشيع لأهل البيت ثاوي في نصوص أهل السنة، وبأن المسألة ليست جنوناً ولا تخريفاً ولا رجماً بالغيب ولا تفرداً بأخبار لم يصححها أهل السنة في مجاميعهم المعتبرة. فإن التنكر لأهل البيت لا يتم إلا بأن نقضي على التراثين معاً. وفضلهم وتميزهم مما لا يقوى مذهب على إنكاره. فكيف تريدني أن أمر كبهلوان فوق هذه الأدلة كما لو كانت أحناطاً ميتة أو لا نسمع لها صريخاً. ولن أقبل منك أن تغمض عينيك فترمي بها رمية أعشى، فقط لأنها لا تروق مزاجك. فالقضية كما لا يخفى عليك خطيرة جليلة. وهنا لا بد من التثبت.

إنني فهمت من حالتك أنك لم يتزلزل اعتقادك بالأدلة على الإمامة إلا بعد أن اصطدمت بمسألة الإمام الثاني عشر. فحاكمت الإمامة بأثر رجعي. وأنت أمام حلين: فإما التخلي عن الإمامة التي لا راد للأدلة الناهضة بها، لتريح نفسك مما سميته صدمة، وإما أن تجد مخرجاً في أن تقبل بولادة الثاني عشر لأن القبول بها لا يناقض الأدلة والقرائن، فيما التضحية بالإمامة تجعلك تخسر أكثر مما تربح في سوق الاعتقاد.

هذه هي الأرضية التي يجب أن يسير عليها النقاش. وهي أدلة وجب الوقوف عندها بروية وليس في وسعي أو وسع أيًا كان أن يرمي بها دونما دليل محرز وتحقيق مضبوط. أردت منك أن ترد بتفصيل عن كل هذه الأدلة وكيف يمكنني كمكلف أن ألقي بها عرض الحائط وأهوّن من أمر دلالتها بالسهولة التي تنطق بها.

أريدك أن تناقشني من منظور المعتقد كله لا من خلال جزئية

مفصولة. نعم التجزيء إذا كان محض إجراء لا إشكال فيه. لكن أخشى التجزيء الذي ينتهي إلى رفض مدخلية باقي العناصر في بنية الاعتقاد. لا تقل لي لا علاقة للألوهية بمبحث المهدي ولا تقل لي لا علاقة للنبوة أو الإمامة بمبحث المهدي. إن العقائد أنساق لا فكاك بين أصولها. وهي كلّ لا يتجزّأ.

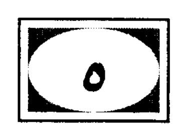
ودمت سالماً

أخوك

إدريس هاني

١٤ الإثنين رجب ١٤٢٩ هـ

الموافق لـ ١٠ يوليو / ٢٠٠٨ / الرباط ــ المغرب



أخي العزيز الأستاذ إدريس هاني حفظه اللّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Wed, 16 Jul 2008 01:15:14 +0100

ربما كان للأمور المختلفة ترابط بشكل ما ولو من بعيد، كما تقول أن ثمة ترابط بين التوحيد والمهدوية والإمامة، والنبوة، ولكن المسلمين عموماً يتفقون على الإيمان بالله تعالى وبنبوة النبي محمد ولا يختلفون حولهما ولكن خلاف السنة مع الشيعة الإمامية حول الإمامة، ومن ذلك خلافهم حول وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، ولا أسميه المهدي حتى لا تقول إن الجميع يتفق حول المهدي العام.

وقد قلت لك وكتبت في مقدمة كتابي تطور الفكر السياسي الشيعي أن اكتشافي لعدم وجود أدلة تثبت ولادة ابن العسكري دفعني لدراسة نظرية الإمامة من جديد ولم أقل أن الشك في وجوده دفعني للشك في الإمامة، وإنما كان ذلك دافعاً لمزيد من الدراسة والتحقيق إلى أن اكتشفت بطلان نظرية الإمامة من أساسها بعد أن كنت من الدعاة إليها طيلة عشرين عاماً على الأقل:

وقد طلبت منك تقديم الأدلة لأن تقديم الأدلة مطلوب من

المدعي، وليس مطلوباً من المنكر مع أني مقتنع إلى حدّ اليقين بأسطورية دعوى ولادة ولد للإمام العسكري، ولست شاكاً فقط.

وقد بحثت نظرية الإمامة كما بحثت فرضية وجود الولد للعسكري، وإذا كنت تريد أن تناقش موضوع الولد الغائب فأرجو منك أن تناقش الكتاب المطبوع ولا ترد على رسالتي المختصرة التي لا تتعدى الصفحات القليلة، ولا يكفي أن تطلق الشعارات العامة والادعاءت الفضفاضة بوجود الأدلة والبراهين، إنما يجب عليك أن تبحث ما تسميه الأدلة دليلاً دليلاً ورواية رواية ولا تطلق الكلام على عواهنه مثل ادعائك واستشهادك بحديث القابلة، فعن أية قابلة تتحدث وعن أي رواية؟ وهل تعرف أن هذه القصة لم تظهر إلا بعد مائة سنة في عهد الصدوق الذي روى الرواية بدون سند وعبر أشخاص مجهولين مما يدل أنها لم تكن سوى إشاعة وإذا كنت لا تفرق بين الروايات المسندة والإشاعات فأرجو أن تراجع علم الرواية والدراية لتتحقق من الروايات التي تسميها أدلة.

وأما إذا كنت تريد أن تبحث في موضوع الإمامة فهو موضوع طويل وأنا مستعد له بالتفصيل. وأحيلك فقط لموجز بحثي الذي أثبته في مقدمة كتابي تطور الفكر السياسي الشيعي، والذي اختصرته عدة مرات في عدد من الطبعات، ولكني أعمل الآن على كتابته بشكل موسع وأرجو الله أن يوفقني لإتمامه وربما عرضت عليك بعض الفصول.

لا أستطيع أن أبحث وأحاورك حول كل المواضيع التي تقول إنه يوجد ترابط بينها، فلست متفرغاً الآن ولست مستعداً لخوض كل بحث، ولا الرد على كل تعليق منك وإنما قلت لك وأكرر الآن أن النظرية الاثني عشرية مبنية على ولادة ووجود الثاني عشر وهو غير وجود ولا مولود وبالتالي فإن الاثني عشرية ساقطة، والإمامة المعصومة غير

موجودة منذ أكثر من ألف عام على الأقل، وأن الأمة متروكة لقرآنها وعقلها، وطبعاً السنة الشارحة للقرآن الثابتة المتواترة فقط، وأما الأحاديث التي ينسبها السنة والشيعة للنبي من أخبار الآحاد فهي لا تشكل حجة على أحد.

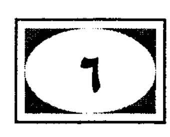
والنتيجة هي أن نظرية الإمامة حتى لو صحت هي غير موجودة ولا يمكن الاستفادة منها لأن أحاديث الأئمة المروية عنهم ضعيفة وأخبار آحاد ولا يمكن الاعتماد عليها لأسباب كثيرة، ولا تشكل فرقاً كبيراً مع آراء المجتهدين الآخرين من أهل السنة إلا في مواضع جزئية معدودة، وأما نفس نظرية الإمامة وأن الإمام يجب أن يكون معصوماً ومعيناً من قبل الله وفي سلالة معينة، فقد أكل الدهر على هذه النظرية وشرب ولا يمكن تحقيقها اليوم ولا في المستقبل، فلماذا تصرف هذا الوقت الطويل لإثبات شيء وأنت تعرف أنك لن تصل إلى أية نتيجة عملية.

والسلام عليكم ورحمة الله

أخوك أحمد الكاتب







الأخ الكريم الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليكم ورحمة الله

قرأت رسالتك، ولا أخفيك انطباعي. فهي أكرمك الله بخل فاحش في التواصل الجاد وسوء في إقراء نزيلك المحاور[1]. ذلك بعد أن لم أجد فيها إلا إعادة استعراض الدعاوى نفسها. تأسفت كثيراً لأنني لم أجدك تقف على أي دليل من الأدلة التي سقتها لك في الرسالة السابقة. ولا وقفت عند جزئية من جزئياتها. وبعد أن كتبت لك عشرات الصفحات جواباً على قضايا متشعبة أنت طرحتها في رسالتك السابقة، أفاجأ بك تجيب برسالة من صفحة واحدة أو صفحتين، وفي إصرار عجيب على الادعاءات نفسها. وفي صفحة واحدة بعد أن أغضيت عن كل ما ذكرت، تقول هي شعارات فضفاضة. وأعتقد أنني في الرسالة

(١) من الأشياء التي أثارت انتباهي أن ردود الكاتب الأخيرة على نقاشاتي شهدت تقلصاً مستمراً. يؤكد هذا أن سير النقاش كما ذكرت له كان يتجه نحو النهاية السيئة. ولا نهاية أسوأ من أن يغادر أحد طرفي المناظرة حلبة النقاش حتى من دون أن يلتفت وراءه. وقد بدا لي أن الكاتب سعى جهده لكي لا يجعل المناظرة تمتد لتصبح كتاباً. وأمام إصراري على ذلك قرر أن لا يجيبني بأي رسالة جديدة لأنه أدرك أن كل إجاباته تتحول ضده. هذا هو التفسير الوحيد لهذا السلوك المناظراتي غير السوي.

السابقة حاولت أن أجر النقاش إلى التفاصيل والأدلة لا إلى الشعارات الفضفاضة. فحينما أجيبك بأكثر من مائة صفحة على ادعاءات وردت في رسالة لا تتجاوز الصفحتين، ثم ترد علي بصفحة أو صفحتين، ثم تقول أنك غير مستعد أن تناقشني في كل هذه القضايا، أقول لك إن هذا معناه في علم التواصل: إعلان انسحاب. وأنا في الحقيقة لست في حلبة للتباري العقائدي. لذا أقول: وجب دوماً التذكير بمقاصد الحوار الصحيح. لا أريدك أن تقول لديك انشغالات تحول دون نقاشك في بعض الأمور. ذلك لأنني حينما قبلت بهذا النقاش وقبلت أنت به أيضاً وجب أن نمنحه اهتماماً حقيقيًّا وحمله على محمل الجد. لذا لا أحد منا يملك القول بأن مآل هذا النقاش لن يؤدي إلى نتيجة. ففي فن المناظرة لا يملك أحد أن ينهي الحوار بتكهنات ليس له عليها دليل سوى يقينياته التي لم يسلم له بها الخصم. عليك أن تنس ما كتبت أنت أو ما كتبت أنا، ولنتعاط الأمر مباشرة بجدة في الأنس وطراوة في الاستدلال.

إنني حينما طرقت كل تلك الإشكالات ليس لأنني أردت إقحام موضوعات ليس لها علاقة بموضوعنا. بل لأنك في رسالتك الأسبق استعرضت شريطاً مركباً من القناعات والادعاءات فأردت أن أرد عليها بالتفصيل والإستدلال المنهجي وليس مجرد سوق شعارات كما قلت. فأحياناً تكون التهمة بالشعاراتية لمّا تخلوا من دليل، تهمة شعاراتية بامتياز. وكما قلت أنك مستعد أن تناقش معي مسألة الإمامة، فهذا حقاً ما أريد أن نخوض فيه لأنه العمدة. كما أن مسألة المهدي هي محل النزاع ووجب النقاش حولها. ولقد ذكرت لك بعض الأدلة وانتظرت منك الوقوف عندها واحدة واحدة قبل أن تختزل دليلي في شهادة القابلة وحدها وتحكم عليه بالإشاعة. لكن ما هو رأيك في الروايات التي ذكرتها لك. وما رأيك في شهادات أهل التراجم من عامة المسلمين. فهل

هم أيضاً ممن انطلت عليهم إشاعة القابلة ومرسلات الصدوق؟! وما رأيك في النسّابة العرب الذين ذكروه بالاسم وأرّخوا لولادته. وقد شهد بذلك من كان معاصراً له فكيف تختزل الحكاية في مائة عام لاحقة مع الصدوق. وإن أخبار الولادة مما رواها الكليني وهو معاصر للغيبة الصغرى. فأنت إذ تتهم الصدوق باختلاقها تكون قد وقفت موقف الخصم في الطعن في صدوق ثقة بإجماع الطائفة. فإذا تبنيت موقف الخصوم في تكذيب كل من وثقه الإمامية، يكون الحديث عناداً وغلباً مرد عليه الخصوم، مفاده المسبقة الشقية التي تقول: نحن كلنا الثقات وأنتم كلكم الكذّابون. لذا حينما قلت أنك تتبنى موقف خصوم الإمامية قصدت هذا التساهل في الطعن الطائفي والمتحيز ضد كل ما هو إمامي.

وإنني في رسالتك هذه لم أعرف ما هو الأمر الذي وافقتني عليه وما هو الشيء الذي لم توافقني عليه، وطبعاً مع ذكر الأدلة. أنت طالبتني بالدليل وفتحت معك سيرة الأدلة. لكنك لم تجب إلا على شهادة القابلة التي اعتبرتها من القرائن الداعمة للأدلة الأخرى. ففي الاختزال سفسطة ليس إلا. وطبعاً لا أرى وجهاً لقولك إن كنت لا تفرق بين المسند والإشاعة فراجع الدراية وعلم الرواية. نعم يحتاج المرء أن يراجع متى ذهل أو جهل أو نسي أمراً كان لا بد أن يستدعيه في سير النقاش. لكنك دعوتني إلى بديهي وأبجدي لا يحتاج الإنسان إلى علم الدراية حتى يعرفه. بل لم يوجد ما يوحي بأنني أخلط بينهما حتى تحكم علي بشيء لا موضوع له. بل كما هو ظاهر لا يعدو كونه إسقاطاً ليس إلا. ودعك من هذا أيضاً ولا تلجأ إلى لعبة رجل القش كما يقال عندنا. بل أنا أدعوك أن تكف عن استعمال اللغة الفضفاضة والالتزام بلغة الاصطلاح. وياليتك استعنت بعلم الرواية والدراية الذي بدا لي أنك لم تقف إلا على سطح منه كما رأيتك تفعل في مقام تضعيف أخبار المهدي في المقام

الذي أحلتني إليه. وقد حدّثتك مليًّا حول ذلك المنهج الخاطئ في عرض الرواة على الرجاليين دون إحراز الرؤية التكاملية بين الرجاليين القدامى والمتأخرين. وبيان اختلافاتهم في تقييم الرواة وترجيحاتهم التي لها سند في القرائن العقلية وأيضاً فيما تسلط عليه اللاحقون من أدلة التوثيق.

ناهيك عمن غلب على طريقه الحدس دون الحس. ثم بيان إن كان هذا ليس فيمن ورد في طريقه من صححوه حتى لو ورد في سنده ضعيف لم يشهد له أحد الرجاليين بالوثاقة. هذا علم يجب أن يدرس أيضاً في تكامليته ويستمر الاجتهاد فيه في جهة القرائن الجابرة. ولكنني وجدت أنك ارتكبت ما يستحق حقيقة مراجعة لعلم الرواية والدراية. وإذ تتساءل إن كنت لا أميز بين المسند والإشاعة، فإنني أجيبك على سؤالك الغريب بقولي: بلا. ولو كنت تبصر مليًّا فقد ذكرت لك من تلك الأدلة ما هو مسند. وسوف أذكرك بحديث محمد بن يحيى وغيره من الثقات حتى لا تعود إلى هذه التهمة بعد اليوم. لكن رغم ذلك أحب أن أقول: فأنت أولاً تتحدث عن مدى إجزاء المسند. والتمرس في الدراية يؤكد أن بعض المرسلات حينما تتعلق ببعض الرواة معينين، فهي مقبولة والأخذ بها مجزي. هذا عند السنة والشيعة فراجع. ثم، إنني رأيتك وبلمح من البصر تقول: إن أخبار الآحاد كما عند الشيعة أو السنة لا تلزمنا. ووجب القول أن هذا ليس أمراً جديداً، بل هو رؤية قاصرة متجاوزة. إنني أتعجب من هذا الحكم مع أنك تطالب بوثاقة الرواة. علما أن وثاقة الرواة لا تطلب إلا في مقام الآحاد وليس في المتواتر المغني عن التوثيق. فأنت لا تميز بين الآحاد المورثة للظن والمقبولة والداخلة في المعتبر وبين الآحاد التي لم يوثق رواتها وهي داخلة في المردود وغير المعتبر.

ثم هذا الموقف العدمي من الآحاد لن ينفعك، لأنك لم تخترع فيه جديدا. فمن الإمامية من ذهب المذهب نفسه دون أن يكون ناكراً لأصول

اعتقاد الإمامية، ومنها الاعتراف بولادة الثاني عشر. ولعلك تعلم النقاش الذي جرى بين الأصوليين حول حجية خبر الواحد. بل من الإمامية أنفسهم من لم ير له حجية حتى في مجال الأحكام الفرعية. نذكر منهم الشيخ المرتضى وابن قبة صاحب الشبهة المذكورة في المقام. وهذا في ذاته دليل ضد ما تدعي. فهؤلاء الأعلام الذين رفضوا حجية خبر الواحد هم ممن يروي تلك الأخبار عن المهدي ويؤمن بها. وهو دال على أنهم يدركون أنها مما تواتر وليس من خبر الآحاد. ومع ذلك أقول إن الأصوليين والدرائيين أدركوا هشاشة هذا الموقف. لأننا لو تركنا خبر الواحد لما بقي شيء من عقائدنا ولا أحكامنا لأنها بالجملة جاءت عن طريق الآحاد. بل لو تبنينا هذا الموقف العدمي لما قامت في مجتمع العقلاء أي حقيقة. وحيث إن مسلك الوثّاق الرجاليين هو بناء العقلاء وليس استثناء من طرائقهم، أدركنا إذّاك بؤس هذا الموقف العدمي من خبر الآحاد، بل أدركنا أنها على الأقل دعوى غير عقلائية. لكن للآحاد المقبولة والمعتبرة ضابطة مبحوثة في مظانها كما لا يخفى. ثم إنك تتحدث عن الآحاد وتنسى أن المعول عليه في مقامنا هو جملة الأخبار التي تواترت حتى استحال تكذيبها وهي تغني عن الآحاد التي يرويها الثقة. أقول إن محل النزاع لم يصل بعد إلى موضوع الوثاقة لأنه في عداد المتواتر. هذا فضلاً عن أنك تتهم بالكذب والوضع من أجمعت الطائفة والمخالف أيضاً على وثاقتهم وعدالتهم وصلاحهم. إنني لا أستطيع أن أصدق دعواك بأن الأمر يتعلق بإشاعة ثم بالمقابل أرمي بكل تلك الشهادات لأهل التراجم والرواة والنسّابة وجمهور من توارث هذا الاعتقاد عرض الحائط.

ولا عليك من سرديتك بخصوص الحيرة وانقسام الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري، فذلك مدفوع بالأدلة التي سقتها لك ملخصة في

الرسالة السابقة. فكثرة الخلاف في أمر كهذا طبيعي لما أحاط به من تدابير الخصوم والمتربصين والكذّابة. غير أن المعول عليه هو جمهور الشيعة. فانظر إلى المسعودي في مروج الذهب حينما يذكر وفاة الإمام الحسن العسكري، يسميه أبو المهدي المنتظر والثاني عشر عند القطعية من الإمامية، وهم جمهور الشيعة. يقول هذا مع أنه يردفه بالقول أن التنازع في المنتظر بعد وفاة الحسن بن علي أسفر عن عشرين فرقة. ويكفي شهادته أن الجمهور الشيعي حينها على رأي القطعية في الثاني عشر. وأما تضخيم الفرق التي تآكلت وبادت مع الزمان، هي أشبه بتعداد الأحزاب السياسية وتضخيمها في دولة تعيش على سبيل الإسهال الحزبي والسياسي. فنذكر حزباً عريقاً أصيلاً يعد أتباعه بعشرات الألوف إلى جانب أحزاب مجهرية لا يتعدى أتباعها العشرات.

إذن إن لم تجبني على محتوى الرسالة السابقة فسأحسن الظن وأقول أنك وافقتني على الأقل في أن قضية المهدي بالمعنى العام مؤكدة بأصح الأدلة. وهي على هذا الأساس مما لم يرد في شريعتنا جزافاً. وحقيق به أن يشغل ذمة الأمة. والأمر نفسه في سكوتك عن إجابتي في موضوع الاثنا عشر إماماً مما صح في كتب العامة والخاصة. وهو يصلح داعماً نصيًّا وعقليًّا على ثبوت الولادة بالملازمة. ولا يلتفت إلى ادعاءك المتكرر من أن الاثني عشرية مبنية على ادعاء ولادة الثاني عشر، حينما ندرك أن أحاديث الاثني عشر مما تواتر عند السنة والشيعة ورواه الصحابة والتابعين وليس فيمن عاصر تابعي تابعيهم وهو زمان أبي محمد الحسن العسكري. وكذلك لم ترد على شهادة أهل التراجم والنسّابة وغيرهم من المخالفين ممن أثبتوا ولادة الإمام المهدي وسجلوها في صحائفهم. وبذلك يحتاج أن تنقض كلامهم واحداً واحداً قبل أن تتحدث عن يقينك بعدم الولادة. والأهم من هذا أنك لم تجبني حول الرواية التي

ذكرتها لك فيما اختزلت ردّي في شهادة القابلة. وعليك أن تدرك أن أهل الدراية حينما يوردون شهادة هنا أو هناك، لا يفعلون ذلك بحجة أنها هي الدليل، بل بعنوان أنها من المدعمات العقلية المفيدة في مضاعفة احتمال الصدور وترجيح الصحة. فالخبر الواحد المحفوف بالقرينة أو المقرون بحسب الاصطلاح هو حجة عند المحدثين كما لا يخفى. وهذه حقًّا من أهم الأدلة على النهج السفسطائي الذي سبق واتهمتك به. وها أنذا في كل لحظة أجد من المصاديق والأدلة ما يدعم هذا الاتهام. أي جعل القرينة هي الأصل في الاستدلال أو تقديم ما بالعرض محل ما بالذات في سير النقاش أو اختزال الأدلة في القرينة فيما كنت قد أتيت بخبر صحيح لم أسمع له فيما ذكرت في كتاباتك ركزاً.



أعود وأقول: إن طريقة اعتمادك على شهادات الرجاليين الإمامية فضلاً عن أنها انتقائية وفيها من روح التصرف التعسفي ما لا يخفى أمره على مختص، لا تستحضر حقيقة أخرى وهي أن هؤلاء الرجاليين أنفسهم كانوا على أشد اليقين بولادة المهدي كما دلت عليه تلك الأخبار التي وصفتها بأنها خالية من المسانيد. وهذا إنما يدل على أنهم لم يقصروا أدلتهم على المرسل منها. وإذا قبلوا به فلأنهم استندوا إلى معايير أخرى في قبولها غير السند. فهؤلاء الرجاليين اهتموا بتصحيح الرجال وتضعيفهم وكان همهم تحرير الأخبار من تسلط الضعاف والمجاهيل والوضاعين وما شابه. وكان ذلك نزراً قليلاً مما وصلنا. وثمة ما لم يصل.

إني أراك يا أخي أحمد قد كذّبت الكثير من روايات الإمامية بخصوص المهدي. وأشهدت على ضعف رواتها رجاليين أمثال ابن

الغضائري في الضعاف والطوسي في الرجال والفهرست. ونسيت أن الشيخ الطوسي الذي ضعف بعضاً ممن ذكرت من الرواة في إحدى المناسبات، هو نفسه روى عنهم وصحح رواياتهم في موارد أخرى. وأبلغ الأدلة على ذلك ذكره أخبارهم فيما ألف في الغيبة (غيبة الطوسي). وهذا ما يعني أن لهم طرقاً في التصحيح ليس مجرد ضعف راوي في طريق من طرق الأخبار. ثم ها أنت تشهدهم على ضعف رجال سند تلك الروايات، وكأن ابن الغضائري والشيخ والعلامة لم يؤمنوا بولادة المهدي. بلا، لقد آمنوا بالمهدي محمد بن الحسن. وهذا دليل على أنهم صححوا تلك الروايات. فهل كان هؤلاء إلا مؤمنين بالمهدي فكيف سلّموا بما جاءهم عمن ضعفوا روايتهم. فالمسألة ليست بهذه السهولة.



قلت ولا زلت أقول، أن منهجك خاطئ في نقد أحاديث ولادة المهدي. وذلك لأنك اتبعت طرقاً مخالفة للبرهان والقواعد المتعارفة في نقد الحديث وهذا يظهر من خلال الملاحظات التالية:

- راجعت ما كنت قد ضعفته من تلكم الأخبار فرأيت عجباً. إنك مهما حشدت من تلك الأدلة التي ارتأيتها ضعيفة، فهذا لا ينفعك. والسبب هو أنك لم تستقصها كاملة، وإنما انتقيتها وتجنبت ذكر الصحيح المسند منها. فلو أنني أتيتك برواية واحدة صحت، فسينهار بنيانك برمته. ذلك لأن كل ما رأيته ضعيفاً يصبح صحيحاً متى ما انضمت إليه الروايات الصحيحة ودعم بقرائن عقلية. ولا أدل على تهافت طريقتك أنك سعيت في إحدى الموارد المقروءة إلى تطبيق الطريقة نفسها على أخبار الاثني عشر المشهود لها بالصحة والشهرة من قبل أعتى حفاظ الحديث من المخالفين أنفسهم. فقد رأيتك

تنتقي من تلك الأخبار ما فيه ضعاف وتجاهلت ما هو صحيح بإجماع الطائفتين. وهو منتهى الشطط. والحق أنني منذ نقدي لك قبل سنوات كنت ألاحظ انتقائياتك التعسفية. فطبيعي إذا أنت انتقيت الضعيف من تلك الروايات وأهملت الصحيح منها، فسيكون الحكم كما أردت. المسألة تحصيل حاصل. وسبق وقلت لك أن كل أبواب الفروع بالأحرى الأصول يوجد فيها كل أقسام الحديث من الصحيح حتى الضعيف بأقسامه، ولا إشكال في ذلك طالما أن المعول عليه هو الصحيح. وأنت تجنبت الصحيح وحشدت من كل ضعيف وشهدت بنفسك أن من ضعفه هم الرجاليون الإمامية. وهذا أكبر شاهد على أن أخبار المهدي لو توقفت على هؤلاء الضعاف لما رد الرجاليون الإمامية رواياتهم. فذلك دليل على أن ثبوت أخبار ولادته لا تتوقف على هؤلاء الضعاف. لا بل هذا شاهد قطعي على أن منهج الإمامية ماض في طريق الاجتهاد والتحقيق والتوثيق وليسوا أهل تسامح وإشاعة، فتأمل.

وحيث تحدثت عن ضعف مرويات تلك الكتب/ الأصول جملة فأنت تلجأ في ذلك إلى حيلة العاجز ليس إلا. إن الإخوة من أعلام الحديث السنة ألفوا في الوضاعين والكذابين ما ينوء به الحمل. ومع ذلك رووا في صحاحهم عن عشرات الثقات الشيعة وما ضرّهم غلو من وصفوهم بذلك. وفي اعتقادي أن مبنى ابن الغضائري في تضعيف الرواة الإمامية هو أقسى من مبنى أمثال الذهبي من العامة في تضعيفهم. ذلك لأنه يضعف الراوي أحياناً لغلوه. في حين ميز آخرون بين الغلو والوثاقة في نفس الراوي. وقد سار رجاليون إمامية على طريقة الأشاعرة القميين في التساهل في رد أخبار من بلغهم أو ظنوا غلوه. وفي ذلك يلفت السيد أبو القاسم الخوئي إلى ما كان من تضعيف النجاشي لعبد الله بن القاسم

الحارثي. فقد ذكر بأنه لم يظهر تضعيفاً من النجاشي لعبد الله في الحديث بل ضعفه في نفسه من جهة الغلو. وهذا سبب الاختلاف بين الرجاليين. ومع أن العامة صنفوا في الكذابين والوضاعين إلاّ أن ذلك لم يبلغ الكثرة عند الشيعة. فقصارى ما هناك تهمة بالضعف والخلط والتساهل في نقل الأخبار بالإضافة إلى آحاد من الوضاعين والكذابين. إن الغلو لا يرفع الأمن من كذب الراوي الإمامي. لا سيما وأن من موجبات الاعتقاد لعن الكاذبين على الأئمة كما من موجبات الأحكام أن الكذب على المعصومين من المفطرات. علما أن هؤلاء الرواة كانوا من الثقات المعروفين بكثرة إخبارهم عن الأئمة. وذاك أمارة على منزلتهم كما جاء في أخبار الأئمة. فهم يطلبون النجاة بالولاء لهم فكيف يقترفون ما يدعو للّعن من قبل الأئمة. وطبعا يصح هذا التوجيه فيمن عدّ من الثقات الموصوفين بالصلاح وليس فيمن لا نعلم له مذهباً ولا نحلة.

- إنك فعلت وما فعلت. وما فعلته يشبه من انتقى حشداً مما ورد من طرق غير صحيحة حول الصلاة أو الصيام أو الحج ثم عرض رواتها عرضاً سريعاً على الرجاليين ثم حكم بكذبها كلها. ثم جعل ذلك دليله على نفي وجوب الصلاة والصيام والحج. ولو أنه أدرك أن الصواب هو الاستقصاء والنظر فيما صح وجعله أساساً لتصحيح ما ضعف لاهتدى إلى صراط مستقيم. وما دام لا يوجد باب من أبواب الفروع بالأحرى الأصول لا يخلوا من وجود الضعيف إلى جانب الصحيح، فإنني أستطيع أن أطبق منهجك هذا على كل أبواب الأصول والفروع وأخلص إلى النتيجة نفسها. وبذلك سبق وقلت أن منهجك لو طبقناه على الأصول والفروع لما وجدنا بين أيدينا شيئاً. بل لو طبقناه على ما في يدي مجتمع العقلاء من المعارف والعقائد والحقائق لأدى إلى استحالة العلم.

- إن نقدك للمتن فيه خلل تعسفي ونقدك للسند فيه تبسيط فاحش. وذلك لما سأبينه:

أما من جهة الخلل في نقد المتن، فليس ما ذكرته سوى إنشاءات لا يمكن أن ترد بها الأخبار. فأنت تقول وتردد بأنك تظن أنه كذا.. ولعله كذا.. وربما كذا... وهي صيغ حجاجية لا رصيد لها من قواعد البرهان. وهي غير ملزمة للخصم. فالأخبار ترد ويحكم بضعفها متناً متى ما خالفت بديهيات العقل وظاهر القرآن وصريح الأخبار الصحيحة وطبعاً فيما لا يحتمل توجيهه تأويلاً للتوافق معها. وقد بحث الأصوليون الإمامية هذه الأخبار، فوجدوها لا تناقض صريح وظاهر الكتاب بله مؤدى تأويله الصحيح. وقصارى ما تراءى من تلك الأخبار أنها تثبت الغيبة لشخص وهو بخلاف منطق الطبيعة. وبالتالي تثبت الحياة الطويلة لشخص بشري وهو كذلك بخلاف الطبيعة أيضاً. وقد أثبتوا أن هذا ثابت بالطبيعة من جهة وبالقرآن من جهة أخرى وبالشهادات التاريخية والعلمية أيضاً.

فالغيبة هي مما عرفته تجارب دينية عبر تاريخ الرسالات، فليست غيبة المهدي وحدها مما يخالف المضمون القرآني. بل وأزيدك: إننا نتساءل لماذا جاء القرآن بقصص الغيبات وقصة الخضر وأهل الكهف وما شابه، إلاّ أن يكون المراد من ذلك أن يخلد في النص نظائر لتلك الغيبة حتى لا يقال أنها مخالفة للقرآن. وأيضاً بحثوا عدم استحالتها عقليًّا وعلميًّا أيضاً. ثم إنهم ذكروا أخباراً عن المعمرين في أقدم التاريخ ومتأخره ممن عاش ألف سنة إلا خمسين عاماً مثل نوح وأخرون من عامة الناس ممن أدركهم عامة الناس في أزمنة العرب وسموا بالمعمرين. وهذا لا يخفى عليك مما ذكره كتّاب الغيبة من أمثال النعماني والصدوق وغيرهما. ولا حاجة لتكراره هنا.

وأما التبسيط الفاحش في رد الأخبار، فهو كما قلت لك أنك لجأت إلى تضعيفها من خلال عرض رواتها على رجاليين أمثال الكشي وابن الغضائري والطوسي وصاحب الخلاصة وهلم جرا. ووجب أن نعرف هل أنت حقًّا تؤمن بشهادة هؤلاء ومنهجهم في التصحيح والتضعيف. فإذا كان الأمر كذلك فإنني أعتبر أنك لم تتحدث عن إجماع هؤلاء جميعاً في قضية تضعيف كل الرواة. ثانياً: إن بعضهم حتى وإن ضعف راوياً فهو يقبل بروايته حينما تأتي من طريق راوي معتبر. فضلاً عن أن مذهب الإمامية التمييز بين الضعيف المقبول والضعيف المردود. ثم لا يخفى أن بعض الضعفاء ممن ضعفهم ابن الغضائري، ليسوا ضعافاً بالاجماع بل عادة ما يبالغ أحياناً في التضعيف بتهمة الغلو على مذهب الأشاعرة القميين. وقد كان حال ابن العضائري في تضعيف الرجال مما استكثره عليه رجاليون كثير. يكفي ما ذكره السيد الداماد من أن ابن الغضائري «مسارع إلى الجرح جردا مبادر إلى التضعيف شططا». فلا غرابة أن يضعف الراوي ثم يقبل بعض مروياته إذا ثبت له أن طريقها موثوق. فهذا ما كان من رأيه في أبي البختري حيث يقول فيه أنه كذّاب عامي إلاّ أن له عن جعفر بن محمد عليه السلام أحاديث كلها يوثق بها.



إنك يا أخي الكاتب لا تريد أن تسلم بأن الغاية والمعول عليه في التوثيق والتصحيح بالطرق الممكنة والمتعارف عليها في علم الدراية ليس وثاقة فلان أو علان. المقصد الأعلى هو ثبوت نسبة الأخبار إلى المعصوم وتحقق الظن والعلم بذلك. إن طرائق الدرائيين في التوثيق ليست إلا وسائل عقلائية لتحقيق الظن بالصحة. فلو تحقق الصدور حتى بالكيمياء والعلوم التي يحصل لنا بها الاطمئنان قطعاً، لكان طريقاً مقبولاً

ومشروعاً ما دام العلم توقف عليه. ولو وجدنا طريقاً لتحقيق العلم بصدور الخبر من حاق المتن لما التفتنا رأساً إلى السند. لأن الخبر إذّاك لا يضر ضعفه هذا فضلاً عما يؤكده الخبر الذي أورده الفريقان معاً ـ المجلسي مثلاً من الشيعة والشاطبي من السنة: من أنه إذا جاءنا حديث يوافق كتاب الله، فهو حديثي قلته أو لم أقله. واعتقادي أنها قاعدة مبكرة في تصحيح الخبر، لأن السياق جاء في ذكر ما سيكون عليه حال الرواية حين ظهور الكذّابة. فثمة من يروي المضمون النبوي أو مضمون قول الإمام كما هو حال هشام بن الحكم فيما يرويه عنه أحياناً الكليني بعد الاطمئنان أنه حاكي عن مضمون قول جعفر الصادق ـ ولذا فأنت تعرف أن البحث في الوثاقة ليس من مقام المتواتر بقدر ما هو حاجة تقتضيها الآحاد. وهذا ليس جعلاً مجعولاً لأن البحث في صحة الأخبار يستند إلى طرق العقلاء. وسيرتهم دالة على أن النوبة لا تصل إلى التوثيق فيما لو تحقق العلم بالتواتر. كما أن عدم وثاقة الراوي لا تسقط العمل بالخبر المقرون بأدلة عقلية والمنجبر بالشهرة روائية كانت أم فتوائية. فانظر تجد أنه في كل تعاريفهم للتواتر لم يلتفتوا إلى وثاقة الراوي لأن الوثاقة حينئذ لا قيمة لها ما دام العلم يتحقق بالكثرة العرفية التي يستحيل معها تواطأهم على الكذب حتى وإن كنا لا نأمن من آحادهم الكذب. وإننا في الآحاد نبحث في طريقين: وثاقة الراوي وما يحف الخبر من قرائن عقلية.

لقد ضعف ابن الغضائري بعضاً من هؤلاء لكنه كان إماميًّا يؤمن بالاثني عشر إماماً وبولادة الثاني عشر، فهل يعقل أنه وهو الرجالي شديد القسوة في شروط القبول برواياتهم ثم يقبل بأخبارهم ويؤسس اعتقاده عليها؟! ثم هذا الطوسي تستشهده به في ذلك التضعيف وهو مؤلف كتاب الغيبة. وفيه يورد أخبار الولادة. وفضلاً عن الأخبار

الصحيحة المسندة التي أوردها الشيخ إلا أننا نقول: إن في إيراده لما ورد في طريقه ضعاف بشهادته هو أو شهادة من سبقه أو عاصره من الرجاليين أمارة على تصحيحها بدعم مما وافق مضمونها من روايات صحت وأسندت. ناهيك عن اتفاق الطائفة على اعتبار الشهرة بالأولى فيما قبل الشيخ مع خلاف فيما بعده. فأنت تقبل شهادتهم في الرواة لكنك لا تستدعي مبانيهم في قبول الرواية أو ردها. والحق أنني منذ نقدي لك قبل سنوات كنت ألاحظ انتقائياتك. فطبيعي إذا انتقيت الضعيف من تلك الروايات وأهملت الصحيح منها فستحكم بذلك. المسألة تحصيل حاصل.



وعجباً أنك تسألني إن كنت لا أفرق بين المسند والإشاعة في سياق اتهام الصدوق بالرواية عن مجاهيل في شأن القابلة مما يؤكد أنه يروي الإشاعة. ولا يضيرني ذلك ما دمت أشركت في حكمك علي هذا علماً من أعلام الرواية والفقه أمثال الشيخ الصدوق. وعجباً عجباً أن يكون الصدوق لا يميز هو أيضاً بين الإشاعة والمسند وهو قريب العهد من رواة الخبر. ويا ما رأيتك تحصي مجاهيل ومرسلات الصدوق حتى كاد من لا يدرك مباني القوم يصدقون مقولتك. وقد فاتك أن ليس كل مرسل في مبنى الدراية الإمامية هو مردود. فثمة من لا يرسل إلا عن ثقة كإرسال بن أبي عمير ومن شاكله. كما قال السيد بن طاوس في الفلاح بأن مراسيل محمد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق. وذلك لبحث مفصل في محله. وأما ما يرسله الصدوق فليس كما تراءى لك. ولا يخفى أنها متصلة مسندة كما تدل على ذلك المشيخة مما سار على نهجها الصدوق في من لا يحضره الفقيه والشيخ في التهذيب والاستبصار

تفادياً للتكرار وتخفيفاً على القارئ. فارجع ما بدا لك مرسلاً منه إلى ما هو مؤكد في المشيخة كي ترى اتصال السند. فالصدوق جبل في الرواية وجبل في التوثيق فلا يجوز التعاطى معه بخفة كما لو كان كما قلت يروي الإشاعة. هذا مع أن تتبع مبناه يدل على أنه يسلك مسلك الوثاقة.



أخي الكاتب: إنك ما فتئت تحيلني على ما كتبت وما ناقشت مع الكثير من العلماء والباحثين، لتوحي بأنك حتى الآن لم تجد دليلاً صحيحاً على ولادة الإمام الحجة. والحق أنني حينما أردت النقاش معك حول هذه الموضوعات أردت أن أنسى وتنسى معي ما كتبت لننطلق في أجواء نقاش حر وجديد. ولم أكن قدِ تابعت ما جرى بينك وبين الكثير ممن ناقشت معه هذه المسألة، لكنك حينما وجهتني لذلك وجدت الكثير من اليابس والأخضر في ذلك النقاش. لا أعني الطريقة التي يدار بها ذلك النقاش فحسب، بل لما وجدتك ـ على الأقل وإنصافاً ـ لم تجب على من قدم لك من تلك الأدلة الصحيحة. وها أنت بدأت تمارس معي ما كانوا يدّعونه عليك وكنت أحياناً لا أصدقهم. لنستبعد إذن القرائن العقلية الداعمة والأمارات الجابرة لضعف الأخبار التي انتقيتها انتقاءً، ونأتي بأدلة مسندة صحيحة. وهاك ما صحّ منها:

رواية الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد ﷺ: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل. فقلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة.

أقول: إن إيراد مثال معاكس بالمعنى الرياضي أخي الكاتب من

شأنه أن يهدم كل استدلالاتك على الضعف. وها هو ذا دليل أمامك أرشدني أرشدك الله إلى ضعفه. لأنني هنا معك أسعى لأعرف لا لأتبارى. وأنا مثلك أريد أن أعرف دليلاً منك على ضعف هذه الرواية والطعن في سندها.

رواية محمد بن يحيى رواية صحيحة مسندة لم تذكرها ضمن انتقاءاتك... وكان لا بد أن تلتفت إلى مسألة أساسية وهو أن المعول عليه هو إحراز العلم بالصدور. فقد يكون راوي الحديث ضعيفاً لا يلتفت إليه، وذلك لأن الشارع كان قد عبّدنا بالظن الخاص الذي قام الدليل على حجيته بوصفه منجزاً ومعذراً. والشارع نفسه عبّدنا بقبول رواية الواحد الثقة دون رواية غيره بوصفها من الأمارات. هذا مع أن الثقة قد يروي ما لا ثبوت لصدوره واقعاً. كما قد يروي الضعيف ما له صدور في الواقع. إلاّ أن الشارع لم يقل برد رواية الفاسق مع وجود ذلك الاحتمال المهمل شرعاً وعقلاً، بل دعى إلى التبين (فتبينوا). ويتحقق ذلك بالطرق العقلائية المتعارفة. وهي العرض على القرآن بوصف النبي والمعصوم ناطقاً عن القرآن فلا يحتمل أن يكون نطقه نقيضاً للمضمون القرآني. وأيضاً بواسطة القرائن والمدعمات العقلية. لذا فإن كل ما رأيته ضعيفاً من خلال أقوال الرجاليين في من ورد في طريق تلك الأخبار، يصح بدعم مما صح وطابقه من روايات صحيحة. وهذا ما يفسر لماذا اعتقد هؤلاء الرجاليين أنفسهم بولادة المهدي مع أنهم ضعفوا أولئك الرواة. ورواياتنا المذكورة خير شاهد على أن لهم طرقاً صحيحة وبها صحت روايات أولئك الضعاف. فابن الغضائري والشيخ وسائر الرجاليين لم يضعفوا تلك الروايات بل ضعفوا أولئك الرجال، فميّز. والدليل على ذلك أن أمثال الشيخ في الغيبة اعتمد الروايات نفسها وكذا الصدوق وما شابه..وهذا يعني أنها صحت عندهم من خلال صحة الطرق الصحيحة

إليها. فتأمل هذه النكتة لتدرك أن تضعيف الراوي لا يعني تضعيف الرواية إذا ما حفت بالقرآئن وإذا ما دعمت بطرق صحيحة تحكي المضمون الروائي نفسه ما دام المعول عليه هو الاطمئنان إلى صحة الصدور لا التوقف عند الراوي. وإنك لم تدرك منهج هؤلاء الرجاليين، فقد يضعفون راوياً لكنهم يقبلون منه بعض الروايات لأسباب خاصة كما يقبلون رواياتهم إذا ورد في طريقها راوياً مخصوصاً كما ذكرت لك مراراً.

وأحيلك أيضاً إلى الكافي عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال قال: خرج إليّ أبي محمد قبل مضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليّ من قبل مضيّه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده.

رواية أخرى لم تذكرها وهي من الصحيح. فالراوي هو علي بن محمد. ولا أحسبك ذكرت هذا الخبر فيما ذكرت من أخبار من أحلتهم على الرجاليين الإمامية ورأيتهم من الضعفاء. هذا فضلاً عن أنك لو ذكرت هذا الخبر لوجدت رجاله ثقات. وأحسبك لم تذكره حتى لا ينخرم منهجك التبسيطي في التضعيف. ففي سند هذا الخبر يوجد علي بن محمد. والمقصود به ابن أبي القاسم. وهو ثقة فاضل باعتراف الرجاليين. وقد روى عنه الكليني فيما ذكر صاحب المعجم في كل أجزاء الكافي. يقول السيد الخوئي في المعجم: «هو من مشايخ الكليني وقد أكثر الرواية عنه في الكافي في جميع أجزائه وأطلق ومن ثم قد يقال بجهالته ولكن الظاهر أنه علي بن محمد بن بندار الذي روى عنه كثيراً، فقد روى عنه في أبواب الأطعمة في ثلاثة وثلاثين مورداً وبهذا يتعين أن المراد بعلي بن محمد في سائر الموارد، هو علي بن محمد بن بندار ثم إن بندار لقب عبد الله بن عمران الجنابي البرقي وكنيته أبو القاسم، على ما صرح به النجاشي في ترجمة محمد بن أبي القاسم عبد الله بن

عمران. وعليه فعلي بن محمد بن بندار، هو علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي، كما أن علي بن محمد بن عبد الله الذي يروي عنه الكليني أيضاً كثيراً، هو علي بن محمد بن بندار كما يأتي. ثم إنك قد عرفت في علي بن أبي القاسم الثقة أنه علي بن محمد بن أبي القاسم وعليه فيحكم بوثاقة علي بن محمد بن بندار وعلي بن محمد بن عبد الله» انتهى كلام السيد الخوئي.

وقد ترجم له في سائر الكتب الرجالية ووصف بالثقة الفاضل كما في الخلاصة، إذ يقول الحلي في شأنه: «ثقة فاضل فقيه أديب». كذلك في رجال ابن داود نجد أن: «علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه ماجيلويه أبو الحسن [كش] ثقة فاضل فقيه تأدب على جده لأمه أحمد بن محمد البرقي». فالراوي ثقة. والراوي عنه هو الكليني الثقة فضلاً عن أنه معاصر للغيبة الصغرى. نفهم من ذلك أن أخبار الولادة أقدم مما ادعيت.

وأذكرك برواية الشيخ الصدوق في كمال الدّين وتمام النعمة: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدت مولاي الرضا علي بن موسى عليه السلام قصيدتي التي أولها:

مدارسُ آيات خلت من تلاوة ومنزلُ وحيٍّ مقفرُ العرصاتِ

فلمّا انتهيت إلى قولي: خروج إمام لا محالة خارج ويجزي على النعماء والنقمات، بكى الرّضا عليه السلام بكاءً شديداً ثم رفع رأسه إليّ فقال لي: يا خزاعي نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، فهل تدري من هذا الإمام، ومتى يقوم؟ فقلت: لا، إلّا أنّي سمعت بخروج إمام

منكم يطهر الأرض من الفساد، ويملؤها عدلاً كما ملئت جوراً. فقال: يا دعبل الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابنه علي، وبعد علي ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم، المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره. لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل الله ﷻ ذلك اليوم حتى يخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وأما: متى فإخبار عن الوقت، فقد حدثني أبي عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أن النبي ﷺ قيل له: يا رسول الله متى يخرج القائم من ذريّتك؟ فقال: «**مثله مثل الساعة التي**: ﴿...لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةًۗ﴾»، والرّواية الصحيحة التي ذكرها الشيخ الصدوق بسنده عن عبدالله بن جندب عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: تقول في سجدة الشكر: اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك أنك أنت الله ربي والإسلام ومحمداً نبيي وعلياً والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والحجة بن الحسن أئمتي بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ».

لا اريد أن أزيد، لأن المعول عليه في دفع الإدعاء رواية واحدة صريحة في إثبات الولد وشاهد موثوق بذلك. أبعد هذا كيف يقال أن رواة كل أخبار ولادة المهدي هم من الضعاف وقد ذكرت لك ما وثقه الرجاليون أنفسهم، والمسند الصحيح الذي طالبت به.. وكيف يقال أنها فرية متأخرة وأوحيت لي بأنها من تخرصات الأزمنة اللاحقة في مرسلات ومجاهيل الصدوق وقد رواها الكليني المعاصر للغيبة الصغرى، المتصل بأوثق الثقات من السفراء الذين عايشهم جمهور الشيعة لما يربوا على الثمانين سنة.



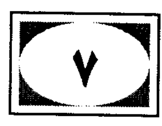
وعليه، لقد لقنتني درساً حتى لا أطنب في التفاصيل. وأكتفي بهذا القدر عساني أجد منك نقاشاً في صميم الأدلة المذكورة في الرسالة. وحينئذ كل ما ذكرت من كلام في الرسالة هو مجرد إنشائيات ورجم بالغيب وإغضاء مفتعل عن الأدلة. فالإنشائيات لا حدود لها. واليقينيات التي زعمت لا حدود لها. فقد كنت على مر بحثك تتحدث بلسان الشك، فتقول: وهذا ما يشكك في.. وهذا يجعلنا نشك في..الخ. لكنني أفاجأ في الرسالة الأخيرة بحديثك عن يقينك بعدم الولادة. وهو في الواقع شيء يقع عناداً في طريق إرادة الاعتقاد. أو لنقل هو من جنس قطع القطاع الذي ليس حجة في شريعتنا. إنني لا زلت ألحّ وقد بححت من النداء بأن: قف عند تلك الشواهد والأدلة التي ذكرتها في الرسالتين الأخيرتين لعلّي أنتفع بما علمت ولم أعلم.

حتى لا أنسى أشكرك على دعاءك لي بالشفاء. وعلم أخي أحمد أنني في هذا النقاش لا أنوي أن أسجل غلباً في الحجاج يصفق له الجمهور، بل أطمع في أن أردك إلى سفينة النجاة والدوحة العلوية الطاهرة، فإنه يعز عليّ أن أكون حيث لا تكون. ودمت سالماً.

أخوك إدريس هاني

٢٤/ ٧/٢٠٠٨م

الرباط ــ المغرب



الأخ العزيز الأستاذ إدريس هاني حفظه اللّه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Thu, 24 Jul 2008 20:04:04 +0100

قرأت رسالتك الأخيرة بإمعان ووجدت فيها كثيراً مما يستحق الرد عليه، خاصة في مبانيك في الرواية والجرح والتعديل، حيث وجدتك تحسن الظن في كثير من الفقهاء والرواة وترفض التشكيك بعدالتهم أو وثاقتهم، وتحاول النقاش فيهم. وقد قلت لك في رسالتي السابقة بأن منهجي يقوم على الشك ليس فيهم فقط وإنما حتى في ما ينسب إلى الأئمة الاثني عشر، فأنا لا اعتقد بعصمتهم واحتمل الخطأ عليهم، ولذلك فإن كلامهم لا يعتبر عندي ديناً يجب التسليم به والتصديق بسرعة وإنما أتأمل وأقارن بينه وبين القرآن، إن ما دفعني لاختصار الرد عليك في رسالتي السابقة رغم انك كتبت حوالي مائة صفحة هو أنك أوردت كثيراً من الأمور التي ناقشناها مع غيرك طوال سنوات، ولا أستطيع أن أعود لمناقشتها معك مرة أخرى وبسرعة وخلال أيام في حين أن مراجعتها تتطلب شهوراً وسنوات، وهذا ما لا استطيع القيام به على عجل خاصة وأنا مشغول بكتابة بحثي عن نشوء نظرية الإمامة وتطورها، ويمكنك الاطلاع على الكتاب ومناقشته إن شاء الله بعد الانتهاء منه، وهو سيشكل جزءاً من الرد عليك.

ولذلك لا استطيع أن أقبل مقدمتك التي سقتها أثناء النقاش بأن علينا غض البصر عما كتبنا سابقاً، إذ إن هذا يعني البدء في الحوار من نقطة الصفر في كل شيء، ولذلك اقترحت أو اقترح عليك إذا كنت تهدف إلى الاطلاع والمعرفة وليس النقاش من أجل النقاش، هو أن تراجع ما كتبت سابقاً وخاصة حواراتي مع الأخوة العلماء في هجر قبل ثمان سنوات والذي طبعوه في مجدلين، وكذلك تراجع كتاب حواراتي مع بعض السادة العلماء والموجود على موقعي، وتناقش الأمور نقطة نقطة، فإذا كان لديك اعتراض على أي موضوع نناقشه بصورة خاصة مثلاً أنك تردد أو رددت عدة مرات أن علماء السنة والنسابة السنة قد أثبتوا وجود وولادة الإمام الثاني عشر، وقد ناقشت هذا الموضوع في ردودي بالتفصيل وفي حواراتي مع الأخوة في هجر، فيمكنك مراجعة الموضوع وهكذا بالنسبة لمواضيع عديدة أخرى ملاحظتي الرئيسية على رسالتك الأخيرة تتمثل في تقليدك للعلماء السابقين وافتراضك أن لديهم أدلة قوية، رغم احتجاجهم بروايات هم يضعفون رواتها في كتبهم الرجالية، وذلك اعتماداً على أيمانك القوي الراسخ بهم وبعدالتهم ووثاقتهم، ولا تسمح لنفسك بنقدهم أو التشكيك بعملهم العلمي وإذا أتيح لي الوقت فسوف أقوم بالرد على منهجك في الأصول والدراية، وكأني فهمت منك أن تبنيه على كتاب الرسائل للشيخ الأنصاري بدرجة كبيرة أنني لا أريد أن أعتذر منك عن الحوار ولكن حسبما يسمح الوقت، ولا يمكن أن أرد على كتاب تكتبه خلال أيام، ولكني قد أكون مستعداً للحوار معك نقطة نقطة، ومن دون تكرار لما كتبنا سابقاً.

والسلام عليكم ورحمة الله

أحمد الكاتب



الأخ الكريم الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليكم ورحمة الله

حسنا، قرأت رسالتك، وهي لا تختلف أيضاً عن نظيراتها السابقة في الاختزال ولا أقول الاختصار. وقد فهمت جيداً أنك ترفض الرد التحليلي المفصل ولكنك متمسك من جهة أخرى باستعراض مواقفك نفسها بتفصيل مكرور. وأنا أيضاً يهمني أن أعرف أي جديد سيحمله كتابك الذي حدثتني عنه. وأعدك أنني سأطلع عليه وأبدي رأيي فيه أيضاً. وحتى ذلك الوقت أحب أن أرد على بعض مما جاء في رسالتك المقتضبة، لا سيما على بعض من الردود التي أطلعتني عليها في نقاشاتك الأخرى مع غيري.

قلت إن رسالتي فيها الكثير مما يستحق الرد لكنني لم أجد هذا الرد سوى وصفاً لما رأيته مبنى أستند إليه في الجرح والتعديل قوامه ثقتي الكبيرة في العلماء ورفض التشكيك فيهم. وهذا لا يعدو مجرد وصفك الخاص، في حين أن الواقع ليس كما ترى. فالطريقة التي أتبناها تقوم على الحذر في التجريح إلا بدليل. وثقتي بالعقل والقرائن العقلية كبيرة. فأنت تتسامح في التجريح قدر تسامحك في التوثيق حينما يكون في صالح مدعاك ومتى تعلق الأمر بالرد على الخصم. وقد رأيتك في موارد

عديدة تعارض ما صح بما لا يصح. وتواجه ما تؤكده الأدلة النقلية المعتبرة والمدعومة بقرائن العقل القاطعة بأدلة ضعيفة وقرائن إنشائية هشة. وأحياناً تبني مواقفك على شواهد تاريخية لا تلتفت حتى إلى سندها وصحة صدورها. وبقدر ما ترفض الاستدلال بالقرائن العقلية دعماً للأخبار الدّالة على ولادة المهدي فإنك تستند إلى ما تراه قرائن عقلية في دحض ما صحّ من الروايات في ذاك الشّأن. وكنت أريدك وأنت تتسامح في تضعيفاتك وتتحدث عن ذلك بخلاف الاصطلاح وأحياناً بمجرد أنك تجد في طريق ما انتقيت من الأخبار بعضاً ممن وصفوا بالضعف عند أعلام الطائفة نفسها، أن تقف عند بعض الحقائق التي انطوى عليها العلم بالرجال حتى لا يفهم الخصم من ادعاءك أن الأمر هو تسليم ساذج بالروايات الضعيفة. والحال أننا لا نكاد نختلف على وجود روايات ضعيفة لم تحرز شروط الصحة المعمول بها في التوثيق والتصحيح، لجهة الإرسال أو التقطيع وما شابه، لكن وكما يؤكد بعض الرجاليين الفضلاء من المعاصرين، حول مزية وفائدة نقل أصحاب بعض الكتب عن المشايخ الثقات من دون ملاحظة باقي من في السند، أن المبتغى منه إشغال ذمة الناقل من حيث ربما كان له طريقاً غير هذا الطريق، ويكون ذلك الطريق صحيحاً. ومع أن هذا الكلام جاء في سياق مناقشة مدعى ابن قولويه بالنسبة إلى مشايخ كامل الزيارات، فالأمر ساري بالنسبة لغيره. فإذا رأيت فيما صنف الشيخ الطوسي أو الصدوق وغيرهما في مصنفاتهما المعروفة صحيحاً إلى جانب ضعيف مما يخالف ادعاءهما في المقدمة، فلنّكتة في المقام.

ويبدو لي أنك واقع في أسر نموذج إرشادي مسبق يجعلك كما قلت تمسك العصى من الوسط، حيث تبالغ في التجريح هنا وتتسامح في الاعتبار هناك. لذا لم أجد عندك برهاناً تاماً ينطلق من رحاب اللامذهبية

بل إنك تغلب حقائق منظومة على أخرى. فطريقتك من الناحية المنهجية حجاجية فيها شيء من البرهان لكن أحياناً يوظف بصورة تخرج عن محل النزاع. وأنا متأكد أنك لو شئت أن توظف استدلالاتك في دعم قضية المهدي لفعلت وبالحدة نفسها. وذلك ما يؤكد على مفارقة منهجك. لكنها كما قلت لك سابقا: ضريبة إرادة الاعتقاد!

أذكرك أخي أحمد أنني أبحث عن دليل شافي لما زعمته. إن جملة الأدلة النقلية والعقلية التي بين يدي لا يقوى على دفعها ما تفضلت به. نعم أتفهم طموحك لإيجاد صيغة اجتهادية في تاريخنا وعقائدنا لتفادي الخلاف الذي فتك ولا يزال يفتك بجسد الأمة العريض. إنني شخصيًّا أعيش هذا القلق وأحلم بذلك اليوم الذي يلتقي فيه المختلفون من هذه الأمة. لكن الوحدة والتقارب يجب أن تنهض على حقائق لا على أحكام تجعل طرفاً واحداً مسؤولاً عن الغلو في هذه الفرقة دون غيرها. إنني أعتقد أن الجميع يتحمل بعضاً من المسؤولية. ونحن نؤمن برسالة الاصلاح والتجديد والتنوير. لكن ليس على أسس يزيف فيها التاريخ وتنقلب فيها العقائد ويدان فيها الحق أينما كان. إنني لاحظت أنك لم تجرم تاريخ الغلب في أصول نشأته. لاحظت أنك في مناقشات كثيرة ترمي باللائمة على تاريخ أهل البيت كما لو كان بدأ المشكلة مع نشأة الدولة الصفوية. وهذا من الغرابة إذا ما قرأنا تاريخ ما قبل نشوء الدولة الصفوية وعن تلك المجازر التي راح ضحيتها الشيعة في بغداد وغيرها. لماذا تغمض العين على كل هذا الجرح وتضع اللوم على الشيعة. بل تختزل معضلة العالم الإسلامي في الخلاف السني الشيعي فقط بينما لا العالم الشيعي موحد ولا العالم السني موحد. ولا عليك من كل الشواهد التاريخية المزيفة والاختزالية التي سعيت بها في موارد مختلفة وهي مما استند إليه الخصوم لإلقاء اللائمة على التراث المختلف عن تراث الغلب.

ماذا فعلت الدولة العثمانية بالمقابل مما كان يجري في إيران الصفوية؟! وإذا صادفتك مرة تتحدث عن محاولة الشاه ناذر قيلي ومحاولته القضاء على التشيع في إيران وفشله في ذلك، فإنك لم تقرأ عن موقف العثمانيين من تلك المبادرة من ناذر شاه، وهو الرفض. فالعثمانييون أزعجهم موقف هذا الشاه، لأنهم خافوا من إيران غير شيعية تنافسهم النفوذ على العالم الإسلامي. هذا كلام لا يمكن التفصيل فيه الآن، لكن أردت القول أنها السياسة في المبتدأ والخبر. فهذه قراءات بقدر ما تتظاهر بالتاريخية إلا أنها ليست كذلك. لذا لا أريدك أن تتحدث طويلاً في قضايا الوحدة والتجديد ـ مما لا نختلف عليه ـ كمقدمة للبرهنة على حقيقة ما كذبته من حقائق وما اجترحته من آراء تلفيقية تحاول أن تبحث عن صيغة مخملية قوامها أن الخلاف لم يكن أو أنه قابل أن يحل بجرة قلم. إذا كان ذلك قدرنا في تجربة تاريخية صراعية فاشلة، فالمخرج كيف نحلها بمزيد من النضج الحضاري والرشد العقلي والبرهان والتوافق حول قضايا ومقاصد نشخصها ونكرس أحكاماً ثانوية حولها تفوق وتغطي على ما كان من أحكام أولية.



وبينما انتظرت أن ترشدني إلى مواقع الخطأ في مبناي الذي خطّأته، رأيتك تصر على ما زعمته نهجاً تشكيكياً يطال الأئمة أنفسهم حيث إنك لا تقر بعصمتهم. وقد ذكرت أن كلامهم لا يعتبر عندك ديناً يجب التسليم به. بل إنك زعمت أنك تقارن بين ما يأتيك منهم وبين القرآن، وعلى ذلك الأساس تميز بين ما لديهم من حق وباطل. وهذا ليس جواباً طبعاً بل هو ترديد للمواقف السابقة نفسها. آية ذلك أنني سبق وتحدثت معك عن ادعاءك الاكتفاء بالقرآن وهو حديث كان يجدر بك أن

تتوقف عنده لأنني لم أجد فيما ناقشته مع غيري وقوفاً عنده. ولولا أنني متأكد من صحة خبر عرض السنة على الكتاب بدليل القرآن والسنة نفسها والعقل المؤيد لهما، لكنت تفهمت ما تحدث عنه الشريف الجرجاني في أصول الحديث عن قول الخطاب بشأن حديث العرض أنه من وضع الزنادقة، حيث إنهم لم يعرفوا قول الرسول ﷺ بأنه أنزل إليه القرآن ومثله معه؛ أي السنة. فإذا لم يكن ذلك القول من الخطاب ولا حتى ممن اهتم بهذا الرأي من أمثال الشريف الجرجاني صحيحاً حتماً، فإنه صحيح من جهة الاستغلال السيء لمفهوم الاكتفاء بالقرآن وحتى من دون ضابطة مقررة لعملية العرض والارجاع إليه.

لقد أغضيت عن كلامي ثم ها أنت تعود وتقول لي بأنك تقارن بين تعاليم أهل البيت وبين القرآن. بينما ذكرت لك بقاطع الأدلة السمعية ـ قرآنية وحديثية ـ ما يجعل هؤلاء معياراً للفهم القرآني الصحيح، في لجة حروب التأويل التي تجعل حركة المعنى ممكنة ومتوفرة بحسب الطلب. لكنها ستكون حتماً متضاربة ومظنة لاختلافات لا راجح فيها ولا مرجوح إلى حدّ استحالة العلم وتساوي الأدلة. فكيف لي أن أتصورك ناظراً في كلام علي بن أبي طالب وهو أعلم الناس بالقرآن بل في وصف السنة له بما صح أنه ترجمان القرآن يدور مع الحق حيثما دار. بل هم العدل الذي قرن بالقرآن والراسخون في العلم الذين يعلمون تأويله بنص القرآن. فكيف تعرض كلام ترجمان القرآن على القرآن، وما هي الضمانة التي ستجعل رأيك راجحاً في رد كلامهم بناء على فهمك للقرآن وقد كان تكليفك أن تجعل من تعاليمهم معياراً لفهمه؟! ومشكلتك أخي أحمد أنك لا تقف عند حد أن تعرض ما يروى عنهم على القرآن، حيث ذلك هو المطلوب لتتأكد من صحة صدوره عنهم، كما هو المنهج المقرر عند الإمامية أنفسهم. بل إن الأئمة أنفسهم وجهوا الأمة إلى أن تعرض ما

يصلها عنهم على القرآن وقياسه عليه. لأنهم يدركون أن كلامهم ما كان له أن يناقض الكتاب. لكنك أنت تقفز إلى التشكيك في مقامهم وتجعل قولهم قابلاً للأخذ والرد. وهذا طبيعي حينما لا ترى عصمتهم لأنك لا ترى إمامتهم. لكن متى سلمت بالأدلة التي تثبت إمامتهم فحصراً يلازمها عصمتهم. وحينما قال من قال: كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا كلام المعصوم، فذلك لمبناهم في حصر العصمة في النبي ﷺ. لكن الأمر مختلف عند من وسعها لتشمل الأئمة المعينين، إذ يكون الحكم سارياً فيهم أيضاً. فالعصمة إن كانت تثير عندك كل هذه الغرابة، فأحرى أن تثير غرابتك عصمة الرسول ﷺ. وحينئذ، لك أن تقول بأنك تعرض كلام النبي ﷺ على كتاب الله أيضاً.

وقد ترى ذلك غير وارد لأن عصمة النبي مسلم بها دون غيره حسب مبناك. ولكنني أقول إنك متى سلمت بالإمامة سلمت بما تقتضيه وظيفتها وهي العصمة. والأدلة على ذلك أوفى ولا تخفى. لذا كان لا بد أن نناقش المسألة في أصلها: الإمامة؛ بوصفها بيان الشريعة. البيان الذي يرقى إلى مرتبة الحجية القاطعة والحكم الواقعي وليس مجرد الاجتهاد في إحراز الظّن. وحيث إنك لم تناقش معي الإمامة فلا يسلم لك بموقفك هذا. وقد ذكرت لك في رسالة سابقة من الأدلة الناهضة بشأنية أئمة أهل البيت ما هو جدير بأن لا يقاس بهم أحد في العلم والفضل والشأنية. لكنك ودون أن تكون رددت على ما ذكرته من تلك الأدلة تعود وبالعناد المكرور نفسه والإغضاء المعهود عن الأدلة، لتقول إنك تمارس منهج الشك في كلامهم. وهذا سبق وقلت لك أنه منهج خاطئ لأنه في غير محله. والدليل على ذلك أنك لا تستطيع أن تمارس منهجك الشكي في كلام الله وكلام الرسول ﷺ. فإذا ما ثبتت الإمامة لهم وأسند القرآن والسنة ولايتهم، فلا معنى لكلامك. إننا لا نثبت

العصمة إلا بدليل. وقد ثبتت العصمة في حق هؤلاء الأئمة من المصادر نفسها التي ثبتت بها العصمة للرسول ﷺ؛ أي من سياق النص القرآني نفسه والسنة والعقل. إن العصمة ليست إلا عنصراً لتأمين وظيفة جلّا، هي الإبلاغ المصون من احتمالات الزيف والبيان المصون من شطط التأويل. إذن أنا أدعوك لنناقش الإمامة والعصمة. وحيث إنك حدثتني عن كتابك قيد الإكمال وذكرت أن فيه جزءاً من الرد على ما ذكرته لك عبر هذه الرسائل، فسأكون مستعداً لمناقشته أيضاً. إنها إذن ليست «شطارة» في التمرد وعدم التسليم بإمامتهم أو عصمتهم. فهذا ممكن عناداً. لكن المسألة فوق أن تكون كذلك. فالمدار هو الدليل. طالما أن هناك «شاطرون» أيضاً يملكون نزع العصمة عن كلام الله «جكارة» وعناداً. وبمثل منهجك ومقاصده نستطيع فعل ذلك وزيادة.



ثم لا بدّ أن أقول، إن مبناي في الجرح والتعديل ليس رفض التشكيك في عدالة الراوي ووثاقته، ولا هو إحسان الظن في الفقهاء والرواة. إنني لم أقل ذلك. وإنما كنت في وارد الرد على منهجك الغالي في الخلط بين وصف حال الراوي فيما يدين به من اعتقاد وبين تضعيف ما يرويه كناقل ثقة في نفسه. ولو تأملت ذلك حقًّا ستجدني أقول بأن بعض الرجاليين من العامة كان أقل قسوة من ابن الغضائري مثلاً في هذا النوع من التضعيف استناداً على مجرد الغلو. ومثّلت لك بصاحب ميزان الاعتدال الحافظ الذهبي. وتحديداً انظر رأيه في أحد الشيعة ممن روى عن علي بن الحسين المعروف بأبان بن تغلب. إنه من العجيب أن يأتي اسم أبان بالترتيب الأبجدي لرجال الاعتدال للذهبي في الرتبة الثانية بعد أبان بن إسحاق. وقد قال إنه شيعي جلد لكنه صدوق. فعليه بدعته ولنا

صدقه. فإذا كان الذهبي وغيره من الرجاليين السنة وجدوا من الشطط أن ترفض رواية الشيعي لمجرد أنه مخالف وإمامي، كما ميزوا بين اعتقاد الراوي وبين صدقه، فكيف يفهم من الرجالي الشيعي أن يفعل ذلك، وربما تسامح مع مفهوم الارتفاع بتشخيص يدعو إلى مزيد تأمّل؟!

وأمثلة أخرى ضربتها من ابن الغضائري نفسه. إنني لم أنزههم مسبقاً. بل هذا ما يتحصل للمتتبع لطرقهم ومبانيهم والواقف على أحوالهم. فهم ممن جرح الغلاة وجرح من يرى مشروعية الوضع كما يفعل بعض من سماهم أحد الحفاظ من السنة بالمخذولين، ويؤكد الشهيد الثاني من الإمامية على الوصف نفسه في الرعاية. فسيرتهم وقرائن الحال تؤكد على نزاهتهم واحتياطهم في طلب الحق وقد قدموا أدلة وبراهين في كل ما نسبوه لهم، فكيف يكون التجريح هو الأصل والتشكيك في وثاقتهم. أما لو تعلق الأمر بالرواة من غير العلماء الموثوقين حسب الاجماع والمشهور من أحوالهم، فإنني قلت أن التضعيف هو نفسه ليس أمراً يجب أن يتسامح معه. فلا بد أن يكون التجريح بدليل. فإذا قامت القرائن والأمارات على أن الخبر الفلاني صحّ فهو المطلوب حتى لو لم يكن الراوي بالفعل ثقة. إن المطلوب («فتبينوا» حتى لا تصيبوا قوماً بجهالة). وليس الأمر حسن ظن مني أن أقف عند إيمانهم بروايات ضعفوا رواتها في كتبهم الرجالية. قلت إن الأمر يستوقفني على بعض القرائن. منها أولاً أن قبولهم بها لجهة انجبارها بالمدعمات من القرائن وأيضاً لما رووه صحيحاً من طرق أخرى وقد قدمت مثالاً من تلك الروايات الصحيحة والمسندة. لكنني لم أجد منك رداً حولها حتى الآن ولا حتى رددت على من أوردها في سير نقاشك مع بعضهم كلها فيما صادفت من نقاشاتك. كما لم أجد في ردّك على بعضها ما هو شافي كما سأناقشك فيه بعد قليل. كما يستوقفني على قرينة أخرى وهي أن نهج القبول بتلك الروايات لم يكن من قبل واحد بل هو

من قبل الجميع مما يعني أن المسألة كانت مسلمة في زمانهم القريب من زمان الغيبة الصغرى وبعضهم كالكليني ممن عاصرها والتقى ببعض السفراء.

وليس الأمر أنني أبني على رأي الشيخ الأنصاري وهو عمدة بلا شك في الكثير من النقاشات العميقة في هذا المجال. فثمة تطور كبير في هذه المسائل فيها ما يؤخذ بسلاسة من الشيخ الأنصاري كما فيها ما يرد عليه بشراسة، كما تعكس ذلك آراء من أتى بعده في قضايا تتعلق بالأصول والدراية أيضاً، بدء من الآخوند حتى آخر المجتهدين اليوم. فللقدامى مساحة لكي يعرفوا أكثر من المتأخرين لجهة قربهم من الأصول مما يتيح يقينا بالوصل أكبر، شأن قرب الإسناد من أقسام العلوّ. وللمتأخرين مساحة لكي يعرفوا أكثر من القدامى لجهة تسلطهم على تمام المصادر مما يتيح مقارنات أكبر وهذا حال من رجّح قول الرجالي المتأخر على قول القديم، للجنبة المذكورة. إنني أتبنى ما هو راجح في نظر العقل الأصولي والدرائي المستوعب لكل الاستشكالات الواردة والصامد في وجه عمليات النقض. وفي هذا وجب أن نستفيد دائماً. فلا تحصرني في رأي الشيخ الأنصاري وهو عندي جليل القدر، بل قناعتي مفتوحة على ما أراه صواباً مدعوماً مسنداً بثقل الدليل، حتى أنني أرجح الكثير مما ذهب إليه الأصوليون قدر ترجيحي الكثير مما اعتقد به الأخباريون قدر ترجيحي الكثير مما ذهب إليه المحافظون قدر ترجيحي الكثير مما ذهب إليه الحدثاء الإصلاحيون وهلم جرا. فالمدار هو الدليل، وليس إلا الدليل.



لقد بررت اختصارك الرد على رسالتي بأن ما قلته سبق وناقشته مع

غيري وهو يتطلب شهوراً وسنوات. وإذن أنت تكلفني بأن أتتبع ذلك نقطة نقطة. والحق إنني حتى الآن حاولت أن أجعلك تقف على نقطة واحدة لكنك لم ترد على ما طلبت منك. مع أنني لا أجد إشكالاً في أن تأخذ كل وقتك في الرد. لسنا في عجلة من أمرنا. والحق أنني راجعت بعضاً من ذلك النقاش فلم أجد ما يشفي غليلي. دائماً هناك شكوى تقول إنك لا تجيب على بعض التساؤلات المحددة وترد الأدلة بلا دليل. مثلاً زعمت أنك رددت على ما جاء في أقوال علماء العامة والنسابة في مسألة الولادة. حاولت أن أقف على هذا الرد ولم أجد له أثراً. ولا زلت أنتظر رداً شافياً. ولا إشكال عندي أن تنقل لي ذلك الرد نفسه في رسالة قادمة فالمسألة لا تكلف من وجهة نظر الحاسوب إلا تحديد الفقرة وتحفيظها ثم تحميلها وإرسالها. إنني راجعت بعضاً من تلك الإجابات لكنني لم أجدها مقنعة. نعم ذكرت أنك لا تسعى لرفض الحوار وأن المسألة تتعلق بعامل الوقت، ولا إشكال عندي كما ذكرت سابقاً: خذ وقتك ولا تستعجل. وكما سبق وأخبرتك أن الانشغالات هي ما يحول دون إنجاز الحوارات المباشرة. لكن طريقتنا تسمح بذلك. لذا فالوقت دائماً معك. لكنني بما أنك أحلتني على بعض من نقاشاتك السابقة مع بعض العلماء والباحثين، سأحاول أخذ ذلك بعين الاعتبار في حدود ما أراه مقنعاً. وبالمناسبة أشكرك على إرسالك أرشيف ردودك على هؤلاء. ومع أنني لا أملك من الوقت الكافي للوقوف عليها فإنني سأتوقف عند ردك على بعضهم، وسأناقشك في بعض ما جاء في ردودك، وسأبين وجهة نظري فيها تباعاً.

في البدء ملاحظة عامة:

سوف أكون مضطراً إلى تفادي التكرارات وأمسك بالمناطات في كل محاولاتك الاستدلالية. لقد راجعت أكثر تلك الردود فوجدتها تكاد

تدور حول المزاعم نفسها. مثلاً لم أجد فيها رداً على ما طلبت منك بخصوص بعض الأدلة. وكثيراً ما رأيت في تلك النقاشات الكثير من الانفعالات التي تنحو إلى شخصنة النقاش والاتهامات الجزافية. إنني أمتعض من ذلك اللون من النقاش. وإذ أرفض الأغراق في ذلك فإنني رفضت أن أقرأ بعض الردود عليك أيضاً لما أصبحت وجهتها خارج محل النزاع. لذا سأكتفي بما رأيته ضرورياً.

إن أول ملاحظة على ردك المختصر على السيد علي الميلاني، أنك تحيلني على ما سبق وناقشتك فيه، سواء في كتابي من «الشك إلى الشك» قبل سنوات مضت أو عبر هذه المراسلات. وقد بررت سبب اختصارك للرد على رسائلي الطولى، باعتبارك رددت على الاشكالات نفسها في نقاشات سابقة أحلتني عليها. غير أنني حينما راجعت أهمها وجدتها تكراراً للحكاية نفسها. فأنت رددت على كتاب الإمام المهدي للسيد الميلاني ورددت على كل التفاصيل التي أوردها الكاتب في كتابه هذا من خلال خمس صفحات تقريباً. وكذلك فعلت في الرد على سائر من ناقشك. إذن التعلل بأن سبب اختصارك في الرد على رسائلي هو كوني ذكرت لك أموراً كنت قد رددت عليها فيما سبق، ليس مقنعاً. لا سيما وأن بعضهم طالبك بإبداء رأيك فيما ساقوه من أدلة لكنك تشبثت بمواقفك العدمية التشكيكية والظنية حيث لا شيء مما ذكرته في تلك الردود يورث المتلقي قطعاً. لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بما كان مظنة اعتقاد.

إنني وجدتك تقول مثلاً: «من الواضح من تلك الأحاديث ـ إن صحت ـ إن المقصود من (المعرفة) الإتباع العملي والانقياد السياسي، وليس المعرفة النظرية المجردة، وهو ما كان يشكل المقدمة الأولى لنظرية الإمامة الإلهية، التي كانت تنطلق من هذه لتضيف مقدمة أخرى

في عملية بناء فكرها السياسي، فتشترط (العصمة) في الإمام، أي الخليفة أو الحاكم أو السلطان، ثم تقول في مقدمتها الثالثة: إن العصمة أمر لا يعرفه الا الله، ولذلك تستحيل الشورى كطريق لمعرفة الإمام وانتخابه، ويجب النص عليه من الله. ثم تقول بعد ذلك: أن الله ﷻ قد نص على إمامة أهل البيت، وان الإمامة متسلسلة في ذرية علي والحسين إلى يوم القيامة.

إذن فقد كان الحديث عن الإمامة السياسية بالدرجة الأولى(...) وهنا قام السيد الميلاني بتحوير مفهومين في الحديث، هما: (المعرفة والإمام) استناداً لعجز الحديث: «مات ميتة جاهلية» حيث استعبد أن يكون المقصود مطلق الإمام. وقد فسر المعرفة بالمعرفة النظرية والاعتقاد، لا الاتباع والانقياد السياسي، تهرباً من استحقاق مهم يفرض نفسه وينسف نظرية الغيبة، وهو: كيف يجب أو يمكن اتباع إمام غير معروف وغائب؟ وهل يمكن تسميته بإمام أصلاً، وهو لا يؤم المسلمين ولا يحكمهم ولا يقودهم؟ كما أفرغ مفهوم كلمة (الإمام) من المعنى السياسي، وفسرها بالإمام الحق المعين من قبل الله، حتى يحافظ على نظرية الإمامة من الانهيار، في حين أن النظرية في أساسها كانت تدور حول الخلافة والحكم والسلطان، ولم تكن تتحدث عن أئمة يشبهون الملائكة أو الجن الذي يجب الإيمان بهم غيباً في الإسلام».

حسناً، كان هذا ردك على السيد الميلاني. لكنني لم أجد في ذلك ما يصلح برهاناً داحضاً. فأنت مثلاً تعتبر أن الباحث لجأ لتحوير مفهوم المعرفة والإمامة كي يستقيم أمر الإمامة. وهذا إصرار منك في تحليل مفهوم الإمامة وملازماتها العقلية والشرعية بأثر رجعي. ثم عجبي منك أنك تعتبر أن اشتراط العصمة أتى بادعاء في صيرورة بناء النظرية السياسية الإمامية. ثم حكمت على لا جدوائية معرفة إمام غائب ربما ما

كان من المنطقي أن لا يسمى كذلك الخ.. وهي ردود تحتاج إلى تأمل. أولاً ليس السيد الميلاني ولا غيره هو من ابتكر هذا التمييز بين المعنى السياسي العام للإمامة والمعنى المتقوم بالجعل الإلهي. إن الأمر يتعلق بخصائص واضحة قامت عليها أدلة قاطعة سبق وتحدثنا عنها. هي أن هذا الكمّ الكبير من الأدلة التي جعلت أئمة أهل البيت عليهم السلام عدلاً للقرآن ومحل قيادة شرعية جعلتهم فوق أن يقاس بهم أحد في وظيفة البيان الشرعي. فهم مأمورون بالتصدي كما الأمة مأمورة باتباعهم. وحيث هذا لم يحصل عموما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه.

إن المسألة أشبه بمعادلة رياضية. ثبتت الإمامة بأدلة قاطعة وظاهرة. يلازمها وظيفتها التي لا تقوم إلا بالعصمة الذي دلّ عليها العقل والشرع. هؤلاء الأئمة الهداة وكلت بهم وظيفة أكبر وأشمل من مجرد خلافة زمنية. ويكفي أن عدم الرجوع إليهم انتهى إلى حيرة وتخبط تاريخي في مسألة الشرعية السياسية لم تغن عنه السياسة الشرعية المبثوثة في فقهياتنا. حينما نسلم بأن هؤلاء هم الأفضل علماً وتقى وتدبيراً وتسديداً بطريق النص والعقل، هنا لم يعد لأي طريق آخر للوصول إلى الأفضل أية قيمة. لأن تعيين وظيفة بيان الشريعة من اختصاص المشرع لا المكلفين. حينما نقطع بهذا الطريق بأن هذا هو الأفضل لزم لزوماً عقليًّا قبل أن يلزم شرعاً أن الحكم سيكون له قطعاً.

وهذا ما حصل حتماً في عهد النبي صلى الله عليه وآله. فكونه متصدياً من موقع النبوة التي لا يفضلها أي منصب آخر، لزم أنه الأولى. لو لم يكن الإمام متصدياً ومرشحاً نفسه للقيادة لقلنا أن الأمر فيه تراخي وتسامح في مسألة حكومة المفضول. لكن الأمر هنا مختلف تماماً. وما فكرة حكومة المفضول مع القطع بوجود الفاضل إلّا لعنة تاريخية فرضها منطق الغلب واكتسبت شرعيتها الكلامية والفقهية في عصور الانحطاط. وهذا هو

مغزى معرفة الإمام التي يجب أن تكون معرفة نظرية وليس مجرد تعرف على من أفرزه الغلب. ولم تكن العصمة مفتعلة هنا كما ذكرت في ردك بل هي لازمة عقلية لمفهوم الإمامة وطبيعة الوظيفة التي جعلت لها. فالإمام حكم أو لم يحكم لوجود المانع، لا يرفع عنه الإمامة بهذا المعنى الخاص. وكان أئمة أهل البيت أئمة دون أن يتمكنوا من الحكومة. وعلي بن أبي طالب كان إماماً وأميراً للمؤمنين قبل أن يتولى الخلافة الزمنية نفسها. إذا لم نتفق على معنى الولاية والإمامة بوصفها شأناً يفوق منصباً سياسيًّا إنما هو لازم ومترتب بالضرورة على وجود الإمام الأفضل، فلن نفهم القضية فهماً موضوعياً. والتاريخ الإسلامي كله شاهد على أن معظم الكوارث الكبرى التي ضربت الأمة في الصميم بسبب غياب الفهم القطعي الراجح الذي لا يمكن أن يصدر إلا عمن نصبه صاحب الشريعة مبيناً وناطقاً عن الدين. فمع وجود إمام بهذه الصفة وبتلك الشروط يكون الأمر واضحاً. لكن إشكالك في موضوع جدوى إمام غائب إذا نظرت إليه في ضوء مفهوم الولاية، ستدرك أن المسألة أكبر من هذا الاختزال السياسوي للإمامة. فإذا كانت طائفة من الأمة استغنت عن قيادته السياسية فإن حاجة المكلفين والمتشرعين لهديه لا يزال قائماً. عليك أن تسلم بأن الأمة ليست متروكة اليوم إلا إلى ظنون لا يقين فيها ولا واقع قطعي لها. فالقول أنه أي جدوى من إمام غائب أقول: نعم إذا قرأت الأمر سياسيًّا. مع أن الإمامية مارسوا ما هو ضروري في هذا المجال في عصر الغيبة وترك ما يجب أن يكون لصاحب الأمر. ثمة أنبياء رفضهم قومهم وظلوا شاهدين على انحطاط أممهم، ولم يكون وجودهم لا جدوى منه إلاّ أن ترد هذه الدعوى على الأمة لا على أئمتها. فالأمة هي التي غيبت إمامها وليس هو من غاب عنها. وليس الإمام الحجة وحده من وجب الاعتقاد به غيبياً. المسألة لا

علاقة لها باعتقادات الملائكة والجن، بل بغيبات لها نظائر في الكتاب لا أعتقد أنها ذكرت في القرآن عبثاً.

فإذا كنت تطلب دليلاً على الغيبة فهذا هو المطلوب وكفى، أما استدلالاتك الانشائية يمكن دفعها باستدلالات نقيضة. ذكرت لك مراراً أن شأن الإمامة في الاعتبار متصل بشأن النبوة فهي امتداد روحي لها وميزة تشرف بها أنبياء كإبراهيم لما قيل عنه: «وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهم قال إني جاعلك للناس إماماً». ولكنك اتهمتني بأنني أفرق بين الإمامة والخلافة، مع أن تفريقي في شأنين قد يتفرقا بفعل فاعل لكن هذا لا يعني أن الإمامة ترفع مع رفع الخلافة السياسية. فهذا إبراهيم النبي يجعل إماماً بعد أن أوتي النبوة. وهو حينما أوتي الإمامة لم يمارس خلافة أو ملكاً سياسيًّا، بل كانت إمامته من جنس ما نتحدث عنه الآن. والإمامة بهذا المعنى وجبت معرفتها كما وجب معرفة النبي، لما أحاط بها من شأن ولما أنيط بها من وظائف. وجب أن يعرف الناس موسى وإن في غيبته الأربعينية ويعرفوا وصيه هارون.. كما وجب أن يعرف الناس نبيهم يونس حتى وهو غائب في بطن الحوت..كما وجب أن يعرف الناس عيسى ابن مريم حتى وهو مرفوع لم يعد إليهم وكانوا حينها في فترة من الرسل مات من مات فيها دون أن يراه.. كما وجب على أهل الشام أن يعرفوا إمام زمانهم علي بن أبي طالب حتى وهو بعيد لا يتولى شأنهم في الشام بوجود المانع الأموي..كما وجب أن يعرف الناس إمام زمانهم الحسين حتى وإن لم يكن قائماً بالأمر وفيه قال ﷺ: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**». بل هذا أكبر دليل على أنها ليست مجرد خلافة سياسية.

ثم قلت أيضاً: «واذا أصر السيد الميلاني على اعتبار الحديث صحيحاً، فنحن نصر على فهمه بصورة مطلقة وعامة، كما فهمه عبد

الله بن عمر وعامة المسلمين، الذين يستشهد الميلاني بهم في تصحيح الحديث، وهم بالطبع لا يفهمون المعنى الخاص «الإمام المعصوم» الذي يحاول الميلاني تركيبه عليه.

وعلى أي حال، يريد السيد الميلاني، من خلال تفسيره التعسفي هذا، أن يستدل بهذا الحديث على وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) فيقول: «إنّ لكلّ زمان إماماً يجب على كلّ مسلم معرفته والايمان به والالتزام بطاعته والانقياد له... وان الشيعة الإمامية الاثني عشرية قالت: إنّ الذي عرفناه مصداقاً لذلك هو ابن الحسن العسكري».

إنك تعتبر أن عامة المسلمين لا يسلمون بهذا المعنى الخاص للإمام المعصوم. وما أدراك أنهم ليسوا كذلك. إن جمهور المسلمين لم يتمكن منهم علم الكلام السلطاني الذي حاول أن يختزل الإمامة الكبرى في الخلافة الزمنية القائمة على منطق الغلب. وأحياناً أسقط معاني تلك الإمامة على خلفاء الغلب. إن جمهور المسلمين يسلم بمعنى الولاية أكثر مما يجري في نطاق علم الكلام السلطاني. انظر في كل البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً ستجد عامة المسلمين يحتفظون بولاء خاص لأولياء لا شأن لهم بالسياسة قطعاً. مرة يصيبون الواقع لما يصادف اعتقادهم الأئمة الهداة ومرات يخطؤون الواقع، لكن جوهر القضية أن يعرفون أن الولاية أمر أكبر من قضية سياسية. لأنهم يطلبون عند الولي الحقيقة والنطق الواقعي عن القرآن. فالحديث الذي استدل به السيد الميلاني، فضلاً عن أنه ليس الدليل الوحيد كما تحاول أن توحي للقارئ، فهو يحمل دلالة خاصة. إنه يتحدث عن الانقياد والطاعة لهؤلاء الأئمة. ولا يمكن أن يدعو الشارع إلى الانقياد لظالم بل الدعوة هنا مشروطة بوجود أئمة هداة معينين معصومين بالمعنى الذي أشارت إليه الأدلة القاطعة. فالشارع يقول

إنهم معصومون وإنهم مجعولون لوظيفة البيان الواقعي للشريعة، فلماذا الإصرار على وصفهم بغير ما وصفوا به في الشرع المقدس. وهنا يجب الكلام: هل هم مجعولون منصبون معصومون أم لا..الأدلة واضحة في ذلك.

لاحظت أنك رددت على السيد الميلاني بكلام سبق ورددت به على جمهور الإمامية في كتابك العمدة. وأرجو أن تكون قد رددت عليه بشيء سبق ورددت عليه في كتابي: «من الشك إلى الشك». والغريب أنك لم تلتفت إلى ردّي ذاك لا في مورد الرد على السيد الميلاني ولا حتى في تعقيبك على تعقيبي على كتابك فيما جاء في مجمل تلك الردود. فأنت تقول مثلاً:

«وعندما نوجه السؤال التقليدي التاريخي إلى السيد الميلاني عن سبب غيبة الإمام؟ ولماذا لا يظهر إذن ليقيم بنفسه دولة الحق، إذا كان عامة الشيعة وخاصتهم يلتقون به ويعرضون عليه مشاكلهم؟ هل هو الخوف؟ وقد زال والحمد لله، بعد أن أقام الشيعة دولاً عديداً لهم، وأصبح العالم ديموقراطياً يسمح بظهور أي إمام حتى لو قال انه (المهدي المنتظر) وها هي أوروبا وأمريكا يوجد فيها العديد ممن يدعي أنه المهدي المنتظر، وله محطات إذاعية وتلفزيونية ووسائل إعلام، ولا يحول يخاف من أحد، فلماذا لا يظهر (محمد بن الحسن العسكري) إذا كان حقيقة موجوداً؟ يجيبنا السيد الميلاني بشيء من الحيرة والفلسفة والتناقض، ويقول: «لاحظوا إذا كانت غيبة الإمام عليه السلام لمصلحة أو لسبب، ذلك السبب إمّا وجود المانع وإمّا عدم المقتضي، غيبة الإمام عليه السلام إمّا هي لعدم المقتضي لظهوره أي لعدم وجود الارضية المناسبة لظهوره، أو لوجود الموانع عن ظهوره. وجود الموانع وعدم المقتضي كان السبب في غيبة الإمام عليه السلام، هذا واضح. إنّا لا نعلم أنّ

المانع متى يرتفع، ولا نعلم أنّ المقتضي متى يتحقق ويحصل، ولذا ورد في الروايات: «إنّما أمرنا بغتة». فظهور الإمام عليه السلام متى يكون؟ حيث لا يكون مانع وتتمّ المقدمات والأرضية المناسبة لظهوره. وهذا متى يكون؟ العلم عند الله سبحانه وتعالى، فيمكن أن يكون غداً، ويمكن أن يكون بعد غد، وهكذا».

ونقول له: ألم تقل قبل قليل: أن الإمام يلتقي بعامة الشيعة وخاصتهم؟ أم أن هذه روايات أسطورية مثل الروايات التي تحدثت عن ولادته ووجوده؟».

هذا ردك على السيد الميلاني. وعليه، أقول: من المؤكد أن السيد الميلاني ما كان يعني ما أردت قوله. فلقياه بعامة الشيعة وخاصتهم إنما جاء في مورد الاستدلال على وجوده. ولقاءه ببعض من هؤلاء لا يجب حمله على لقاء العموم. ولم أعرف حقيقة، بأي معنى خلطت بين الرؤية الاستثنائية في ظرف التخفي والغيبة وبين الظهور النهائي الذي هو محل نزاعنا. أي تناقض هنا وأي شيء يدعو لتلك المقايسة بين خرافية حكايات اللقيا الخاصة وحكاية الولادة أو الوجود؟ والعجب أنك تتساءل عن غيبة الإمام في زمن تراءى لك أن لا خوف فيه على الناس. بل يمكن إعلان المهدي عن نفسه ولا إشكال في ذلك في مثل بلاد محكومة بالديمقراطية وحرية التعبير. بالله عليك هل هذا أيضاً دليل؟!

هل تقارن بين دعاوى تحمل في طياتها جنون أصحابها وبين أمر عظيم جلل فيه يقف التاريخ وقفته الكبرى ويتحقق التغيير الأعظم. أحسب أن حسن ظنك بالديمقراطيات الغربية يصل بك إلى حد التساؤل: لماذا لا يأخذ المهدي حق اللجوء الإنساني أو السياسي في تلك البلدان. ولو أنك صبرت قليلاً لتدرك أي جنون بات ينتاب هذه الديمقراطيات

التي فقدت رشدها حتى باتت تلاحق الناس لمجرد تفجيرات قام بها بعض الانتحاريين، كل مذنب وكل بريئ، حتى باتت كبرى أجهزتها تلاحق أطفالاً في دور الصفيح في مختلف بلاد العالم شرقاً وغرباً، لكنت حتماً تراجعت عن هذا الدليل. إنك لم تستوعب الوظيفة الكبرى للمهدي لذلك جاء تحليلك في منتهى العجب. إن ظهور المهدي ليس ظهوراً ساذجاً ودعوى يتيمة في الهيدبّارك حيث تقول كلمة وتمضي ضمن لجاج لا ينتهي. إنها قضية عظمى في تقديرنا المتواضع فكيف بما ليس في مكنة أحدنا معرفته من أسرار الظهور. إن ظهوره هو أن يعم الحق والعدالة والسلم ويظهر الله فيه دعوته على الدين كله ولو كره المشركون. لا أحسبها تحمل من خصائص ذلك التصور الصغير الذي زفّته مقايستك السابقة. وها أنت أخي أحمد نزيل الديار الانجليزية يمكنك أن تتحدث في كل ما يروقك من أعلى ما في الرأس حتى تحت الحزام. لكن هل تجرء في ديمقراطيتك المخملية هذه أن تفجر حديثاً مثلما فجرته حول المهدي، حول المحرقة: هل هي حقيقة أم أسطورة؟! إذا رأيت ذلك أمراً صعباً مستصعباً، فماذا تنتظر من تلك الديمقراطيات إن أخبر مخلص العالم عن نفسه، وانضم إلى دعوته الفوج بعد الفوج..هذا كلام ذكرت لك بعضاً منه في «من الشك إلى الشك»، لكنك تعيده في دفع كلام السيد الميلاني. فأنت لا تقف عند دليل مضاد، بل تغضي عنه وتمر. ونحن سنكون أكثر ليبرالية مما تتصور لنقول: دعه يمر. لكن هذا لا يغير شيئاً في الأدلة. وإنما هي إنشائيات وليست براهين.

وقد رأيتك تكرر أن جيل القرنين الأولين والثالث لم يعرفوا الاثني عشرية ولا المهدي ولا غيره مما انتظم في الكلام الإمامي الاثني عشري. وها هنا مغالطة كبرى. وقد عرفت أننا لو حاكمنا كل ما لدينا من عقائد باصطلاحات الكلاميين اللاحقين بالرجوع إلى القرون الأولى

لاعتبرنا ما في يدنا جميعاً بدعة. فأنت لا تقيم اعتباراً للتحولات التي لازمت التدوين ونظم العلوم والمعارف والتطور الذي حصل في الاصطلاح والمفاهيم، حتى أن فقهنا بحسب اصطلاحنا قد لا يفهمه الصحابة ولا التابعون. هذا أولاً. أما ثانياً فأقول: إن جيل القرن الأول وحتى جيل القرن الثاني ما كان ليمنح اهتماماً كبيراً للغيبة كما هو شأن جيل قرون ما بعد الغيبة. أعتقد أن الأمر واضح تماماً. فالذين عاشوا أجواء الحضور النبوي وكذا من عاشوا في ظل وجود أئمة حاضرين مهديين، ما كان يهمهم إظهار كل هذا الاهتمام. وكما يقال إن الغائب يتضخم حضوره. وهذا ما حصل. فإن فقد الإمام بعد الغيبة أوجد اهتماما لدى أجيال القرون التالية للغيبة أكبر واهم من القرون السابقة. فقولك لم يكن موجوداً في القرن الأول وإلا.. لكان أحرى أن تقول لم يكن هاجس الانتظار يشبه ما حدث بعدها. وذلك طبيعي لأنها أجيال حضور الأئمة وليست أجيال عصور الغيبة فتأمل.

لكن ما كان متوفراً من أخبار وأدلة في تلك القرون كان يفيد المعنى نفسه وكان جمهور الشيعة يؤمنون بأن تاسعهم قائمهم والمخالف في ذلك شاذ يشهد عليه تاريخ انقراض بدعتهم.



هذا كان مع السيد الميلاني. والأمر نفسه حاصل في ردودك على الشيخ الآصفي. فقد وقفت على ردك عليه، فوجدت ما لا يشفي طالب الحقيقة ولا فيه ما يحقق بلغة الطالب.

إنني لا أوافقك على قولك أن بعض الأئمة كانوا يتوقعون أنهم هم القائمون بالأمر. فهذه تخرصات مبنية على ما لا يصح ومما شذ من الشواهد المهملة التي رفعتها إلى القول الفصل فيما أراك ترد أخبار

ولادة المهدي رغم صحتها وشهرت اتباع جمهور الإمامية لهذا الاعتقاد. فلا أحد من الأئمة رأى ذلك وفي يدنا من الشواهد منذ الإمام علي بن أبي طالب تؤكد أن الأئمة تحدثوا عن المهدي القائم الآتي. فأنت تخلط بين موقف الأئمة وبين ما حدث بعد وفات آحادهم وما حدث من حيرة محصورة في آحادهم سرعان ما تم تضخيمه في كتب الملل والنِّحل. فهذا عمر بن الخطاب منع أيًا كان أن يقول بوفاة الرسول ﷺ. ورأى أن القول بوفاته هو من زعم المنافقين وإنما غاب وسيعود. على الرغم من أنه كان يعلم بأنه في نزعه الأخير، للخبر الذي يرويه البخاري، حيث قال: إنه يهجر. إذا كان هذا حدث في الرعيل الأول ومع من صار خليفة ثاني، فهو متوقع في الآحاد من أتباع الأئمة في عصر الحصار وبعد المسافات والجهل الكبير بمواقف الأئمة واعتقاد شيعتهم في المركز. كما أنك تخلط بين القائم صاحب الأمر وبين صفة المهديين التي تطلق على كل الأئمة من أولهم أمير المؤمنين حتى آخرهم القائم الحجة. والأمر نفسه فيما زعمت من تعارض بين الروايات بخصوص المهدي. وعجباً أنك تسوق من تلك الروايات المعارضة ما لم تنهج في حقه جرحاً كما فعلت في نظيراتها من مثبتات الولادة. وكل ما ذكرته بخصوص غموض أو عدم اجماع القرن الأول على المهدي الثاني عشر، إنما مرده إلى عدم تسليمك بالأدلة على الإمامة وما يلزم عنها من مختصات يكون لكل إمام أن يبين ما لم يكن بينا.

فقد قلنا إن بيان الشريعة وتأويلها من وظائفهم. وحيث إنهم بيّنوا ذلك فلا مجال للرجوع إلى حال القرن الأول، وإلا لماذا كانوا أئمة لو أن الظهور في فهم تمام الشريعة كان منذ القرن الأول حتى اليوم. المشكلة أنك لم تسلم بالدليل على الإمامة وبالتالي وظيفتها. فحتماً يمكن أن تقول كل شيء. ولا تلتفت لتلك المواقف التي كانت تتعاطى

مع تعاليمهم بالتهوين دون أن ترى لهم ميزة في عالم الخلق. فلقد تعاطى من رفض نبوة محمد ﷺ معه على أن كلامه لا وزن له وهو كلام مردود لشخص به جنة يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ويأتي بالغرائب. ولا أدري هل كنت تنتظر في ما تم نظمه في منذ عصر التدوين أن يرووا عن كل ما صدر عن أئمة أهل البيت وعن كل ما ذكر في فضائلهم. فالتاريخ كاد يشطب على قرون من الحضور الفعلي لأئمة أهل البيت عليهم السلام. منع فيه نقل فضائلهم وفتاويهم بترهيب الناقل وترغيبه. فنقلوا من تلك الغرائب في صحاحهم ما يفوق ما تراءى لك غرائب في أحاديث الإمامية. بل وأثبتوا بعضاً من الارتفاع في الصحابة مما لو قاله الشيعة في أئمتهم لضعفوهم. المحدثون عزفوا عن رواية أخبارهم والخلفاء فعلوا ذلك في حصار تاريخي بات من دون جدوى حضور الإمام بل وجبت غيبته. فلا بد لمن لم ير أهمية لحضور الإمام أن يجرب قروناً من شقاوة ما عداه من خيارات. فذلك هو منتهى الديمقراطية في عالم الخلق.

ومن الملاحظات على ردودك تلك، أنك قلت:

«كذلك حاول الشيخ الآصفي الاجتهاد في أحاديث أخرى وعصرها واستخراج معاني غير واضحة منها كحديث الثقلين الذي يقول فيه الرسول الأعظم: إن الكتاب والعترة لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض. وبالرغم من أننا لا نملك عمليًّا سوى الكتاب مرجعاً نرجع إليه منذ ألف ومائة سنة على الأقل ولم يخرج أي رجل من العترة لكي يفسر لنا آية أو يذكر لنا حكماً أو يحل لنا مشكلة، فإن المقصود من كلمة العترة غامض وعام وغير صريح بأسماء الأئمة، وقد استخدمه العباسيون لتثبيت حكمهم بدعوى أنهم من العترة، والعترة هم أقرباء الرجل حسب اللغة. ونتيجة لغياب الركن الثاني المفترض (العترة) فقد لجأ الشيعة الإمامية إلى الاجتهاد وأصبح لديهم حجج الإسلام وآيات الله وهم من

غير العترة. وربما كان المقصود من العترة هم الأئمة السابقون وتراثهم وليس بالضرورة ان يكون واحد منهم موجوداً طوال التاريخ إلى يوم القيامة، وهم بالتأكيد لم يفترقوا عن الكتاب. ولكن الشيخ الآصفي يحاول أن يستنتج قسراً من هذه الرواية وجود حجة وإمام من أهل البيت في كل زمان وأن يفترض وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري افتراضاً محضاً».

والحقيقة أنك في سير ردك هذا تجرف اليابس والأخضر. حتى أنك حاولت تحريف معنى حديث الثقلين بتأويل فاسد بخلاف الظهور وبضرب من الباطنية التي تتهم بها خصومك. فأنت تدعي أولاً أن ليس بين أيدينا إلا الكتاب ولم يظهر من العترة من فسر لنا آية من القرآن. وهذا كلام غريب، لأن ما ذكر في التراجم عنهم من أنهم ملؤوا الدنيا بعلمهم دليل على قيامهم بهذه الوظيفة. وقد حمل حديثهم شيعتهم فيما حارب حديثهم المخالف. وقد أريد أن يكون ذلك نهجا منذ البداية: حسبنا كتاب الله.

ثم لا يخفى أنك هنا استندت إلى فهم خاطئ لمعنى الحديث. فهو جاء بلسان الطلب وإن جاء في صيغة الخبر. أي أنه تكليف واجب على الأمة أن لا تفرّق بين القرآن والعترة، وليس أن تأتيني بالواقع التاريخي الذي هو أكبر دليل على هذه الحقيقة. فالتاريخ يقول أن ثمة ظلماً فاحشاً ومحاولات متواصلة للحؤول بين الأمة وأئمتها الحقيقيين. فلا تحتج بما وقع خطأ على ما كان مطلوباً على وجه الحقيقة. فكان عليك أن تسأل: ماذا خسرت الأمة بعدم تمكنها من الرجوع الكامل إلى أئمتها؟!

وعجيب أنك تدعي أن الغموض يطال مفهوم العترة نفسها بعد أن ورد ما يفسرها من النصوص نفسها. وإذن عرفنا معنى الغموض في معنى

المهدي كما تدعي. فلو قسنا هذا بهذا لتبين الأمر. فأنت تشكك في وضوح ما ليس قابلاً لتأويل. وكنت قد ذكرت لك طائفة من الأدلة الصحيحة عن المراد بهم وهو خصوص أئمة أهل البيت عليهم السلام. وهم الخمسة من أهل الكساء ومن جاء بعدهم لدلالة النص نفسه عن أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، ما يؤكد استمرارها في الأئمة الآخرين من نسل أهل الكساء المعينين.

ثم لا شك أن الشيخ الآصفي استدل بالحديث فيما يتعلق بعدم انفصام القرآن عن العترة. وعليك أن تدرك أن الانفصال ممكن وهو واقع في مساحة التطبيق، لكنه ممتنع في مساحة التشريع. فماذا يلزم عن ذلك الانفصال لو حصل، لنعرف قيمة الاتصال. وعدم الانفصال إلى يوم القيامة معناه أن مادام القرآن موجوداً فلا بد من وجود إمام ظاهر أو غائب.. متصدي بالقوة أم بالفعل. والمطلوب حينها: تحقق شرط الولاء للظهور وتحقق شرط الطاعة للفعلية. فالقضية مشروطة بموانع الظهور وموانع الفعلية في تمام الوظيفة. وأما زعمك أن فرقاً شيعية أخرى خالفت إلى غير ذلك، فالمعول عليه فعلاً ليس عدم أكثريتها، بل أقول أنقراضها جميعاً وعدم قدرة غير الإمامية الاثني عشرية أن يستدلوا على ذلك بالعقل والنقل الملزم لكل طوائف الأمة. وطبعا أعود وأكرر إن ما ساقه أمثال هؤلاء يقع في سياق الأدلة الداعمة للأدلة المباشرة على ثبوت الإمام الثاني عشر. فقولك إن الغيبة تتناقض مع مهمة الإمامة وفلسفتها، رددنا عليه سابقاً وفي كل مرة أن هذا ليس دليلاً. نعم هو كذلك مع ارتفاع المانع. أما مع وجوده فالأمر طبيعي. فهل تناقضت وظيفة نبوة يونس وهو في مغيباً في بطن الحوت. وهل الأمر نفسه عند رفع المسيح منذ قرون قبل ورود النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

ثم رأيتك تقول: «إن مثل الشيخ الآصفي كمثل من يقول بضرورة

تعيين الدولة شرطياً للمرور في تقاطع طرق ثم يقول: إن الشرطي غائب، وعندما نسأله عن الحكمة من وراء غيبة الشرطي الذي ترك الشوارع في حالة اضطراب، يقول: إن علم ذلك عند الدولة، أو انه ينظم السير من وراء حجاب.

إما أن يكون وجود الشرطي المعين من قبل الدولة ضرورياً أو لا يكون، ولا يعقل أن نقول: إنه ضروري وإنه معين ولكنه غائب وعلم ذلك عند الله، أو لا بد أن نريح أنفسنا بالقول أن على البلدية أن تنتخب شرطيًا لتنظيم السير وإن ذلك من أعمالنا وليس من أعمال الملك أو رئيس الوزراء».

هذا قياس مع الفارق. بل إنه انزياح بالموضوع عن محل النزاع. فالقضية المبحوثة ليست في مقام ثبوت الضرورة، بل في وجود المانع وما ترتب على ذلك من الغيبة. والغيبة هي كلها محاطة بالأسرار وإلا لن تكون غيبة. فإذا تمرد الناس على شرطي المرور وهموا بقتله وتم تغييبه عن أنظارهم فالمسؤولية مسؤوليتهم. ولكن الضرورة تظل قائمة ويتحقق استعادت دور الشرطي متى اقتنع الناس بضرورة وجوده ومتى حلت بهم من فظاعات المرور ما يجعلهم يقتنعون بضرورة ظهوره. فأمثلتك تبدوا لي دائماً واقفة بالمقلوب.

وعجباً أنك قلت أيضاً: «ونصل إلى أحاديث (الاثني عشرية) التي حاول الشيخ الآصفي أن يعتمد عليها من أجل استنتاج وجود الإمام الثاني عشر وافتراض حياته إلى اليوم.

وقد ادعى الشيخ الآصفي صفة التواتر على تلك الأحاديث بالرغم من أنها ضعيفة عند السنة وغير محددة ولا واضحة، وهي أضعف عند الشيعة ومختلقة كلها في القرن الرابع الهجري عند تأسيس الفرقة الاثني عشرية ولم يكن لها أي وجود عند الشيعة في القرون الثلاثة الأولى.

وهي مع ذلك تتعارض مع أحاديث كثيرة تؤكد على استمرار الإمامة إلى يوم القيامة دون تحديد بعدد معين».

أقول: إنك مخطئ في قولك إن هذه الأخبار معارضة بأخبار أخرى. وكنت أعتقد أن من المفروض أن تتبع أساليب الدراية في مسألة الجمع العرفي وأساليب التراجيح المتعارفة في باب تعارض الأدلة، لا سيما وأن أخبار حصر الأئمة بالاثني عشر صحيح لا غبار عليه. وخطؤك الآخر أنك زعمت أنها أخبار ضعيفة عند أهل السنة. وهذا مرفوض لأن حديثنا الآن فيما صحّ من طريق الإمامية. وما دمت لذت بالسنة فذلك خطؤ أفحش، لأن أخبار «الاثنا عشر خليفة» مما تواتر وصح وذكره كبار حفاظهم، وجاء في كتب الصحاح من البخاري حتى آخر كتب السنن. وهو واضح لا يمكن تطبيقه إلا على الأئمة الاثنا عشر. لذا وجدنا أن من الحفاظ السنة الذين أرادوا الحديث في فضائل أهل البيت عليهم السلام. صنفوا الفضائل على الترتيب الاثني عشري للأئمة من علي حتى القائم الحجة. وهنا أحيلك على ابن الجوزي السبط في التذكرة وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة وابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة وآخرون أحنافاً وشوافع ومالكية وحنابلة وما شابه. وهو واضح ظاهر لا يصدق إلا على من ادعى انحصار الأئمة في الاثني عشر إماماً. لذا لم تفد كل محاولات تطبيقها على الخلفاء بأي طريق اتفق.

وقد اطلعت على رد الشيخ الآصفي على ردك فوجدته مناسباً لدحض بعض ما ادعيته. كما اطلعت على ردك الثاني عليه فوجدتك أغضيت عن ردوده ثم لجأت إلى كلام سياسي إنشائي ليس له صلة بموضوع عقائدي وجب الوقوف على أدلته. المناسب في رد الشيخ الآصفي أن تحدث عن طوائف أربعة من الأدلة صحت عند جميع المسلمين. وهي إذا كان كذلك أمرها فلا تنطبق بمجموعها إلا على

مذهب الاثني عشرية. فقد تحتج لماذا لا ينطبق هذا الخبر على فرقة من تلك الفرق أو على مذهب من تلك المذاهب، لكن لا أحد يملك ادعاء انطباقها جميعها وفي آن واحد إلا على الاثني عشر. وهذا دليل عقلي واضح يدعم الأدلة النقلية الأخرى ويقويها كما لا يخفى. فلا تقل بعد ذلك إنه دليل كلامي أو فلسفي بل يفترض أن تقول إنه دليل يقوي الأدلة النقلية على الإمام الثاني عشر.

لكنك لا زلت مصرًّا في اتهام كل ما ورد في حق المهدي بالضعف والوضع وما شابه. بل إنك كررت له ما كررت لي بقولك:

«نعم توجد روايات كثيرة يرويها الغلاة والضعفاء والوضاعون، ولكنها غير محققة ولا مدروسة ولا توجد فيها رواية واحدة صحيحة».

فأنت حينما أحلتني على ردودك السابقة لم أجد فيها أجوبة سوى ما ذكرت لي في رسائلك. الإصرار على عدم وجود ولو دليل واحد. بينما ذكرت لك كما ذكر لك كثيرون بعضاً من تلك الأدلة الصحيحة لكنك أبيت أن تجيب عنها إجابة شافية وسأذكرك بها لاحقاً.

وقد تكرر هذا في ردك على الشيخ الكوراني. مع أن نقاشك معه اتخذ منحى آخر أكثر حرارة وحدّية، إلاّ أن ثمة ما يستحق الوقوف عليه. إن حديثك في ذلك الرد عن شروط الحوار الصحيح لا أختلف معك حوله. وأنا مسلم بأن الحوار يجب أن يتحلى بالموضوعية والأخلاق إلى أقصى الحدود. وأن لا تقوّل الآخر ما لم يقله كما لا يجوز أن يعاند المرء في أحكامه الخاطئة بعد أن يظهر له بقاطع الشواهد أنها كذلك خاطئة. وإذن متفقون وزيادة على تلك النقاط والشروط لأنها شروط عقلائية أمضاها الشارع المقدس. لكنني أناقشك في مضمون الرد.

فهنا استوقفتني بعض العبارات. منها أنك قلت:

«من بديهيات الإسلام أنه يقوم على العلم واليقين، ولا يقبل أن يعتنق الإنسان أية فكرة خاصة إذا كانت أساسية على الظن والتخمين والافتراض والوهم، ولذلك فإن الله تعالى يلوم النصارى على أيمانهم بصلب المسيح عليه السلام، لعدم تأكدهم تماماً من العملية، رغم وجود عدد من المؤشرات التي تشير إلى ذلك، ويقول: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾[1]، ويقول: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾[2].

ويقول: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[3].

وأن الإيمان بولادة (الإمام الاثني عشر) أضعف بكثير من الإيمان بصلب المسيح، ورغم ذلك يرفض الله عز وجل أن يؤمن الناس بحدث لم يتأكدوا منه ولم يحصل لديهم علم به».

إنه مثال آخر مقلوب وقياس مع الفارق. ولو أنك أخي أحمد تأملت في مثالك هذا مليًّا لوجدته يؤكد خلاف ما تقول ويثبت الغيبة. أولاً إن المشترك بين أخبار الغيبة وهذه الآية كبير جداً. لا أحدثك فقط عن أن غيبة عيسى عليه السلام هي شبيهة في شروطها بغيبة الإمام من حيث محاولة قتله وتحقق غيبته. كما أنه ملازم للظهور بالأدلة القاطعة على أن خروج المسيح معاصر لخروج المهدي بتحقق الصلاة وراءه كما أتينا على ذكره في موارد أخرى وقد صح. لكن دعنا من هذا لأقول: إنك

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.
(٢) سورة النجم، الآية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٢٨.

تتحدث عن الوضوح في عقائد الناس ولو أنك آنست بفلسفة الأديان لأدركت بأن خطابها الغيبي واصل إلى عامة الخلق. ومن الغيبيات ما صدق به عموم الناس حتى أن الآية تصف هؤلاء: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾. ولعل إحدى مقاصدها في تفسير الإمام الصادق للآية، أن المقصود بالغيب هو المهدي. هذا تفسير مصداقي فتأمل. وإن خطأك هنا أنك قلبت الآية. فكان أولى أن ترى أن اعتقاد العامة بصلبه أقرب إلى فهمهم من القول برفعته. فالأدلة تقول بقتله لكن النص يقول شبه لهم. ولا طريق للترجيح إلا بالاعتقاد بالغيب وليس بما في يد أولئك من أدلة ظهرت لهم أنها حسيّة. إن من يتأمل مثالك هذا يدرك أنه مثال ضدك لا ضدّ من ادعى الغيبة.



لقد صادفت في ذلك النقاش سؤالاً من البدري يقول لك فيه: «الاستاذ أحمد الكاتب، ما ذكرته أنت من أدلة من أنها ضعيفة، فهناك كما قال الشيخ العاملي، في قناة المستقلة، أدلة أخرى صحيحة فما ردك؟؟».

والحق أن هذا أمر طالبك به كثيرون. وطالبتك أن تعقب على بعض الأخبار الصحيحة وهذا منها، ولكنك بدل أن ترد عليها أحلتني على ردك هذا فدعني أرى ما فيه. وسوف أستعرض هنا ردك الكامل على هذه الرواية قبل إبداء رأيي فيه:

«ولعلك تقصد هذا النص التالي، فإن العاملي كثيراً ما يرتكز عليه، وهو: «أقَرّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام أمَامَ الكثير من أصحابه بأن له ولد، سمّاه محمداً، ونصّ على أنه هو المهدي الموعود به في آخر الزمان. روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم

الجعفري، قال: «قلت لابي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سَلْ. قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم».

وهذا النص منقول عن أبي هاشم الجعفري الموثق عند الشيعة الإمامية مثله مثل «النواب الأربعة» الذين ادعوا السفارة عن الإمام الغائب، وقد ادعى الجعفري النيابة كذلك فيمن ادعاها وكان يبلغ عددهم الأربعة والعشرين مدعيًا، وكان كل واحد منهم يكذب الآخرين.

وفي هذا النص لا يذكر الجعفري أنه رأى الولد وإنما يقول أن أباه قال إن لديه ولداً.

وحسبما أعتقد فإن الجعفري من الغلاة وكان ينسب إلى الإمام العسكري العلم بالغيب وقراءة ما في القلوب، وإتيان المعاجز الخارقة.

ثم إن القضية برمتها يجب ان تدرس بصورة متكاملة وشاملة، وليس اعتماداً على رواية أو خبر من أخبار الآحاد، ويجب أن ننظر إلى نتيجة البحث والتحقيق، ونعثر على الإمام الذي يفترض فيه أن يقود المسلمين ويقيم دولتهم في الأرض، فالقضية لا تتعلق ببحث نظري تاريخي وانما هي تمس الواقع والحياة الخارجية والسياسية للمسلمين، وهي تشبه جداً قصة رجل يقول لك: إن في هذا القدر لحماً وطبيخاً وعليك انتظار نضجه، فتجلس أياماً وأياماً وشهوراً وسنين وانت جائع ثم لا تجد شيئاً في القدر، ولكنه يحلف لك بالله ويأتي لك بالأدلة والبراهين العقلية والنقلية على وجود الطعام في القدر، ولكنك تستمع إلى صرير معدتك وتنظر إلى ساعتك وتكاد تموت جوعاً، فماذا تفعل؟ هل تنتظر مزيدا من الوقت؟ أم تذهب وتعدّ لك ما تيسر من الطعام، ولا تستمع إلى ذلك الرجل الأحمق حتى لو جاء لك بمليون دليل؟

هذه هي حالتنا مع أولئك المدعين الذين خدعونا بزعمهم وجود ولد مكتوم ومخفي للإمام العسكري، فجلسنا ننتظر السنين والقرون ، ولما لم نجد شيئاً قمنا بإقامة الدولة على أساس الشورى وولاية الفقيه، ولم نحصل من أدلتهم وبراهينهم على غير الجوع والعطش والانتظار العقيم؟

من هو أبو هاشم الجعفري؟ وهل هو ثقة؟

أود التنبيه إلى حقيقة لا اعتقد أنها تغيب عن ذهن أحد، وهي كثرة تفرق الشيعة في القرنين الثاني والثالث الهجريين واختلاق كل فريق ما يشاء من الروايات ونسبتها إلى الأئمة من أهل البيت تأييداً لما يذهب إليه، وقيام بعض الفرقاء بنسج روايات لها طابع الزمان الماضي وتتحدث عن المستقبل الذي يصوره ذلك الفريق كما يشتهي، في محاولة لإضفاء صفة الإعجاز وعلم الغيب على الرواية، ومن الأمور التي حدث فيها الخلاف بين الشيعة الإمامية مسألة إمامة الحسن العسكري، التي اختلف فيها شيعة أبيه الإمام علي الهادي بين من قال بإمامة محمد بن علي الهادي وعدم وفاته في حياة أبيه، ثم قوله بغيبته ومهدويته وانتظار ظهوره في المستقبل، وإنكار إمامة الحسن العسكري، وبين من قال بإمامة جعفر بن علي الهادي بالنص عليه من أبيه أو بالنص عليه من أخيه السيد محمد (المدفون في بلد) وبين من قال بإمامة الحسن العسكري، الذي اعترف بأنه لم يحدث خلاف على أحد من الأئمة مثلما حدث في الاختلاف عليه.

وقد لعب أبو هاشم الجعفري دوراً كبيراً في تثبيت إمامة العسكري، وبما إنه كان يعترف بأن الإمام الهادي كان قد أشار إلى السيد محمد ودل عليه فقد نقل حديثاً عن الإمام الهادي أنه قال له: «بدا

لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد كما بدا لله في إسماعيل بعد ما دل عليه أبو عبد الله ونصبه»[1].

ومع أن الجعفري في هذه الرواية يعترف بإشارة الإمام الهادي إلى ابنه السيد محمد، والدلالة عليه، في البداية، إلا أنه يروي رواية أخرى عن أبي جعفر الثاني (محمد الجواد) ينقل فيها رواية عن الإمام الحسن المجتبى ويذكر أسماء الأئمة إلى الحسن العسكري، من دون أن يشير إلى مسألة البداء والتعيين المسبق للسيد محمد ثم تنصيب الإمام العسكري مكانه[2].

وإذا كانت هذه الرواية صحيحة فكيف لم يعرفها الإمام الهادي فأوصى إلى ابنه محمد بالإمامة ثم عدل عنها إلى ابنه الحسن بعد وفاة أخيه وحدوث البداء فيه؟ إذن لا بد أن تكون إحدى الروايتين كاذبة وغير صحيحة.

وهكذا يظهر لنا موضوع اختلاق الروايات على لسان الأئمة تأييداً للمذاهب المختلفة.

وبما أن النص على الإمام الحسن العسكري كان غامضاً ومحل شبهة ونزاع بين الشيعة الإمامية وبين أولاد الإمام الهادي، فقد لجأ أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري إلى اختلاق مجموعة من الروايات الأسطورية القائمة على دعوى علم الإمام العسكري بالغيب، والتي يرويها الجعفري بنفسه ويقول إنها حصلت له، ولا يمكن التأكد منها بصورة مستقلة ومحايدة، غير دعواه بعلم الإمام للغيب.

---

(١) راجع الغيبة للطوسي ص ٥٥ و١٢٠.

(٢) الغيبة للطوسي ص ٩٩.

يقول الجعفري أنه سمع الإمام أبا محمد (العسكري) يقول ذات مرة إن (من الذنوب التي لا تغتفر قول الرجل ليتني لا أو أخذ إلا بهذا) فقلت في نفسي: إن هذا لهو الدقيق ينبغي للرجل أن يتفقد من أمره ومن نفسه كل شيء، فأقبل أبو محمد فقال: يا با هاشم صدقت فالزم ما حدثت به نفسك، فإن الإشراك في الناس أخفى من دبيب الذر على الصفا[1].

وهكذا يتحدث الجعفري عن علم الإمام الهادي لما يفكر فيه (الجعفري) غيبياً في مسألة البداء ووفاة السيد محمد، حيث يقول: (فإني لأفكر في نفسي وأقول: هذه قضية أبي إبراهيم وقضية إسماعيل، فأقبل عليّ أبو الحسن فقال: نعم يا أبا هاشم... هو كما حدثتك به نفسك وإن كره المبطلون)[2].

ويروي أبو هاشم الجعفري رواية أخرى مشابهة تقوم على مادة علم الأئمة بالغيب، يقول: (كنت محبوساً مع أبي محمد في حبس المهتدي بن الواثق فقال لي: يا أبا هاشم ان هذا الطاغي أراد ان يعبث بالله في هذه الليلة، وقد بتر الله تعالى عمره وقد جعله للقائم من بعده، ولم يكن لي ولد وسأرزق ولداً، قال أبو هاشم: فلما أصبحنا شغب الأتراك على المهتدي فقتلوه وولي المعتمد مكانه وسلمنا)[3].

وهنا يتحدث عن علم الإمام العسكري بمقتل المهتدي قبل حدوث الشغب عليه. وهذا من علم الغيب الذي لا يعلمه الا الله.

(١) الغيبة للطوسي ص ١٢٣.

(٢) الغيبة صد ٥٥ و١٢٠.

(٣) الغيبة للطوسي ص ١٢٣ و١٣٤ راجع أيضاً بحار الأنوار ج٥٠ ص ٢٥٠ و٢٧٦ و٢٥٨ عن مختار الخرائج ص ٢٣٩ ومناقب آل أبي طالب ج٤ ص ٤٣٦ و٤٣٢ وكشف الغمة ج٣ ص٢٧٩ و٢٩٩ وأعلام الورى ص ٣٥٤ و٣٥٥.

ويضيف أبو هاشم الجعفري إلى حكايته رتوشا أخرى فيقول إنه كان يحتاج إلى المال ولم يطلبه من العسكري استحياء فأرسل إليه الإمام مالاً دون أن يطلب منه، وكذلك يقول إن الإمام علم بنية أبي هاشم في طلب فص فأعطاه خاتماً[1].

ويعتبر الجعفري إخبار الإمام العسكري له عن مشادة حصلت له في الطريق نوعاً من الإعجاز والعلم بالغيب الدال على إمامة الإمام[2].

ويتحدث أبو هاشم الجعفري عن علم الإمام العسكري بأدق التفاصيل السرية كمعرفته بإفطار أبي هاشم ونوع الخبز الذي أكله، كما يتحدث عن معرفة الإمام بحقيقة رجل كان يتجسس عليه وكشفه هويته لأبي هاشم[3].

وتأتي هذه الروايات في سياق الروايات التي يسوقها القائلون بإمامة العسكري لإثبات إمامته بالمعاجز بدلاً من النص ، ويتحدثون عن علمه غيبياً بحقيقة غني سائل كان يتظاهر بالفقر، أو علمه بموت فرس بعد أيام وإشارته على صاحبها ببيعها سريعا قبل أن تموت، واكتشاف نوايا بعض الخدم وعزمهم على شرب الخمر واللواط، ومعرفته بعطش إنسان وطلب الماء له دون ان يطلبه هو[4].

---

(١) الكافي للكليني ج ١ ص ٥٠٧ وبحار الأنوار للمجلسي ج ٥٠ ص ٢٦٧ ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج٤ ص ٤٣٢ ومختار الخرائج ص ٢١٤.

(٢) المجلسي: بحار الأنوار ج٥٠ ص ٢٨٣ عن مناقب آل أبي طالب ج٤ ص ٤٢٧ و٤٢٨.

(٣) مناقب آل بي طالب ج٤ ص ٤٣٧ ومختار الخرائج ص ٢٣٩ وأعلام الورى ص ٣٥٤ و٣٥٥.

(٤) الكافي ج١ ص ٥٠٧.

ولكن أبا هاشم الجعفري يضيف عليها أنه رأى الإمام العسكري يحك الأرض ويخرج الدنانير الذهبية منها ويعطيها له ومعرفة الإمام بحاجته إلى المال بصورة غيبية[1].

ولا يكتفي أبو هاشم الجعفري بذلك بل يقول أنه شاهد يوماً الإمام العسكري وهو يكتب كتاباً، ثم يترك القلم ويقوم إلى الصلاة، فإذا بقلم الإمام ينهض بنفسه ليكمل الكتاب أثناء قيام الإمام للصلاة!![2]

وعندما توفي الإمام الحسن العسكري دون أن يخلف ولداً ظاهراً تستمر الإمامة فيه بصورة عمودية إلى يوم القيامة، وجد أصحاب جعفر بن علي الهادي في ذلك دليلاً على عدم صحة إمامة العسكري، كما وجد أصحاب الإمام موسى الكاظم في وفاة عبد الله الأفطح دون ولد ظاهر، دليلاً على عدم صحة إمامته، وانتقلوا إلى القول بإمامة موسى الكاظم، كذلك انتقل قسم من القائلين بإمامة العسكري إلى القول بإمامة أخيه جعفر، خاصة بعد وفاته دون خلف ظاهر. ولكن قسماً آخر أصر على افتراض وجود ولد له ورفض إمامة جعفر، وكان منهم أبو هاشم الجعفري الذي قال في البداية أن الإمام الجواد ذكر له أسماء الأئمة واحداً واحداً حتى الحسن العسكري وأنه قال (أشهد على رجل من ولد الحسين لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً). ولم يحدد هوية الإمام الأخير[3]. ونقل عن الإمام الهادي أنه قال: (الخلف من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟! فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه

---

(١) الكافي ج١ ص ٥٠٧ والبحار ج ٥٠ ص ٢٥٩ والإرشاد للمفيد ص ٣٢٢.

(٢) المجلسي: البحار ج ٥٠ ص ٣٠٤ عن عيون المعجزات.

(٣) الطوسي: الغيبة ص ٩٩.

ولا يحل لكم ذكره، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا الحجة من آل محمد)[1].

وكما يلاحظ فإن أبا هاشم الجعفري لم يحدد في هاتين الروايتين هوية الإمام الجديد بعد العسكري، ولكنه عاد بعد ذلك ليقول إن الإمام العسكري قال له من قبل عندما كان معه في السجن أيام المهتدي: أنه سيرزق ولداً[2].

وفي هذه الرواية ما هو ظاهر من دعوى علم الإمام بالغيب وإخباره عن ولادة ولد له في المستقبل (وهذا ما لا يعلمه إلا الله).

ومع ذلك فإن الجعفري يكاد يعترف بجهله بوجود ولد للإمام وتاريخ ولادته فيقول في رواية أخرى أنه قال للإمام العسكري يوماً: جلالتك تمنعني عن مسألتك فتأذن لي في أن أسألك؟ قال: سل، قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ قال: نعم، قلت: فإن حدث حدث فأين أسأل عنه؟ فقال: بالمدينة[3].

وهنا لا يقول أنه شاهد ابن الإمام العسكري، ولا أنه الإمام بعد أبيه . واذا لم يكن الجعفري يدعي مشاهدته أو اللقاء به فكيف عرف أنه الإمام؟ وكيف أصبح باباً له أو نائباً عنه؟ واذا كان هو يقول بأن ابن العسكري لا يُرى فكيف ادعى النواب الخاصون اللقاء به والنيابة عنه أيضاً؟

والمشكلة في هاتين الروايتين أن الشيخ الطوسي يرويهما بلا سند عن سعد بن عبد الله الأشعري وهو من أقطاب الفريق القائل بوجود

---

(١) الغيبة للطوسي ص ١٢٢ وإكمال الدين للصدوق ص ٣٨١.
(٢) الغيبة للطوسي ص ١٢٣ و١٣٤.
(٣) الغيبة للطوسي ص ١٣٩.

الولد والمتحالف مع أدعياء النيابة الخاصة (النواب الأربعة) مما يحتمل اختلاقه لتلك الروايات ونسبتها إلى الجعفري.

ويقول السيد ابن طاوس في (ربيع الشيعة): أن أبا هاشم داود بن القاسم الجعفري كان من سفراء صاحب الأمر وأبوابه المعروفين الذين لا يختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم[1].

ومع ان علماء الاثني عشرية اعتبروا أبا هاشم الجعفري من الثقات، ولم يتوقفوا عند رواياته الأسطورية المخالفة لكتاب الله المجيد، والتي تدعي علم الأئمة بالغيب، ولم يحققوا في دعاواه الأخرى التي لا يمكن إثباتها من أي طريق لأنها تتحدث عن علم الأئمة بما في داخل نفسه، إلاّ أن الكشي ذكر في ترجمته (أن روايته تدل على ارتفاع في القول) أي غلو، وأن الطوسي ذكر في ترجمته في الفهرست: أنه كان مقدماً عند السلطان! وهاتان الشهادتان تخدشان في عدالته فكيف تقبل شهادته بعد ذلك؟

وكيف يمكن بعد ذلك أن نطمئن إلى رواياته الغامضة والمشكوك فيها وأن نصدق دعواه بوجود ولد للإمام العسكري؟ وأنه الإمام المهدي؟ خاصة إذا ثبت أنه كان يدعي النيابة عن ذلك الولد الغائب الذي لم يظهر له أي وجود طيلة أكثر من ألف عام؟

وكيف يمكن ان نعتبره شخصاً موثوقاً ونسلم برواياته في موضوع شائك كموضوع وجود ولد للإمام العسكري الذي لم يعترف بهذا الأمر أمام الناس ليكون حجة عليهم؟

---

(١) راجع الفائدة الثانية من خاتمة مجمع الرجال للقهبائي، طبع دار الكتب العلمية بقم.

ألا يجدر بنا أن نقول كما قال الشيخ الطوسي في الرد على روايات الفرق الشيعية الأخرى التي ادعت مهدوية وغيبة عدد من أئمتها، وجاءت بروايات مختلقة أو ضعيفة: بأن (هذه كلها أخبار آحاد لا يُعوَّل على مثلها في هذه المسألة، لأنها مسألة علمية)؟[1]

إن كل الدلائل التاريخية تشير إلى عدم وجود ولد للإمام العسكري، وأن القول بوجود ولد له تم بعد وفاته على سبيل الافتراض الفلسفي الظني، وكان يلف القائلين بذلك شك كبير لوجود مصالح مادية لهم. وكان بعضهم يحتج بروايات الجعفري وهو لم يدع رؤية الولد أو اللقاء به، فضلاً عن وجود الشك بشخصه وبرواياته المليئة بالغلو والمعاجز الأسطورية».

مزاعم تحتاج إلى ردّ

أجل، هذا هو ردك كاملاً ومن دون تصرف على رواية من الروايات التي ثبتت صحتها. إلاّ أن لدي ملاحظات سأوجزها في التالي:

إنك ذهبت يميناً وشمالاً وحاولت جهدك بكلف بالغ أن تخدش في رواية صحيحة السند مسندة. فعلت ذلك بعد أن قلت دائماً لا وجود لرواية صحيحة واحدة تتحدث عن المهدي. وكنت في رسالتي السابقة قد ذكرت لك روايات صحيحة أخرى تبين بوضوح الولادة ولم ترد عليها ولم أجد رداً عليها فيما كان من نقاشك مع هؤلاء. لكنك مع ذلك حاولت تضعيفها بغير طريق الجرح الذي سلكته مع طائفة من الأخبار زعمت استقصاءها ثم ردها إلى كتب الرجاليين. وكونك لم تذكر مثل هذه الرواية ونظائرها فيما سبق وناقشته قبلاً دليل على أنك تفاديتها لصحتها

---

(١) الغيبة ص ١٠٨.

ولصعوبة الوصول مع وجودها وأشباهها لغرضك. فلماذا لم تذكرها وتناقشها في كتابك قبل أن يطالبك كثيرون بموقفك منها طيلة هذه الفترة.

وقد لاحظت أنك حاولت التشكيك في عدم إفادة الرواية للمولود وهذا أمر لا يحتاج إلى نقاش متكلف كما فعلت في دفع بديهي يدرك من دون نظر. فإذا ضممت هذا الخبر إلى باقي الأخبار وضح المراد فضلاً عن أنه بنفسه دالّ على المقصود.

إنك لجأت إلى طريقة العاجز، وهي طريق التجريح في الراوي من خلال تحشيد شواهد على غلوه. وحيث لم تجد في شهادة الرجاليين ما يسعفك، لذت بالقرائن العقلية التي رفضتها علينا في معاضدة أخبار المهدي. وحاولت جهدك التشهير بما رواه في بعض خصائص الإمام بالتهويل على طريقة الوهابيين. وهذا مردود. ذلك لأن ما رأيته غلواً هو ليس إلا تهويل وتأويل منك، لأن إثبات بعض من تلك الخصائص يشاركه فيها حتى أولئك الرجاليين من الإمامية وكثير من أهل السنة ممن روى عن فضائلهم. ويكفي اعتماده من قبل الشيخ الطوسي وأنت تعرف مذهب الطوسي في الرواة الغلاة، وهو رد رواياتهم، فهذا دليل على خلاف ما ترى. أقول، وإذن كان على الطوسي نفسه أن يكون أول خادش فيه بدل اعتماد روايته. فعليك أن تستشهد بالطوسي في كل شيء وليس في بعض شهاداته ثم تجزئها وتنزاح بها إلى حكم مختلف. وإنني شخصيًّا لم أر ارتفاعاً فيما ذكرت من رواياته. حتى وإن اشتم الكشّي منه ذلك بخصوص روايته، دون أن يقدح في وثاقته. والعجيب أنك تحاول أن تجرح في أبي هاشم انطلاقاً من شهادة الشيخ الطوسي ثم سرعان ما تقفز إلى الطوسي لتقول لعلها من مختلقاته التي نسبها لأبي هاشم. أرأيت أنك عندما واجهت رواية صحيحة كلّفتك أن تشكك حتى في الشيخ الطوسي وتتهمه بالاختلاق، وطبعاً بلفظ الاحتمال لا اليقين!؟ فماذا إذن

لو حاولت أيضاً الرد على كل ما ورد من صحيح الأخبار عن الولادة. فمنهجك أنك لا تريد أن تصدق بهذا الحدث. ثم بناءً على ذلك ليس لك التزام بقواعد الرد إلاّ أن تفتعل تكذيب جميع الرواة حتى الشيخ الطوسي. إذن بهذا المعنى لا حاجة لنا لأولئك العلماء جميعاً: كالطوسي والصدوق ومن قبلهم ومن بعدهم. فما هي مصادر معرفة تعاليم أهل البيت وحقائق ما جرى؟! ألم أقل لك سابقاً إنك تبنيت موقف الخصوم حيث لا يلزمك شيء من هذا الطريق حتى لو كان الأمر يتعلق بشيوخ وثقهم العامة والخاصة مثل الشيخ الطوسي؟!

ثم إن حديثك عن كونه كان مقدماً عند السلطان لا يفيدك، بشاهد اعتماد المشايخ على روايته. فلا يفيدك في الحجاج ولا فيه ما يخدش في الوثاقة. كما أن الطوسي الذي ذكرت رأيه في أبي هاشم هو نفسه ممن قدمه واحترمه السلطان كما هي علاقة سائر العلماء الذين لا يخدش في جلالة قدرهم ووثاقتهم. وأنت تعلم أن روايات المهدي مما يزعج السلاطين، فلا مصلحة في أن يضعها الوضاعون ممالأة للسلاطين. فظنك أنها من وضعه تخرص لا دليل عليه وتهمة مسنودة بالظنون التي لا تغني عن الحق شيئاً. هذا مع أن الشيخ الطوسي ذكر ذلك في سياق مدح وإجلال وليس في سياق ذم وتجريح كما توحي جزافاً. فهو يقول عن أبي هاشم:

«يكنى أبا هاشم من أهل بغداد جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام وقد شاهد جماعة منهم: (الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الأمر عليهم السلام وقد روى عنهم كلهم عليهم السلام وله أخبار ومسائل وله شعر جيد فيهم) وكان مقدماً عند السلطان. وله كتاب. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي المفضل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبي هاشم».

فكيف تجزئ شهادة الشيخ الطوسي في شأن أبي هاشم. بل واضح مدح الشيخ له سواء في الرجال أو الفهرست، إذ يقول فيه(في الرجال):

- يكنى أبا هاشم من ولد جعفر بن أبي طالب ثقة جليل القدر.
- يكنى أبا هاشم ثقة.
- ثقة يكنى أبا هاشم.

وقد حاولت إثبات الغلو في حق أبي هاشم الجعفري راوي الخبر من خلال اعتقاده بعلم الأئمة للغيب وهو مخالف للقرآن المجيد. وأحسبك هنا تتحدث بلهجة وهابية صريحة، لأنه كان واجباً عليك أن تميز بين ما هو في مقدور بعض الصلحاء الإطلاع عليه في حدود ما قال عنه القرآن المجيد: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ۝٢٧﴾[1]. وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[2].. ونظيراتها في القرآن الكريم. فالرسول يعلم بعضاً مما علمه الله من علمه. وعلي عليه السلام باب مدينة العلم وكذا سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام ورثوا من علم محمد صلى الله عليه وآله ما جعلهم في غنى عن الآخرين واحتياج الآخرين إلى علمهم. فذاك علي بن أبي طالب يقول: «علمني رسول الله ألف باب في العلم يفتح لي كل باب ألف باب». ولو شئت لملأتها عليك شواهد من أسرار علومهم وهم الراسخون في العلم. وما رأيته من العلم ليس من الغيب الذي لا يطلع الله عليه أحداً ممن لا يقوى أو يحترق إذا تعدى ما فوقه. فهل تختزل غيب الله في معرفة ما يأكل فلان في هذا النهار وهل حدث لذلك مكروه؟! هذا مما يعرفه صلحاء بلدي في المغرب وهو عندي من

---

(١) سورة الجن، الآيتان: ٢٦، ٢٧.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٥٥.

المجربات فما بالك بالأئمة الهداة. فما أثبته أبو هاشم للأئمة هو مما جرت به العادة مع صلحاء ومحدثون، ومما نجد له مصداقاً في من نعرفهم قادرون على معرفة ما ليس في مكنة الناس العاديين معرفته. ولا يحتاج هذا إلى طول نظر. فمثل هذه الحوادث رأينا لها نظائر في حدوس عامة الخلق حتى في أيامنا هذه وحصل لنا من بعضها الكثير. فتلك من آيات الله وتفضله بها على خاصة أوليائه ولها مصاديق في كتاب الله ﷻ لمن قرأ وارتقى. فإن ثبتت لهؤلاء العامة من الناس فهي بالأولوية القطعية ثابتة في حق من فضلهم على سائر الخلق. وعجباً أن ينكر المرء ذلك على أهل البيت ولا يرى غضاضة فيمن روى عن الخليفة الثاني خبر «إلى الجبل يا سرية». هذا مع أنك أردت أن توحي بأن الكشي يجرح أبي هاشم لقوله بالارتفاع. والحق أن رأي الكشي فيه إجابياً. فقد مدحه بقول: «قال أبو عمرو: له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد ع وموقع جليل على ما يستدل بما روى عنهم في نفسه وروايته وتدل روايته على ارتفاع».

وثمة ما يدعو حقيقة لتأمل هذه الترجمة عند الكشي لأنه فضلاً أنها في هذا المقطع تنفرد عن باقي الرجاليين، فهي تتناقض مع الإجلال والتوثيق والتعظيم الذي وصف به الكشي أبا هاشم. فلا يستقيم الوصفان إلا إذا حدث أمر ما. وهذا ما التفت إليه السيد أبو القاسم الخوئي، حينما قال في المعجم: «أقول: عبارة الكشي من أن روايته تدل على ارتفاع في القول، لا بد من أن يكون فيها تحريف أو أنه أريد بها معنى غير ما هي ظاهرة فيه وذلك لأنه ذكر أن له موقعاً جليلاً في نفسه وروايته على ما يستدل بما روى عنهم ﷺ، فكيف يمكن أن يقال: إن روايته تدل على ارتفاع في القول. وكيف كان فلا إشكال في وثاقة الرجل وجلالته».

إن تشكيكك في وثاقة أبي هاشم يخالف إجماع الطائفة فيه. وهو ثقة لا مجال لرد ذلك بتكلف خارج ما شهد به هؤلاء. فهو عندهم:

- داود بن القاسم أبو هاشم الجعفري.

قال النجاشي: داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أبو هاشم الجعفري رحمه الله كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام شريف القدر، ثقة روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام.

- داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أبو هاشم الجعفري رحمه الله، كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام شريف القدر ثقة روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام[1].

- داود بن القاسم الجعفري يكنى أبا هاشم من أهل بغداد جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام وقد شاهد جماعة منهم منهم: (الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الأمر عليهم السلام وقد روى عنهم كلهم عليهم السلام وله أخبار ومسائل وله شعر جيد فيهم) وكان مقدماً عند السلطان. وله كتاب. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي المفضل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبي هاشم[2].

- داود بن القاسم الجعفري يكنى أبا هاشم من ولد جعفر بن أبي طالب ثقة جليل القدر[3].

- داود بن القاسم الجعفري يكنى أبا هاشم ثقة[4].

---

(١) فهرست الطوسي / باب الدال / باب داود / ١٨١.
(٢) رجال الطوسي / أصحاب أبي الحسن.../ باب الدال / ٣٥٧.
(٣) رجال الطوسي / أصحاب أبي الحسن... / باب الدال / ٣٨٦.
(٤) رجال الطوسي / أصحاب أبي محمد... / باب الدال / ٣٩٩.

- داود بن القاسم الجعفري ثقة يكنى أبا هاشم[1].
- قال أبو عمرو: له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد عليهم السلام وموضع جليل على ما يستدل بما روى عنهم في نفسه وروايته وتدل روايته على ارتفاع في القول[2].
- داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أبو هاشم الجعفري ضا د دي كر [جخ كش] عظيم المنزلة شريف القدر ثقة[3].
- أبو هاشم داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب د دي كر [جش] ثقة روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام توفي سنة إحدى وستين ومائتين وكان أفقه الهاشميين في وقته[4].
- داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه يكنى أبا هاشم الجعفري رضي الله عنه من أهل بغداد ثقة جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام شاهد أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمد عليهم السلام وكان شريفاً عندهم له موقع وجليل عندهم روى أبوه عن الصادق عليه السلام.

هذا هو أبو هاشم عند جميع الرجاليين الإمامية: ثقة جليل القدر لا يوجد ما يشكك أو يخدش في وثاقته كما أردت أن تفعل بكلف زائد وتحشيد لقرائن لا تصلح إلا قرائن على أنك تريد مخالفة واقع الأشياء. ولا تنسى أن محل النزاع هو وجود رواية صحيحة بالمعايير الرجالية

---

(١) رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء السادس / ٥٧١.
(٢) رجال البرقي / أصحاب أبي جعفر... / أصحاب أبي جعفر... / ٥٦.
(٣) رجال ابن داود / الجزء الأول من... / باب الكنى / ٤٠٦.
(٤) الخلاصة للحلي / الفصل الثامن في الدال / الباب الأول داود / ٦٨.

الشيعية. وقد ادعيت أن لا وجود لها. وهاهي مروية عمن ثبتت وثاقتهم. بل عجباً أنك في ردك هذا ادعيت أنها ليست مسندة وزعمت أن الطوسي رفعها إلى سعد بن عبد الله. وهنا وقعت في خطأ آخر. وقد أدرك من استأنس بكتب الشيخ الطوسي، أنه على طريقة الصدوق في من لا يحضره الفقيه وطريقته هو في التهذيب والاستبصار يعرّف مقطوعاته من خلال تثبيتها في المشيخة. وذلك دفعاً للتكرار والإثقال على القارئ كما صرحوا بذلك وكما هو ديدن المحدثين المحترفين سنة وشيعة. فالشيخ الطوسي يعرف ذلك في المشيخة من الاستبصار فيقول:

«وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله، وأخبرني به أيضاً الشيخ المفيد أبو عبد الله عن شيخه الفقيه عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رضي الله عنه عن أبيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله».

وسعد هذا هو بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم الثقة هو في قول النجاشي: شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها كان قد سمع من حديث العامة وسافر في طلب الحديث، عده الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام له عدة كتب فمن كتبه كتاب (الرحمة) وهو يشتمل على كتب جماعة، عدها الشيخ في الفهرست روى عن الحكم بن مسكين وأحمد بن محمد بن عيسى وعنه محمد بن الحسن بن الوليد وأحمد بن محمد بن يحيى وعلي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن قولويه وغيرهم، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة والأردبيلي وغيرهم».

وحتى لو قيل ما قيل في بعض طرق الشيخ إليه، فإنه صحيح بطريق الصدوق كما يؤكد السيد أبو القاسم الخوئي في المعجم: «وطريق الشيخ إليه ضعيف بأبي المفضل وبابن بطة، إلاّ أن طريق الصدوق إليه صحيح وإن كان فيه محمد بن موسى بن المتوكل وعلي بن الحسين السعدآبادي لأنهما ثقتان على الأظهر ويأتي في الكنى».

إذن هو ممن عاصر وصاحب الإمام العسكري. وعليه أمكننا معرفة سند الرواية الأخيرة. والطريق إليه عبر ما ثبّته الشيخ في المشيخة. فادعاءك بأن الطوسي يرويها من دون سند خطأ فاحش.

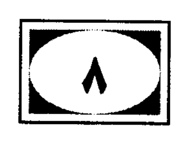
إذن لا مجال إلّا التسليم بأن ثمة رواية صحت وأسندت مما رواه الإمامية وهو واضح في الدلالة لمن أراد. يضاف إليه روايات ذكرتها لك في الرسالة السابقة ولم أجدك تناقشها هنا فضلاً عن الرد على أصحاب التراجم والنّسابة من العامة وباقي الأدلة المعاضدة لبعضها البعض. فهل لي أن أجد جواباً شافياً في رسالة جادة وأجوبة حقيقية أفضل مما فعلت سابقاً؟

ودمت سالماً

أخوك إدريس هاني

٠٣ غشت ٢٠٠٨

الرباط ـ المغرب



رسالة غير مباشرة

لقد كان من المتوقع أن أتلقى جواباً مباشراً من الأستاذ أحمد الكاتب كما يقتضيه منطق الحوار. لكن يبدو أن العد العكسي بدأ في اتجاه تيئيسي من الاستمرار بجدية في هذا النقاش ولدفعي إلى إنهاء الحوار بطريقة أو بأخرى. لذا فبدل أن يكتب لي رسالة مباشرة. بعث لي جواباً هو في الأصل جوابه على سؤال شخص آخر، أقصد بنسخة أخرى. وبطريق غير مباشر. وهذه هي النسخة التي وصلتني بدل الجواب المباشر:

«AhmadAlkatib» < ahmad@alkatib.co.uk

Re: جواب الأستاذ المفيد بن علي على الأسئلة..

إلى: «AbuThar» < abuthar@hotmail.com >

نسخة: إدريس هاني < hani-dr@maktoob.com >

الأخ العزيز أبو ذر

الأخ العزيز المفيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعم إن المشكلة في التوثيق، وصحيح إني اعتمدت على تضعيفات ابن الغضائري، ولكن من الطبيعي أيضاً أن لا أعتمد على كل توثيقاته أو

توثيقات الآخرين من الطائفة فيما يخدم فكر الطائفة، وذلك لأنه رغم النقد والتجريح تسرب الكثير من الغلاة والمنحرفين من توثيقات الموثقين، فإن الجميع مثلاً يجلون ويحترمون ويوثقون النواب الأربعة وهؤلاء عندي دجالون، وكذلك آخرون مثل أبو هاشم الجعفري، ولكن مشايخ الطائفة يقلدون من سبقهم في التوثيق مثلما يقلدون علي بن إبراهيم في توثيقاته لمن نقل عنهم مع انه هو شخصيًا وآخرين من أساتذته كانوا غلاة ولا أستطيع أن أثق بهم ولا بتوثيقاتهم.

ومن هنا ينشأ الاختلاف الكبير لدى المحاور الذي يريد أن يبني تحليله وتقييمه للرواة والروايات على توثيقات السابقين دون أن يحاول التحرر والاجتهاد.

علماً بأني أدعوه إلى التحرر أكثر وذلك بتقييم روايات الأئمة أنفسهم تقييماً موضوعيًا بعيداً عن التقليد أو اعتبارهم معصومين لا يخطئون.

فإن كثيراً من جرحهم وتوثيقهم لأشخاص مثل سالم بن أبي حفصة وزرارة أو المفضل بن عمر أو حتى أبو الخطاب، متناقضة ويحتمل أن تكون موضوعة عليهم كما يحتمل أن يكونوا هم من قالوا بها.

وسواء ثبتت عليهم أم لم تثبت أم كانت للتقية لا بد من النظر إليها بصورة موضوعية مستقلة وعدم الاتكاء على رواياتهم في الجرح والتعديل لأصحابهم.

فربما كان من وثقوه ضعيفاً وربما كان من جرحوه ولعنوه صالحاً موثقاً.

وبمعنى آخر لا يمكن أن نقلدهم في شيء إلا بعد ثبوت إمامتهم لمن ثبت له ذلك.

- Original Message - From: Abu Thar

To: AhmadAlkatib

Sent: Monday, August 04, 2008 3: 20 AM

Subject:RE: جواب الاستاذ المفيد بن علي على الاسئلة..

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنقل لكم جواب الأستاذ (المفيد بن علي) على ما سألتم عنه..

وهذا نص الجواب

بسمه تعالى،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يبدو انّ مسألة التوثيقات هي العالقة عند سماحتكم!!، فترفض توثيقات وتضعيفات النجاشي وغيره من العلماء في حين أنّك جعلتهم حجة في تضعيفاتك للرواة بغير حق وهذه منهجية خاطئة. فهل نسيت أو تناسيت أنّك اعتمدت على جرح ابن الغضائري في كتابكم النقد.؟ أم أنك نسيت أنك اعتمدت على تضعيفات ابن الوليد وتلميذه في من استثناه من النوادر؟؟

لكن أنا أشرت لك سابقاً أن إثبات التواتر يغني عن البحث الكلي في الجرح والتعديل لأنه حجة في نفسه، والقرآن الكريم بلا شك ولا ريب هو حجة على المسلمين، وكذلك السنة النبوية فهي بلا شك ولا ريب حجة على المسلمين.

أما مسألة الاتفاق والاختلاف في التفاصيل، فإنّ القدر المُتيقن هو الحجة لثبوته بالأدلة القطعية،.ونحن نرى أن هذا الحوار لن يكون حوار طرشان كما وصفه سماحتكم بل حوار مُفيد ولا يخلو من ثمرة.

والحمد لله رب العالمين

المفيد بن علي

في انتظار جوابكم

أخوكم الدكتور أبو ذر



www.room-alghadeer.com/vd

<!–[!supportLineBreakNewLine]–> <!–[endif]–>

From: ahmad@alkatib.co.uk

To: abu-thar@hotmail.com

Subject: Re: جواب الأستاذ المفيد بن علي على الأسئلة..

Date: Sun, 3 Aug 2008 15:29:25 +0100

السلام عليكم

أخي العزيز أنا أقول لك أنا لا أعتمد على توثيق أو جرح الأئمة أنفسهم وتقول لي أنك تعتمد على توثيقات النجاشي وابن الوليد الطوسي وغيرهم من علماء الرجال.

ولذا أعتقد أن الحوار سيكون حوار طرشان إلا بعد العودة للقرآن الكريم والاعتماد عليه، ومناقشة كل ما سواه من أحاديث سواء عند السنة أو الشيعة، ولا تقول لي هذا حديث اتفق عليه السنة والشيعة فإني لا أعتقد بحصول ذلك في مسألة المهدي والاثني عشرية، لأن لكل فريق

مفهومه الخاص، ولا يتفقون في التفاصيل، وحتى إذا اتفقوا على شيء فلا يفيد اتفاقهم حجة شرعية لأنهم قد يتفقون على باطل أو يأخذ كل واحد من الآخر.

وشكراً والسلام عليكم



- Original Message-

From: AbuThar

To: ahmad@alkatib.com.uk

Sent: Sunday, August 03, 2008 2:37 PM

Subject: جواب الأستاذ المفيد بن علي على الأسئلة..

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنقل لكم جواب الاستاذ (المفيد بن علي) على ما سألتم عنه..

نص الجواب..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إنّ إثبات وجود الإمام الثاني عشر عليه السلام، صحيحاً في كلا الطريقين المذكورين، ولذلك سنقوم بالتعرض لهما، وذكر الأدلة القطعية عليهما في محلهما، وأما قولك أنه منطق معكوس لا يغني ولا يسمن من جوع، فإنه في غير محله، لأن إثبات صحة وقطعية أحاديث الاثني عشر عليهم السلام عموماً يعني إثبات الإمامة القطعية لكل إمام وعليه إمامة الثاني

عشر عليهم السلام، فهو داخل في البرهان والحجة والاستدلال.فكما هذه الأحاديث تشمل إمامة الحسن والحسين عليهما السلام كذلك تشمل آخر إمام عليه السلام بالضرورة، وهذا مدعى الشيعة الإمامية أنار الله برهانهم.

أما رأينا في الجرح والتعديل، فنحن نعتمد على توثيقات الشيخ النجاشي التي ذكرها في كتابه وأسند بعضها إلى العلماء المعتبرين وكذلك الشيخ الطوسي والشيخ الصدوق وابن الوليد، وتوثيقات الشيخ القمي في تفسيره، ولا نعتمد على توثيقات كتاب ابن الغضائري وتضعيفاته على نحو الاستقلال، وكذا لا نعتمد على توثيقات المتأخرين إلا ما خرج بالدليل المُعتبر. وخبر الثقة حجة.

وأما قولك أنّك لا تعتمد على روايات الجعفري لأنه متهم بنظرية الاثنا عشرية، فهذا من العجيب لأن الرجل قد نصّ العلماء على وثاقته وعلى جلالة قدره عظم منزلته عند الأئمة عليهم السلام، ومع ذلك فإن ما ذكرته لا يضر بعد إثبات تواتر هذه الأحاديث الشريفة والتواتر حجة بنفسه.

أما الرسالة المتضمنة على أسماء الرواة فقد اطلعت عليها كاملة في كتابكم المُعنون بنقد أحاديث الاثنا عشرية. وسيكون الرد في محله عند اللقاء بشخصكم الكريم إن شاء الله وتوضيح بعض الأخطاء التي لا نعلم هل وقعت سهواً أم عمداً من جنابكم!!.

والحمد لله رب العالمين

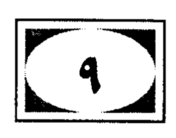
المُفيد بن علي

في انتظار جوابكم الكريم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم الدكتور أبو ذر

www.room-alghadeer.com\vd



أخي الأستاذ أحمد الكاتب

السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته

أعتذر على هذا التأخير. وما أخرني إلا سفري لحضور المؤتمر الدولي الرابع حول النظرية المهدوية بطهران. وها أنا بعد رجوعي سوف أجيبك بما تيسر إن شاء الله. وقبل ذلك لا بد أن أضعك في أجواء فعاليات المؤتمر. لقد شارك في المؤتمر المذكور ضيوف من شتى الحساسيات والمذاهب والملل. كانت قضية المهدي موحدة للمسلمين وغير المسلمين في منطقة التقاطع الإنساني الكبرى. الجديد في هذه الجولة من المؤتمر الدولي حول النظرية المهدوية أنها عملت وفق سياسة المحاور واللجان، مما يمنح قدراً من المساهمات التخصصية في المجال والتقدم بالبحث إلى مستويات جديدة وأعمق. كان لي الشرف أن أساهم في إحدى اللجنتين السياسية والحقوقية، بورقة تحت عنوان: دولة الموعود ومآزق الفكر السياسي: الباراديغم المهدوي باعتباره نهاية لتاريخ الاجتماع السياسي.

من المؤكد أن الأبحاث اليوم تجاوزت ما نحن فيه الآن من نقاش حول أصل الولادة أو عدمها. لكنني لاحظت أن من بين من لا يرى ثبوت الولادة يحمل القلق نفسه والهم ذاته حول مسألة الظهور. حتى أن

بعضهم لم تكن حرارة انتظاره وتطلعه لهذا الغد المشرق أقل مما لدى من رأى ثبوت الولادة من جمهور الإمامية. ما يعني تحديداً أن مسألة المهدي ليست مسألة نافلة أو أنها لا تستحق كل هذا الاهتمام. بل هي على عكس ذلك تستحق أن تصبح القضية الأولى في ما يشغل مستقبل الأمة بما يمنحه إياها من أمل بمستقبل أفضل وجب التوجه إليه بإيجابية أكبر ووثوق أكبر. فأمة تملك مستقبلاً مهدوياً لجديرة بالبقاء والشهود والعظمة.

هذا عذري على التأخير ولكن بقي لي أن أقول عن رسالتك السابقة شيئاً:

ترى، هل أعتبر هذه النسخة التي تفضلت بإرسالها لي وهي جوابك على تساءل شخص غيري بمثابة جواب نهائي على رسالتي الأخيرة؟! إنني تأخرت لعلي أجد منك جواباً على رسالتي السابقة. لكنك بعثت لي برسالة غير مباشرة واكتفيت بها، حتى يبدوا لي أنك عازم على إنهاء النقاش بيننا. ماذا كان بودي أن أفعل حتى يستمر النقاش كما أردته أنت أيضاً؟! هل كان من المفترض أن أسلم بكل أحكامك دون نقاش.. أم هل كان المطلوب أن لا أقف عند رأي من آرائك أو ادعاء من ادعاءاتك.. وما كان لرسائلي أن تطول إلا لأنها وقفت عند التفاصيل وتجنبت العموميات. فالعموميات يمكن أن نختصرها في صفحة أو صفحتين كما فعلت معي. ثمة ما أذهلني حقاً في ردودك النمطية. والأذهل من ذلك أنك لم تأخذ النقاش بالجدية المفترضة. وفي كل ردودك أنت تتحدث بعبارات مختزلة لا تقدم ولا تؤخر في سير الاحتجاج. فهي نمط واحد وتشبت بالظنون الواهية والاحتمالات الضعيفة المهملة. لكنني لاحظت من خلال المنحنى العام للنقاش أن الخط البياني في انحدار شديد، يدرك كل من له معرفة بعلم التواصل

أنك تتقصد إنهاءه بتعمد الإجابات نفسها والإصرار على المواقف ذاتها. أفهم أنه لم يعد لديك أكثر من أن تحيلني على إيجابات مختزلة ودردشاة انترنيتية لن تفيد طالب الحق ولن ترضي أهل التحقيق. سأعتبر نقاشي معك في هذه القضية في حكم المنتهي، بعد أن بححت من النداء هل من إجابة شافية على تساؤلاتي في رسائلي الطولى السابقة لكن دون جدوى، والرجوع دائماً إلى درجة الصفر. لذا سأنتظر كتابك حول الإمامة قيد الإنجاز والذي وعدتني بالاطلاع. وسأواصل نقاشي معك انطلاقاً منه. ولكن حتى لا تقول أنك أجبتني من خلال دردشاة خفيفات مع سائلك، فسوف أرد عليها حتى لو أصبحت يائساً من ردودك الشافية، إحقاقاً للحق وإخلاصاً للحوار:

إنك أجبتني بطريق غير مباشر بما سبق وأجبتني به بطريق مباشر على رسالة لعلها الأولى. فهل سنظل نراوح المكان حول الأجوبة ذاتها. وهل بمجرد أن تعلن أن موقفك هو الشك في الجميع كافي كبرهان على صدق مدعاك؟!

إنك تتحدث عن الاجتهاد في مورد التوثيق. وحديثك عن الاجتهاد في المقام ليس في محله.. لأن المعول عليه في التوثيق هو الحس لا الحدس والاجتهاد. فلو كانت لك أدلة حسيّة في المقام فذلك هو المطلوب. ونحن ما قبلنا بشهادات أصحاب الأصول الرجالية إلا لعلمنا بأن طريقهم حسي أو دون ذلك لكن ليس حدسيًّا، لإدراكنا أنهم انطلقوا في زمانهم من منطلق الوضوح في معرفة الرجال أكثر ممن كان بعيداً عن عصر الرواة بكثير... وإذا كنا لم نقبل حدس واجتهاد القدامى في توثيق الرجال وهم القريبي العهد بزمان الرواة فكيف نقبل منك حدساً واجتهاداً في توثيقهم. هذا في المستوى النظري. أما في تطبيقاتك للاجتهاد لم نقف على ما يدل على أنك بدلت الوسع واستندت إلى القواعد العقلية

في التوثيق. قصارى ما وجدت أن تشك وتظن وترفع الوثاقة عن هذا لأنه قيل أنه كان مقدماً عند السلطان أو لأنك وجدت خبراً آخر يروي أمراً مختلفاً وهكذا دواليك. طريقتك واجتهادك هو ظني بالمعنى العام لا الخاص. بمعنى آخر هو تشكيك في تشكيك.

إن ابن الغضائري قد يضعف شخصاً وهو موثق عند النجاشي والطوسي كما ذكرت أي نعم. وهذا محلول في نظر أهل الدراية من حيث حددوا الراجح من شهادة النجاشي والشيخ متى خالفت ابن الغضائري. بل إن رجال ابن الغضائري ليس من الأصول الرجالية عندنا. لأسباب تتعلق بعدم قطعية صدور شهادته عن حس. فالمعول عليه الأصول الرجالية وليس ما انفرد به ابن الغضائري حتى لو خالف فيه الشيخ.

إنك تتحدث عن إشكالية التوثيق كما لو أن الأمر لم يطرح من قبل وكما لو أن أهل الدراية والرجاليين لم يبدو من ذلك ما أبدوه من مواقف بدلوا على إثرها جهوداً جبارة في سبيل تحقيقها. إنك تقوم بمعالجة غير مسؤولة ولا منتجة لإشكالية التوثيق. فمفاد كلامك أننا لن نخرج من حدود الشك. لأنك لم تملك يقيناً على صدق مدعاك. وهذا ما سبق وسميته رداً عليك: من الشك إلى الشك. أنت تدعوا إلى الشك في القدامى والمتأخرين. وبهذا لن يبق من أمر النقول شيئاً. لا تقل إن هذا سيجعل كل رواية وكل كتاب مشكوك في وثاقته فقط في جهة الأخبار الشيعية، بل هذا الأمر لو طبق على الأخبار السنية سينتهي بها أيضاً إلى المآل نفسه. وذلك لأن طرق إثبات الوثاقة بما أنها على مبنى العقلاء هي واحدة بين الفريقين. وحينما يكون احتمال الوثاقة معارضاً لاحتمال الشك في الوثاقة فما علينا إلى اتباع طريق العقلاء الذي لا رادع عنه في الشرع المقدس، وهو ترجيح احتمال التوثيق على الشك، وعدم المخالفة

إلا بدليل. إن شكك هنا ليس منهجيًا، لأنه يؤدي إلى انسداد عدمي لا مخرج منه إطلاقاً. إنك شككت في الرواة ولما حققنا معك الأمر قفزت للتشكيك في وثاقة الموثقين ثم لما عالجنا معك الأمر قفزت للتشكيك في حجية قول الأئمة أنفسهم... لكن عليك أخي أحمد أن تدرك بأن تشكيكك في المهدي ما كان له ليتم إلا بإحداث زلزال يأتي على اليابس والأخضر. أي حتى تسند شكك حول ولادة المهدي، ذهبت إلى حدّ التشكيك في الرجاليين والرواة والأئمة الاثني عشر وكل المباني والمسلمات وبناء العقلاء. فالقضية إذن ليست بالسهولة التي تشك فيها دون أن يجرك ذلك الشك إلى حيرة عظمى تجعلك تشك في كل شيء وبطبيعة الحال لن تنتهي إلى يقين.

لقد قلت لمسائلك: «نعم إن المشكلة في التوثيق، وصحيح إني اعتمدت على تضعيفات ابن الغضائري، ولكن من الطبيعي أيضاً أن لا أعتمد على كل توثيقاته أو توثيقات الآخرين من الطائفة فيما يخدم فكر الطائفة، وذلك لأنه رغم النقد والتجريح تسرب الكثير من الغلاة والمنحرفين من توثيقات الموثقين».

وهذا كلام إنشائي لا يشفي غليل المحققين. لأننا لا نعلم على أي دعامة منهجية تعتمد على تضعيفات ابن الغضائري وفي نفس الوقت لا تعتمد على تضعيفاته؟! فأنت ترى أنه رغم النقد تسرب الكثير من الغلاة والمنحرفين من تلك التوثيقات. والحق أنك سلكت منهجاً خاطئاً قوامه أنك سترفض أي رواية وستشكك في وثاقة أي راوي في طريق يثبت حقيقة من حقائق الإمامة لأنها رفضتها قبلاً ثم بدأت بأثر رجعي تشطب على كل ما لا يوافق رأيك المسبق. وهذا طريق معروف ويمكن بواسطته أن نقع في حكاية اللاأدرية واستحالة العلم. إلاّ أن الاستثناء في طريقتك أنه بعد أن تراكم شكوكك في نقد الرأي الآخر تعود فتتبني بواقي رأيك

بيقين طفولي لا يهزه شك ولا يرده دليل. فأنت تقول: «فإن الجميع مثلاً يجلون ويحترمون ويوثقون النواب الأربعة وهؤلاء عندي دجالون، وكذلك آخرون مثل أبو هاشم الجعفري، ولكن مشايخ الطائفة يقلدون من سبقهم في التوثيق مثلما يقلدون علي بن إبراهيم في توثيقاته لمن نقل عنهم مع انه هو شخصيًا وآخرين من أساتذته كانوا غلاة ولا أستطيع أن أثق بهم ولا بتوثيقاتهم».

القضية هي أنك تشك فيهم ولا تستطيع أن تثق فيهم. أين اليقين وأين الدليل في كل هذا الشك اللانهائي..وكيف تتهم ثقات عرفوا في زمانهم وعرفهم علماء وعامة الشيعة، بأنهم دجالون دون أي دليل يطمئن العقل ولا حس أخلاقي لا يسيئ إلى ما هو محل اعتقاد وتقديس عند الآخرين. كيف تتهم السفراء الأربعة بهذا الوصف إلاّ أن تكون خصيماً لا يؤمن بأخلاقيات الحوار.

إن حكايتك أشبه بحكاية من علم إجمالاً أن لصاً في بيته، فما كان له إلّا أن يشك في كل أهل الدار وبدل أن يتحقق من اللّص شك في الجميع. إن تسرب غير الثقات مما حصل عند السنة أيضاً. بل في كل ما هو منقول عند عموم العقلاء. فكلامك يجعل الشك يطال كل من تم توثيقه.

وفيما ذكرت في جوابك الأخير، نجد كلاماً لا معنى له. بل هو يؤسس لشكل آخر من الحيرة. ألا في الحيرة وقعت يا أخي أحمد. لأنك الآن تناقش في توثيقات الأئمة أنفسهم لأصحابهم. وهذا لو علمناه منك قبلاً لما دخلنا في هذا التفصيل الذي أدخلتنا فيه حتى إذا ظهر أنك لن تخرج منه أتيت بها من الأخير لايقاف أي نقاش تفصيلي كنت أنت من ابتدأه لما تحدثت عن الوثاقة واستندت إلى شهادات الرجاليين في تجريح

الرواة. وإذن كان بإمكانك أن تتحدث في الإمامة قبل حديثك عن أي شيء آخر. فها أنت بنفسك تفرض أن يكون بدأ النقاش في الإمامة بعد أن كنت تصر على أن البدأ من ولادة المهدي. أرأيت أن ابتداؤك التشكيك في ولادة المهدي جعل كل الحقائق تواجهك إلاّ أن تهرب منها بتصعيد التشكيك إلى كل شيء. ولذا لا زلت أقول لو أنك صعدت شكك هذا وطبقته على كل مفردات أصول الاعتقاد لآل بك إلى المآل نفسه. تذكر أخي أحمد أنني قلت لك هذا الكلام قبل كل نقاشاتك الانترنيتية، من خلال كتاب: «من الشك إلى الشك». وثق بي أنني في مناقشتي الجديدة كنت أريد التراجع عن حكم ما جاء في الكتاب المذكور. لكنني الآن وثقت بأن ما كنت ذكرته لك هناك أصبح واضحاً تماماً. فهي رحلة من الشك إلى الشك. والناس في عالمنا ليسوا مستعدين لترك يقينهم لصالح شك لا يهتدي إلى اليقين. فاللهم أرنا الحق حقًّا وارزقنا اتباعه. وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. أسأل الله لك العافية والتوفيق إلى الأوب والهداية.

ودمت سالماً

أخوك إدريس هاني

٢٨ اغسطس ٢٠٠٨

الرباط ــ المغرب

انتهى



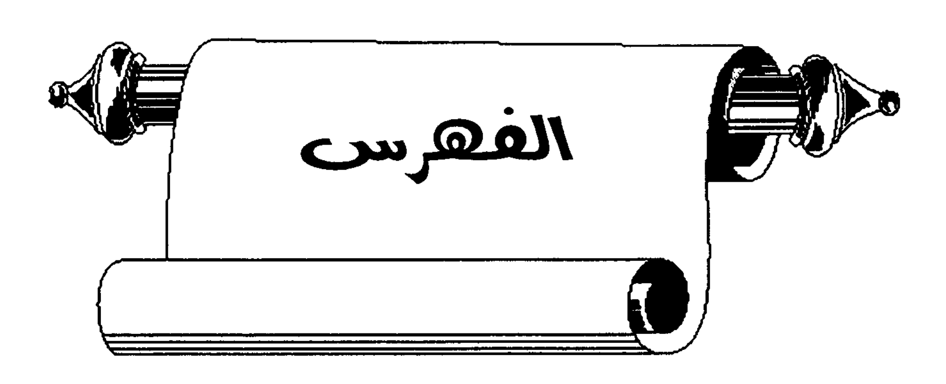


ملاحظة أخيرة
بمثابة ختام

لم يجبني الأخ أحمد الكاتب على رسالتي وقد بدا لي الأمر واضحاً في الجولات الأولى لهذا الحوار. لقد حاول صرفي من خلال تيئيسي بأجوبته المكرورة والمختصرة. وحينما أدرك أنني أجيبه حتى على هذا الاختزال فضل أن لا يرد. لقد تركني في منتصف الطريق ومن دون أن نتفق معاً كمتحاورين على إنهاء النقاش. أشكره على أدبه في النقاش لكنني لا أتفق معه في المضمون وفي طريقة إنهاء الحوار. ولكنني لم أجد حتى الآن جوابات مقنعة. فها أنذا أضع الكرة في مرماه. ولا زلت مستعداً لمواصلة جولات من النقاش معه إن أراد ذلك. بشرط أخلاقيات الحوار وموضوعيته.






الفهرس

